



عَقِيلَةٌ وَشَرِيعَةٌ

لِلإِسْلَامِ الْأَكْبَرِ
مُحَمَّدٌ شَلْتُوت

الدار
الشروق



الإسلام
عقيدة وشريعة

الطبعة الرابعة عشرة

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

الطبعة الخامسة عشرة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الطبعة السادسة عشرة

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

قلمرو ١٦ شارع حرد حسي - هاتف ٣٣١٨١٤١ - ٣٣١٨٠٧٨
بيلا شريف - هاتف ٥٥٥١ ٥٥٥٠ ٥٥٥١
نروت ص ١٦ - ١٦١٦ - ١٦١٦٦٦ - ١٦١٦٦٦٦
بيلا شريف - هاتف ٥٥٥١ ٥٥٥١ ٥٥٥١

الإسلام عقيدة وشرعية

الإمام الأكبر
محمود شلتوت

دار الشروق

إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ
﴿قُرْآنكُم﴾

(١) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ② الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③

مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ ⑤ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑦

تمهيد

ما هو الإسلام ؟

١ — الإسلام هو دين الله الذي أوصى بتعاليمه في أصوله وشرائعه إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وكلفه بتبليغه للناس كافة ودعوتهم إليه .
وقد تلقى فيه محمد عن ربه القرآن الكريم ، فبلغه كما تلقاه ، وبين بأمر الله وإرشاده مجمله ، وطبق بالعمل نصوصه ، ثم تلقاه عنه الناس جيلا بعد جيل ، كما تلقاه هو عن ربه ، حتى وصل إلينا — كما نزل — متواتراً لا ريب فيه .

القرآن كتاب الله :

٢ — وقد قامت الحجة القاطعة عند من نظر في القرآن ، وعرف أسلوبه ، وتدبر معناه ومحتوياته ، ثم أحاط بنشأة محمد ، والبيئة التي نبت منها ، وتقلب فيها — على أنه لا يمكن أن يكون من صنع محمد ، ولا من صنع بشر تلقاه عنه ، وبذلك آمن من يخضع قلبه للحق بأنه من الله ، أوحاه إلى محمد الذي اصطفاه رسولا ، وبلغه محمد إلى الناس ، وكان القرآن بذلك عند من آمنوا به مصدراً لعقائد الدين ، ولأصول أحكامه وشرائعه .

وقد سجل الله في القرآن نفسه عجز البشر عن الإتيان بمثله ، ودل عليه واقعهم الذي فشلت فيه محاولة الإتيان بمثله ، وجابه المعرضين عنه بالعجز الدائم المستمر فقال : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا

شَهِدَاءُكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا -
فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ^(١) .
وقال : « قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ
لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ^(٢) »

الفهم الإنساني في الإسلام ليس ديناً يلترزم :

٣ — وقد اتصلت بالقرآن - بعد أن التحق محمد بربه - أفهام العلماء والأئمة
فيما لم يكن من آياته نصاً في معنى واحد ^(١)؛ ومن هذا الجانب اتسع ميدان الفكر
الإنساني ، وكثرت الآراء والمذاهب في النظريات والعمليات ، لا على أنها دين
يلترزم ، وإنما هي آراء وأفهام فيما هو من القرآن محتمل للآراء والأفهام ، يرد فيها
كل ذي رأى منها رأيه إلى الدلالة التي فهمها هو من النص القرآني ، بمعونة
ماصح عنده من أقوال الرسول أو أفعاله ، أو من القواعد العامة التي ترمى إليها
روح الدين عامة ؛ وهذا الصنيع لم يكن من هؤلاء الأئمة وفي معتقدهم إلا اجتهداً
فردياً ، لا يوجب واحد منهم على أحد من الناس أن يتبعه ؛ بل تركوا لغيرهم من له
أهلية الفهم حرية التفسير والنظر .

٤ — أما العقائد الأصلية كالإيمان بالله واليوم الآخر ، وأصول الشريعة
كوجوب الصلاة والزكاة وحرمة النفس والعرض والمال ، فإن نصوصها جاءت
في القرآن بيّنة واضحة لا تحتمل اجتهداً ولا أفهاماً .

(١) الأيات ١٣ ، ١٤ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

(٣) وكان المدعون في حياة الرسول في غنى عن هذا يرجعونهم إليه وتعرفهم المراد منه
صل الله عليه وسلم .

ومن هنا كثرت الآراء والمذاهب فيما يتصل بالفروع التابعة^(١) للعقائد الأصلية وفيما يتصل بالعمليات التابعة^(٢) لأصول الشرائع والأحكام .

سماعة المسموم :

٥ - وإذا دلت طبيعة الإسلام هذه على شيء ، فإنما تدل على أنه دين ينسج للحرية الفكرية العاقلة ، وأنه لا يقف - فيما وراء عقائده الأصلية وأصول تشريعه - على لون واحد من التفكير ، أو منهج واحد من التشريع ، وقد كان - بتلك الحرية - ديناً ، يسير جميع أنواع الثقافات الصحيحة ، والمحاضرات النافعة التي يتفق عنها العقل البشري في صلاح البشرية وتقدمها على ارتقى العقل ، ونمت الحياة .

المسلم عقيدة وشريعة :

٦ - تلقى محمد عن ربه الأصل الجامع للإسلام في عقائده وتشريعه ، وهو القرآن الكريم ، وكان القرآن عند الله وعند المسلمين ، المصدر الأول في تعرف التعاليم الأساسية للإسلام ، ومن القرآن عرف أن الإسلام له شعبتان أساسيتان ، لا توجد حقيقته ، ولا يتحقق معناه إلا إذا أخذت الشعبتان حظهما من التحقق والوجود ، في عقل الإنسان وقلبه وحياته ، وهاتان الشعبتان هما : العقيدة والشريعة .

(١) العقيدة :

والعقيدة هي الجانب النظري الذي يطلب الإيمان به أولاً وقبل كل شيء إيماناً لا يرقى إليه شك ، ولا تؤثر فيه شبهة ، ومن طبيعتها : تضافر النصوص الواضحة على تقريرها ، وإجماع المسلمين عليها من يوم أن ابتدأت الدعوة مع ما حدث بينهم

(١) مثل زيادة صفات الله عن ذاته ، وخلق البعد لأفضاله الاختبارية ، ورؤية الله بالبحر في الآخرة ، ووجوب الصالح والأصلح على الله ونفوها .

(٢) مثل الفروع الاجتهادية كسج رجب الرأس ، أو كله في الوضوء .

من اختلاف بعد ذلك فيها وراءها ، وهي أول ما دعا إليه الرسول ، وطلب من الناس الإيمان به في المرحلة الأولى من مراحل الدعوة ^(١) ، وهي دعوة كل رسول جاء من قبل الله ، كما دل على ذلك القرآن في حديثه عن الأنبياء والمرسلين .

(ب) الشريعة :

والشريعة هي النظم التي شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه في علاقته بربه ^(٢) ، وعلاقته بإخيه المسلم ^(٣) ، وعلاقته بأخيه ^(٤) الإنسان ، وعلاقته بالكون ^(٥) وعلاقته بالحياة ^(٦) .

المعقبة والشريعة في تفسير القرآن :

٧ — وقد عبر القرآن عن المعقبة « بالإيمان » ، وعن الشريعة « بالعمل الصالح » ، وجاء ذلك في كثير من آياته الصريحة : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ^(٧) » « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْفَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٨) » « وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ

(١) هي المرحلة التي قام بها من مبدأ الرسالة إلى نهاية وجوده في مكة وتبجيل عناصر تلك الدعوة في الدور المسكية كلها ، وقد عنيت السور المسكية ببيان ذلك كله ، وأصبحت هي المصدر الأول للعالم والإيمان .

- (٢) وسبيلها أداء الواجبات الدينية كالصلاة والصوم .
- (٣) وسبيلها تبادل المحبة والتناصر على الدوام والأحكام الخاصة بكون الأسرة والميراث .
- (٤) وسبيلها التعاون في تقديم الحياة العامة ، والسلام العام .
- (٥) وسبيلها حرية البحث والنظر في الكائنات ، واستخدام آثارها في رقي الإنسان .
- (٦) وسبيلها التمتع بالحياة الحلال دون إسراف أو تهشف .
- (٧) الأيمان ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة الكهف .
- (٨) الآية ٩٧ من سورة التحل .

لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بالصَّبْرِ^(١) «
» إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ^(٢) ».

ومن هنا لم يكن الإسلام عقيدة فقط ، ولم تكن مهمته تنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط ، وإنما كان عقيدة ، وكان شريعة توجه الإنسان إلى جميع نواحي انطير في الحياة .

العقيدة أصل والشريعة فرع :

٨ — والعقيدة في الوضع الإسلامي هي الأصل ، الذي تبنى عليه الشريعة ، والشريعة أتر تستنبه العقيدة ، ومن ثم فلا وجود للشريعة في الإسلام إلا بوجود العقيدة ، كما لا ازدهار للشريعة إلا في ظل العقيدة ، ذلك أن الشريعة بدون العقيدة عُلُوٌّ ليس له أسس ، فهي لا تستند إلى تلك القوة المعنوية ، التي توحى باحترام الشريعة ، ومراعاة قوانينها ، والعمل بموجبها دون حاجة إلى معونة أى قوة من خارج النفس .

صلة العقيدة بالشريعة :

٩ — وإذا فالإسلام يحتم تعانق الشريعة والعقيدة ، بحيث لا تنفرد إحداها عن الأخرى ، على أن تكون العقيدة أصلاً يدفع إلى الشريعة ، والشريعة تلبية لافعال القلب بالعقيدة ، وقد كان هذا التعلق طريق النجاة والفوز ، بما أعد الله لعباده المؤمنين .

وعليه فن آمن بالعقيدة ، وألنى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهدر العقيدة ، لا يكون مسلماً عند الله ، ولا سالكاً في حكم الإسلام سبيل النجاة .

(٢) الآية ١٣ من سورة الأحقاف .

(١) سورة النصر .

المساواة بين بنى الإنسان بالفسبة للموسم :

١٠ - هذا هو الإسلام، ويستوى فيه بالنظر إلى عقيدته وشريعته - جميع بنى الإنسان ، تطالب به جميع الأجناس والطوائف ، دون نظر إلى ما بينهم من فروق شخصية ، كذكورة وأنوثة ، وبياض وسواد ، أو فروق اجتماعية كرتاسة ومرمسية ، وحاكمية ومحكومية ، وغنى وفقر . ودرجات القرب من الله تتبع درجات القوة فى الإيمان ، والاستقامة على الشريعة « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » (١) « لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ . مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَمِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا » (٢) .

مسألة المرأة للرجل فى المسئولية الدينية :

١١ - وقد تضمن هذا أن الإسلام يرى أن مسئولية المرأة من الوجهة الدينية كمسئولية الرجل سواء بسواء ، يكلف بالعقيدة ، وتكلف هى أيضاً بالعقيدة ، ويطلب بالعمل الصالح ، وتطلب هى أيضاً بالعمل الصالح .

وتضمن أن مسئوليتها فى ذلك مسئولية مستقلة ، عن مسئولية الرجل ، لا يؤثر عليها - وهى صالحة - فساد الرجل وخلل عقيدته ، ولا ينفعها صلاح الرجل وهى فاسدة العمل فاسدة العقيدة ، فلكل من الرجل والمرأة جزاء ما اكتسب من خير أو شر ، وفيما قص الله علينا من ذلك قوله تعالى : (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات .

(٢) الآية ١٢٣ ، ١٢٤ من سورة النساء ، وقد تركنا هنا لأجل النجاة مجرد

الانتساب إلى رسول الله .

امْرَأَةٌ نُوحٍ وَامْرَأَةٌ لُوطٍ ، كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَفَا نَهَايَهُمَا ،
فَلَمْ يُفْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، وَقِيلَ : ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ . وَضَرَبَ اللَّهُ
مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةٌ فِرْعَوْنُ إِذْ قَالَتْ : رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ
وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ ، وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ^(١) .

وكما يقرر القرآن استقلال كل من المرأة والرجل في المسؤولية الدينية ، يقرره
بين الوالد وولده متى بلغ الولد درجة العقل والرشد « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ،
وَإِخْشَوْا يَوْمًا لَا يَمِيزُ الْوَالِدُ عَنِ وَلَدِهِ ، وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَانٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا ^(٢) » .



(١) الآيةان ١٠ ، ١١ من سورة النور .

(٢) الآية ٣٣ من سورة النور .

القسم الأول

العقيدة

الباب الأول

العقائد الأساسية في الإسلام

١ — والعقائد الأساسية التي طلب الإسلام الإيمان بها ، وكانت المنصر
الأول من عناصره هي :

أولاً : وجود الله ووحدانيته ، وتفرده بالخلق والتدبير والتصرف ، وتنزهه عن
المشاركة في العزة والسلطان ، وللملائكة في الذات والصفات ، وتفرده باستحقاق العبادة
والتقديس ، والاتجاه إليه بالاستعانة والخضوع ، فلا خالق غيره ، ولا مدبر غيره ،
ولا يماثله مما سواه شيء ، ولا يشاركه في سلطانه وعزته شيء ، ولا تخضع القلوب
وتسجده إلى شيء سواه : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ^(١)) ، (قُلْ أَغْيَرَهُ اللَّهُ أَتَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَهُوَ يُعْطِمُ وَلَا يُعْطَمُ ؟ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ
مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(٢)) ، (قُلْ إِنِّي صَلَّاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ . قُلْ أَغْيَرَهُ اللَّهُ أَبْنِي رَبًّا وَهُوَ
رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ^(٣)) .

ثانياً : أن الله يصطفى من عباده من يشاء ، ويحملة رسالته — عن طريق ملائكته
ووحيه إلى خلقه — ثم يبعث إليهم رسولا يبلغنهم ، ويدعوهم إلى الإيمان والعمل

(١) سورة الاخلاص .

(٢) الآية ١٤ من سورة الأنعام .

(٣) الآيات ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ من سورة الأنعام .

الصالح . ومن هنا وجب الإيمان بجميع رسله الذين قصهم علينا من نوح عليه السلام إلى محمد عليه السلام .

ثالثاً : الإيمان بالملائكة « سفراء الوحي بين الله ورسله » وبالكُتب « رسالات الله إلى خلقه » .

رابعاً : الإيمان بما تضمنته هذه الرسالات من يوم البعث والجزاء « الفار الآخرة » ومن أصول الشرائع والنظم التي ارتضاها الله لعباده ، مما يناسب استعدادهم ، وتقضى به مصالحهم ، على الوجه الذي يكونون به مظهرًا حقًا لعدله ورحمته ، وجلاله وحكمته .

كلمة الشهادة تجمع عقائد الإسلام وأصول شرائعه :

٢ — وقد جعل الإسلام عنوان تحقق هذه العقائد عند الإنسان الشهادة بأن الله واحد ، وأن محمداً رسوله « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وكانت تلك الشهادة هي المفتاح الذي يدخل به الإنسان في الإسلام ، وتجرى عليه أحكامه .

فالشهادة بوحداية الله تتضمن كمال العقيدة في الله من جهتي الربوبية « الخلق والتربية » والألوهية « العبادة » .

والشهادة برسالة محمد تتضمن التصديق بكمال العقيدة في الملائكة ، والكتب ، والرسل ، واليوم الآخر ، وأصول الشريعة والأحكام « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ، كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، لَا تَفَرُّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ^(١) » .

« لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ^(٢) » .

(١) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

الحج الفاصل بين الإسلام والكفر :

٣ — وعليه ؛ فمن لم يؤمن بوجود الله ؛ أو لم يؤمن بوحديته وتنزهه عن المشابهة والخلول والاتحاد ؛ أو لم يؤمن بتفرد بتدبير الكون والتصرف فيه ، واستحقاق العبادة والتقديس ، واستباح عبادة مخلوق ما من المخلوقات ؛ أو لم يؤمن بأن الله رسالات إلى خلقه ، بعث بها رسله ، وأنزل بها كتبه عن طريق ملائكته ؛ أو لم يؤمن بما تضمنته الكتب من الرسل ؛ أو فرق بين الرسل الذين قص علينا فآمن بالبعض وكفر بالبعض ؛ أو لم يؤمن بأن الحياة الدنيا تقف ويعقبها دار أخرى هي دار الجزاء ودار الإقامة الأبدية ، بل اعتقد أن الحياة الدنيا حياة دأمة لا تنقطع ، أو اعتقد أنها تقف فناء دائماً لا يثبت بعده ، ولا حساب ولا جزاء ؛ أو لم يؤمن بأن أصول شرع الله فيما حرم وفيما أوجب ، هي دينه الذي يجب أن يتبع ، فحرم من تلقاء نفسه ما رأى تحريمه ، وأوجب من تلقاء نفسه ما رأى وجوبه . . . من لم يؤمن بجانب من هذه الجوانب أو حلقة من هذه الحلقات لا يكون مسلماً ، ولا تجرى عليه أحكام المسلمين فيما بينهم وبين الله ، وفيما بينهم بعضهم وبعض ، وليس معنى هذا أن من لم يؤمن بشيء من ذلك يكون كافراً عند الله ، يخلد في النار ، وإنما معناه أنه لا تجرى عليه في الدنيا أحكام الإسلام ، فلا يطالب بما فرضه الله على المسلمين من العبادات ، ولا يمنع مما حرمه الإسلام كشراب الخمر وأكل الخنزير والاتجار بهما ، ولا يفصله المسلمون إذا مات ولا يصلون عليه ، ولا يرثه قريبه المسلم في ماله ، كما لا يرث هو قريبه المسلم إذا مات .

أما الحكم بكفره عند الله فهو يتوقف على أن يكون إنكاره لتلك العقائد أولئشي منها . — بعد أن بلغت على وجهها الصحيح ، واقتنع بها فيما بينه وبين نفسه ، ولكنه أبى أن يمتنعها ويشهد بها عناداً واستكباراً ، أو طمعاً في مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفاً من لوم فاسد ؛ فإذا لم تبلفه تلك العقائد ، أو بلفته بصورة

منفرة أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر ، أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها ، وظل ينظر ويفكر طلباً للحق ، حتى أدركه الموت أثناء نظره . فإنه لا يكون كافراً يستحق الخلود في النار عند الله .

ومن هنا كانت الشعوب النائية التي لم تصل إليها عقيدة الإسلام أو وصلت إليها بصورة سيئة منفرة ، أو لم يفقهوا حجته مع اجتهدهم في بحثها - بمنجاة من العقاب الأخرى للكافرين ، ولا يطلق عليهم اسم الكفر .

والشرك الذي جاء في القرآن أن الله لا يضره ، هو الشرك الناشئ عن العناد والاستكبار . . الذي قال الله في أصحابه « وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظُمًا ^(١) » .

الطريق إلى الإسلام :

٤ — والإسلام حينما يطلب من الناس أن يؤمنوا بتلك العقائد ، لا يحملهم عليها إكراهاً ؛ لأن طبيعة الإيمان تأتي الإكراه ، ولا يتحقق إيمان بإكراه ، وقد جاء في القرآن « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ^(٢) » . وجاء فيه خطاباً لنبيه محمد « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُنَّ جَمِيعًا ؛ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَسْكُونُوا مُؤْمِنِينَ ^(٣) » .

وكذلك لا يحملهم عليها عن طريق الخوارق الحسية ، التي يدesh بها عقولهم ، ويلقي بهم في حظيرة الاعتقاد دون نظر واختيار « إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ

(١) الآية ١٤ من سورة النمل .

(٢) الآية ٢٠٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٠٠ من سورة يونس .

آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ^(١) . والمعنى أنا لانشاء ذلك ؛ لأننا نريد منهم إيماناً عن تقبل واختيار .

لا يحملهم عليها بالإكراه ، ولا يحملهم عليها بالخوارق ؛ وإنما يحملهم عليها بالبرهان الذي يملأ القلب . وعلى هذا المبدأ عرض القرآن عقائد الإسلام عن طريق الحجة والبرهان .

٥ — وكانت حجة التي لفت الأنظار إليها فيما يتعلق بقيدة الإله « وجوداً ووحدانية وكلاماً » دائرة بين النظر العقلي ، وبين ما يمد الإنسان في نفسه من الشعور الباطني ، والإحساس الداخلي .

النظر العقلي :

وفي سبيل الحجة العقلية طالع إليه النظر والتفكير في هذا الكون .. في أرضه وسمائه ، وما أودع فيه من أسرار ، وُئِنِّي عَلَيْهِ مِنْ نُظَامٍ وَإِحْكَامٍ ، وأفترغ عليه من وحدة جعلته متماسك الحلقات . . الأمر الذي يحيل في نظر العقل صدور الكون عن نفسه ، أو عن قوى متضادة متعارضة ، ويوجب في الوقت نفسه الاعتراف القلبي بأنه لا بد لهذا الكون البديع المتسق المترابط السائر بحكم نظام واحد لا يلحقه خلل ولا انتكاس — من مصدر خالق مدبر له ، مهيم عليه ، متصرف فيه عن طريق العلم الشامل ، والقدرة النافذة ، والحكمة البالغة ؛ وأن هذا الكون سائر بتدبير هذا الخالق إلى الناية التي حددها له بعلمه وحكمته . وعندئذ يفعل به ما يشاء مما أرشدت إليه كتيبه ، ودل عليه وحيه لأنبيائه ورسله ، من ظواهر انحلاله وفنائه التي كثر الإخبار بها في القرآن . ونجىء بعدها الدار الآخرة « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَغَصَتْ . وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ . وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ^(٢) » .

(١) الآية ١ من سورة الشراء .

(٢) أول سورة الانشقاق .

« إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ . وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ .
وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ . عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ »^(١) . « إِذَا الشَّمْسُ
كُوِّرَتْ . وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ . وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ . وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ
وَإِذَا الْخُحُوشُ حُشِرَتْ . وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ . وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ . وَإِذَا
الْمُودَّةُ سُئِلَتْ . بَأَى ذَنْبٍ قُتِلَتْ . وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ . وَإِذَا السَّمَاءُ
كُشِعِلَتْ . وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ . وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ . عَلِمْتَ نَفْسٌ
مَا أَخْفَرْتَ »^(٢) .

وهذا الطريق هو أكثر ما أرشد القرآن إليه ولا نكاد نرى سورة من سورهِ
إلا وفيها كثير من الإرشاد إلى هذا الطريق ، والدعوة إلى التفكير فيه ،
والحث عليه : « إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ،
وَالْفَلَاقِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ
مَاءٍ ، فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَصْرِيفِ
الرياحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ »^(٣)
« وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ ، وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٌ وَخَيْلٌ ، صِنُوفٌ
وغيرُ صِنُوفٍ ، يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ ، وَنُفَّضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَسْطَلِ ، إِنَّ
فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ »^(٤) ، « وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ،
وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ، فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجِينَ لِمَا كُمْ
تَذَكَّرُونَ »^(٥) .

(١) أول سورة الانفطار .

(٢) أول سورة التكوير .

(٣) الآية ١٦٤ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٤ من سورة الرعد .

(٥) الآيات ٤٧-٤٩ من سورة القارعات .

الوجدان الفطري :

وفي سبيل الشعور الباطني ، والوجدان النفسي يرشدنا القرآن ، ويستدعي أنظارنا إلى حقيقة نفسية واقعية ، تدبر عن قيس الإيمان بوجود الخالق ووحدايته ، وعن فطرية الشعور الديني في نفس الإنسان ، وتتمثل في ذلك الإحساس الداخلي الذي يحسه الإنسان من نفسه حينما يتحرر من سلطان الوهم والهوى ، ويتفلسف من حكم المادة المظلمة ، أو عندما يفتاحاً بالسؤال عن مصدر هذا الكون ، أو عندما تنزل به شدة تحيط به ، ولا يرى فيما يقع حله طريقاً للخلاص منها .

وفي سبيل ذلك يقول القرآن : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ : خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ^(١) » ، ويقول : « وَإِذَا أُنْمِتْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَفْرَصَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ، وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ^(٢) » ، ويقول : « وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظَّلَالِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَعُيِّنَ لَهُمْ مَقْصِدٌ ، وَمَا يَحْتَدُّ بِأَبْصَارِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَارٍ كَنُورٍ ^(٣) » ، « هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِرَبِّكُمْ يَرْمِيهِ طَائِفَةٌ ، وَفَرَحُوا بِهَا ، جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ، وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ^(٤) » .

وقد صور لنا القرآن إحساس فرعون حينما أدركه الفرق ، وأيقن أن لاجئاً له منه ، فأعلن إيمانه حيث لا ينفع الإيمان « وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ

(١) الآية ٩ من سورة الزخرف .

(٢) الآية ٥١ من سورة فصلت .

(٣) الآية ٣٢ من سورة لقمان .

(٤) الآية ٢٢ من سورة يونس .

فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا ، حَتَّى إِذَا أَذْرَكَ الْعِرْقُ قَالَ : آمَنْتُ
أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . أَلَا لَئِنْ
عَصَيْتَ قَبْلَ وَ كُنْتُ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ؟ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ يَبْنَكَ لِنَكُونَنَّ
لِمَنْ خَلَقْتَ آيَةً ، وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَفَاقِلُونَ ^(١) .

طريق الدلالة بالمعركة والكتاب والنبين واليوم الآخر :

٦ — على هذا النحو لفت القرآن أنظار الناس فيما يتعلق بعقيدة الألوهية ؛
أما فيما يتعلق بالرسالات عامة ، ورسالة محمد خاصة ، وما يعرف عن طريقها
من اللاتسكة والكتاب والنبين واليوم الآخر ؛ فقد كانت حجة التي لفت
الأنظار إليها ، المعجزة العقلية الدائمة ، التي تعمل عملها في القول عن طريق النظر ،
مما امتدت بها الحجة ، وهي القرآن الكريم .

وقد قامت الأدلة — كما أسلفنا — على أن القرآن من عند الله ، وليس من صنع
البشر وكان من ضرورة ذلك عند العقل ، الإيمان بأن ما تضمنه من الإخبار
بالرسالات والكتب ، والنبين واليوم الآخر حق لا مزية فيه « وَمَا كُنْتَ تَتْلُو
مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَا تَرْتَابُ الْمُبْطِلُونَ ، بَلْ هُوَ آيَاتُ
بَيِّنَاتٍ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ . وَقَالُوا : لَوْلَا
أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتُ مِنْ رَبِّهِ ، قُلْ : إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ
مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُفْتَى عَلَيْهِمْ ، إِنْ فِي ذَلِكَ
رَحْمَةٌ وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ^(٢) » .

(١) الآية ٩٠ — ٩٢ من سورة يونس .

(٢) الآيات ١٣ — ٥١ من سورة المشكوت .

الترجمة :

٧ — وكأُرشِد القرآن إلى هذا الجانب ، أُرشدني جانب الإله إلى ما وضعه هو سبحانه من أسماء وصفات تمثل ذاته ، وقدرته ، وحكمته ، وكل ما له من كمال يليق به . وكان منها الواحد ، الأحد ، الصمد ، القدوس ، الحى ، القيوم ، النقى ، الأول ، الآخر ، ومنها الخالق ، البارى ، المصور ، البديع ، القادر ، القاهر ، الولى ، الحافظ ، ومنها : رب رحمان ، رحيم ، رءوف ، ودود ، لطيف ، حلِيم ، رزاق ، وهاب .

وقد دلت أسماءُه التي عبر بها عن نفسه في كتابه ، على سمو ذاته ، وتعاليه عن خلقه ، وعلى كمال جماله المسائل في رحمته وفضله . والواقع أن هذه الأسماء تطابق النظر العقلي السليم الذي به يدرك الإنسان ربه ، ويرى أن تحقق معانيها لله ، واختصاصه بها عما تقتضى به دلالة الكون وأحداثه ، ويرى في الوقت نفسه أن ليس في الكون والحياة ما يسمح به وضعه ، وحاجته ونقصه ، وتغييره وانفعاله أن يناجى أو يوصف بشيء من هذه الأسماء ، وتلك الصفات . والاسم الجامع لكمال الألوهية ، هو الاسم المعروف عند المسلمين بلفظ الجلالة وهو كلمة « الله » .

وبهذه الأسماء يناجى المسلم ربه ، ويدعوه ويذكره ، ويستحضر عظمته ، ويعترف بآثاره ، ويسمو عن طريقها إلى أسمى درجات القرب إلى الله : « قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى »^(١).

أسماء الله لا تدخل بعوننا فيها :

وليس للمسلم أن يناجى ربه باسم ، أو صفة لم يضعه الله لنفسه ، فهو أعلم بما يدل على ذاته وآثاره وصفاته ، ولا يتلقى ذلك إلا عنه سبحانه عن طريق قرآنه ، أو عن

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

طريق إخبار الرسول القطعي : « وَ اللَّهِ الْأَقْتَمَاءُ الْحَسَنَى فَاذْعُوهُ بِهَا وَذَرُّوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَقْتَمَائِهِ ^(١) » .

فإن الله نوصف ولا نترك :

٨ — والقرآن حينما أراد أن يرشد الإنسان إلى الله (الخالق) ، كان هدفه الهداية إلى معرفته بآثاره الدالة على صفاته ، وكمال جلاله وجماله ، وتنزهه عن المائلة لخلقه ، أو الاتحاد ، أو الحلول في شيء مما خلق ، وأوصد أمامه باب التطلع إلى معرفة حقيقته وذاته تعالى ، وصرفه عن محاولة التفكير في هذا الجانب : « ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ، لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْغَلِيبُ ^(٢) » .

وقص علينا القرآن أن موسى عليه السلام طلب من ربه أن يريه نفسه لينظر إليه ، فقال له : « لَنْ تَرَانِي ، وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ، فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ، وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي ، وَبِكَلَامِي ، فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ^(٣) » .

ومن هنا كان العجز عن إدراك حقيقة الذات الأقدس عقيدة من عقائد الإيمان بالله ، وكان في الوقت نفسه برهاناً على سمو الألوهية الحققة عن الدخول في دائرة التفكير العقلي المحدود بطبيعته ، الذي لا يجد مجالاً لتخطي ما وراء الكون الذي

(١) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف .

(٢) الأيات ١٠٢ ، ١٠٣ من سورة الأنعام .

(٣) الأيات ١٤٢ ، ١٤٣ من سورة الأعراف .

يتناولوه ، وتجري فيه مقارناته ، واستنباطاته ، وكان الإرشاد إلى معرفته ، وإلى الإيمان بوجوده من جانب النظر في آثاره ، ومن جانب الإحساس الإنساني الداخلي كما أسلفنا .

وحدانية الله :

٩ — الإسلام يقر في جانب الإله (الوحدانية) الشاملة لوحدانية الربوبية ؛ فلا خالق ، ولا مدبر ، ولا متصرف سواء ، ووحدانية الألوهية ؛ فلا معبود ، ولا مستول ، ولا مستمان سواء . وكثيراً ما يستدل بوحدانية الربوبية التي تشهد بها الفطر ، ويعترف بها الإنسان في كثير من حالاته على وحدانية الألوهية : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ، وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَقْوَنَ . الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا ، وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ . فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(١) » ، « وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ، إِنْ كُنْتُمْ إِلَٰهًا وَاحِدًا ^(٢) .

نظر المسلمون لتعدد الآله :

وقد نرى القرآن كثيراً على من عدد الإله ، فآخذ للملئكتين ، أو آخذ للتثليث أو عبد شيئاً من الخلق ، كالشمس ، والقمر ، والأصنام . . . وحرك عقول للمعبدن للإله إلى النظر فيما يوجب وحدة المعبود وحدة تامة كاملة : « قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ^(٣) » ، « لَوْ كَانَ

(١) الأيات ٢١ ، ٢٢ من سورة البقرة .

(٢) الأيات ٢٠ — ٢٢ من سورة الصل .

(٣) الآية ٤٢ من سورة الإسراء .

فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ^(١) .
 « مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَتَاهُ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ، عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٢) » ، « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَلَّؤُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ^(٣) » ، « إِنْى وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٤) » .

عوالم الغيب : الملائكة :

١١ — والعقيدة الثانية — بعد الإيمان بالله تعالى — هي

العقيدة في الملائكة

وقد قرر القرآن فيهم أنهم عالم غيبى ، ليس مادياً من طبيعته أن يبرز في العالم المادى « قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا^(١) » . وأنهم « عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ^(٢) » . « لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ^(٣) » . وأنهم ذوو وظائف تتعلق بالأنس والأرواح ، وزعم الله عليهم ينفذون بها إرادته فى خلقه ، فمنهم من يبلغ الوحي

(١) الآية ٢٢ من سورة الأَنْبِيَاءِ .

(٢) الأَنْبِيَاءِ ٩١ ، ٩٢ من سورة اللُّؤْمِنُونَ .

(٣) الآية ٦٤ من آل عمران .

(٤) ٧٩ من سورة الْأَنْعَامِ .

(٥) الآية ٩٥ من سورة الْإِسْرَاءِ .

(٦) الأَنْبِيَاءِ ٢٦ ، ٢٧ من سورة الْأَنْبِيَاءِ .

(٧) الآية ٦ من سورة الصَّحَرِ .

والتكاليف والرسالات ، إلى أنبيائه ورسله « وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ^(١) » ومنهم من يؤيد به الأنبياء ، وبشيت المؤمنين ، « وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ^(٢) » ، « إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ^(٣) » ومنهم المبشرون بحسن العاقبة الذين أحسنوا في الدنيا ، واتبعوا ما أنزل الله « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَتَّخِفُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ مُوعَدُونَ ^(٤) » ، ومنهم من يقبض الأرواح عند الموت « قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَ بِكُمْ ^(٥) » . « الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، أَذْخَلُوا الْجَنَّةَ رِجَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ^(٦) » . « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ^(٧) » ومنهم من يحفظ على الإنسان أعماله في دنياه حتى تعرض عليه في أخراه « وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ^(٨) » إلى غير ذلك من الوظائف التي خصهم الله بها ، والتي لم يكن شيء منها متعلقاً بالمسادة وشئون الإنسان في الدنيا .

وبهذه الوظائف قرر القرآن أنهم رسل أولو أجنحة وقوة « اللَّهُ يَصْطَلِفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ^(٩) » ، « الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

(١) الآيات ١٩٢ - ١٩٤ من سورة النجم .

(٢) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

(٣) ١٢ من سورة الأهل .

(٤) ٣٠ من سورة فصلت .

(٥) ١١ من سورة البقرة .

(٦) ٣٢ من سورة النمل .

(٧) ٩٧ من سورة النساء .

(٨) الآيات ١٠ - ١٢ من سورة الانفطار .

(٩) الآية ٧٥ من سورة الحج .

جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتَنَّىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْكَلَامِ
مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١) .

والمسلمون الذين يؤمنون بأن مصدر العقيدة في الشئون الغيبية هو القرآن وحده - وهو الحق الذي تؤمن به - يفتقون في الإيمان بالملائكة عند الحد الذي أخبر به القرآن عنهم إخباراً لا يحتمل التأويل ، ولا يعملون أنفسهم شطط الاعتقاد بما وراء الخبر اليقيني ، لامن جهة مادتهم (كيفية خلقهم) ، ولامن جهة تشخيصهم أو رؤيتهم ، وهم - في معتقدهم - عالم غيبي لا يعرفه الإنسان بإدراكه البشري ، وإنما يعرفه عن طريق الخبر الصادق عن الله سبحانه ، وهو ما جاء في القرآن : أنهم جنود من جنود الله ، حجب حقيقتهم عن الإدراك البشري ، خاضعون لسلطان الألوهية العام ، الذي لم يشذ عن الخضوع له شيء في الطبيعة ، أو في إرادتها ، وهم وسائل الصلة بين الله وخلقته .

ابن ماجه بعالم غيبي آخر (الجزء) :

١٢ - وكما جاء القرآن بنوع من العالم النسي هو (الملائكة) جاء بنوع آخر أطلق عليه اسم (الجن) غير أن حديثه عن الجن لم يكن على نحو حديثه عن الملائكة ، فهو بينما لم يعرض فيه ولو مرة واحدة للمادة التي خلق منها الملائكة ، عرض للمادة التي خلق منها الجن « وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ^(٢) » « وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ^(٣) » ، وهو بينما يقرر في الملائكة أنهم عباد مكرمون ، لا يمسون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، يقرر في الجن : « أن منهم الصالحين ، ومنهم الظالمين » فَمَن أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ، وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ

(١) الآية الأولى من سورة طه .

(٢) » ١٧ من سورة الحجر .

(٣) » ١٥ من سورة الرحمن .

فَكَانُوا لِحُكْمِهِمْ حَطَبًا^(١) » ، وبينما يقرر أن الملائكة تنزل بالوحي على الأنبياء والرسول ، يقرر أن الجن يتلقى وحي الله عن الأنبياء والرسول « وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ، قَالُوا : يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ، يَا قَوْمَنَا أُحْيُوا دَعَايَ اللَّهِ ، وَآمِنُوا بِهِ ، يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ، وَيَجْعَلَ لَكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ^(٢) » .

يتلقون الوحي عن الأنبياء ويعقلونه ويؤمنون به ، ويدعون قومهم إليه ، ويشيرونهم على الطاعة ، وينذرونهم على المعصية . وبينما لم يشرك القرآن الملائكة مع الإنسان في مسئولية التكليف بشرعه ، والانحراف عن تعاليمه ، نراه قد أشرك الجن معه في ذلك ، وأن الله سينادي الفريقين : الإنس والجن بخطاب واحد ، ومسئولية واحدة يوم الجزاء « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ، يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ ، وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » . « يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ، وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا^(٣) » .

ونجد سورة الرحمن من أولها إلى آخرها ، تضع الجن مع الإنس في إطار واحد وتقيم الحجة عليهما معاً ، في عبارة واحدة ، وبعنوان واحد « خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ، وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ ، فَبِأَىِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا

(١) الآيات ١٤ ، ١٥ من سورة الجن .

(٢) الآيات ٢٩ - ٣١ من سورة الأحقاف .

(٣) الآيات ١٢٨ - ١٣٠ من سورة الأنعام .

تُكَذِّبَانِ^(١)»، «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ، قَبَائِ آيَاهُ رَبِّكُمْ تُكَذِّبَانِ، يَأْمُرُ الْجَنُّ وَالْإِنْسُ أَنْ تَنْفَعُوا مِنْ أَفْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفَعُوا، لَا تَنْفَعُونَ إِلَّا بِأُطْعَانِ، قَبَائِ آيَاهُ رَبِّكُمْ تُكَذِّبَانِ^(٢)».

ومن الفروق التي نراها في القرآن بين الجن والملائكة، أنه يضيف إلى الملائكة كل ما هو للإنسان في حياته الروحية، بينما نراه يضيف إلى الجن بالنسبة إلى الإنسان ما قد يكون مثله من الإنسان للإنسان من الوسوسة بالشر وتزيينه، وجاء ذلك في كثير من آيات القرآن، ونزلت بشأنه سورة قصيرة من سوره، أمرت بالتموذ من شرها «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، مَلِكِ النَّاسِ، إِلَهِ النَّاسِ، مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ، الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ، مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ^(٣)»، وهذا البيان القرآني فيما يختص بما وراء الطبيعة الذي لم يمنح الإنسان قوة إدراك حقيقته، ومن هنا لم يكن من سبيل إلى الإيمان بالملائكة والجن إلا عن طريق الوحي اللقطوع بصدقه، ونسبته إلى الله ورسوله.

وبما ينبغي التنبيه له: أن القرآن مع كثرة ما تحدث به عن الجن، لم يجعل الإيمان عقيدة من عقائد الإسلام كما جعل الملائكة، وإنما تحدث عنهم فقط كما يتحدث عن الإنسان، وعن كل شيء. وإن: فالصدق بوجودهم من مقتضيات التصديق بالقرآن، وصدقه في كل ما حدث عنهم...

وقد طلب الإيمان بالملائكة لا باعتبار أنها كائنات موجودة فقط، وإنما طلب باعتبار وظائفها التي تتصل اتصالاً وثيقاً بجمعة الدين، وهي التهذيب النفسي

(١) الآيات من ١٤ - ١٦ من سورة الرحمن.

(٢) الآيات من ٣١ - ٣٤ من سورة الرحمن.

(٣) سورة الناس آخر سور القرآن.

والتوجه إلى الخير، وتقوية دواعيه في الإنسان . وهذه الوظيفة ليست من شأن
الجن الذي يستوى مع الإنسان ، في الوقوف بين قوى الخير والشر ، والأديان
إنما تطلب الإيمان بما يقوى بواطن الخير ، لا بما يقوى بواطن الشر ، ولا بما
يستوى أمامه بواطن الخير والشر .

الروح :

أما الروح التي بها حياة الإنسان ، فلم يرد عنها في القرآن سوى قوله تعالى :
« فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ »^(١) وقوله : « فَلَوْلَا
إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ، وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ »^(٢) . وغاية ما يدل عليه ذلك أنها
شيء يبعثه الله في جسم الإنسان فتكون به حياته ، وإذا انتهى أجله خرج من
جسمه فكان موته .

أما حقيقة ذلك الشيء فقد ترك القرآن بيانها ، ومع ذلك فليس في القرآن
ما يمنع العلماء من البحث في حقيقتها ؛ شأن كل مجهول يحاول الإنسان أن يدركه
سواء وصل إليه أم لم يصل .

وقد يفهم من قوله تعالى « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ؟ قُلِ : الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي
وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا »^(٣) . أن الروح مما استأثر الله بعلمه ، وأنها
ليست من عالم المادة التي يستطيع العقل البشري أن يدرك حقيقتها ببعثه ونظره .
ولكن المتأمل في سابق الآية المذكورة ولا حقا يرجح أن المراد بالروح فيها هو
القرآن وقد سماه الله روحاً « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا »^(٤) .

(١) الآية ٣٩ من سورة الحجر .

(٢) الآيات ٨٣ - ٨٤ من سورة الواقعة .

(٣) الآية ٨٥ من سورة الإسراء .

(٤) الآية ٢ من سورة الشورى

والذى تدل عليه النصوص الواردة فى القرآن وأقوال الرسول — فيما يتعلق بالروح بعد الموت — أنها تبقى بعد الموت منعمة أو معذبة : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ، بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ . فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ)^(١) .

الرسول والرسالة بهم :

١٣ — وكما طلب الإسلام الإيمان باللائكة طرفاً أعلى ، فى طريق وصول الهداية العليا للإنسان ، طلب الإيمان بالرسول طرفاً متصلاً بالإنسان ، طيبتهم من طيبته ، وبشريتهم من بشريته ، وهم فى حقيقتهم بشر وأناس ، يتفقهون مع سائر الناس فى أخص أوصاف البشرية ، وبه تيسر التلقى عنهم ، وتقليدهم فيما يقولون ويفعلون ولكن خصهم الله بنوع من الاصطفاء صاروا به أهلاً لتلقى وحى الله عن ملائكته والاحتفاظ به كما تلقوه ، والقيام بتبليغه للناس ، وقيادتهم لإمام فى التطبيق والعمل به فى الحياة ، وكانوا بذلك مبلّغين عن الله معصومين عن الخطأ فبايبلون وكانوا أسوة لأقوامهم فيه ، وإلى هذا تشير الآيات (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ ، فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَقْلَقُونَ ، بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ، وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)^(٢) . (وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ)^(٣) .

وهذه الرسالة الدائمة :

١٤ — وإذا كان رقى الإنسان الروحى الذى به انتظام شئونه فى الدنيا

(١) الأيات ١٦٩ — ١٧٠ من سورة آل عمران .

(٢) الأيات ٤٣ ، ٤٤ من سورة النحل .

(٣) الآية ٨ من سورة الأنبياء .

ووقوعها على وجه الحكمة والصواب ، هو هدف الحكمة الإلهية من الرسالات إليه ، وكان الإنسان من مبدأ الخليفة ، هو المخلوق الذى وضع فى مكان الصدارة من الخلق ، والذى ركبت فيه قوتا الخير والشر ، كانت رسالة توجيهه إلى الخير وتقوية جانبه سنة إلهية فى جميع أطواره ، تعبد له طريق الارتقاء إلى الله (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ^(١)) . وبذلك تماقت الرسالات على الإنسان أمة بعد أمة ، وجيلا بعد جيل ، وكلها ذات هدف واحد : وهو توجيه الإنسان إلى طريق الكمال ، وكانت أصول رسالاتهم وعقائدها الأولى واحدة ، لا تختلف فى رسالة عنها فى رسالة أخرى (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ^(٢)) وقد كان الرسل بذلك — كما صورهم الرسول محمد فى حديث له — بناء بيت واحد ، يؤسس سابقهم للاحقهم ، ويشيد للاحقهم على أساس سابقهم ، وأخذ الله عليهم فى ذلك العهد والميثاق (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ : أَلْقُرْآنَمْ وَأَخَذَتْهُمْ عَلَى ذَلِكَمْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالُوا أَلْقُرْآنَ ، قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ^(٣)) .

الرسالة لا يفرض على الرسل :

١٥ - ومن هنا طلب القرآن الإيمان بجميع الرسل ، كما طلب الإيمان بما أنزل عليهم جميعاً ، وكان الإيمان بالبعض دون البعض — فى الإسلام — خروجاً عن دين الله وهديه (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ^(١))

(١) الآية ٣ سورة فاطر .

(٢) الآية ١٢ من سورة النورى .

(٣) ٨١ من سورة آل عمران .

(٤) ٤ من سورة البقرة .

(قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ، وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ، وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ^(١)) وجاء فيمن يؤمنون بالبعض دون البعض (إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ^(٢)) .
وفي الذين يؤمنون بالجميع (وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ^(٣)) .

محمد خاتم الأنبياء :

١٦ - وكما طلب الإسلام الإيمان بجميع الرسل ، طلب الإيمان بأن محمداً عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأن رسالته تضمنت الإرشاد إلى ما به كمال الإنسانية ، وفتحت لها جميع النوافذ التي تستطيع أن تصل منها إلى كل ما ينفعها ويرقيها روحاً ومادة (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ^(١)) ، (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٢)) .

رسالة محمد للناس جميعاً :

١٧ - وكما قرر القرآن أن الرسالات الإلهية ختمت برسالة محمد عليه السلام ،

(١) الآية ١٣٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية من ١٥٠ - ١٥١ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٥٢ من سورة النساء .

(٤) ١٠ من سورة الأحزاب

(٥) ٤ من سورة المائدة .

وأنه خاتم الأنبياء — قرر أيضاً أن رسالته عامة بمعنى: أنها موجهة إلى جميع الناس في جميع أجناسهم ولغاتهم: للوجودين منهم وقت حياته، وللوجودين منهم بعد مماته إلى يوم الدين « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ^(١) » .

« وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لَا نَذِيرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ^(٢) » ، « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ^(٣) » ، « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ^(٤) » .

وقد حكى القرآن رسالات غيره من تقدم بعنوان القومية خاصة: « لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ^(٥) » ، « وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ^(٦) » . « وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ^(٧) » . « وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ^(٨) » . « وَإِلَىٰ مَذْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ^(٩) » .

« ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ^(١٠) » . وقال في شأن عيسى « رَسُولًا مِنْ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ^(١١) » .

(١) الآية ١٠٣ من سورة الأعراف .

(٢) ١٩ من سورة الأنعام .

(٣) ١٠٧ من سورة الأنبياء .

(٤) ٢٨ من سورة سبأ .

(٥) ٥٩ من سورة الأعراف .

(٦) ٦٠ من سورة الأعراف .

(٧) ٧٣ من سورة الأعراف .

(٨) ٨٠ من سورة الأعراف .

(٩) ٨٥ من سورة الأعراف .

(١٠) ١٠٢ من سورة الأعراف .

(١١) ٤٩ من سورة آل عمران .

وظيفة الرسل :

١٨ — وبهذا هنا أن نعرض لما عرض له القرآن من وظيفة الرسل ، وأنها لا تعدو الإرشاد والتعليم عن طريق الوحي ؛ لم أسمى مكانة الاحترام والقيادة الروحية التهذيبية ، وهم بعد ذلك لا يملكون نفعا ولا ضرا لأنفسهم ، فضلا عن غيرهم « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ ، وَمَا مَسَّنِيَ الشُّوْبُ ، لِنَ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ^(١) » . « قَدْ كُذِّبَ لِي أَنَا أَنْتَ مُذْ كُذِّبَ ، لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ ^(٢) » . « قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ^(٣) » . « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ^(٤) » .

بشرية الرسل :

ومن هنا أكد القرآن في غير آية عن بشريتهم ، وأنهم برسالتهم لم يخرجوا عن طبيعتهم البشرية ، وإن كانت قد لحقتهم عصمة الله فيما يبلغون عنه ، وهي درجة اصطفاء لا يرتفعون بها عن منزلة البشرية « قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ^(٥) » . « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ^(٦) » . « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ^(٧) » .

(١) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف .

(٢) الأيات ٢١ ، ٢٢ من سورة الناجية .

(٣) الآية ٦٦ من سورة الأعراف .

(٤) « ٥٤ من سورة الإسراء .

(٥) « آخر سورة الكهف .

(٦) « ٣٨ من سورة الرعد .

(٧) « ٤٣ من سورة النحل .

أما في غير ما يبلنونه عن الله من الآراء والأحكام ، أو الأفعال الشخصية ، فهم — كثيرهم — يصيبون فيها ويخطئون .

وقد عاتب الله نبيه محمداً على بعض تصرفات فعلها من تلقاء نفسه « عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ تَبَاءَهُ الْأَعْمَى ، وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ، أَمَا مَنِ اسْتَعْفَى ، فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ، وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ، وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ^(١) » .

والأولياء في القرآن :

١٩ — وإذا كان هذا شأن الأنبياء ، فهو شأن القرين من بعدهم — وهم المؤمنون للفقهاء — وليس في الإسلام ملك ولا بشر به معنى يستحق به أن يعبد مع الله ، أو يتجه إليه معه سبحانه ، أو يطلب منه غفران الخطيئة ، دونه تعالى : « قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ ، لَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ^(٢) » .

والإسلام لا يعرف في عقائده مدلولاً لكلمة القديسين على نحو ما تعرفه بعض الطوائف الدينية .

أما الأولياء الذين يعرفهم الإسلام ، فقد ينهم القرآن بعبارة واضحة ، ليس فيها ما يدل على أن لهم امتيازاً خاصاً يلحق بهم نوعاً من القداسة التي تناط بها مغفرة الذنوب ، والتذرة على مالا يقدر عليه الإنسان بطبيعته البشرية « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، الَّذِينَ آمَنُوا ، وَكَانُوا يَتَّقُونَ ^(٣) » .

(١) الآيات ١ - ١٠ من سورة عبس ، وزلت في شأن إعراس النبي عن أمي فقير

يألباه على صناديد قريش .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الإسراء .

(٣) ٦٢ من سورة يونس .

فالأولياء هم جميع الذين يَتَمَعُونَ ارسل فيها يبلغونه عن الله ، ويتقربون إليه تعالى بما شرع ، ويبتعدون عما حرمه ويفضيه .

خطأ الناس في معنى الأولياء :

ومن الأخطاء التي تسربت إلى المسلمين كما شاعت بين غيرهم من الدينين أن الله صفاً من عباده غير الرسل ، منحهم حق التصرف في الكون واستجابة الدعاء ، ويميزهم عن سائر خلقه بحق الاتجاه إليهم ، والاستغاثة بهم ، وتميز أضرحتهم إذا ماتوا عن أضرحة سائر الناس ، برفع القباب عليها ، وإيقادها بالسرج ، والتسبح بمقاصيرهم ، ووضع العائم والستور عليها ، ثم بدثر النذور لهم ، وتقديم القرابين إليهم .

شاع ذلك عند عامة المسلمين ، كما شاع عند عامة غيرهم ، ودين الله في جميع رسالاته ينكره كل الإنكار ، ويأباه كل الإباء ، ولا يرى الأولياء سوى المؤمنين المتقين .

والقرآن يوجه الخطاب للنبي محمد « قُلْ لَا أُمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَلْقِ وَمَا مَسْنِي السُّوءُ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ^(١) » .

الوجه بالكتب :

٢٠ — كان من ضرورة الإيمان بالملائكة والرسل — باعتبارهم طرفي طريق الرسالة الإلهية إلى الخلق — الإيمان بنفس الرسالة التي يبعث بها الملائكة إلى الرسل ؛ ليباغوها للناس ، والرسالات هي الكتب السماوية التي تضمنت زسم الله للمقائد والعبادات ، وأصول الحلال والحرام .

(١) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف .

ومن هنا طلب الإسلام الإيمان بالكتب ، سواء فيها ما أنزل على محمد وما أنزل على إخوانه السابقين ، فالإيمان بإبراهيم وصحفه ، وبموسى وتوراته ، وبيسى وإنجيله ، وبمحمد وقرآنه ، وكل ما أنزل الله من كتب على من اصطفى من رسل — عنصر من عناصر الإسلام ، لا يتحقق إلا به .

وإذا كان محمد آخر الأنبياء والرسل فالقرآن كذلك آخر الكتب والرسالات . والقرآن — كما يعرفه من درسه ونظر فيه — إنما عرض لأصول العقائد وفضائل الأخلاق ، واكتفى في المعاملات بالإرشاد إلى ما يحفظ التوازن بين العباد ، ويحقق لكل إنسان حريته العملية في الحياة على أساس من العدل وحفظ الضروريات التي لا تقوم للحياة إلا بصيانتها ، والبناء عليها .

وليس من مهمة القرآن شرح حقائق الكائنات ، ولا بيان أسرارها ولا جهات نفسها ، ولكنه حث الإنسان على النظر في الكون ، وفتح العقل البشري باب البحث فيما يحيط به من مخلوقات ، وما أودع فيها من أسرار وسنن لتتسع معارفه ، ويعظم استفادته لما يمكنه من الحياة الطيبة ، والمعيش الرغيد . ولم يقيد الإنسان بشيء في معلوماته أو أعماله إلا ما كان متصلاً بمخالفه وسائر عقائده وعباداته ، ولم يكن الدين مانعاً من خوض العقل في بحث الكائنات ، والاستزادة من معرفة أسرارها تقوية للإيمان بالغالقي وترقية للحياة الإنسانية التي يكمل بها وجودها ، وتتمتع سعادتها .

والله أعلم بالصواب

٢١ — والمتنصر الخامس من عناصر الإيمان في الإسلام : هو الإيمان بيوم الحساب ، وقد عبر القرآن عنه باليوم الآخر ، وأرشد إلى أنه خاتمة اللطاف . بالإنسان ، وأن إليه تنتهي الناية من خلق الإنسان « وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَاسِيً ، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى ، وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ^(١) .

قرره القرآن ، وجعل حياة الإنسان فيه من جهة اللذة والألم ، والنسيم والجميم مرتبطة بما اختاره لنفسه في الحياة الدنيا ، فعلى دار جزاء على ما قدم من عمل « وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُنْعَمَ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَكْثَرُ » ^(٢) . « فَمَنْ يَمْتَلِ مِنْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَمْتَلِ مِنْقَالُ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » ^(٣) .
وقد عبر عن نعيمه وجميعه بالجنة والنار .

ومن هنا كان الإيمان باليوم الآخر أقوى ما يدفع الإنسان إلى النكال والرقى في حياته الدنيا ، ليحوز المسكنة السامية عند الله في الدار الآخرة .
نعيم الآخرة وعذابها :

٢٢ - وقد تحدث القرآن كثيراً عن نعيم الإنسان وعذابه في هذه الدار ، وذكر كثيراً من أنواع النعيم وأصناف المذاب بببارات ألف الإنسان في حياته الدنيا التعبير بها عما يعرفه من نعيم وشقاء أولاده وألم ؛ ومصادر الإسلام تؤكد أن الحياة هناك نشأة أخرى ليس لها من حياة الدنيا إلا الأسماء .
والذى يؤمن به أنها دار النعيم أو العذاب ، وأنها ليست كالدنيا بمخاوصها ومزاياها وأنها المرحلة الأخيرة من مراحل الحياة الإنسانية .

وفي نعيمها يقول : « مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلٌّ » ^(٤) . « وَلَنْ يَخْفَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ . قِبَاطُ آيَاتِ »

(١) الآية ٣٩ - ٤٢ من سورة النجم .

(٢) الآية ٧٢ من سورة الإسراء .

(٣) آخر سورة الزلزلة .

(٤) الآية ٣٥ من سورة الرعد .

رَبُّكُمَا تُكَذِّبَانِ . ذَوَاتَا أَفْئَانِ . فَيَأْتِي آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ . فِيهَا مِنْ كُلِّ غَايِجٍ رِزْقَانِ . فَيَأْتِي آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ . فِيهَا عِثَانِ . تَجْرِيَانِ . فَيَأْتِي آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ . مُتَكَبِّرِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَآنِهَا مِنْ إِشْتِرَاقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانِ . فَيَأْتِي آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ^(١) .

وفي عذابها « فِي تَعْوِيمٍ وَتَحِيمٍ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ^(٢) . »
« كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الَّتِي تُوَقَّدُ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ ^(٣) . »

وهكذا نجد القرآن يذكر نعيم الآخرة وعذابها بما يحمل الإنسان على الإيمان والعمل .

دوام الجنة :

٢٣ — والسلم لا يشك ولا يتردد في الإيمان بدوام نعيم الجنة دواماً لا انقطاع له كما لا يشك ولا يتردد ، في أن المكذبين للدين عناداً واستكباراً سينالهم حتماً جزاء تكذيبهم الذي خرجوا به عن فطرة الإيمان ، ولكن هل يدوم العذاب وتندوم النار كما يدوم النعيم ، وتندوم الجنة ؟

وهنا بحث عميق واسع النطاق تناوله المتقدمون من عهد السلف ، وأثر فيه عن كثير من الأصحاب أقوال وآراء .

دوام النار :

٢٤ — ليس في القرآن نص قطعي صريح في دوام النار ، وإنما فيه التصريح

(١) الآيات من ٤٦ - ٥٥ من سورة الرحمن .

(٢) ٤٢ - ٤٤ من سورة الواقعة .

(٣) ٤ - ٧ من سورة الهزلة .

بخلود الكفار فيها ، وهو يتحقق بأنهم لا يخرجون منها مادامت موجودة ،
أما أنها تنقطع أو تدمر فهذا شيء آخر ليس في القرآن ما يقطع به .

وعلى العموم ، فالعقل الإنسانى بالنسبة إلى الإيمان باليوم الآخر أسير النقل
الصحيح اليقيني عن كتاب الله ، أو أقوال الرسول ، ولا سبيل له في أن يدرك
كنهه ما يكون في تلك النشأة^(١) .

المقائيد الأساسية لمفهوم هي عقائد كل دين سماوى :

٢٥ — هذه هي المقائيد الأساسية للإسلام ، وهو يقرر أنها أساس كل دين
إلهى ، وإذا فالأديان التى لا تبني عليها — فى حكمه — أديان باطلة ، لا يقام لها
وزن ، فالإسلام ينكر على الملحدين الذين لم يؤمنوا بالإله الخالق الخادم ،
وعلى المشركين الذين يعبدون مع الله غيره شركهم ، وينكر على الذين لا يؤمنون
بالملائكة والكتب واليوم الآخر عدم إيمانهم ، ويدهوم جميعاً إلى الإيمان
بتلك العقائد عن طريق النظر والحجة .

موقف الإسلام بالنسبة لغير المسلمين :

٢٦ — والإسلام لا يرى أن مجرد المخالفة فى الدين ، تبيح المدوّة
والبغضاء ، وتفتح المسألة والتعاون على شئون الحياة العامة فضلاً عن أن تبيح القتال
لأجل تلك المخالفة ، والقرآن يقول : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ،
وَلَا أَتَّبِعُ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ، وَلَا أَتَّبِعُ عَابِدُونَ
مَا أَعْبُدُ ، لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ^(٢) » ويقول : « فَلِلَّذَلِكَ فَادْعُ ، وَاسْتَقِمْ

(١) راجع ما كتبه العلامة ابن القيم فى فصل « أهدى الناس ودوامها » من ص ٢٥٤ —

٢٨٠ من كتب « حادى الأرواح » .

(٢) سورة الكافرون .

كَمَا أَمَرْتُ . وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ . وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ . اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ، لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ، اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ، وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ^(١) » ويقول : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ^(٢) » .

وقد وصى الله الإنسان بوالديه حسنا ، وأن يعاشرها بالمعروف ، ولو كانا مشركين ، وجاهداه على أن يشرك بالله مثلها « وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَالَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُكُمْ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ ^(٣) » .
وقد استمر أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم على شركه إلى أن مات ، ومع ذلك كان طول حياته سفير صلح بينه وبين خصومه ، وكان قوة تحمية من أدام .

المسلم يبيع المعاهدات وتتعاوده مع مخالفه عالم يكرهوا محاربه :

٢٧ - والإسلام في ظل هذا البدء يبيح للمسلم أن يعقد مع مخالفه في الدين ماشاء من أنواع المعاهدات التي لا تمس أصلا من أصول الدين ، ولا تنضر بمصلحة دعوته أو أمته ، وفي مثل هذا نقرأ قوله تعالى . « الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الشُّرِكِيِّينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُكُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ^(٤) » .

(١) الآية ١٥ من سورة العنكبوت .

(٢) الأيات ٨ ، ٩ من سورة المتحنة .

(٣) الآية ١٤ من سورة لقمان .

(٤) الآية ٤٥ من سورة التوبة .

هرية التدين في الإسلام :

٢٨ - وكذلك يبيح أن يرتبط بأهل الكتاب (اليهود والنصارى) عن طريق المصاهرة ، فيتزوج منهم ويكونون أحوالا لأبنائه ، ويكون لزوجته الكتابية من الحقوق والواجبات نفس الحقوق والواجبات المقررة للزوجة المسلمة ، ويكون لها كذلك الحق الكامل ، والحرية التامة في البناء على عقيدتها ، والقيام بفروض عبادتها ، والذهاب إلى كنيسها ، لأداء طقوسها ، مادامت مقتنعة من تلقاء نفسها بها .

الإسلام لا يبيع معاهدة المشركين :

٢٩ - نعم لم يبيع الإسلام المسلم أن يرتبط مثل هذا الارتباط بالمشركين الذين يعبدون غير الله ، أو ينكرون وجوده .

وفي إباحة الزوج من أهل الكتاب يقول الله : « الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ^(١) » .

وفي منع الزوج من المشركين أو تزويجهم من الملمات يقول : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا تُجْبَنُكُمْ ؛ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَقَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا تُجْبَنُكُمْ ^(٢) » .

وهذا هو مسلك الإسلام بالنسبة للأديان الأخرى .

(١) الآية ٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

الإنسان في الكون وسفيرة له :

٣٠ — كلف الله الإنسان بهذه العقائد ، وجعل له مرتبة السيادة في الكون والخلافة في الأرض ، يديرها وينميها ، ويعمل على إظهار رحمته ونعمته على عباده ، وجاء النص القرآني الصحيح بأن الله كرم الإنسان ، وفضله على كثير من خلقه ، وخصه بعقل به كلفه ، وبه أرسل إليه الرسل ؛ وقد عرض له في القرآن مصائب الكون في أرضه وسماؤه ، مائه وهوائه ، جماده ونباته وحيوانه ، وحسنه على النظر والتفكير فيما خلق ، وتعرف أسرارده فيه ، فيتخذ منها ما يقوى إيمانه ، كما يتخذ منها وسائل رقيه في الحياة المادية ، التي تكون برقيها عزته وسعادته ، وبذلك جمع له بين حظي الجسم والروح ، وجعل حياته الكاملة في استيفائه منعمة للعرفة واليقين ، ومنعمة للمادة والعمل « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ^(١) » . « أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ^(٢) » . « اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لَتَجْزِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِتُكْمِلُوا تَشْكُرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ^(٣) » .

الثروات الاقتصادية :

وقد أرشده إلى كثير من أصول الثروات الاقتصادية التي يحتاجها الإنسان في رقيه للمادى « وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ، لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ^(٤) »

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) ٥ ٢٠ من سورة لقمان .

(٣) الأيات ١١ ، ١٢ من سورة الجاثية .

(٤) الآية ٥ من سورة النمل .

« وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ ، وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ، وَالزَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكْلُهُ ، وَالزَّيْتُونَ وَالزَّيْتَانِ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ^(١) » ، « وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا كُلُّوْا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ، وَنَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَازِيرَ فِيهِ ، وَلِتَلْبَثُوا مِنْ فَضْلِهِ ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ^(٢) » ، « وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا ، وَغَرَابِيبُ سُودٌ ^(٣) » .

هذه مكانة الإنسان في الحياة ، وعلاقته بالكون : سيد ينظر ويستخدم وينفع في مادته وروحه .

استعداد الإنسان للتغير والشر :

٣١ — والإسلام يقرر أن الله خلق الإنسان مستعداً لأن يسعد نفسه بالخير ، أو يشقى بالشر ، والخير هو ما ينفعه وينفع جماعته في الدنيا ، ويرضى الله عنه في الآخرة . والشر هو ما يؤذيه في حياته وينضب الله عليه في آخرته « وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ^(١) » ، « إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ^(٢) »

والإنسان بذلك كان صالحاً بقله وعمله ومسلكه في الحياة لدرجات القرب من الله ، ولدرجات البعد عنه . وما كانت هداية الوحي إلا تقوية لجانب الخير فيه وللأخذ بيده من نزعات الطغيان والهوى إلى ما قدر له من كمال في دنياه وآخره .

(١) الآية ١٤١ من سورة الأأنام .

(٢) » ١٤ من سورة النحل .

(٣) » ٢٧ من سورة طه .

(٤) » ١٠ من سورة البلد .

(٥) » ٣ من سورة الإنسان .

والإسلام حينما يضع الإنسان في تلك الميزة لا ينظر إلى ما بين أفراد
من فوارق شخصية من ذكورة وأنوثة ، وسواد وبياض ، فالذكر والأنثى ،
والأسود والأبيض في الوضع الإسلامي بالنسبة إلى الخالق ، وبالنسبة إلى الكون
سواء ؛ فالكل عباد مطالبون بالمقيدة ، وما أنزل الله من شرع ، وأكرمهم
عند الله أتقاهم ، وكلهم أناس : ينظرون ويفكرون ويعملون ؛ لاجبر لأحد
في أن ينظر ويعمل ، ولا جبر على أحد في أن يتنفع ، وأسعدهم في الدنيا
العاملون المحضون المؤمنون « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى - وَهُوَ مُؤْمِنٌ -
فَلَنُضَيِّقَنَّهُ حَيَاةَ طَبِيبَةٍ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ »^(١) .

حرية الإنسان واعتباره :

٣٢ - هذا هو وضع الإنسان في نظر الإسلام ، وهو وضع يدل دلالة واضحة
على أن الإسلام يرى أن الإنسان ذو حرية واختيار في حياته : فهو يفعل الخير
مختاراً فيثاب ، ويفعل الشر مختاراً فيعاقب ، وبذلك الحرية ، وهذا الاختيار
كلفه الله وأرسل إليه الرسل لتثديده وترشده ، ثم تركه وما يختار لنفسه من مسلك
الخير أو الشر ، لا يدفعه بقوة خارجة عن نفسه إلى خير أو شر ، ولو شاء ذلك
خلقه بطبيعة الخير فلا يعرف شراً ، أو بطبيعة الشر فلا يعرف خيراً ، وعندئذ ،
لا يكون هو الإنسان الذي جعله خليفة في الأرض ، وكلفه بهديته وشرائعه ،
وأعد له الثواب والعقاب . ولكن خلقه مختاراً في أفعاله ، وبذلك يكون جزاؤه
في يوم الدين تبعاً لما يختاره لنفسه في الحياة ، يكون صورة من اللذة والألم ،
مساوية لما حملت نفسه من بواعث الخير ، وبواعث الشر : « هَلْ يُجْزَوْنَ
إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ »^(٢) . « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ،

(١) الآية ٩٧ من سورة النحل .

(٢) « ١٤٧ » من سورة الأعراف .

قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا^(١) . والقرآن مليء بمثل هذه النصوص الدالة على أن الإنسان مختار في فعله ، ليس مقهوراً ولا مجبوراً على خير أو شر .

القضاء والقدر :

وما القضاء والقدر اللذان ورد في القرآن ذكرهما ، وجعلهما الناس مرتبطين بفعل الإنسان ومسلكه في الحياة — سوى النظام العام الذي خلق الله عليه الكون — وربط فيه بين الأسباب والمسببات ، والتأخر والقدماء ، سنة كونية دائمة لا تتخلف وكان من بين تلك السنة ، أن خلق الإنسان حراً في فعله ، مختاراً غير مقهور ولا مجبور .

وقد بما اعتذر المشركون عن شركهم بأنهم مجبورون بمشيئة الله لشركهم ، فأنكر الله عليهم ، وأعلمهم أن حجته عليهم قائمة ، بما منحهم من عقل ، وأرسل إليهم من رسل « سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ، لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ، كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا ، قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ؟ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ، وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ قُلْ قَلِيلٌ أَلْجَبُهُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَذَا كُلُّكُمْ أَجْمَعِينَ^(٢) » . يريد أن الله تركهم ، وما يختارون لأنفسهم من ضلال أو هداية .

نعم يعلم الله — بشمول علمه — ما سيكون الإنسان باختياره من هدى أو ضلال ، وخير أو شر ، وليس في علم الله بذلك شيء من معاني القهر والإلزام ،

(١) الآيات ٧ - ١٠ من الشمس .

(٢) الآيات ١٤٨ ، ١٤٩ من سورة الأنعام .

وإنما هو مجرد انكشاف ما وقع وسيقع على السنة الدائمة التي رسم ، وهي سنة الاختيار ، التي بنى عليها التكليف والثواب والعقاب .

وإذاً فلا يسمح الإسلام أن يضل الإنسان أو ينحرف عن أوامر الله في عقائده ودينه ، ثم يعتذر بالقضاء والقدر . ولو صح ذلك لبطلت التكاليف ، وكان بعث الرسل وإنزال الكتب ، ودعوة الإنسان إلى دين الله وما يجب ، ووعدته بالثواب لأهل الخير ، وبالعقاب لأهل الشر — باطلاً وعيباً — لا يتفق وحكمة الخالق الحكيم في تصرفه وتكليفه الرحيم بعباده .

هذا رأى الإسلام بالنسبة إلى اختيار الإنسان وجبره .

الباب الثاني

طريق مشبوت العقيدة

التكاليف العلمية وعملية :

١ — للإنسان قوتان ؛ إحداهما نظرية ، وكلما في معرفة الحقائق على ما هي عليه ؛ والأخرى عملية ، وكلما في القيام بما ينبئ من الشئون في الحياة . وقد قرر الإسلام هذا للبداً أساساً لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة فجاءت تكاليفه نوعين : منها ما يطلب علماً ، ومنها ما يطلب عملاً ، ونرى ذلك واضحاً جلياً في هذه الكثرة من الآيات القرآنية التي تجمع بين الإيمان والعمل ، وتربط بهما النجاة والسعادة « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً^(١) » . « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا^(٢) » ، « وَالْقَصْرِ^(٣) إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ الْإِنْسَانِ أَكْفَرُ^(٤) » ... الخ

وقد اصطلح العلماء على تسمية التكاليف التي تطلب علماً (بالمقائد) ، أو (أصول الدين) كما اصطلحوا على تسمية التكاليف التي تطلب عملاً (بالشرعية) أو (القروع) .

(١) الآية ٩٧ من سورة النحل .

(٢) ١٠٧ • • • الكهف .

(٣) • أول سورة القصص .

الشارع حمود العقائري :

ولما كانت الحقائق التي يمكن أن يعلمها الإنسان كثيرة ، وكان أكثرها لا يتصل من قريب بالسعادة التي يقصدها الشارع قضت الحكمة أن يبين للناس ما يجب عليهم أن يؤمنوا به في سبيل الحصول على تلك السعادة . وذلك عند التحقيق يرجع إلى الأصول التي اشتركت فيها الأديان الساجية جميعها من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر . . . الخ ما ذكرنا من قبل .

حدد الشارع هذه الأمور ، وطلب من الناس الإيمان بها . والإيمان هو الاعتقاد الجازم للمطابق للواقع عن دليل . ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلاً ، وإنما يحصله الدليل القطعي الذي لا يمتريه شبهة .

طريق إثبات العقيدة :

— وقد اتفق العلماء على أن الدليل العقل الذي سلمت مقدماته ، وانتهت في أحكامها إلى الحس أو الضرورة يفيد ذلك اليقين ويمحق الإيمان المطلوب . أما الأدلة النقلية فقد ذهب كثير من العلماء إلى أنها لا تفيد اليقين^(١) . ولا تحصل الإيمان المطلوب ، ولا تثبت بها وحدها عقيدة . قالوا : وذلك لأنها مجال واسع لاحتمالات كثيرة تحول دون هذا الإثبات . والذين ذهبوا إلى أن الدليل النقل يفيد اليقين ويثبت العقيدة شرطوا فيه أن يكون قطعياً في وروده ، قطعياً في دلالاته ، ومعنى كونه قطعياً في وروده ألا يكون هناك أي شبهة في ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك إنما يكون في للتواتر فقط . ومعنى كونه قطعياً في دلالاته أن يكون نصاً محكماً في معناه ، وذلك إنما يكون فيما لا يحتمل التأويل . فإذا كان الدليل النقل بهذه المثابة أعاد اليقين وصلح لأن تثبت به العقيدة .

(١) انظر محصل الرازي ومقاصد السعد وغيرها من كتب الكلام والأصول .

وأمثله ذلك فيما ورد إلينا آيات القرآن التي تحدثت عن التوحيد والرسالة واليوم الآخر وما إلى ذلك من أصول الدين؛ فقد جاءت — كما هي قطعية في ورودها — قطعية في دلالتها، لا تحتمل أكثر من معناها « فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^(١) »، « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ^(٢) »، « قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ^(٣) »، « قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ^(٤) »، « آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ^(٥) ». « وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالتَّلَاكِيهِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ^(٦) » .

هذا هو شأن العقائد وطريق ثبوتها . ولا بد أن يعم العلم بها جميع الناس ولا يختص بطائفة دون أخرى، لأنها أساس الدين وبها يكون المرء مؤمناً، فكيف يتصور في مؤمن أن يجهلها؟ ومن مقتضيات هذا العلم العام بها ألا يقع خلاف بين العلماء في ثبوتها أو نفيها .

النظريات المخروقة :

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العمليات التي لم ترد بطريق قطعي، أو وردت عن طريق قطعي ولكن لا بسبب احتمال في الدلالة فاختلف فيها العلماء، ليست من العقائد التي يكلفنا بها الدين، والتي تعتبر حداً فاصلاً بين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون ! .

(١) الآية ١٩ من سورة محمد .

(٢) سورة الإخلاص .

(٣) الآية ٧ من سورة الطه .

(٤) ٧٩ من سورة يس .

(٥) ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٦) ١٧٧ من سورة البقرة .

وانك لتجد كثيراً من هذا النوع في كتب التوحيد إلى جانب العقائد التي كلّفنا الله أن تؤمن بها ، فعى تذكر إلى جانب وجود الله ووحدانيته والرسول واليوم الآخر مسائل : رؤية الله بالأبصار ، وزيادة الصفات على الذات ، وتركب الكبيرة ، وما يكون آخر الزمان من ظهور للمهدي والدجال والدابة والدخان ونزول عيسى وما إلى ذلك مما يذكر في مثل (خريدة الريد) و (جوهرة القاني) وغيرهما .

والنارخ الملئ يدل على أن هذه مسائل جر إليها البحث في العقائد حين تمددت الفرق وكثرت الآراء والمذاهب الكلامية ، فكانت محل اجتهد بين العلماء كل يرى رأيه فيها ، ويدلى بحجته على ما يرى ، ملتصقاً الوصول إلى مايلأم في نظره العقيدة للمحقق عليها .

وأمثلة ذلك كثيرة : منها أن المسلمين جميعاً قد اتفقوا على أن الله تعالى منزّه عن كل نقص ، متصف بكل كمال . فلهذه عقيدة قاطمة يعملها كل مؤمن ولا يختلف فيها عالم مع عالم ، ولكن البحث جر إلى مسائل تتصل بها : هل يجب على الله أن يفعل الأصحاب لعباده ؟ هل العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية ؟ هل المعاصى التي يفعلها العباد مرادة لله ؟ فاختلف العلماء في هذه المسائل :

رأى المعتزلة أن ترك الأصلح ، وتعذيب العبد على شيء لم يفعله ، وإرادة القبيح ، قص لا يخلق بجلال الله وكلامه ، فذهبوا إلى وجوب الأصلح على الله ، وإلى أن العبد خالق لأفعال نفسه ، وإلى أنه تعالى لا يريد المعاصى .

ورأى غيرهم أن لا يجب شيء على الله ، وعجزه عن خلق ما يفعله العبد ، وحصول ما لا يريد في ملكه ، قص لا يخلق بجلال الله وكلامه فذهبوا إلى أن الله لا يجب عليه فعل الأصلح ، وإلى أنه خالق أفعال العباد ، وإلى أنه يريد المعاصى .

فأنت ترى أن هؤلاء جميعاً لم يختلفوا في الأصل الذي كلفنا الله الإيمان به ، وهو تنزيه الله تعالى عن النقص ووصفه بالكمال ، ولكنهم اختلفوا في أشياء : هل هي نقص فلا يتصف الله بها ، أو ليست بنقص فيتصف بها ، وقد ذكرت كتب التوحيد ما انفقوا عليه وما اختلفوا فيه ، وأوردت الأدلة النقلية التي استدلل بها كل على ما يرى .

الافتخاف فيما لا قاطع فيه يمنع التسليم :

على هذا النحو جرى الخلاف بين الفرق الإسلامية في المسائل التي جر إليها البحث في العقائد ، وهو خلاف كخلاف الفقهاء في أحكام الفروع التي لم يرد فيها نص قاطع محكم . خلاف لا يصح أن يُرمى أحد فيه بأنه حاد عن الصراط المستقيم ، أو ضل ، أو فسق ، أو أنكر مسألة من مسائل الدين ... الخ^(١) ولكن عصور التعصب للذهبي العنيف حملت المسلمين تراثاً بنيضاً من التراشق بالتهم ، والزأى بالقسوق والضلال ، فتبادل الفقهاء — أصحاب الفروع — نوعاً من التهم ، وتبادل المتكلمون — أصحاب العقائد — مثل ذلك ، وتلقف المحدثون من الخلف هذه التهم وملأوا بها كتبهم ، وأسرفوا في الاهتداد بها حتى جعلوها مقياس ما يقبل من الآراء أو يرفض .

من هذا كله يتضح :

- ١ — أنه لا بد في العقيدة من أن يكون دليلها قطعياً في وروده وفي دلالاته .
- ٢ — وأن ما لم يكن دليله قطعياً : فاختلف فيه العلماء ، لا يصح أن يمد من العقائد ، ولا أن يكون رأى طائفة معينة فيه هو الحق دون سواء .

(١) انظر « المل والنمل » لابن حزم ، و « القواعد الكبرى » ، للنز بن عبد السلام ، وغيرهما من كتب الأصول والكلام .

٣ — وأن كتب التوحيد لم تقتصر على ذكر العقائد التي كلفنا الشارع بها ، وإنما ذكرت بجانبها بعض النظريات العلمية التي تعارضت فيها خواهرها النصوص فكانت محل اجتهد بين العلماء .

ونتيجة هذا كله : أن القول بأن كذا عقيدة يجب الإيمان بها لأن ظاهر الآية أو للروى من الحديث يدل عليه ، أو لأنه مذكور في كتب التوحيد — كل ذلك قول من لا يفهم معنى (العقيدة) ولا يعرف أساسها الذي تبنى عليه .
لاشك أن هذه المبادئ التي ذكرنا تيسر سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيها هو من العقائد وما ليس منها ، وهي مبادئ مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها .

القرآن... وثبوت العقيدة

٣ — وتطبيقاً للمبادئ التي ذكرناها ، يتبين لنا : أن الطريق الوحيد لثبوت العقائد هو القرآن الكريم ، وذلك فيما كان من آياته قطعي الدلالة (لا يحتمل معنيين فأكثر) ، كآيات التي ذكرناها من قبل في إثبات الوحدةانية والرسالة ، واليوم الآخر .

وأما ما كان غير قطعي في دلالة محتملا لمعنيين فأكثر ، فهذا لا يصلح أن يتخذ دليلاً على عقيدة يحكم على منكرها بأنه كافر ، وذلك كآيات التي استدلت بها بعض العلماء على رؤية الله بالأبصار في الدار الآخرة : « الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ » (١) . « إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ عَلَى الْأَرَائِكِ يُنظَرُونَ » (٢) .

(١) الآية ٢٦ من سورة يونس ، وقد فسروا الزيادة بأنها رؤية الله .

(٢) الآية ٢٢ ، ٢٣ من سورة الطلاق ، وقد قالوا : إن السياق يحمل المنظور إليه هو الله تعالى .

« وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ^(١) ». ولم يسلم لهم آخرون من العلماء فهمم فيها ، بل نفوا الرؤية للذكورة بآية أخرى « لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ^(٢) » .

وإذن فنثبت العقيدة بالقرآن أو عدمه مبنى على قطعية الدلالة أو ظنيها .
أما قطعية الورد فهذا لا شك فيه ، إذ القرآن كله قد وصل إلينا - كما أنزله الله - متواترا جيلا عن جيل .

السنة... وثبوت العقيدة

مَنْشَأُ ظَنِّيَةِ السَّنَةِ :

٤ - وإذا كانت العقيدة لا تثبت إلا بنص قطعي في وروده ودلالته ، كان لابد من تبين المبادئ التي تقوم عليها قطعية السنة أو ظنيها .

وأول ما يجب التنبيه له في هذا المقام أن (الظنية) تلحق السنة من جهتي الورد والدلالة : فقد يكون في اتصال الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم شبهة فيكون ظني الورد ، وقد يلبس دلالته احتمال . فيكون ظني الدلالة ، وقد يجتمع فيه الأمران : شبهة في اتصاله ، والاحتمال في دلالته ، فيكون ظنياً في وروده ودلالته ومتى لحقت (الظنية) الحديث على أى نحو من هذه الثلاثة فلا يمكن أن تثبت به عقيدة يكثر منكرها ، وإنما يثبت الحديث العقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً في وروده وفي دلالته .

التواتر والاحكام :

ولكى يتضح مناط (القطعية والظنية) في ورود الحديث ينبغي أن نبين ماقرره

(١) الأيتان ٢٢ ، ٢٣ من سورة النجاة .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة الأعمام .

العلماء في (التواتر والآحاد) ليكون مناراً يهتدى به من يريد الوصول إلى الحق : قسم العلماء (السنة) إلى قسمين : ما ورد بطريق التواتر ، وما ورد بطريق الآحاد . وضابط التواتر أن يبلغ الرواة حداً من الكثرة تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب . ولا بد أن يكون ذلك متحققاً في جميع طبقاته : أوله ومتناهيه ، ووسطه ، بأن يروى جمع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يروى عنهم جمع مثلهم ، وهكذا حتى يصل إلينا ، وهو عند التحقيق رواية الكافة عن الكافة .

ويقول بعض علماء الأصول : (انظر المتواتر هو الذي اتصل بك من رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالماين للسموع منه ، وذلك أن يرويه قوم لا يحصى عددهم ، ولا يقوم تواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أماكنهم ، ويدوم هذا في وسطه وآخره كأوله ، وذلك مثل : القرآن والصلوات الخمس ، وأعداد الركعات ، ومقادير الزكوات)^(١) .

الآحاد لا تغير اليقين :

هذا هو التواتر الذي يوجب اليقين بثبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما إذا روى الخبر واحد ، أو عدد يسير ولو في بعض طبقاته ، فإنه لا يكون متواتراً مقطوعاً بنسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يكون (آحاداً) في اتصاله بالرسول شبهة ، فلا يفيد اليقين^(٢) .

إلى هذا ذهب أهل العلم ومنهم الأئمة الأربعة : مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وقد جاء في الرواية الأخرى خلاف ذلك ، وفيها يقول شارح مسلم الثبوت (وهذا بعيد عن مثله فإنه مكابرة ظاهرة) وقال البزدوى : (وأما دعوى علم اليقين — يريد في أحاديث الآحاد — فباطلة .

(١) البزدوى :

(٢) ولا فرق في ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرهما : انظر مسلم الثبوت والتمهيد .

بلا شبهة لأن العيان يرده ؛ وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة ، ولا يقين مع الاحتمال ، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضل عقله) .

وقال النزالي : (خبر الواحد لا يفيد العلم وهو — أى عدم إفادته العلم — مملوم بالضرورة . وما نُقل عن المحدثين من أنه يوجب العلم فلملهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علماً ، ولذا قال بعضهم : خبر الأحاد يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن) .
وقال الأسنوى : (وأما السنة فالأحاد منها لا يفيد إلا الظن) .

وقال البرزوى تفريماً على أن خبر الواحد لا يفيد العلم : (خبر الواحد لما لم يند اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبني على اليقين ، وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل) .

وقال الأسنوى : (إن رواية الأحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن ، والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية وهي الفروع دون العملية كتقواعد أصول الدين) .
وهكذا نجد نصوص العلماء من متكلمي وأصوليين مجتمعة على أن خبر الأحاد لا يفيد اليقين ، فلا تثبت به العقيدة ، ونجد المحققين من العلماء يصفون ذلك بأنه ضروري لا يصح أن ينافزع أحد في شيء منه ، ويحملون قول من قال ^(١) : (إن خبر الواحد يفيد العلم) على أن مراده العلم بمعنى الظن كما ورد ، أو العلم بوجوب العمل . على أن الكلام إنما هو في إفادته العلم على وجه تثبت به العقيدة ، وليس معنى هذا أنه لا يحدث علماً لإنسان ما ، فإن من الناس من يحدث العلم في نفسه بما هو أقل من خبر الواحد الذي نتحدث عنه ، ولكن لا يكون ذلك حجة على أحد ، ولا تثبت به عقيدة يكفر جاحدها ، فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من المقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن ، ومن هنا يتأكد

(١) كابن حزم في كتابه « الأحكام » .

أن ما قررناه من أن أحاديث الأحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن النبيات قولٌ جمع عليه وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند القلاء !
بررة التواتر :

وإذ قد عرفنا الفرق بين مناط القطعية في الورد وهو التواتر ، ومناط الظنية وهو الأحادية ، فهناك بحث آخر يتصل بالتواتر ولا بد من النظر فيه ، هذا البحث هو : هل يوجد التواتر في الأحاديث المروية في الكتب المدونة ؟ وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك : فذهب قوم إلى أنه لا يوجد حديث متواتر فيما روى لنا من الأحاديث ودون في الكتب ، ولعل هؤلاء بنوا رأيهم هذا على اشتراط عدم الإحصاء في رواية التواتر ، وهو مذهب لطائفة من العلماء كما تبين مما نقلناه في تعريف للتواتر . وقال ابن الصلاح : (لا يكاد يوجد للتواتر في رواياتهم ، من سئل عن إبراز مثال له فيما يروى من أهل الحديث أحياء تطلبه ، وحديث (إنما الأعمال بالنيات) ليس من ذلك السبيل وإن نقله عدد التواتر وزايدة ، لأن ذلك طرأ في وسط إسناده ولم يوجد في أوله . نعم حديث (من كذب على) نراه مثلاً لذلك ، فإن رواه أزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرون بالجنة ، ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من سبعين صحابياً إلا هذا الحديث الواحد) . وذهب آخرون إلى أن التواتر كثير في هذه الكتب . قالوا : (إن هذه الكتب المشهورة للتداول بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً مقطوع بصحة نسبتها إلى مصنفها ، فإذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة منه تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط أفاد ذلك العلم اليقيني بصحة نسبته إلى قائله ، ومثل ذلك في الكتب كثير)^(١) .

(١) انظر مسلم النبوته ، والتمرير ، ومقدمة ابن الصلاح .

وليس بنا حاجة إلى أن نعرف مدى هذه الكثرة التي يراها هؤلاء ،
ويذكرونها في مقابلة القول بالعدم ، أو في مقابلة القول بالندرة وإحياء تطلب
المثال ، وإنما يهمننا أن نلقت النظر إلى أنه لا يحكم لحديث بالتواتر
— حتى على أكثر هذه المذاهب توسعاً — إلا إذا اجتمعت فيه الشروط الآتية :

١ — أن تخرجه جميع كتب الحديث المشهورة للتداول .

٢ — أن تعتمد طرق إخراجه تمليداً تحيل العادة معه التواطؤ على الكذب .

٣ — أن يثبت هذا التعمد في جميع طبقاته : أوله وآخره ووسطه .

وإذن : فالحديث الذي لم تخرجه جميع الكتب للتداول للشهورة ، أو أخرجه
جميعها ولكن لا بطرق متعددة ، أو أخرجه بطرق متعددة ولكن لا في جميع
الطبقات ، بل في بعضها دون بعض — لا يكون متواتراً باتفاق العلماء أجمعين !

اليسراف في وصف الأحاديث بالتواتر وأسبابه :

ويمدر بنا بعد هذا أن نعرض لظاهرة غريبة شاعت في الناس ، وإن الحق
ليتناقض فيها واجبه من العلماء المستولين أمام الله وأمام الرسول : تلك الظاهرة
هي أنه على الرغم مما قرره العلماء في شأن التواتر تحديداً ووجوداً ، وعلى الرغم
من هذا التحفظ الشديد في الحكم لحديث مما دون في الكتب بالتواتر —
نرى بعض المؤلفين قديماً وحديثاً يسرفون في وصف الأحاديث بالتواتر ،
وقد يقتصدون فيخلعون عليها أوصافاً أخرى كالشهرة والاستفاضة والذيع
على ألسنة العلماء ، وتلقى الأمة إياها بالقبول والثبوت في كتب التفسير وشرح
الحديث ، أو في كتب التاريخ والمناقب . . . الخ . وقد يشغط أناس في سلوك
هذه السبيل ، فزاعم يتقنعون مع هذا أسماء الصحابة والتابعين والأئمة والمؤلفين
الذين جرى ذكرهم على ألسنة الثقلة في رواية الحديث ، وهم يعملون أنها روايات

ضئيفة لا تصبر على النقد ، وأن هذه الأسماء التي يحرمون على جمعها توجد في كل حديث حتى في الأحاديث للوضوعة ، ولكنهم مع ذلك يجمعونها ، ويجهلون في عدها وإحصائها وذكر الكتب التي اشتملت عليها لأنهم يريدون أن يخطفوا أبصار العامة ، ويستغلوا عاطفتهم الدينية ، ويزعموا لهم أن هذا الحديث أو تلك الأحاديث قد وردت عن نبيكم في هذه الكتب الكثيرة ، وعلى لسان هذا الجمل النفر من الرواة بين صحابة وتابعين ، ففى متواترة لاشك في تواترها ، وهى متصلة بالرسول لاشك في اتصالها ، ومن حاول الطعن فيها ؛ أو الخط من درجتها ، فقد ضل ضلالاً بعيداً ، وعاد عن سبيل المؤمنين !

ولهذه الظاهرة أسباب :

منها ؛ وقد يكون أقلها خطراً ، اشتهاار الحديث في طبقة أو طبقتين فتشعب الشهرة على جميع طبقاته ، ويحكم عليه حكماً عاماً بالتواتر أو الشهرة من غير تحقيق ولا تمحيص ؛ وقد لا يصل الحديث إلى حد الشهرة في طبقة ما ، ولكنه جاء في (الخلافات) فقهية أو كلامية فتعصب له أتباع المذاهب وغلغلو عليه وصف الشهرة أو التواتر تأييداً لمذهبهم ، وتناقلته الكتب ، موصوفاً بذلك منسوباً إلى جمع من رجال الرأي والمذهب فيغاله الناس مشهوراً أو متواتراً وهو ليس بمتواتر ولا مشهور !

وقد كان للقاءمين (بالترغيب والترهيب) ونقل لللاحم والفتن وغرائب الأخبار التي تميل النفوس إلى التحدث بها والاستماع إليها ، أثر عظيم في خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التي ليست بمشهوره ولا متواترة بل ربما كانت غير صحيحة^(١) ، وقد تأثرت بذلك طبقة من الخاصة

(١) وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال : أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق ولا أصل لها ... الخ .

لم تمن بتحقيق الرواية ، ولا بمعرفة درجة الحديث . واكتفت بنقل ما يقوله هؤلاء وإجرائه على ألسنتهم وفي كتبهم حتى شاع واشتهر .

وإنما استباحوا ذلك معتمدين على ما قرره بعض علماء المصطلح من (جواز التساهل في الأسانيد ورواية ماسوى للوضع)^(١) من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها ، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب مما لا تعلق له بالأحكام والمقائد^(٢) .

وبذلك رووا الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ، ثم توسعوا فوصفوا الأحاد بالتواتر ، والضعيف بالصحيح ، وتناسوا مقاييس التواتر والآحادية ، ومقاييس الصحة والضعف ، ومن هنا رأينا من يصف (المعجزات الحسية) كأنشاق القمر وتسبيح الحمى وكلام النزلة وحنين الجذع بالتواتر مع أنها غير متواترة ، وإنما هي آحادية كما قرره علماء الأصول . وكذلك رأينا من يصف أخبار المهدي والذجال ويأجوج ومأجوج وما إلى ذلك مما يذكر باسم (أشراط الساعة) بالشمرة أو التواتر .

بقى بعد هذا أمراً لا بد من تقريره : وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل الحكم الذي لا يحتل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة ، فقد تناولتها أهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها . وقد جاء في شرح المقاصد — بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية — ما نصه : (ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة ...)

(١) وفي نخبه التلخيص عن بعض السكراية والتصوفة : « لإباحة الوضع في الترغيب

والترهيب ، انظر مسلم التوبة .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح .

وأول بعض العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والمداية سيما الفقه الحجازي ،
والنار الخاشرة للناس بفتنة الأتراك ، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ، ونزول
عيسى صلى الله عليه وسلم باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح ... الخ).

ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون
من قطعي الدلالة الذي يتمتع تأويله ، وإنما يقرر بصريح العبارة (أنه لا مانع
من حملها على ظواهرها) فيعطى بذلك حق التأويل لمن اقتدح في قلبه سبب
للتأويل ، ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا سبيل التأويل في هذه الأحاديث
فعلا ، ويبين المعنى الذي حملوها عليه ، ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد
— كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله —
أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها ، فن أداه
نظره إلى أن يؤمن بظواهرها فله ذلك ، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك ،
شأن كل ظني في دلالته .

الإجماع... وثبوت العقيدة

آراء العلماء في الإجماع :

٥ — لا أكاد أعرف شيئا اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول التشريع
في الإسلام ، ثم تناولته الآراء واختلفت فيه للمذاهب من جميع جهاته ،
كهذا الأصل الذي يسمونه « الإجماع » فقد اختلفوا في حقيقته : فمنهم من رأى
أنه « اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور
على حكم شرعي » ، ومنهم من رأى أنه « اتفاق أكثر المجتهدين فحسب »
ومنهم من ذهب « إلى أنه اتفاق طائفة معينة فلا يعد اتفاق غيرها إجماعا » .

ثم اختلف هؤلاء في هذه الطائفة مَنْ هي ؟ فقيل (الصحابة) وقيل (أهل المدينة)
وقيل (أهل البيت) وقيل (الشيعان : أبو بكر وعمر) وقيل (الأئمة الأربعة) الخ .

واختلف الذين قالوا بالجميع : هل الإجماع بهذا المعنى ممكن متصور الوقوع ،
أو هو غير ممكن لأن الاجتهاد ليس له مقياس بارز متفق عليه بين العلماء ،
ولأن المجتهدين غير محصورين في بلد واحد أو إقليم واحد ؟ .

واختلف الذين قالوا بإمكانه وتصور وقوعه : هل يمكن معرفته والاطلاع عليه
أولاً ؟ وعن روى عنه المنع الإمام أحمد رضى الله عنه إذ يقول في إحدى روايتين
عنه : من ادعى وجود الإجماع فهو كاذب .

واختلف الذين قالوا بإمكان معرفته والاطلاع عليه : هل هو حجة شرعية
فيجب العمل به على كل مسلم أو ليس حجة شرعية فلا يجب العمل به ؟ .

واختلف الذين قالوا إنه حجة شرعية : هل ثبتت حجته بدليل قطعى يكفر
منكره ، أو بدليل ظنى فلا يكفر ؟ وهل يشترط في وجوب العمل به أن ينقل
إليها بالتواتر أو يكفي أن ينقل ولو بالآحاد ؟ وهل يشترط أن يبلغ المجمعون عدد
التواتر أو لا يشترط ؟ وهل يشترط أن يصرح الجميع بالحكم مشافهة أو كتابة ،
أو لا يشترط فيكفى تصريح بعضهم وسماع الباقيين مع سكوتهم ؟ ... الخ .

وكما اختلفوا في حقيقته وفي حجيته اختلفوا فيما يكون فيه من أحكام :
فقال قوم : إنه حجة في العمليات والعمليات جميعاً ، وقال غيرهم : إنه حجة
في العمليات فقط . ومن ذلك كله يتبين أن حجة الإجماع في ذاتها غير معلومة
بدليل قطعى فضلاً عن أن يكون الحكم الذى يثبت به معلوماً بدليل قطعى
فيكفر منكره .

تبرع مطية الإجماع في المسائل الخلافية :

ولعل اختلاف العلماء في الإجماع على هذا النحو يفسر لنا ظاهرة منتشرة في كتب القوم وهي حكاية الإجماع في كثير من المسائل التي ثبت أنها محل خلاف بين العلماء ، وذلك من جهة أن كل من حكي الإجماع في مسألة هي محل خلاف قد بنى حكايته على ما يفهمه هو أو يفهمه إمامه أو الطائفة التي ينتمي إليها في معنى الإجماع وما يكفي لتحقيقه .

وعلى الرغم من ظهور السبب في تلك الظاهرة فقد تأثر بها كثير من المتأخرين فغضوا لها ، وتوسعوا فيها تأييداً لأرائهم في المسائل الخلافية : فتجدد في علم الفروع يكون الإجماع على إلزام الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ، وعلى تحريم لحم الخليل ، وعلى حل أكل الضب ، وغير ذلك . وتجدد في علم أصول الأحكام يتكون الإجماع على العمل بمنحرج الواحد ، وعلى تقديم الإجماع على النص عند التضارب ، وعلى العمل بالقياس . وتجدد في علم الكلام يتكون الإجماع على رؤية الله بالابصار ، وعلى ظهور المهدي ، والدجال ، ونزول عيسى ، وما إلى ذلك من المسائل العلمية والعملية التي ثبت فيها الخلاف ، ولم تكن محل قطع وإجماع .

ولقد كان في سببهم أن يقيدوا ذلك بالإجماع الطائفي أو المذهبي ، ولكنهم قصدوا أن يصلوا كلمة الإجماع ليسجلوا على المخالفين لوازمها الشائمة بين الناس : من مخالفة سبيل المؤمنين ، ومخالفة الله ورسوله ، وخرق اتفاق الأمة ، إلى غير ذلك مما يتجرعه السلم ويخشى أن يعرف به عند العامة . وكثيراً ما نراهم يردفون حكايتهم للإجماع بقولهم (ولا عبرة بمخالفة الشيعة والخوارج) أو (بمخالفة المعتزلة والجمية) ونحو ذلك مما يخفون به ، وبهذا امتنع كثير من العلماء عن إبداء رأيهم في كثير من المسائل التي هي محل خلاف ضناً بسمعتهم الدينية ، فوقف العلم ، وحرمت العقول لذة البحث ، وحيل بين الأمة وما ينفعها في حياتها العلمية والعملية .

وفي مثل هؤلاء الذين يتكلمون بالإجماع في مواضع الخلاف يقول ابن حزم :
(ويكنى في فساد ذلك أنا نجدهم يتركون في كثير من مسائلهم ما ذكروا إنه
إجماع ، وإنما نحوا إلى تسميته إجماعاً عناداً منهم وشغباً عند اضطرار الحجة
والبراهين إلى ترك اختياراتهم الفاسدة^(١)).

الإجماع عند المحققين :

وقد كشف جابذة العلماء عن حقيقة الإجماع التي تسمو عن الخلاف والتي
هي حجة ملزمة عند الجميع ؛ قال الشافعي : « ولست أقول ، ولا واحد من أهل
العلم : هذا جمع عليه ، إلا لما لا تلقى علماً أبداً إلا قاله لك ، وحكاه عن قبله ،
كالظاهر أربع ركعات وكبحر حرمة الخمر وما أشبه هذا^(٢) » . وقال ابن حزم :
(وصفة الإجماع هو ما يثبت أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام ، ونعلم
ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك مثل أن المسلمين خرجوا
من الحجاز واليمن ففتحو المراق وخراسان ومصر والشام ، وأن بنى أمية ملكوا
دهراً طويلاً ثم ملك بنو العباس ، وأنه كانت موقعة صفين والحرة وسائر ذلك
مما يعلم بيقين وضرورة^(٣)).

ولا يخفى أن معنى ما ذكره الشافعي وابن حزم أن الإجماع لا يكون إلا فيما
هو معلوم من الدين بالضرورة ، وفيما كان طريق العلم به هو التواتر الذي يفيد
قطعية الرود واعتفاء الريب ، فهذا هو الإجماع الذي تتم به الحجة ولا يصح أن
يخالف ، ولا ريب أن العمل في مثل هذا لا يكون عملاً بالإجماع من حيث هو
إجماع ؛ وإنما هو عمل بما تلقته الكافة عن الكافة ، مما لا شبهة في ثبوته

(١) مراتب الإجماع .

(٢) رسالة الشافعي .

(٣) مراتب الإجماع :

عن صاحب الشرع ، وأن الإجماع فيه لم يكن إلا أنراً من آثار الثبوت على هذا الوجه ، فلا يكون مصدراً له ولا أصلاً في ثبوته .

ومن هنا قرر العلماء أن منكر حجية الإجماع لا يكفر ، في حين أنهم حكموا بالكفر على من أنكر الجمع عليه .

هذا وقد رأى بعض الباحثين أن الإجماع الذي كان يرجع إليه ، ويمر على الألسنة في الصدر الأول حيث لانس هو إجماع بمعنى آخر غير هذا الإجماع الذي اصطلاح عليه الأصوليون واشتهر بين الناس أنه حجة شرعية ، واعتدت عليه عصور التقليد في سد باب الاجتهاد ، وعصور التمسك في الرمي بالتفصيل والتفسيق والخروج عن سبيل المؤمنين^(١) .

نود بهذا فنقول : إن الذين ذهبوا إلى حجية الإجماع لم يتفقوا على شيء محتج به فيه سوى الأحكام الشرعية العملية ، أما الحسيات المستقلة من أشراف الساعة وأمور الآخرة فقد قالوا : (إن الإجماع عليها لا يعتبر من حيث هو إجماع لأن الجمع لا يعلمون الغيب ، بل يعتبر من حيث هو مقول عن مطلع الله على الغيب ، فهو راجع إلى الإخبارات فيأخذ حكمها ، وليس من الإجماع المخصوص بأمة محمد صلى الله عليه وسلم لأن الحسنى المستقبل لا مدخل للاجتهاد فيه ، فإن ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج إلى الإجماع ، وإن لم يرد به نص فلا مسأغ للاجتهاد فيه^(٢)) وعلى هذا تخضع جميع الأخبار التي تتحدث عن أشراف الساعة ومن بينها نزول عيسى إلى مبدأ القطعية والظنية في الورد والدلالة ، وقد سلف بيان ذلك في موضوع (السنة وثبوت العقيدة^(٣)) .

(١) راجع ما كتبه صاحب تفسير النوار عند آية : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم) من سورة النساء الجزء الخامس .

(٢) التحرير .

(٣) في القسم الثالث من الكتاب — مصادر الفرية — عودة إلى الإجماع وتحقيق القول فيه .

القسم الثاني

الشريعة

قلنا في التمهيد:

إن القرآن — وهو الأصل الجامع لحقيقة الإسلام — أرشد إلى أن الإسلام عقيدة وشرية ، وبيننا في القسم الأول العقائد التي طلب الإسلام الإيمان بها ، وكانت في حكمه الحد الفاصل بين الإسلام والكفر .

ونقرر هنا :

أن الشريعة اسم للنظم والأحكام التي شرعها الله ، أو شرع أصحابها ، وكلف المسلمين إياها ، ليأخذوا أنفسهم بها في علاقتهم بالله ، وعلاقتهم بالناس ، وأنها على كثرتها ترجع إلى ناحيتين رئيسيتين :

ناحية العمل الذي يتقرب به المسلمون إلى ربهم ، ويستحضرون به عظمته ، ويكون عنواناً على صدقهم في الإيمان به . ومراقبته ، والتوجه إليه ، وهذه الناحية هي المعروفة في الإسلام باسم « العبادات »

وناحية العمل الذي يتخذه المسلمون سبيلاً لحفظ مصالحهم ، ودفع مضارهم ، فيما بينهم وبين أنفسهم ، وفيما بينهم وبين الناس ، على الوجه الذي يمتنع المظالم ، وبه يسود الأمن والاطمئنان ، وهذه الناحية هي المعروفة في الإسلام باسم « المعاملات » وتشمل ما يتعلق بشئون الأسرة والميراث ، وما يتعلق بالأموال والمبادلات ، وما يتعلق بالعقوبات ، وما يتعلق بالجماعة الإسلامية وعلاقتها بغيرها .

والعبادات هي : الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج . ونظراً إلى أن المقصود من هذه العبادات الأربع — مضمومة إلى الإقرار بوحداية الله ورسالة محمد — هو تطهير القلب ، وتزكية النفس ، وقوة مراقبة الله ، التي تبث على امتثال

أوامره ، والمحافظة على شرائعه في جميع نواحيها ، كانت هي العمدة التي يبنى عليها الإسلام ، وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بنى الإسلام على خمس ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » .



الباب الأول

العبادات

الصلاة

فالصلاة عبادة بدنية ، فرضها الله على المسلم في اليوم والليلة خمس مرات ، في أوقات محدودة ، يقف فيها مستقبلاً بوجهه — أينما كان — جهة المسجد الحرام الكائن بمكة ، ثم يفتتحها بالتكبير « الله أكبر » ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب وما يحفظ من آياته ، متدبراً معنى ما يقرأ ، ثم « يركع » ينحني حتى يستوى ظهره ممسكاً ركبتيه بيديه ويقول في سره في أثناء ركوعه : سبحان ربّي العظيم ، ثم يرفع رأسه حامداً لله قائلاً : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ، ثم يخرّ ساجداً واضعاً جبهته على الأرض ، ويقول في أثناء سجوده : سبحان ربّي الأعلى ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، حتى يطمئن في جلسته ، ثم يعود إلى السجود كالمرة الأولى ، ونسى هذه الأعمال « ركعة » .

وهذه الصلوات الخمس هي :

أولاً : صلاة الصبح التي يؤديها المسلم في أول يومه ، فيما بين الفجر وشرق الشمس ، ركعتان ، يجلس في ثانيتهما جلسة يحببها مولاه ، ويشهد بوحدايته ، وربالة محمد ، بصيغة مأثورة عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم يسلم على اليمين وعلى الشمال ، بكلمة : « السلام عليكم ورحمة الله » .

ثانياً : ثم صلاة الظهر المحدد لها ما بين الظهر ومتصف للدة التي بينه وبين غروب الشمس .

ثالثاً : صلاة العصر المحدد لها بين هذا للمتصف وبين غروب الشمس ، والصلتان رباعيتان : أربع ركعات ، بضم اثنتين بعد الجلسة الأولى إلى الركعتين

الأولين ، ويؤخر السلام إلى الجلسة الثانية ، على رأس الركعتين الآخرين ، بعد أن يقرأ فيها التشهد كالأولى .

ورابعا : صلاة المغرب ، وهي ثلاث ركعات ، وحدد لها ما بين غروب الشمس ، وزوال شفقها من الأفق .

وخامسا : صلاة العشاء ، المحدد لها ما بين زوال شفق الشمس ، إلى ما قبل طلوع الفجر ، وهي الصلاة الأخيرة ، التي يستقبل بها المسلم ليله ، وهي أربع ركعات كالظهر والمصر .

وهذه الصلوات الخمس يذكر بها المسلم ربه ، في أوقاتها المتلاحقة ، في يومه وليلته ، وبها تتكرر وقفته بين يديه ، وبها يحى ذكره في نفسه وقلبه ، فتعظم مراقبته ، وينشأه ويرجوه ، فيلتزم طاعته ، في كل ما أسر ، وفي كل ما نهى ، ويؤديه المسلم في كل مكان : في المسجد ، في البيت ، في الحقل ، في المصنع ، في المكتب ، فأينما أدركه وقتها صلاها .

صورة الجماعة :

ويؤديه كذلك منفرداً ، ومع جماعة : تقف صفاً أو صفوفاً متراسة مستوية كوقفة الجند للنظم خلف واحد منهم ، يتقدمهم إماماً ، ويتابعونه في أفعالها .

وصلاة الجماعة في الإسلام أفضل أنواع الأداء للصلاة ، لما فيها من التعارف والتآلف ، والتعاون والاجتماع ، في الدعاء والذكر والخشوع لله رب العالمين .

صورة الجمعة :

وفي الإسلام صلاة أسبوعية ، لا بد فيها من الجماعة ، وسماع المواعظ قبلها ، وهي تؤدى في وقت الظهر من يوم الجمعة ، وهي ركعتان ، وهي المعروفة عندنا بصلاة الجمعة .

صورة العيدين :

وكذلك في الإسلام صلاتان تؤديان كصلاة الجمعة سنوياً ، في صباح يومى العيدين الإسلاميين بعد شروق الشمس ، وهما : أول يوم بعد شهر رمضان ، وهو المعروف « بعيد الفطر » ، واليوم العاشر من ذى الحجة ، وهو المعروف « بعيد الأضحي » .

وهاتان الصلاتان معروفتان في الإسلام باسم « صلاة العيدين » .

صورة الجنائز :

وفي الإسلام بعد ذلك « عبادة » يتجلى فيها معنى الوفاء ، يقدمه أحياء المسلمين لموتاهم ، وتلك هى المعروفة في الإسلام باسم « صلاة الجنائز » ، وهى تكون أولاً : بتكفين الميت ، وهو لفه في ثياب غير مخيطة من رأسه إلى قدمه بعد غسله وتغليظه .

وثانياً : بالصلاة عليه : يوضع في سريره ، ويقف بمض الحاضرين أو كلهم يتقدمهم أحدهم إماماً ، ويتنظّمون خلفه صفوفًا ، ويكبّرون أربع تكبيرات تتخللها قراءة الفاتحة والثناء للميت .

وثالثاً : بدفنه في القبرة . ويرى الإسلام أن القبرة . لا ترتفع عن سطح الأرض إلا قليلاً ولا فرق في ذلك بين أن يكون للميت نبياً مرسلًا أو من آحاد المسلمين .

وهذه المناسبة تقرر هنا : أن الإسلام ليس له بعد ذلك مراسم خاصة في الموتى يتوقف أداؤها على أماكن معينة أو أشخاص معينين أو طقوس معينة . والذى نسمعه في تشييع موتى المسلمين - من أصوات مرتفعة بالذكر والدعوات ،

ونراه في بعض قبورهم من القباب والمقاصير والستائر والمآثم — ليس منه شيء في الإسلام . وكذلك ما نراه من طواف بعض المسلمين حول بعض الأضرحة أو التمسح بها التماساً لبركتها — ليس من الإسلام في شيء ، وإنما هي تقاليد أوحى بها الوهم والخيال ، ونماها شياطين الإنس المحترفون .
نعم ، يرى الإسلام زيارة القبور للتذكيرة والاعتبار .

النظافة للصورة :

٢ — ولا بد لصحة كل صلاة من النظافة المعروفة في الإسلام (بالوضوء) ، وهو غسل الوجه ، واليدين إلى مفصل الذراعين ، والرجلين إلى مفصل الكعبين ، ومسح الرأس .

وإذا كان المسلم جنباً وجب غسل البدن كله

نظام الحياة اليومي للمسلم .

٣ — وهذه الصلوات الخمس يمتاز بها المسلم من غيره في نظام حياته اليومي ، وهو في غيرها من أعمال الحياة كسائر الناس : يزاول أعماله التي أعدته لها مواهبه والتي يكتسب منها عيشه وعيش أسرته ، ويرعى أهله ومصلحه ، ثم يأوى ليله إلى بيته ليستريح من عناء العمل .

والإسلام لا يمنع المسلم أن يتمتع نفسه في بعض الأوقات بمظاهر الطبيعة من مناظر جميلة وهواء طيب : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق »^(١) ، « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، إنه لا يحب المسرفين »^(٢)

(١) الآية ٣٢ من الأعراف .

(٢) ٥ ٣١ ٥

يأتي عليه أن يتكف في معبد أو كهف ، ويقصر حياته على أداء هذه الصلوات وما يماثلها ، بل يرى أن عمله في تحصيل معاشه ، والمساهمة مع مواطنيه في تعمیر الحياة ، لا تقل — مع حسن النية والقصد — درجة عند الله عن أداء هذه الصلوات التي جعلت وسيلة من وسائل الاستعانة على مشاق الحياة » واستعينوا بالصبر والصلاة » .

وبذلك يكون الإسلام قد جمع للسلم في حياته اليومية بين ما ينضى روحه بالعبادة الآخذة بطرفي النهار وجزء من الليل ، وما ينضى مادته من للأكل والمشرّب وطيب الحياة ونعيمها ، وهذا أسى ما يحفظ للإنسان علاقته بربه وعلاقته بالحياة ، وليس ذلك لغیر السلم .

الآثار :

٤ — هذا ، ومن شعار الإسلام في الصلوات الخمس أن يعلن الناس بدخول أوقاتها ، بوساطة النداء المعروف باسم « الأذان » ، وهو صيغة معدة في ألفاظها ، مأثورة عن النبي بإلهام من الله عز وجل ، وهى : « الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة حى على الصلاة ، حى على الفلاح حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله » .

وهو نداء يذكر المسلم بأصل العقيدة ، ويدعو للقيام بحقوقها ؛ وهو المارعة إلى الصلاة وسيلة الخير والفلاح ؛ ويحث بتكبير الله وتعظيمه ، وتقرير وحدانيته .

الصلاة عنصر من العناصر المكونة لتفصيصة المؤمنين :

٥ — هذا وقد عرض القرآن الكريم للصلاة من جهات متعددة : عرض لها في منتهى أطول سورة وأولها — بعد الفاتحة — على أنها من أوصاف المتقين ؛

الذين ينتفعون بهذا الكتاب الكريم ، والذين كانوا بتلك الأوصاف على هدى من ربهم وكانوا هم المفلحين ، اقرأ : « أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ، هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ، وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِمَّا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ، أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(١) » .

وبهذا الوضع كانت الصلاة هي المنصر الثاني من عناصر الشخصية الإيمانية .

وعرض لها باعتبارها عنصراً من عناصر البر والحق ، الذي رسمه الله لعباده ودعاهم إليه ، وجعله عنواناً على صدقهم في الإيمان ، وعلى أنهم الملتقون ، واقرأ في ذلك : « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوْتُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالتَّلَاكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ^(٢) » .

عرض لها هكذا ، ثم جعل إقامتها أول عمل بعد الإيمان ، يدل على صدقه ، ويستحق به صاحبه أخوة المؤمنين : « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَلِإِخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ ^(٣) » .

كما جعلها عنواناً على التمسك بالكتاب ، وسبيلاً للحصول على أجر

(١) الآيات ١ - ٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) آية ١١ من سورة التوبة .

المصلحين ، « وَالَّذِينَ يُسْكُونُ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُنْصِيحُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ^(١) » .

أثرها في تهذيب النفوس :

٦ — وكذلك بين القرآن أثرها في تهذيب النفوس ، ووقايتها من الفحشاء والمسكر ، وتطهيرها من غرائز الشر ، التي تفسد على الإنسان حياته « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ^(٢) » « إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا . إِلَّا الْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ^(٣) » .

وفي مقابلة هذا كله ، جعل تركها عنواناً للانفاس في الشهوات ، وسبيل الوقوع في النقي والضلال ، وسبباً من أسباب الخلود في النار : « فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ^(٤) » « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ . إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ . فِي جَنَّاتٍ يَنْسَاءُ لَوْنٌ . عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ . قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَالِطِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَقًّا أَنَا نَا الْيَقِينَ ^(٥) » .

كما جعل النفقة عنها وعن معناها وروحها آية من آيات التكذيب بيوم الدين :

« أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ؟ قَدْ ذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يُخْصِ

(١) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٤٥ من سورة النكبات .

(٣) الآيات من ١٩ إلى ٢٣ من سورة الطارق .

(٤) الآية ٥٩ من سورة مريم .

(٥) الآيات ٣٨ — ٤٧ من سورة المدثر .

عَلَىٰ طَمَاحِ الْمُسْكِينِ قَوْلُ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرْاهُونَ. وَيَتَمَنُّونَ التَّاعُونَ^(١) .

ولمنا نذكر أن في الإتيان بها بين ما ذكر في هذه السورة إيماء قويا إلى أن السهو عن روح الصلاة - الذي يحملها صورة جافة ، لا يؤدي حق الله فيها من خشوع ومراقبة واستشعار عظمة - سبب قوى في التكذيب بيوم الدين ، وإهانة اليتيم ، وإهمال حق المسكين كما هو سبب في غرس شجرة الرياء في القلوب ، وانصراف الإنسان عن فضيلة التعاون ، وعن البر بأخيه الإنسان .

وقد قرنها الله بعد هذا كله بالصبر ، وجعلها عدة للمؤمن في التغلب على مشاق هذه الحياة .

الصلوات رحمة وإلهية :

٧ — إن الصلوات الخمس خمس رحلات إلهية ، أوجبها الله على عباده في أوقات متفرقة من اليوم واليلة ، يخلص فيها للمؤمن من دنياه ، ويتفرغ لربه ، بالتكبير والمناجاة ، وطلب المعونة والهداية ، ويلقى فيها بنفسه في كفالة الربوبية الرحيمة ، متمثلا العظمة المطلقة ، التي تنصر أمامها كل عظمة في هذه الحياة . وإن تلك الرحلات لجديرة أن تفرج هم ، وأن تخفف ويله ، وأن تحقق رغائبه الخيرة . لقد كان من سنة النبي صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر أن يفرغ إلى الصلاة ، وكان يقول : (جلست قرّة عيني في الصلاة) : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ^(٢) » . « وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْغَاشِمِينَ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ أَنَّهُمْ مُلَاعُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ^(٣) »

(١) سورة الماعون .

(٢) الآية ١٥٣ من سورة البقرة .

(٣) الأيات ٤٥ ، ٤٦ من سورة البقرة .

هـ عبادة أقدم عبادة برنية عرفت في الرسالات الإلهية :

٨ — وقد كانت الصلاة — لما لها من الأثر العظيم في تهذيب النفوس ،
وتقريبها إلى ملائكة الطهر — أقدم عبادة عرفت مع الإيمان ، ولم تخل منها شريعة
من الشرائع ؛ وقد حكيت عن الأنبياء والمرسلين :

فإبراهيم عليه السلام يسكن ذريته بواد غير ذي زرع عند بيت الله المحرم ،
ويقول : « رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ
وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ »^(١) ويحيى في عهد الله إليه وإلى ولده
إسماعيل : « أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ »^(٢) .

وتنادى الملائكة أم عيسى عليه السلام : « يٰمَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ
وَمَهْرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ، يٰمَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي
وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ »^(٣) وعيسى عليه السلام يحدث بنعمة الله عليه فيقول :
« وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا »^(٤)
وينوه الله بشأن إسماعيل فيقول : « وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ
وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا »^(٥) .

ولقد كان يعظ ابنه بالإيمان والإحسان إلى الوالدين ، وبمراقبة الله في السر والعلن ،
ثم يوصيه بالصلاة فيقول : « يٰبَنِيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَاسْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ
عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ »^(٦) .

(١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم .

(٢) الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

(٣) الأيات ٤٢ ، ٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٣١ من سورة مريم .

(٥) الآية ٥٥ من سورة مريم .

(٦) الآية ١٧ من سورة لقمان .

ويأخذ الله الليثاق على بني إسرائيل ، فيكون إقامة الصلاة من أهم مواده وعناصره « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(١) » . « وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ^(٢) » .

الصلاة نالمة لعمر بالله :

وهكذا نجد مكانة الصلاة عند الله وفي دينه عنصراً تالياً لنصر الإيمان ، . في جميع الرسالات ، وعلى السنة جميع الرسل . وقد جاء الإسلام فنسج على منوال الرسالات المتقدمة ، وجعلها ركناً من أركان الدين ، وأفاض في ذكر فوائدها ما أفاض ، وأمر بالحفاظ عليها ، وبالقيام فيها لله ، مع الفتوت والخشوع ، وكال التوجه إليه ، والتفرغ له وقال : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ^(٣) » .

عنابة الإسلام ببيان صفاتها وأهمها :

٩ — نم ، لم يصل إلينا عن طريق موثوق به : كم كان عدد الصلاة في السابقين ، ولا كيف كانت صفتها وأحكامها . وقد جاء في الإسلام - الذي

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٢ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .

أكل الله به دينه - جميع ما يتعلق بالصلاة من هذا الجانب ، فبين أنها خمس صلوات في اليوم والليلة ، وأنبأت الأحاديث القولية الصحيحة ، والسنة العملية المتواترة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، عن عددها وكيفيتها ، وأوقاتها .

وقد ذكر منها في القرآن صلاة الفجر ، وصلاة المشاء ، وذلك حيث يقول في آية الاستئذان من سورة النور : « مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ . . . وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْمِشَاءِ »^(١) .

وذكر صلاة الظهر بذكر وقتها في قوله تعالى من سورة الإسراء : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ »^(٢) ودلوك الشمس : هو زوالها عن كبد السماء ، وهو أول وقت الظهر . وقد قال كثير من المفسرين - أخذاً من الأحاديث التي صحت عندهم - : « إن الصلاة الوسطى المذكورة في آية المحافظة هي الصلوات هي صلاة العصر » .

الصلاة ليست مجرد عبادة شخصية :

١٠ - والصلاة ليست - كما يظن كثير من المسلمين - مجرد عبادة شخصية ، يقوم بها المؤمن فيما بينه وبين ربه ، تقتصر فائدتها على تهذيب النفس ؛ وإياها - مع ذلك - جلت عن طريق الاجتماع لها - فرضاً كان الاجتماع أم سنة أم فضيلة - سبيلاً لتعارف المؤمنين ، وتفاهمهم فيما يحتاجون إليه من خير في دينهم ودينامهم ؛ وبذلك كان مكان اجتماعهم في الصلوات الخمس أشبه بالنادى التي يهرع إليها أهل الحى الواحد ، في أوقات متعددة معينة . على وجه منظم محدد ،

(١) الآية ٨٨ من سورة النور .

(٢) الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

وفها يتعارفون ويتبادلون للنافع والآراء فيما يحتاجون إليه جماعات وأفراد .
وتعقبا لهذه الغاية أوجب الجماعة - في نطاق أوسع - على أهل البلدة الواحدة
أو ما هو في حكم البلدة الواحدة ، كل أسبوع ، وجعل ذلك شرطا في صحة الصلاة
التي تؤدي في ذلك الاجتماع ؛ وهي : « صلاة الجمعة » يجتمعون فيها للتعارف
والتعاون ، واستماع الوعظ والإرشاد ، وبيان أحكام الله فيما يحل ، وما لا يحل ،
وبذلك أخذت هذه الصلاة لون المحاضرات والدروس الدينية : يجتمع لها المؤمنون
لتلقي أحكام الله ومعرفة دينه ، وصارت اجتماعات تمازجية ثقافية .

ولم يقف الدين الإسلامي في الحث على الاجتماع عند هذا الحد الأسبوعي ،
بل أوجبه بصفة أعم وأوسع ، في كل عام ؛ لأداء صلاة العيدين ، ثم أوجبه بصفة
جامعة للمسلمين من كافة الأقطار ، في أداء ركن من أركان الدين ، وهو « الحج »
الذي يند له المسلمون من كل فج إلى بيت الله الحرام ، في مكة منبع الهدى والنور ؛
وهناك يجتمعون لأداء المناسك ورؤية المشاهد ، وتذكر أما كن الوحى ، وآثار
النبي وصحبه ، الذين قاموا بتركيز هذا الدين ، ونشره على عباد الله في كافة المعمورة .

استعمال الصلوة على جميع أساليب التعظيم :

١١ - ولا نفوتنا في هذا المقام لفت الأنظار إلى ما احتوت عليه أفعال
الصلاة ، وكيفيتها التي دلت عليها أفعال الرسول وأقواله - من مظاهر التعظيم
التي عرفت مفرقة في أساليب التعظيم التي يقوم بها الناس بعضهم لبعض ؛ فالناس
يعظم بعضهم بعضا برفع الأيدي وبالقيام وبالانحناء والسجود وبالثناء وبترداد
أقوالهم ... يفعل الناس ذلك كله في تعظيم ملوكهم ورؤسائهم وأرباب النفوذ
فيهم ، ولكن لم تجر عادة الناس أن يجمعوا كل تلك الأساليب في تعظيم أحد
منهم ، فشرع الله الصلاة اعترافا بنعمته وعظمته ، وجمع في كیفيتها جميع ما تفرق

عند الناس من أساليب التعظيم ، فجعل افتتاحها بإعلان أن « الله أكبر » من كل ما يرون تعظيمه ، مصحوباً بذلك « برفع اليدين » معاً على وجه يمثل فيه وضعهما المعنى الذى استقر فى القلب حينما ينطق اللسان بكلمة التكبير ، ثم جعل من أركانها « القيام » المصحوب بتلاوة آيات من كتابه ، وأوجب فى كل صلاة وعلى كل مصلى قراءة « الفاتحة » ، التى تعتبر أم الكتاب ، وقد جمعت كل ما تفرق فيه نصاً وإشارة . ثم الأنعام للمعروف باسم « الركوع » مصحوباً بالتكبير فى الانخفاض والرفع ثم يحىء « السجود » نهاية لما يتصور من وجوه التعظيم ، وبذلك يكون العبد قد وقف من ربه ، فى موضع العبودية الحقة ، وكأن الله بتعظيم أسلوب تعظيمه على هذا الوجه ، يلفت نظر المؤمنين ، إلى أن تعظيمه يجب — بمقتضى الإيمان بربوبيته وألوهيته — أن يكون فوق كل تعظيم عرفه الناس ، فى تعظيم بعضهم لبعض ، وأن هذه الصورة من التعظيم التى رسمها الله لنفسه ، لا يصح أن يعظم بها غيره ؛ كما لا يصح أن ينتقصها المؤمن ، أو أن يغير شيئاً من أوضاعها أو أن يزيد فيها ، فهو سبحانه المعبود ، وهو للمظم ، وقد شرع لنا طريق عبادته ، وأسلوب تعظيمه ، وليس لأحد من خلقه أن يفكر أو يستظهر شيئاً غير ما رسمه فى تعظيمه بزيادة أو نقص .

ولعل هذا هو الأساس الذى بنى عليه حظر الابتداع فى الدين ، وفى سبيله كثرت الأحاديث الصحيحة ، فى التحذير من البدع ، التى ينساق إليها الناس بناء على ما يتصورون من الزيادة فى معنى العبودية .

تيسير الله على عباده فى الصورة :

١٢ — وقد كان من رحمة الله بعباده ، وهى رحمة تم الخلق والتشريع ، أنه فى الصلاة — مع هذا الرسم الذى رسم — راعى التيسير على عباده ، فأدخل كثير من وجوه اليسر على هذه الفريضة ، وقد رأينا أن اليسر تناولها من جهات .

تناولها من جهة أوقاتها ، فأباح للمؤمن أن يجمع بين صلاتين في وقت واحد ، وقد اتفق الأئمة على هذا المبدأ غير أنهم اختلفوا في مدى تطبيقه ، فاقصر بعضهم فيه . على الجمع بين الظهر والمصر جمع تقديم ، وقت الظهر برفه ، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير في وقت العشاء بمزدلفة ، ومنعوه في غير هذين المكانين ، وغيرهم أجازوه في غير المكانين المذكورين ، وأجازوه بعضهم للسفر والمطر ، وزاد بعضهم جوازهم للريض الذي تلحقه الشقة بالتفريق ، وللرضى والمستحاضة ، ولمن خاف ضرراً يلحقه في مبيشته بترك الجمع ، وتوسع بعضهم في جواز الجمع مطلقاً ، بشرط ألا يتخذ ذلك خلقاً وعادة ، حكى ذلك الشوكاني عن جماعة من العلماء ، وقال صاحب فتح الباري : « ومن قال به ابن سيرين ، وربيعة ، وأشهب ، وابن المنذر ، والقفال الكبير » ، وحكاها الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، وحكاها غيره عن غيرهم .

وفي هذا من السعة واليسر ، ما يتفق مع أساس اليسر الذي بنيت عليه الشريعة الإسلامية .

المؤمن يضع كل شيء موضعه :

ومن شأن المؤمن أن يضع العزائم في محلها ، والرخص في محلها ، وألا يتخذ الرخص سبيلاً وعادة ، بها يتحلل من أمر الله وتكليفه ، والحكم في هذا هو : « الإيمان والاطمئنان » ، فليرجع المرء فيما يريد من رخصة أو عزيمة إلى إيمانه ، والله عليم بذات الصدور .

اليسر وأهل الصلوة من جميع نواحيها :

وكما دخل اليسر الصلاة من جهة أوقاتها ، دخلها أيضاً من جهة عدد ركعاتها ، وفي هذا الجانب اتفق الأئمة — أخذاً من نصوص التشريع — على أن

للمسافر أن يقصر الصلاة الرباعية ، فيصلبها ركعتين ، ولكنهم اختلفوا : أهدأ القصر فرض وواجب حتم على المسافر أم سنة وفضيلة ؟ وإلى كل من الرايين ذهب فريق من الأئمة .

وكما دخل اليسر في عدد الركعات للمسافر ، دخل أيضاً في كيفيةها بوجه عام ، فأبيحت من قعود ، لمن عجز عن القيام ، وبالإيماء لمن عجز عن القعود ، كما أبيحت في حالة الحرب من ركوب ، وأبيح فيها من حمل السلاح ، وما يقتضيه الحذر من الأعداء .

وقد تكفلت كتب الفقه ببيان « صلاة الحرب » ، وآراء الأئمة فيها بعد أن اتفقوا على تقرير مبدأ التيسير على الحاربين في أدائها ، وأذكر في هذا المقام قوله تعالى عقب الأمر بالمحافظة على الصلوات : « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أُمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ » ^(١) وقوله تعالى : « وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَاوَالِكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ، وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَنَفَّلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأُمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ طَرَفٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ، فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُشُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » ^(٢) .

(١) الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

(٢) الآيات ١٠١ - ١٠٣ من سورة النساء .

الزكاة

١ — والزكاة عبادة مالية ، غنى بها الإسلام أن يمد الغنى يده إلى الفقير ، بما يسد حاجته ، وإلى المصالح العامة بما يحققها ، وهى واجبة على الغنى فيما يفضل عن حاجته وحاجة من ينفق عليهم ، من ماله النقدي ، وقيم أعيانه التجارية ، ومواشيه ، وثمار زرعه ، بنسب معروفة عند المسلمين ، يقوم مجموعها بحاجة الفقير والمصالح ، ولا ترهق أربابها .

وزكاة النقود والتجارة تؤدى فى كل عام مرة ، وزكاة الزرع تؤدى فى كل زراعة .

وجبة الإسلام فى مشكلة المال :

٢ — وبهذه العبادة وقف الإسلام بالمسلمين فى المشكلة المالية — شأنه فى كل شرائعه — عند الحد الوسط الذى يقيمهم شر الطغيان المالى المفسد ، الذى تتكدس به الأموال عند بضعة أفراد من الأمة ، مع حرمان كثرتها الغالبة ، ويقيمهم كذلك شر الفوضى الماكرة الخربة التى تضعيم بها جهود الأفراد ، وتكدس الأموال فى اليد الحاكمة باسم « المجتمع » .

فهى تشريع يحفظ للفرد استقلاله وحرية فى العمل والكسب ، ويحفظ للمجتمع حقه على الفرد فى المعونة والتضامن ، وبذلك يبرز المبدأ الإسلامى العام وهو تحميل الفرد من حقوق الجماعة ، وتحميل الجماعة من حقوق الفرد .

الزكاة بين الإلزام والتحديد:

٣ — وقد ظل القرآن في عهديه — المكي والمدني — يدفع المؤمنين بأساليب قوية إلى الانفاق في سبيل الله (سد حاجة الفقير ، وإقامة المصالح) دون أن يحدد لهم الأنواع السالفة التي منها ينفقون والمقادير التي لها ينفقون ، تاركاً ذلك إلى ما تخلفه دعوته السامية في قلوبهم من الشعور الإيماني الحى ، والأريحية الكريمة التي تقتضيها الأخوة الدينية وتحقق بها المسؤولية العامة المشتركة ، وقد جاء في القرآن الكريم أنهم سألوا حين نزوله مرتين عما ينفقون ؟ وكان الجواب في المرتين يصرفهم عن تحديد ما ينفقون ، ويكلهم إلى أريعتهم وشعورهم أو يأخذ بهم إلى بيان موضع الإنفاق والبذل ، وقرأ إن شئت قول الله تعالى من سورة البقرة : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ الْمَغْفُورُ »^(١) وقرأ منها مرة أخرى قوله « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الْدِّينِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ »^(٢).

ظل القرآن هكذا يأمر بالإففاق دون تحديد لما ينفق منه ، حتى إذا ما تركز المسلمون واتسع نطاق حياتهم بالهجرة إلى المدينة ، وصاروا جماعة متميزة ، لها منهجها الخاص في الحياة ، ولها هدفها الذي تعمل له ، وتهيأت في ظل ذلك نفوسهم لقبول التحديد ، امتد بيان الرسول عليه السلام إلى هذا العنصر بالتنظيم والتحديد ، على الوجه الذي يهدف إلى صالح الفرد والجماعة ، من جعل الزكاة كفاً من أركان الدين ، وفريضة من فرائضه ، وبذلك أعلنت فريضة الزكاة ،

(١) الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

(٢) ٢١٥ • • • ٢١٠ .

وقرنت بالصلاة وشهادة التوحيد وكانت ثلاثتها عنوان الدخول في الإسلام ، وعنوان الأخوة الدينية « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ »^(١) « فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ فِي الدِّينِ »^(٢) .

ومن هنا كانت وصية الرسول لمعاذ حينما بعثه والياً على اليمن : (إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة ألا إله إلا الله ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، ففرد إلى فقرائهم ، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب) .

الزكاة من الوصية والبر :

٤ - وإذا دل هذا التعليم النبوي الكريم على شيء ، فأول ما يدل عليه هو ، أن الزكاة في نظر الإسلام ليست إلا صرف بعض أموال الأمة ، ممثلة في أغنيائها - إلى الأمة نفسها ، ممثلة في فقرائها .

وبعبارة أخرى ليست إلا نقل الأمة بعض مالها من إحدى يديها ، وهي اليد المشرفة التي استخلفها الله على حفظه وتنميته والتصرف فيه ، وهي يد الأغنياء ، إلى اليد الأخرى ، وهي اليد العاملة الكادحة التي لا يفي عملها بحاجتها أو التي محجوزة عن العمل ، وجعل رزقها فيه ومنه ، وهي يد الفقراء .

ولعل هذا ما يوحى به القرآن حينما يقول : « وَآتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي

(١) الآية • من سورة التوبة •

(٢) الآية ١١ ، من سورة التوبة .

«اتسكّم»^(١) وحين يقول بوجه عام «وَأَغْنُوا عَمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ»^(٢) ويوسى به كذلك قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فيما قاله لمأذ (إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم).

الاشتراكية في الإسلام :

ومهمارف دعاة الاشتراكية رهوسهم ونادوا بها فيما بين الناس ، فإنك لست واجداً في تبويرم ، ولا في واقع حياتهم ما يقرب من تلك الاشتراكية النابعة من ضمير الإيمان ، والتي يجعلها الإسلام ديناً ، تقرن — كما قلنا — في الدعوة إليه بالصلاة وشهادة التوحيد ، والتي يكون بها كل المال ملكاً للأمة ، تحفظه اليد المستخلفة فيه وتنميهِ ، ثم تنفع به كلها ، يخرج من أحد جانبيها ويقع في الجانب الآخر ، فهو منها كلها ، وهو إليها كلها ، وما اليد للمطية واليد الآخذة ، إلا يدان لشخصية واحدة كلتاها تعمل لخدمة تلك الشخصية ، ولا خادم منها ولا مخدوم ، وإنما هما خادمان لشخصية واحدة هي « شخصية المجتمع » الذي لا قوام له ولا بقاء إلا بتكافل هاتين اليدين على خيريه وبقائه ، ولعل بهذا يظهر مرة أخرى معنى « الوسطية » التي حل بها الإسلام المشكلة المالية ، تسلك للمشكلة التي ظل بها العالم في أمسه وحاضره ، يتردد بين طرفي الإفراط ، بالظنيان المالي ، والتفريط ، بإلغاء الملكية الفردية ، وبذلك تقطعت أواصر الرحم الإنساني ، وسخر الأغنياء الفقراء ، وثار الفقراء على الأغنياء ، ونشبت الحروب المدمرة ، وأفلست دعاوى اللعين ، الذين يخدمون أنفسهم في واقع الأمر ويتظاهرون بحلمة المجتمع الإنساني ، وما ربك بتافل عما يفعلون .

(١) الآية ٣٣ من سورة النور .

(٢) الآية ٧ من سورة الحديد .

أنواع الأموال ومقادير الزكاة :

٥ — كانت الكلمة التي كثر تعبير القرآن بها عما يجب إخراج الزكاة منه ، هي هذه الكلمة العامة التي تشمل كل ما يملكه الإنسان ، من نقد ، وماشية ، وزرع ويتخذ وسيلة لميشه وحفظ كيانه وقضاء مصالحه (كلمة أموال) .
« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » ^(١) . « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ^(٢) . « وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » ^(٣) .

وجاء في بعض الآيات ذكر الذهب والفضة وذكر الثمار التي تخرج من الأرض
« وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ^(٤) .

« وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَشْكَهُ ، وَالزُّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ » ^(٥)
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ » ^(٦) .

(١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٧٦١ من سورة البقرة .

(٣) الآيات ٢٤ ، ٢٥ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٥) الآية ١١١ من سورة الأنعام .

(٦) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

وقد وقف القرآن عند هذا الحد الذى قرر به مبدأ الاتفاق ، وأرشد فيه إلى بعض أنواع الأموال وترك تفصيل الأنواع التى يجب الاتفاق منها ، كما ترك بيان المقادير التى يجب إنفاقها .

بيانه الرسول :

وسيراً مع واجب الرسالة ، والميمنة على تنفيذ الأحكام الإلهية ، بين الرسول عليه السلام فى التطبيق العملى أنواع المال التى تجب فيها الزكاة ، كما بين للمقادير التى تخرج من تلك الأنواع ، وكان مما اجتمعت الأمة على وروده عنه صلى الله عليه وسلم فى ذلك : النقد المتعامل (الذهب والفضة) والمواشى (الإبل والبقر والغنم) والزروع (الحنطة والشعير) والثمار (التمر والزبيب) ، وبقي ماوراء ذلك من الأنواع والمقادير محل اجتهاد ونظر ، يعرف كل ذلك بالرجوع إلى كتب الحديث والأحكام ففيها المتفق عليه واختلف فيه .

الزكاة ركن دينى عام :

٦ — على رغم ما اعتقد من أن الخلاف النظرى يدل على حيوية فكرية قوية وعلى سماحة النظام الذى يكون فى ظله ذلك الخلاف — على الرغم من ذلك ، فكلم يضيئ صدرى حينما أرى أن مجال الخلاف بين الأئمة فى تطبيق هذه الفريضة يتسع على النحو الذى نراه فى كتب الفقه والأحكام .

هذه الفريضة التى كثيراً ما تقرر بالصلاة « والله لأقاتلن من فرق بين الزكاة والصلاة » . هذه الفريضة يجب أن يكون شأن المسلمين فيها ، أو شأنها عندهم جيماً كشأنهم فى الصلاة ، وشأن الصلاة فيهم تحديد بين واضح ، لا لبس فيه ولا خلاف « خمس صلوات فى اليوم والليلة » .

هذه الفريضة التى هى ركن من أركان الإسلام يرتد من جعلها ويستباح

دمه والتي ربطت بها طهارة المسلمين وتزكيتهم ، وربطت بها الأخوة الدينية فيما بينهم ، والتي رفع السيف — بأدائها — عن رقاب المحاربين ، هذه الفريضة تكون معظم جهاتها في الأصل والمقدار ، محل خلاف بين العلماء ! وبالتالي تكون باختلافهم فيها ، مظهر تفرق في الواجب الديني بين المسلمين تبعاً لاختلافهم في التقليد وتمدد السبل !!

هذا يزكي مال الصبي والمجنون ، وذلك لا يزكيه ، وهذا يزكي كل ما يستنبته الإنسان من الأرض ، وذلك لا يزكي إلا نوعاً خاصاً أو عمرة خاصة ، وهذا يزكي الدين ، وذلك لا يزكيه ، وهذا يزكي عروض التجارة ، وهذا لا يزكيها ، وهذا يزكي حلئ النساء ، وذلك لا يزكيه ، وهذا يشترط النقاب ، وذلك لا يشترط ، وهذا وهذا ، إلى آخر ما تناولته الآراء فيما يجب زكاته وما لا يجب ، وفيما تصرف فيه الزكاة وما لا تصرف .

هل من سبيل إلى كلمة سواء ؟

لست أشك في أن مركز الزكاة في الإسلام ، هو مركز المنصرة الدينية الاجتماعية ، ولست أشك في أن وحدة المسلمين في واجباتهم الدينية والاجتماعية التي أخذ الله بها عليهم العهد والميثاق تقضى على علمائهم وأولياء الأمر فيهم بالمسارعة إلى إعادة النظر فيما أئرعن الأئمة من موضوعات الخلاف التي أخشى أن تمس أصل هذه الفريضة ، ويكون ذلك النظر الجديد على أساس الهدف الذي قصده القرآن من افتراسها وجعلها واجباً دينياً ، تكون نسبة المسلمين فيه وفي جميع نواحيه على حد سواء .

ولا يخفى على أحد معنى كلمة (أموال) ، ولا معنى لكلمة (فقراء ومساكين) ، ولا معنى لكلمة (في سبيل الله) . فالذهب والفضة ، أو النقد التعاملى كيفما يكون ، والزروع والثمار ، والملواشى ، وعروض التجارة ، وكل ما يتموله الإنسان في هذه

الحياة ، أموال ، وكل من ليس عنده ما يكفيه ويسد حاجته ، أو من ليس لديه قدرة على العمل فقير ومسكين ، وكل ما ينتفع به المسلمون كافة ، ولا تخص منفعة شخصاً بعينه (سبيل الله) .

الجهات التي تصرف الزكاة ، لها وفجها :

٧ - وقد نزلت فيها آية كريمة ، حددت دائرتها ، ومنعت أن يصرف شيء من الزكاة خارجها ، وهي قوله تعالى في سورة التوبة التي كانت من أواخر القرآن نزولاً : « إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلَائِينَ عَلَيْهَا وَالْوَفَاءَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَامِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » (١) .

دفع الطمع المالى والشره المادى ، بعض المنافقين للملثين ، إلى النيل من الرسول والظلم عليه في قسمة الصدقات إذا لم يعطهم منها « وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَحْطُونَ » (٢) . ثم نزلت آية للصارف السابقة ترسم الدائرة التي تصرف لها وفيها الزكاة ، وبهذا التحديد انقطعت أطماع المنافقين في الحصول على شيء من الزكاة . وتصيحت الحلقات المذكورة في الآية محلاً لصرفها لايحوز الخروج عنها ، بتشريع الله الحكيم الذي شرع الزكاة ، وجبل لها مكاتبها في الدين وهدفها في المجتمع .

ومن هنا نعلم مقدار « العنت الدينى » الذى يقع فيه هؤلاء الذين يستباحون لأنفسهم أن يعملوا جهدهم في الحصول على أموال الصدقات ، وعندهم من ذات يدهم ما ينفيهم عن التعلق بها ، أو التطلع إليها وكذلك نرى مقدار العنت الذى يقع فيه من يمد يده بإعطائهم منها ، أو يسهل لهم سبيل الحصول عليها ، وهو يعلم

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) ٥٨ من سورة التوبة .

أنهم ليسوا من دائرة الاستحقاق التي رسمتها الآية الكريمة .
 وإذا كان أكل أموال الأفراد بالباطل منكراً وجريمة عند الله ، فكيف
 بأكل مال الله الذي هو مال الجماعة ، وحق المحتاجين الضعفاء ؟ .
 وبالنظر في الآية ، يتضح أن دائرة الاستحقاق في الصرف إليها من الزكاة
 تتألف من حلقتين ، إحداهما : أفراد ، يعطون الزكاة فينفقونها على الوجه الذي
 يرونه ، وهذه الحلقة هي التي أضيفت الصدقات إليها في الآية بكلمة « اللام »
 الفقراء ، والمساكين ، العاملين عليها ، المؤلفة قلوبهم ، التارمون ، ابن السبيل ،
 والحلقة الأخرى ، مصالح عامة ، تنتفع بها الأمة كلها ، وهذه الحلقة هي التي
 أضيفت إليها الصدقات بكلمة « في » : الرقاب ، سبيل الله .

الحلقة الأولى

الفقراء والمساكين :

وأول ما ذكرت الآية من أفراد الحلقة الأولى : « الفقراء والمساكين »
 والوصفان يدلان على الحاجة الحقيقية إلى ما يقوم بالمعيشة وسد الموز ، وإن كان
 أحد الوصفين وهو « المسكنة » أشد في الدلالة على ذلك من الآخر .

والفقراء والمساكين ، أجدر الأفراد وأحقهم بالصدقات ، وقد خصهم الإسلام
 مع هذا بالإطعام الذي شرعه في أجزية الأخطاء التي يقع فيها المؤمنون ، ككفارة
 الجمين ، والقتل الخطأ ، والإفطار في رمضان ، والاعتداء على محظورات الإحرام
 والحرم ، كما جعل لهم حقا في النسيئة والنفقة . ثم جعل إهمالهم وعدم الحظ على
 طعامهم ، آية من آيات التكذيب بالدين : « أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ
 فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ »^(١) .

وإنما عني القرآن بالفقير والمساكين هذه العناية البالغة ، نظراً إلى أنها الصنف الذي قلما يخلو منه مجتمع ، والذي يوجب أن تكون حاجته ليست آتية من قبل نفسه وسوء تصرفه ، ثم هو الصنف الذي يهدد - بحاجته وثورة فاقته ، وضيق صدره - المجتمع في أمنه واستقراره ، وبإزكاة تسد حاجته ، ويظهر قلبه من الحقد والحسد ، وبذلك يهدد له طريق التعاون مع إخوانه الأغنياء الذين شعر منهم بالرحمة والمطف ، فتتخفظ الأموال وتنمو ، ويصان المجتمع ويقوى .

تحريرى الفقر والمساكنة :

غير أن هذا الصنف كثيراً ما يقع فيه الاشتباه . يترى بأهله الحقيقيين من تسول له نفسه البطالة ، ويستهن بماء وجهه فيمد يده بالسؤال ، ويتخذ من التسول حرفة ، بها يتعيش ، وبها للمال يجمع . فهذا وأمثاله ليسوا في واقعهم إلا أرباب نهب وسلب عن طريق استخدام القس والخديعة عن حقيقة أمرهم ، ليسوا إلا عناصر هدم لكرامة الجماعة الإسلامية التي يجب أن تعيش وحدتها على أساس من العزة والعفة والعمل .

إن هذا الصنف من الناس الذي نزع نفسه من الكرامة نزحاً ، كثرت في هذه الأيام ، وتفنن في مظاهر العجز ودواعى السؤال ، فمنهم من يتعارج ، ومنهم من يتعاضى ، ومنهم من يقوس ظهره ، ومنهم من يزعم أنه خرج من المستشفى وليس معه أجرة القطار ولا أجرة للأوى ، ولا ثمن الخبز . وفي الحق أن هذا الصنف وصحة عار في جبين المجتمع الإسلامى الكريم . وجدير بالصلحين ، القائمين على كرامة المجتمع ، أن يضموا هؤلاء حداً يحول بينهم وبين التسكع في الطرقات ، ومواقف المركبات ، وأضرحة الأولياء واليادين العامة ، وسيجد هؤلاء للمصلحين إذا ما عنوا بهذا الشأن جيشاً جراراً من هؤلاء ، به تنتفع البلاد ، وبه يتقون الخطر في الأمن ؛ والخطر في الكرامة .

الماملون عليها :

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف الزكاة لهم (الماملين عليها) وهم الموظفون الذين تضاف إليهم جباية الزكاة ممن تجب عليهم ، وقد كان هذا نظاما متبعاً في صدر الإسلام والمهود التي احتفظت للزكاة بنظامها الخاص في التحصيل والتوزيع ، وكان به يستحق المامل أجره عمله من نفس مال الزكاة ، وقد دالت الأيام وتغير الوضع : أهل جانب الزكاة ، فلم يعد لها نظام جباية ، وبذلك نستطيع أن نقرر أن هذا الصنف قد سقط من دائرة الاستحقاق إلى أن يعود للزكاة نظامها ويمين لها جبايتها ، وهذا من وقف النص لعدم محله ، وليس من نسخه لعدم صلاحيته .

المؤلفة قلوبهم :

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف لهم الصدقات (المؤلفة قلوبهم) وهم يتناولون ضمماً الإيمان الذين تخشى عليهم الردة عن الإسلام إذا لم يعطوا ، ويتناولون من يرى أهل الرأي أنهم موضع إهانة لقضاء مصالح المسلمين الهامة وقد رأى بعض الفقهاء سقوط هذا الصنف من دائرة الاستحقاق ، ويذكرون كلمة (عمر) التي وافق عليها الأصحاب جميعاً وهي : (كما تؤلف حين كان الإسلام في ضعف ، أما الآن وقد عزز وقويت شوكته فلا حاجة بنا إلى التأليف) . والواقع أن تصرف عمر بالنسبة للمؤلفة قلوبهم لم يكن نسخاً للحكم ، حتى يستمر سقوطهم من دائرة الاستحقاق إلى الأبد ، وإنما هو « تطبيق لوصف الاستحقاق » إن وجد الوصف وجد الاستحقاق ، وإن عدم عدم ، وقد عدم في زمن عمر ، فنع استحقاقهم . وليس من ريب في أن حاجة المسلمين اليوم في دفع الشر عنهم ، ماسة إلى تقوية ضعفائهم ، والاستعانة بكل ما ينفع في رد المدوان والبنى .

وإذا كان خصومنا قد لجأوا إلى هذا ، وأعلنوا مشروعات « التأليف
والمعونة » التي يمدعون بها المتردين منا ، ويؤلبون بها الأعداء علينا ، فنحن
لا نسد على أنفسنا هذا الباب وقد فتحه القرآن لنا على مصراعيه ، وأورده بكلمة
واحدة تحمل معناها وتؤدي غايتها ، وإن فالتى كان من حر والأصحاب ،
هو وقف لإعطائهم في زمنهم ، وليس نسطاً للحكم كما قيل !!

الفاروق :

ذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات (الفارمين)
وهم الذين لحقتهم ديون بسبب تحملهم لتبعات مالية لبعض المصالح العامة ، كإصلاح
ذات البين أو لحقتهم بسبب كساد في تجارتهم أو مصانهم التي كان يعود منها
النفع على الأمة .

وليس من هذا الصنف من لحقته الديون بفساد أخلاقه أو سوء تصرفه .
والصرف من الزكاة إلى الفارمين يرجع إلى تفريج كربة للكروب ، التي أرشد
الإسلام إليها ورغب فيها ، وهم يعطون منها بقدر ما يقضى ديونهم ، ويرد إليهم
معنويتهم في الحياة .

ابن السبيل :

وابن السبيل هو للمسافر الذي انقطع عن بلده وبد عنه ماله ، واحتاج إلى
مال في إتمام مهمته والرجوع إلى وطنه ، ويصدق هذا المنوان على الذين يقومون
من تلقاء أنفسهم وبأموالهم برحلات كشفية إلى البلاد الإسلامية لدراسة أحوالها ،
وتوثيق الروابط بينها . وليس منه المسافرون بقصد الزهرة والرياضة في البلاد
الأجنبية الذين يصرفون أموالهم في غير أوطانهم ، لا الحاجة ، سوى الشهرة والمتعة .

الحلقة الثانية

وهي الحلقة التي أضيفت فيها (الصدقة) إلى مستحقها بكلمة (في)
وقد ذكرت منها الآية ناحيتين ، لأنك إحداها ما يصرف فيها من الصدقات .

في الرقاب :

وأولاهما الناحية المذكورة بقوله تعالى : « وفي الرقاب » فإن الذي يملك فيها
هو سيد المبد الذي يبيعه لمن يريد أن يشتريه ليمتقه ، أو الذي يقبض بدل
الكتابة للعبد ليحرره .

وهذه الناحية قد انقرض أفرادها باقراض الرق الذي يتشوف إليه الإسلام
ولكن فيها أرى قد حل محله الآن ، رق هو أشد خطرا منه على الإنسانية ، ذلكم
هو استرقاق الشعوب في أفكارها ، وفي أموالها وسلطانها وحريتها في بلادها ؛
كان ذلك رق أفراد ، يموت بموتهم ، وتبقى دولهم حرة رشيدة ، لها من الأمر
والأهلية ما لساير الأحرار الراشدين . ولكن هذا رق شعوب وأمم ، تلد شعوبا
وأمامهم في الرق كآبائهم ، فهو رق عام دائم ، يفرض على الأمة بقوة ظلمة غاشمة ١١ .
وإذن ، فما أجدر هذا الرق بالمسكافة والعمل على التخلص منه ، ورفع ذله
عن الشعوب ، لا بمال الصدقات فقط ، بل بكل الأموال والأرواح .
وبذلك نعرف مقدار مسئولية أغنياء المسلمين عن معونة الشعوب الإسلامية .

سبيل الله :

أما الناحية الثانية من ناحيتي الحلقة الثانية ، فهي ناحية (المصالح العامة) التي
لا ملك فيها لأحد ، والتي لا يختص بالانتفاع بها أحد ، فلكها لله ، ومفتتها

خلق الله . وأولاهها وأحقها : التكوين الحربى ، الذى ترد به الأمة البغى ، وتحفظ الكرامة ، ويشمل المدد والمدد على أحدث المخترعات البشرية ، ويشمل للمستشفيات عسكرية ومدنية ، ويشمل تمبيد الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، وغير ذلك مما يعرف أهل الحرب والميدان . ويشمل الإعداد القوى الناصح للدعاة إسلاميين ، يظهرهم جمال الإسلام وسماحته وينشرون كلمته ، ويبلنون أحكامه ، ويتعمقون مهاجمة الخصوم لمبادئه بما يرد كيدهم إلى نحورهم وكذلك يشمل العمل على دوام الوسائل التى يستمر بها حفظ القرآن الذين تواتر - ويتواتر - بهم نقله كما أنزل من عهد وحيه إلى اليوم ، وإلى يوم الدين إن شاء الله .

والكلمة « سبيل الله » على وجه عام كل ما يحفظ للأمة مكاتبها المادية والروحية و يحقق شئونها على الوجه الذى به تتميز عن غيرها ، وتقضى به حاجتها من نفسها .

هذه مصارف الزكاة على الوجه الذى نفهمه من كتاب الله ، ولا يعفىنى فى هذا المقام ما نقرؤه فى كتب الفقه والإحكام من تخصيص « سبيل الله » بأفراد معينين أو جهات معينة ، ولا من وجوب استيعاب صرفها لجميع الجهات التى ذكرت فى الآية ، فإن الآية لم تذكر إلا بياناً لمواضع الصرف لا لتعميمها ، وكلمة « سبيل الله » ظاهرة فى العموم للمنافع العامة ، ولا وجه لخصها على الأفراد فضلاً عن تخصيصها بفرد دون آخر .

وعلى أولى الرأى والشورى أن يقدموا فى الصرف ما يرون أهميته من هذه الجهات عما سواه .

الصوم

١ — والصوم هو : العبادة الدينية الثانية ، وهو الامتناع عن الأكل والشرب ، والملابسة الجنسية طول النهار — من الفجر إلى غروب الشمس — بقصد امتثال أمر الله . وقد فرضه الله فرضاً عاماً على جميع القادرين في شهر رمضان من كل عام .

آيات الصوم في القرآن :

وقد جمع القرآن آيات الصوم في مكان واحد ، وفي إطار واحد من سورة البقرة فقال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ أَفْئَاتُكُمْ تَتَّقُونَ ، أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُعْلِقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كُمْ وَلِتَشْكُرُوا » (١) .

المسؤولية التضامنية :

٢ — هذه هي آيات الصوم من سورة البقرة ، وسورة البقرة قد شرع الله

(١) الآية ١٨٣ — ١٨٥ من سورة البقرة .

فيها كثيراً من أحكام الإيمان . ومن سنة القرآن أن يخاطب بأحكام الإيمان — عبادات أو معاملات — جماعة المؤمنين الذين استجابوا للرسول وآمنوا بدعوته ، وهو بذلك يأخذهم جميعاً بمسئولية تضامنية في إقامة تلك الأحكام ، والنزول على مقتضاها في عباداتهم ومعاملاتهم ، وراء مسئوليتهم الشخصية الفردية ، وبذلك للمسئولية التضامنية ، يسأل المؤمن فيما يختص بهذه الأحكام عن نفسه ، ويسأل عن أهله وذويه ، وسائر إخوانه المؤمنين ، ولا يرفع عن المؤمن مسئوليتها إلا إذا قام بها فيما يختص بنفسه ، فصام وصلى وحج ، وابتمد عما حرم الله . وفيما يختص بغيره ، فأمر ودعا ، وحذر ونهى ، وقد كان هذا من مظاهر الوحدة التي بنى الإسلام — على أساس منها — شرائعه وأحكامه .

الصوم عبادة قديمة :

٣ — والآية الأولى من هذه الآيات : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » تصرح بأن الصوم عبادة قديمة كتبها الله وفرضها على الأمم السابقة ، وفي الواقع أنه شأن عرفه الإنسان من قديم الزمان ، عرفه المتدين وسيلة من وسائل التقرب إلى الله ، وعرفه الوثني طريقاً من طرق التهذيب والرياضة . وإذن ، فهو ليس خاصاً بطائفة دون طائفة ، ولا برسالة دون رسالة ، وربما كان شأنًا فطرياً يشعر بالحاجة إليه في فترات متتابة أو متفرقة كل كائن حي ، وإن اختلفت صوره وأوقاته باختلاف المصور والأمم .

الصوم الذي يري به الله :

٤ — وقد جرى على ألسنة الناس ، أن الصوم ، هو الإمساك عن الطعام والشراب ، والملابسة الجنسية ، وبهذا يظن كثير من المسلمين ، أن الإنسان متى

أمسك عن هذه الأمور الثلاثة طول يومه فقد صام وخرج عن عبدة التكليف وأدى ما فرضه الله عليه .

والواقع أن هذا بيان للصوم بالنسبة إلى مظهره وإلى الجانب السلبي منه فقط . وكلا الأمرين : المظهر والجانب السلبي لا يكونان حقيقة الصوم الذي كلف الله به عباده وفرضه عليهم ، فإن الله سبحانه بدأ آية الصوم بقوله : « يا أيها الذين آمنوا » وختمها بقوله « ولعلكم تتقون » وبقوله « لعلكم تشكرون » وفيما بين البدء والغتام أمر بالصوم « كتب عليكم الصيام » .

وليس من ريب في أن النداء بوصف الإيمان أولاً ، وهو أساس الخير ومنبع الفضائل ، وفي ذكر التقوى آخرها ، وهي روح الإيمان وسر الفلاح ، إرشاد قوى ، ودلالة واضحة على أن الصوم المطلوب ، ليس هو مجرد الإمساك عن الطعام والشراب ، وإنما هو الإمساك عن كل ما ينافي الإيمان ولا يتفق وفضيلة التقوى والمراقبة .

وإذن فالذي يتجه إلى غير الله بالقصد والرجاء لا صوم له ، والذي يفكر في الخطايا ويشغل بتدبير الفتن والمكائد ، ويحارب الله ورسوله في جماعة المؤمنين ، لا صوم له .

والذي يلاوى قلبه على الحقد والحسد والبغض لجمع كلمة للموحدين ، والعمل على تزييفهم وإضفاف سلطانهم ، لا صوم له .

والذي يحابي الظالمين ، ويحامل السفهاء ويعاون الفسدين ، لا صوم له .
والذي يستغل مصالح للمسلمين العامة ويستعين بمال الله على مصالحه الشخصية ، ورغباته وشهواته ، لا صوم له ، وكذلك من يمد يده أو لسانه أو جارحة من جوراحه بالإيذاء لمباد الله ، أو إلى انتهاك حرمة الله لا صوم له ، فالصائم ملاك

في صورة إنسان ، لا يكذب ولا يرتاب ولا يشى ولا يدبر في اغتيال أو سوء ، ولا يخادع ، ولا يأكل أموال الناس بالباطل .

هذا هو معنى الصوم الذى يجمع صورته وهى الإمساك عن المفطرات ، ومعناه وهو تقوية روح الإيمان بالمراقبة وبهذا يجمع الصائم بصومه بين تخليته نفسه وتطهيرها من اللذات ، وتخليتها وتركيتها بالطيبات ، وإلى ذلك يشير الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله : « من يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » وقوله : « ليس الصيام من الأكل والشرب وإنما الصيام من اللغو والرفث » ، وحسبنا في ذلك أن نذكر قوله تعالى : « إنما يتقبل الله من المتقين »^(١) .

حكمته فرضية الصيام .

• — ولم يكن جانب الحرمان من الطعام والشراب ، هو المهدف الذى قصد بافتراض الصوم على المسلمين ، وإنما هو كما قلنا ، مظهر مادى للصوم تكمن وراءه حكمته الحقيقية وهى ، غرس خلق المراقبة وخلق الصبر فى نفوس المؤمنين ، وبهما تصمدق النية وقوى العزيمة ، فيثبتون لحوادث الدهر ، وما يمترضهم من عقبات ، وفى الحياة نوازع الشهوة والهوى وفى الحياة دوافع الغضب والانتقام ، وفى الحياة القلب بين النعماء والضراء ، وفى الحياة النزوح عن الأوطان ومفارقة الأهل والإخوان ، وفى الحياة الجهاد فى سبيل الله ، وفى سبيل الذود عن الحى والكرامة .

فى الحياة كثير من الخطوب والمشاق التى تعترض الإنسان ، فما أحوج به إلى أن يتذرع بخلق الصبر ليثبت ويحتمل ! وما أحوج به إلى أن يتسلح بسلاح المراقبة

(١) الآية ٢٧ من سورة البقرة .

والاستعانة بالله والرجوع إليه ، والاعتماد عليه . ومن هنا ، فرض الله صوم رمضان وهو شهر من اثني عشر شهراً ، متتابع الأيام ، ليفرس بهذا التتابع ملكة الصبر والمراقبة . ثم جعله في كل عام ، ليتكرر الدرس وينمو الفرس . ومن هنا أيضاً وجب على الصائم أن يستمر في كل ليلة من ليالي هذا الشهر ، متذرعاً بالصبر متسلحاً بالمراقبة فلا يسرف فيما كان محظوراً عليه بصومه حتى لا ينطفئ عليه مصباح الإشراف القوي الذي أحسه في نهاره ولا ينقطع عنه التابع الروحي ، ويعود إلى شره وطفائه

بهذا تتحقق حكمة الله في التمدد بالصوم ، ويكون الصوم مدداً قوياً لجند الخير في الإنسان . به يزكو القلب ، وتصفو النفس ، وتهذب الروح ، ويصبر الإنسان منبهاً فياضاً للغير على نفسه ، وعلى بني وطنه وجنسه ، ويعيش عيشة راضية ، سداها المحبة والوئام ، ولحنتها التعاون والسلام ، وبهذا يقترب من الملأ الأعلى ، ويتلقى التكاليف الإلهية والواجبات الاجتماعية ، بقوة لا تعرف الضعف ، وثبات لا يعرف الملل ، وإخلاص لا يعرف الرياء ، وإيمان لا يعرف الشك ، فتطيب الحياة ويسعد الناس .

مظاهر اليسر في الصيام :

٦ - وقد بينت الآيات بعد هذا أن الله نظر في فريضة الصوم على المؤمنين إلى ما يطرأ عليهم من أعذار يشق عليهم معها أن يصوموا ، فرخص للمريض والمسافر الإفطار في رمضان واكتفى منهما بالقضاء في أيام الصحة والإقامة « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » والذي أرشد إليه في هذا المقام هو أن قوله تعالى (أو على سفر) تحمّل رخصة الإفطار خاصة بمن يباشر السفر بالفعل ، أي أثناء ارتحاله . أما بعد أن يصل إلى مقصده ، ويقف به السير ، فإنه

يجب عليه أن يعود إلى الصوم ، ولو كان في غير بلده ، وليس الأمر كما يظن الناس أن الرخصة ثابتة للسافر ما دام بعيداً عن وطنه ، وإنما هي خاصة بزمن السفر ومباشرة كما يدل عليه قوله تعالى (أو على سفر) .

ومن وجوه اليسر في الصوم بعد هذا أن الله أباح للأصحاء المقيمين الذين يشق عليهم الصوم ويجهدهم جهداً شديداً ، يعرضهم للخطر ، كالشيوخ والحوامل والمرضع ، الإفطار في رمضان ، ونظراً إلى أن هؤلاء قد لا يدركون أياماً يستطيعون فيها القضاء ، قد اكتفى منهم أن يطعموا مسكيناً واحداً عن كل يوم ، وهذا هو المستفاد من قوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » ومعنى « يطيقونه » يتحملونه بشدة ومشقة ، من قولهم : « فلان يطيق حمل الصخرة العظيمة » ، حيث يحتملها بشدة وهم لا يقولون « فلان يطيق حمل الثور » ، إذ أنها ليست مغلظة لشدة ولا مشقة .

حكمه فخص رمضان بفرض الصيام :

٧ — وقد جاء قوله تعالى : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان » مشيراً إلى الحكمة في اختيار هذا الشهر لهذا الصوم المفروض ، وهى أنه الوقت الذى ظهرت فيه النعمة الكبرى التى يجب أن تشكر — وهى نعمة الهدى بإزالة القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم — ولا ريب أن القرآن من أقوى ما يطهر القلوب ويسمو بالأرواح ، وناسب ذلك أن يكون الشكر من جنس النعمة فى المعنى والأثر ، عبادة تطهر القلوب وتسمو بالأرواح ، وهى الصوم .

بسر التكاليف الإسلامية :

ثم ختمت الآيات بقاعدة تشريعية عظيمة ، وهي أن تكليف الله لعباده ، لم يقصد منه إرهاب ولا تعسير ، وإنما قصد منه التقوى والتطهير ، ولذلك بنى على البسر والبعد عن العسر ، مع المحافظة على الإكمال والإتمام ، وتعظيم الله على هدايته وشكره على نعمته « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ولتسكلوا المدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون » .



الحج

١ — الحج عبادة معروفة ، تنفظم من الإنسان قلبه و بدنه وماله ، وليس ذلك لغيرها من العبادات ، يقوم بها المستطيع من المسلمين في زمن معلوم ، وأمكنة معلومة ، امتثالاً لأمر الله ، وإبتغاء مرضاته ، وتبدياً تلك العبادة بنية الحج خالصاً لله ، مع التجرد من الثياب الخفيفة ، ومن صنوف الزينة والترف ، وتنتهى بالطواف حول بيت الله الحرام .

الحج قبل الإسلام :

٢ — والحج بمعنى زيارة أمكنة مخصوصة ، اجتفاء التقرب للإله المعبود صورة قديمة من صور العبادات ، اتخذتها الشعوب والقبائل رمزاً للإجلال لمعبوداتهم وتقديسها .

قام بها المصريون ، واليونانيون ، واليابانيون وغيرهم من الأمم القديمة إلى الهياكل المقدسة عندهم .

وكانت كل أمة تتخذ في حجبها ما يناسب تخيلها لعظمة معبودها ، واستمرت الحال على هذا حتى هيا الله الأمر لإبراهيم عليه السلام ، وأمره ببناء البيت الحرام بمكة ليطوف الناس به ويذكروا اسم الله فيه : « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ »^(١) . « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ

وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ . وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ۖ ﴿١﴾ .

لبي إبراهيم عليه السلام أمر ربه ؛ فبنى بيته ، وطهره ، ودعا الناس إلى حجه ، وأسكن عنده من ذريته ، ومن ذلك الحين اتجه العرب إلى البيت الذى بناه إبراهيم ، يحجونه ويعبدون الله فيه بما رسم الله ، وظلوا كذلك يحجون بيت الله ويعظمونه حتى بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم ، غير أنهم يتطاول القرون غيروا في الحج وبدلوا كثيراً مما كان عليه في زمن إبراهيم : فأشركوا بالله الأصنام والأوثان ، ورفعوها على ظهر البيت ، وجعلوا حوله نطاقاً منها ، وتوجهوا إليها واستعانوا بها ، واتخذوها شفعاء عند الله ، وذبحوا لها ، وذكروا اسمها على ما يذبحون . وكذلك أحدثوا في كيفية الحج تقاليد معينة تبعاً للأهواء ، فطافوا بالبيت هرايا ، وحرموا على أنفسهم الدسم وما وراء القوت من الطعام ، وترفع فريق منهم عن الوقوف مع الناس برفه ، والإضافة منها اعتقاداً منهم أنهم فوق الناس جميعاً ؛ لأن بيدهم ولاية البيت ، فلا ينبغي وهم كذلك أن ينزلوا بمستوى العامة ، ويأخذوا أنفسهم بقوانين الناس ، ويقفوا معهم في صعيد واحد ولو كان في موقف العبادة لله الواحد القهار . هكذا غير العرب في الحج وبدلوا .

محمد مجدد دعوة إبراهيم :

٣ - جاء الإسلام بعد ذلك يمدد دين إبراهيم ، ويحيى دعوته : دعوة الحق والعبادة الصحيحة : « قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قَبِيماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » ﴿٢﴾ . « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي

(١) الآيات ٢٦ ، ٢٧ من -سورة الحج -

(٢) الآية ١٦١ من سورة الأنعام .

الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةِ آبَائِهِمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ تَمَّ كَلِمَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا^(١) .
« وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَاةٍ نَفْسِهِ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا
وَلِأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ »^(٢) .

جاء الإسلام هكذا مجدداً للدين إبراهيم ، وهو الدين عند الله ، فوجد القوم
يحبون إلى الكمية بما أحدثوا وغيروا ؛ فتركهم يحبون كما اعتادوا ، وقصر
الرسول جهوده على الدعوة إلى إقرار التوحيد في القلوب ، وإفراد الله بالعبادة
والاستعانة حتى أخرج هو وصحبه من مكة موقع بيت الله الحرام ، وحيل بينهم
وبين القيام بفريضة الحج ، وظلوا يكافون في سبيل الله حتى تجلت منهم آثار
التضحية الخالدة ، وعرف فيهم الشوق المبرح لزيارة بيت الله الذي حرموا النظر
إليه والطواف به ؛ فجاءتهم البشرى بأنهم سيدخلون للمسجد الحرام إن شاء الله ،
آمين ، لمحققين رده ومقصرين .

وفي حرارة هذا الشوق ، وضوء هذه التضحية أعاد الله عليهم ذكر الحج
وأنزل آيات كثيرة شرح بها أحكامه ، وبيّن أوقاته وآدابه ، وأصلح ما أفسد
القوم فيه ، وردّه إلى عهده الأول عهد إبراهيم وإسماعيل . ومن ذلك الحين قام
المسلمون بتنفيذ فريضة الحج الذي فرضه الله على الناس من عهد إبراهيم ، وقد تم
على أيديهم تطهير البيت من هذه الأصنام ، وأمر أرباب العظمة الزائغة أن
يقفوا مع الناس في عزقات ، وأن يفيضوا من حيث أفاض الناس تقريرا لمبدأ
المساواة الذي جملة الله بين عباده .

(١) ٧٨٠ من سورة الحج .

(٢) ١٣٠٠ من سورة البقرة .

زمن الحج ومكة أعتباره :

٤ - عين الإسلام لأداء فريضة الحج أشهراً معلومة من السنة العربية هي : شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ؛ وشوال - وهو الشهر الذى يعقب رمضان - له فى الوضع الإسلامى اعتباران قويان جديران بالتقدير والرعاية وذلك لما لها من أثر فى استدامة التقويم الخلقى ، والتصفية الروحية التى حصل عليها المسلم بالصيام ، والقيام فى شهر رمضان .

وأول هذين الاعتبارين أن شوالاً أول شهر من أشهر الحج .

وثانيهما أنه يشير بالأشهر الحرم (ذى القعدة وذى الحجة والحرم) .

وقد عنى القرآن الكريم بأشهر الحج عنايته بالحج ، كما عنى بالأشهر الحرم ، عنايته بتطهير النفس من المظالم ، وكف العدوان والبنى ، ولقت أنظار المؤمنين إلى ما لهذه الأشهر كلها من بواشئ البر والتقوى ، بواشئ الترفع بالنفس عن مواطن الإثم والظلم ، وانتقاص الحقوق والواجبات ؟ ففى أشهر الحج يقول : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ »^(١).

رحلة بعد رحلة :

وإذا كان المؤمنون باتتهاء رمضان عادوا إلى دنياهم من رحلة روحية ، تملقت فيها قلوبهم بمولاهم ، وعظمت بها مراقبته فى نفوسهم ، حتى امتنعوا فى

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

أيامه - لله وفي سبيل الله - عما أبيع لهم من مقومات الحياة ، فإنهم بدخول شهر شوال ، يملأ قلوبهم الشعور باستئناف رحلة أخرى ، يشارك الروح فيها البدن ، ويهرع إليها القادر عليها تاركاً وراءه أهله وماله ووطنه ، متحملاً في سبيل ربه عناء السفر وعناء الطريق لا لشيء من حظوظ النفس ، إلا أن يقف لله عبداً خاشعاً ملبياً أمام بيته معتزلاً بالتصغير ، ملتصقاً باللمونة والرضوان ، حتى إذا ما فرغ من ذلك واطمأن إلى حسن وقفته ، عاد إلى وطنه آمناً مطمئناً . قولاً في الأخذ بنفسه وبأمنته إلى سبيل الهدى والرشاد ، وقد أرشد القرآن إلى ما يضمن للمؤمنين هذا الهدف السامى من تلك الرحلة « فن فرض فيهن الحج ، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » وهذا جانب التخلية والتطهير من المذنبات النفسية ، والفرقات الاجتماعية ، أما جانب التحلية بالفضائل المركبة للنفوس ، المؤلفة للقلوب ، المقربة إلى الله فإنك تراه في قوله : « وما فعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى » .

الشهر المحرم :

• — وإذا كان شوال باعتباره أول شهور الحج ، يثير في نفوس المؤمنين ذكريات الحج ويتمثلون به وبأخويه « ذى القعدة وذى الحجة » الطواف ببيت الله الحرام ، والوقوف بمكان الضراعة الخالصة بعرفات وللشعر الحرام ، فتقف القلوب إلى تلك المشاهد ، منابع الوحي والنور ، وتتجرد من دنياها ، وترحل إلى مولاها ، متقلبة في هذه الحرمات المسكانية - فإنه باعتباره الثاني - وهو أنه بشير بالأشهر الحرم ، يثير في نفوسهم مرة أخرى ، يستقبلونها بشهر ذى القعدة ، وهي حرمة زمنية ، قصد بها من قديم تأمين الطريق لأداء الحج ، وزيارة الله في بيته الحرام ، وهي في الوقت نفسه تفرس في القلوب عوامل الأمن

والعلم أنينة ، تلسم الحرمه الزمنية ، هى حرمه الأشهر الحرم ، ذات القدسية التى نوه الله عنها فى كتابه : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ، فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ » (١) .

وقد عرض القرآن كثيراً إلى قدسية الأشهر الحرم وجعل المحافظة عليها بالبعد عن القتال وسفك الدماء وسائر المظالم والحيانات ، من شعائر الله التى وجه إليها الأنظار توجيها عاما شاملا فى الأزمنة كلها ، وفى الرسالات كلها « ذلك الدين القيم » « يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام » .

صريحه تربية عبادهم :

وبجرمى الحج ، والأشهر الحرم ، كان الله فى تربية عبادهم وتلدريهم على الخير حرمتان :

حرمه مكانية : دائرتها البيت الحرام والبلد الحرام ، وقد اتسع نطاق هذه الحرمه حتى شملت الحيوانات « لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » وشملت الأشجار ، « لا يَحْتَلِ خِلَافُهَا ، وَلَا يَقْطَعُ شَوْكُهَا » .

وحرمه زمنية : ميقاتها الأشهر الحرم ، تجتمع حرمه ثلاثة منها « ذى القعدة وذى الحجة والحرم » مع الحرمه المكانية ، وتفرد حرمه رابعها ، وهو « شهر رجب » كذكره فى أثناء السنة بمحرمات الله التى لا ينهى أن يفذل عنها المؤمنون . ومنهج التربية بتحريم الزمان والمكان ، شرع إلى قديم أقره الإسلام وربط به بين المؤمنين الأولين والمؤمنين الآخرين ، وهو فى وقته لأهل العصر

(١) الآية ٣٦ من سورة التوبة .

الواحد فرصة تهيء لهم - لو آمنوا به ونزلوا على مقتضاه واتبعوا شرع الله فيه - حسن التفاهم والعمل على قطع أسباب الخلاف والتخاصم ، وعلى إقرار الأمن والسلام ، هو بمثابة هدنة إلهية يتدبر الناس فيها شئونهم فيعرفون مهمتهم في الحياة ، من حسن التعمير وإسعاد البشرية على أسس من المحبة والتعاون ، وبذلك يكفون عن العدوان ، وعن الجشع المثير للحروب ، القاضى على الهدنة والاطمئنان ، للفسد لخلافة الإنسان في الأرض .

حكم تحريم الزمالة والمطامير :

٦- إن الله خلق الخلق على سليقة واحدة ، تدفعهم - بحكم ما ركب فيهم من قوى الغضب والشهوة في كثير من الأحوال - إلى التحسد والتقاطع ، إلى القتل والتضريب ، وإلى السلب والاستلاء ، فاقتضت الحكمة الإلهية أن يكون لهم رادع ينبع احترامه من ضمايرهم ، ومن هنا عظم البيت الحرام في قلوبهم ، وملا بهيته نفوسهم ، وضاعف في حرمة جزاء للمحرفين .

ولما كان البيت الحرام في مكان مخصوص لا يدركه كل مظلوم ، ولا كل الناس ولا ينال حظه من الأمن فيه إلا من ارتحل إليه ، ولم يكن من الممكن أن يرتحل إليه جميع سكان المعمورة في وقت واحد ، لهذا جعل الأشهر الحرم ملجأ آمن عام ، تنشر على الناس وهم في أقاليمهم وأقطارهم أوعية الأمن والاطمئنان ، ويدخلون بها في هدنة الرحمن الرحيم ، فقرر كذلك في القلوب حرمتها ، فيها تسكن السيوف في أعماقها ، وتنبج القلوب إلى ربها ، وفيها يتضاعف الجزاء لمن أحسن أو أساء وفي ذلك يقول : « جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ آيَةً الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشُّهُرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ » ^(١) .

(١) الآية ٩٧ من سورة المائدة .

إذا آمن الإنسان بهذه المدة الإلهية ، وانفعلت نفسه بشرائع ربه ، وعالج نفسه في ظلها وهي أربعة أشهر من اثني عشر شهراً ، صار ولا شك إلى فسحة وراحة واتسع أمامه مجال العمل والسياحة ، واستطاع الاتصال بإخوانه بني الإنسان ، وكان معهم في أمن وأطمئنان ، متعاونين على البر والتقوى ، عزوفين عن الإثم والعدوان .

مناسك الحج :

٧ — للحج مناسك وأفعال تلقاها المسلمون جيلاً بعد جيل عن نبيهم صلى الله عليه وسلم الذي قال : « خذوا عني مناسككم » وهي : الإحرام ، والتلبية ، والطواف بالبيت ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفات والمشر الحرام « المزدلفة » ورمي الجمار ، وذبح الهدى .

وقد ربط كثير من الناس أنفسهم في أفعال الحج بشخص ، وكثيراً ما يكون مستأجراً لذلك ، وليس لديه من معاني الحج سوى ماتلقفه سمعه من الحكايات المتوارثة عن الحजर الأسود ، من جهة يياضه وسواده ، ومن جهة أصله الذي نزل منه ، وغير ذلك مما يكثر دورانه على ألسنة الحجاج ، ويشغلون به عن تفهم روح الحج وأسراره ، ويقعون به في قبضة ذلك المستأجر ، يطوفون بطوافه ، ويسمعون بسمعه ، ويفرغون وسمهم في تحرى محاكاته في كل ما يصدر عنه من حركة أو سكون .

ومن الخير أن يعرف الحجاج مناسك الحج بأنفسهم ، ويمرّنهم أهل العلم على فعلها في ندوات تعقد لذلك في الأحياء المختلفة ، ليدخلوا الحج وهم فاهمون متمنون .

الإحرام :

وأول ما يفعله الحاج ، نية الحج خالصاً لله سبحانه ، والله لا يقبل من عبده حجاً يتخذة ستاراً لما يريد من سمة زائفة أو متاع زائل ، وما الحج إلا هجرة ، ولا قيمة لهجرة قصد بها غير الله .

وهذه النية هي المروفة باسم « الإحرام » وله شعاران : شعار مرثى صامت ، وهو التجرد من الخيط النصل على الجسم أو المصو ، وعن مظاهر الترف الجسمي كالترزين بالطيب ، وحلق الشعر أو قصه ، وعن كل ما حذرهُ الله بقوله : « فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ »^(١) . وشعار مسموع ناطق ، وهو « التلبية » وهي رفع الصوت بكلمات « لبيك اللهم لبيك » . والحاج يسجل على نفسه بهذا الشعار ، أنه في مكان السمع لأوامر الله ، وفي مكان المسارعة إلى إجابته الدائمة فيها ، وأنه سبحانه ، وهو صاحب الملك والنعمة ، لا يحمد ولا يشكر ولا يوجب أحد سواه .

وللإحرام مكان معين يعرفه الحاج وهو في طريقه إلى مكة ، ويختلف هذا المكان باختلاف مواقع الأقطار الإسلامية من مكة ، وأهل كل قطر يعرفون مكان إحرامهم بالعمل المتكرر للتواتر ، ومكان إحرامنا ، معشر المصريين ، هو المكان المعروف « براين » ويكون الإحرام ناقصاً إذا أخره الحاج عن مكانه ، ولكن له أن يقدمه عليه ولو من بيته في بلده .

طواف التيمية :

وإذا وصل الحاج إلى مكة قصد البيت الحرام ، وحيا الله فيه بالطواف ،

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

حوله سبعة أشواط . وهذا الطواف يعرف باسم طواف « التحية والتقدم » ويبدؤه الحاج من ركن الحجر الأسود ، وهو حجر طيبى من أحجار مكة ، وضعه إبراهيم عليه السلام في مكانه ، تمييزاً لمبدأ الطواف حتى لا يضطرب الطائفون بين المبدأ واللتهى ، وليس له من تكريم سوى تكريم الذكرى المحبهة للنفس بالنسبة للأسلاف الصالحين ، وقد قال فيه عمر بن الخطاب كلمته المأثورة : « إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت رسول الله يقبلك لما قبلك » ولكن لبعض الناس فيه معتقدات تدفع بهم إلى تزامم مهلك ، يأباه الإسلام ، في سبيل تعييله والتسح به .

السعى بين الصفا والمروة :

وإذا انتهى الحاج من طواف القدوم خرج إلى الصفا وسعى بينه وبين المروة سبعة أشواط ، يبدأ بالصفا وينتهى بالمروة . والسعى بينهما مظهر من مظاهر الالتجاء والتردد بجانب بيت الله — بعد الطواف به — طلباً للغفرة ، والتماساً للعفو . وفيه بعد ذلك ، استحضار لذكر الحلة التى كانت عليها السيدة هاجر وهى تطلب الماء والسقى لها ولولدها إسماعيل ، فعرفت منه وقضت به حاجاتها ، ثم كان سبباً فى عمارة هذا الإقليم وامتلائه خيراً وبركة . والله قبل هذا وذاك أن يتعبد عباده بما يشاء بعد أن سكنت قلوبهم إلى أنه المعبود ، كما تعبدنا فى الصلاة بالاتجاه إلى الكعبة ، وفى الدعاء إلى السماء .

النخل من الحرم حرام :

وللحاج بعد أن يتم سعيه بين الصفا والمروة أن يبقى محرماً حتى يخرج إلى عرفه ، وهذا مستحسن لمن ليس عنده وقت متسع . أما من كان لديه متسع

من الوقت فله أن يتحلل من إحرامه بالخلق أو التقصير ، وتكون الأعمال الماضية « الإحرام والطواف والسعى » عمرة له ثوابها . وعليه في تلك الحالة أن يذبح « هدى التمتع » وهو المذكور بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ، فما استيسر من الهدى) ويمحوز له أن يذبحه بمجرد تحمله ، ولا يجب تأخيرها إلى يوم النحر ، كما لا يجب أن يكون ذبحه في منى ، وهذه مسألة يكثر الجدل فيها هناك بين أتباع المذاهب وبين الحجاج بعضهم وبعض . ولو ذبح المتمتعون بعد تحملهم وهم في مكة خلف تسكدين اللحوم في منى الذي كثرت منه الشكوى ، وحاول به بعض الناس تغيير شرع الله في الهدى باستبدال النقود به .

الوقوف بعرفة :

وإذا تحلل المحرم من إحرامه ، بقي حلالاً بمكة حتى اليوم الثامن من ذى الحجة ، فيحرم بالحج كما أحرم في المرة الأولى ، ويذهب إلى عرفة عن طريق منى بحيث يكون بها في اليوم التاسع ، ويؤدي هناك فرض الوقوف بعرفة ، والمتصود به الحضور مع التذكر والتذكر ، ولو قاعداً أو مضطجماً ، ويكفي في صحة الوقوف ، الحضور بعرفة في أى وقت من أوقات اليوم التاسع ، من ظهره إلى طلوع فجر اليوم العاشر . غير أن مد الوقوف إلى جزء من الليل أو كماله وآتم . والصمود على الجبل المعروف بعرفة « بجبل الرحمة » ليس بشرع حتى يتهاافت الناس عليه ، ويعرضوا به أنفسهم لخطر السقوط .

والوقوف بعرفة أهم مناسك الحج ، حتى ورد عن الرسول « الحج عرفة » فهو موقف الضراعة الصادقة ، موقف التجرد من الحول والقوة ، موقف البعد عن المظاهر المادية ، فيه تشرق عليهم ذكرى الماضي بأنوارها الوهاجة ، فيستمعون بأذان القلوب إلى صوت الرسول محمد عليه السلام ؛ يخاطب آباءهم في أصلاهم ؛

يحمل لهم رسالته ، ويمثهم على صدق الإيمان ، وكال المعرفة بمحقوق الله وحقوق العباد ، وفيه تم رسالة السماء الأخيرة ، وينزل عليه قوله تعالى : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » (١) .

الوقوف بالمزدلفة :

وإذا أتم الحاج الوقوف بعرفة ، أتجه إلى المزدلفة ، وهي المذكورة في القرآن باسم « المشعر الحرام » ويصبح في منى في اليوم العاشر « يوم النحر » وفيه يرمى جرة العقبة بسبع حصيات ، يأخذها من أى مكان شاء ، ويحلق أو يقصر ، ويذبح إن كان عليه ذبح ، ويطوف طواف الإفاضة ، والحاج مخير في تقديم أيها شاء ، وقد ثبت أن الرسول عليه السلام لم يسأل عن تقديم شيء منها أو تأخيرها ، إلا كان جوابه « افعلوا ولا حرج » .

وله أن يؤخر طواف الإفاضة إلى ما بعد أيام النحر التي ترمى فيها الجار الثلاث .

رمى الجمار :

ورمى الجمار على العموم ، ليس بفرض يبطل الحج بتركه ، وإنما هو مطلوب على سبيل الوجوب ، في جرة العقبة التي ترمى وحدها في اليوم العاشر ، وعلى سبيل السنة في بقية الأيام .

ورمى الجمار رمى عملي ، يعلن به الحاج تصميمه على ترك نوازع النفس الشريرة ، وتكريمه تأكيد لهذا التصميم ، وللمحتاج أن يتنهزوا فرصة أيامه فيجتمعوا ويتشاوروا في منافعهم ، ولا أساس لما يصور به بعض الناس هذا الرمي ، ولا اعتداد به في حكمة تشريعه .

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

طواف الوداع :

وإذا أكل الحاج أعماله ، وطاف طواف الإفاضة ، وأراد الرجوع إلى بلده ، قصد البيت الحرام ، وطاف به طواف الوداع ، وهو بمثابة استئذان في الانصراف وتمديد عهد الولاء ، والإقامة على تلبية الله في شرعه ودينه ، وبه يكمل الحج ، ويرجع الحاج إلى أهله مزودا بالتقوى ، طاهرا من الذنوب والآثام « وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَقْبَلَهُ اللَّهُ ، وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ » (١) .

الهدى مع شعائر الله :

الهدى : اسم للحيوان الذى يهذى باسم الله إلى الحرم ، يذبح فيه ، ويعطى منه الفقير والمسكين : « فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَائِمَ وَالْمَعْرُ ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَتَكُنْ تَشْكُرُونَ » (٢) .

وقد أرشد القرآن إلى الروح الذى يقبل الله به الهدى ، وهو روح الإخلاص وتقوى الله ، شأن كل التكاليف لا تكفى صورتها : « لَنْ يَبَالُ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَائِهَا ، وَلَكِنْ يَبَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ » . « إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » (٣) .

والقرب إلى الله بذبح الهدى في الحرم ، وإطعام الفقراء منه شرعة قديمة .
تعبد الله بها عباده الأولين ، وفيها إحياء لسنة إبراهيم ، وتذكير بنعمة الله عليه

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٢) الآية ٣٦ من سورة الحج .

(٣) الآية ٢٧ من سورة المائدة .

وعلى الناس بقاء ولده إسماعيل من الذبح الذى ابتلاه الله به ، إظهارا لقوة إيمانه .
وهكذا ينبغى أن يكون إبراهيم وولده إسماعيل للمؤمنين المثل الأعلى ، الذى
يجب أن يتحلوا به فى جميع الأجيال والمصور ، وقد استمر التقرب به إلى الله كما
رسم ، وكما فعل إبراهيم ، حتى انحرف به القوم فيما انحرفوا به من مناسك الحج .
فذبحوا تقربا للأصنام . كما فعلوا بالتلبية ، وقد خلصه الرسول محمد صلى الله عليه
وسلم ، من شوائب الشرك وجعله باسم الله وحده ، كما خلص التلبية وجعلها لله
وحده ، وبين أن الهدى يكون من الإبل والبقرة والغنم ، وشرط أن يكون سليما
من العيوب التى تفسد اللحم ، أو تغرز النفس : « وَلَا تَبْسُتُوا نَجِيسَاتٍ مِنْهُ
تُنْفِقُونَ ، وَكُنتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغِشُّوا فِيهِ » ^(١) . « إن الله طيب لا يقبل
إلا طيبا » .

الهدى فى القرآنه :

وقد عرض القرآن للهدى فى ثلاث سور : سورة البقرة ، والمائدة ، والحج .
عرض له فى تلك السور من جهات ثلاث :

أولا — جهة التنويه بشأنه : طلبه وطلب الإخلاص فيه لله ، وجعله من
شعائره التى تجب المحافظة عليها ، ويحرم إحلالها وإحلالها ، فى سورة الحج :
« وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَبِيرٌ » ^(٢) . وفى سورة
المائدة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ
وَلَا الْقَلَائِدَ » ^(٣) .

(١) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٦ من سورة الحج .

(٣) الآية ٢ من سورة المائدة .

ثانياً - جهة الحالات التي يطلب فيها ، وهي :

حالة الإحصار ، وهو المنع عن إتمام الحج ، وهي المذكورة بقوله تعالى في سورة البقرة : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمُعْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ »^(١) . وقد طلب فيها عينا متى تيسر ، ولم يَحْزِرَ بينه وبين غيره ، كما لم يجعل له بدلاً عند المعز عنه .

وحالة الاعتداء على الإحرام بفعل محظور من محظوراته ، وهو المذكور بقوله تعالى : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِئَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسُكٌ »^(٢) . وقد طلب هنا على سبيل التخيير بينه وبين غيره من صوم أو صدقة .

وحالة التمتع بالتحلل من العمرة إلى الحج ، وهو المذكور بقوله : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْمُعْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ »^(٣) . وقد طلب هنا على أن يكون له بدل عند المعز .

وحالة الجناية على الحرم بقتل صيده ، أو قطع شجره ، وهو المذكور بقوله تعالى في سورة المائدة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، بِحَكْمِ يَوْمِ آدَمَ عَدَلَ مِنْكُمْ ، هَذَا بِأَلْفِ الْكَفَّةِ ، أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا »^(٤) . وقد طلب هنا كما طلب في حالة الاعتداء على الإحرام ، على سبيل التخيير بينه وبين الطعام أو الصوم .

(١) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٢) بقية الآية السابقة .

(٣) بقية الآية السابقة .

(٤) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

وكما عرض القرآن لاهدى من جهتي التنويه بشأنه والحالات التي يطلب فيها عينا أو تخيراً ، عرض له من جهة المكان الذي يذبح فيه « ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى التَّيْتِ التَّيْتِ »^(١) . « هَذِيَا بِالْيِ السَّكْفَةِ »^(٢) . « حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ »^(٣) . والمراد ، الحرم كلبية ، وقد صح عن الرسول أن منى كلها منحر ، وأن فجاج مكة كلها منحر .

أما الوقت الذي يذبح فيه ، فهو على العموم أيام النحر الثلاثة ، أو مع أيام التشريق كلها ، فبدخل اليوم الرابع ، وليلاحظ هنا أن تعيين الوقت إنما هو لغير هدى الكفارات والنذر ؛ لأنه لا يتقيد بوقت . كما يلاحظ أن هدى التمتع يجوز أن يقدم ذبحه على الوقوف بعرفة بعد الإحرام بالحج أو قبله بعد التحلل من العمرة .

الأسرار التي ينطوى عليها هذه المناسك :

٨ - ولكل عمل من أعمال المناسك سر ينطوى عليه ، ومعنى رمز إليه ، يجب أن يلتفت إليه المسلم ، وهو يؤدي صورة هذه الأعمال .

فما الإحرام في حقيقته - وهو أول المناسك - إلا التجرد من شهوات النفس والهوى ، وحبسها عن كل ما سوى الله ، وعلى التفكير في جلاله .

وما التلبية إلا شهادة على النفس بهذا التجرد ، وبالزام الطاعة والامتثال .

وما الطواف بعد التجرد إلا دوران القلب حول قدسية الله ، صنع المحب الهائم مع المحبوب المنعم ، الذي ترى نعمه ، ولا تدرك ذاته .

(١) الآية ٣٣ من سورة الحج .

(٢) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وما السعى بمد هذا الطواف إلا التردد بين على الرحمة التماساً للغفرة والرضوان .

وما الوقوف بعد السعى إلا بذل المحج في الضراعة بقلوب مملوءة بالخشية .
وأيد مرفوعة بالرجاء ، وألسنة مشغولة بالدعاء ، وآمال صادقة في أرحم الراحمين .
وما الرمي بمد هذه الخطوات التي تشرق بها على القلوب أنوار ربها ، إلا رمز مقت واحتقار لموامل الشر ، ونزغات النفس ، وإلا رمز مادی لصدق العزيمة في طرد الهوى للفسد للأفراد والجماعات .

وما الذبح وهو الخاتمة في درج امترقى إلى مكانة الطهر والصفاء إلا إراقة دم الذيلة بيد اشتد ساعدها في بناء الفضيلة ، ورمزاً للتضحية والغذاء على مشهد من جند الله الأبطال الأبرار .

هذا هو معنى الحج في حقيقته ومعناه ، والمبادئ كلها وإن اختفت صورها ، تلتقي عند غاية واحدة ، وهو تحقيق معنى المبودية لله ، بالإخلاص في طاعته ، والتوجه إليه وحده والاستمانة به وحده ، والتخلص من سلطان الخطوط البشرية المظلمة .
ولكن الحج بزمنه الالافح قيظه وزمهريره ، وأمكنته الناطقة بنور الله وهديه ، وأفئاله التي يرجع بها المؤمنون إلى وحدتهم الطبيعية ، القارة في وجدانهم « فطرة الله التي فطر الناس عليها » - إنسانية عابدة ، أمام أحدية، مبودة - أقواماً وأعباء في تحقيق معنى المبودية والإخلاص لله ، لهذا جعل عنوان الشروع فيه ، والشعار الذي يصحبه في جميع مراحلها ، فيوجه القلب إلى الله ، ويصرفه عما سواه . هذا التثيد الرباني الذي ينزع النفس من ملكوت الأرض إلى ملكوت السماء ، يسجل به المؤمنون على أنفسهم ، أسمى معاني الإخبات والخضوع والاستجابة لنداء مولاهم .

يسجلون به على أنفسهم الاعتراف بوحداية الله وأحديته في الملك

والسلطان ، في الفضل والإنعام ، في التدبير والتصرف ، في استحقاق الفضل والثناء : لبيك اللهم لبيك ، فأنا الواقف ببابك ، للسمع لأوامرك ، للمسارع لإيجابتك ، والمقيم عليها دون تحول أو تردد ، وأنت الواحد الأحد ، الذي تلهي دعوته ، وتهرع النفوس إليه ، أنت الواحد الأحد ، رب النعمة التي لا تحصى ولا تكفر ، رب العزة التي لا تذلل ، رب القوة التي لا تمعز ، رب السلطان النافذ في السماء والأرض ، سبحانه ، لا إله إلا أنت : « لبيك اللهم لبيك . لبيك لاشريك لك لبيك . إن الحمد والنعمة لك ، وللك لاشريك لك » . « قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَكُنْتُ نَسِيًّا وَنَحِيًّا وَتَمَنَّى لِي رَبُّ الْعَالَمِينَ لَأَشْرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ » ^(١) .

الحج مؤتمر للمهم كبريم :

٩ — والحج باعتبار مكاته في الإسلام ، وغايته المقصودة منه للفرد والجماعة ، جدير أن يتجه إليه رجال العلم والرأي ، ورجال التربية والثقافة ، ورجال النظام والإدارة ، ورجال المال والاقتصاد ورجال الشرع والدين ، ورجال الحرب والجلاد .

جدير أن تند إليه الطبقات ذات الرأي والحزم ، ذات النظر والاجتهاد ، ذات الإيمان الصادق والأهداف السامية ، التي يجب أن يقصدها المسلمون في حياتهم ، جدير أن يتجه إليه هؤلاء جميعاً ، فنراهم وقد نشرت عليهم مكة أجنحتها ، وجمعتهم بكلمة الله ، حول بيت الله ، يتعارفون ، ويتشاورون ، ويتعاونون ، ثم يعودون إلى بلادهم أمة واحدة ، متحدة القلب ، متحدة الشعور والإحساس .

(١) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

الأئمة في دعوة إبراهيم :

ولعل في هذا ما يكشف لنا عن المراد بالأئمة التي جاءت في دعوة إبراهيم عليه السلام ، حيناً أكل البيت ورفع قواعده ، وأسكن من ذريته بواديه « فَاجْعَلْ أَئِمَّةً مِنَ النَّاسِ تَهْتَدِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ »^(١) . فإن كلمة أئمة ، لا تعني مجرد الأشباح التي تروح وتغدو ، والتي لا تعرف من معنى الحج ، سوى أعماله الفردية ، وسوى زيارة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وإنما تعني الأرواح والقلوب التي تقدر ما يجب أن يكون لهذا الاجتماع الحاشد — في أمكنة الذكريات الأولى ، وفي ظل عبادة الله — من أهداف تجمع قلوب للموحدين على خطط الحياة العززة ، كما جمعت أعبابهم العبادة والذكريات .

شهود المنافع :

ولعل هذه الأهداف هي أول ما لفتت إليه الآية السكرية التي تضمنت دعوة الناس إلى الحج : « وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ، وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ الْغَفِيرَ » ، ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ »^(٢) .

فالمنافع التي جعل الحج سبيلاً لشهودها والحصول عليها وهي أول ما ذكر

(١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم .

(٢) الآيات ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ سورة الحج .

في حكمة الحج — عامة مطلقة ، لم تقيد بنوع دون نوع ، ولا ناحية دون ناحية ، وهي بمومها وإطلاقها ، تشمل كل ما ينفع الفرد والجماعة ، ويصلح شأنهما فطهارة النفس ، والتقرب إلى الله ، منفعة ، والشاؤور في رسم خطط العلم والثقافة ، وفي جمع الكلمة على تركيز الدعوة ، والعمل على إظهار الإسلام بسماحته وأحكامه الرشيدة ، منفعة ، وإعداد العدد لنسج خيوط الشخصية الإسلامية ، ثوباً واحداً ، منفعة وأى منفعة ، وامتلاء القلوب بمبدأ المحافظة على تلك الشخصية من التحلل والذوبان ، منفعة ، وهكذا تتعدد المنافع وتتنوع على حسب مقتضيات الأحوال التي توحى بها الأزمنة ومواقف الناس من الناس .

طبش عالمي بحب انقاؤه :

ولقد جدت في البشرية آراء ومذاهب في الدين ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، وبدت في آفاق القوة الناشئة ، أسلحة جديدة أعدت للتخريب والتدمير وترويع الإنسانية ، وتجلت مطامع الجشع الإنساني في صورها البشعة السكرية .

ولابد — احتفاظاً بدعوة الحق ، دعوة السلام والإصلاح الإلهي — أن يكون للمسلمين بإزاء هذا الجديد ، اجتماع عام شامل ، يحددون فيه موقفهم ويشهدون به منافعهم التي تقيمهم ، وتقي العالم ، شر ذلك الطيش الذي يقضى على الأمن والسلام ، ويلتهم الفضائل والتدين الحق .

وإذن ، فنافع المسلمين اليوم التي يتخذ الحج سبيلاً لشهودها ، لم تبق في دائرتها الأولى ، دائرة المنفعة الروحية الفردية التي عمادها في الأذهان ، مجرد فضل المناسك حول بيت الله الحرام ، ألا وإن أبرز ما تصدق عليه كلمة « منافع » فيما بين المسلمين ، أن تتحد كلمتهم وشعورهم فيما يجب أن يتخذوه — بحكم دينهم

وإيمانهم — أساساً لحياتهم ، وهو الاعتصام بحبل الله : « وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا » (١) .

مقتضيات الاعتصام بحبل الله :

والاعتصام بحبل الله . يقضى أولاً : بتجنبة الشهوات والأهواء التي تثيرها بينهم المصيبات . القلبية ، والجنسية ، وللذهبية ، تسلم المصيبات التي دفعت وتدفع بهم إلى جر التفريق عن سبيل الله الواضحة ، وتجعلهم فلولاً ، يستمين ببعضها العدو المشترك على أقيامهم ، ويقضى على الجميع .

والاعتصام بحبل الله يقضى . ثانياً : بالنظر السريع في تفتية العقائد والأعمال بيننا ، مما يشوبها من صور الشرك والابتداع ، الأمر الذي هياً لخصوم الإسلام أن يقولوا : إن الإسلام ليس ديناً واحداً ، وإنما هو أديان متعددة تختلف باختلاف الأقاليم والمذاهب ، فتركيا إسلام ، وللعراق إسلام ، ولإيران إسلام ، ولباكستان إسلام ، ولعصر إسلام ، وبلاد المغرب إسلام ، وللحجاز إسلام ، وأى إسلام من هذه ، هي إسلام محمد وإسلام القرآن ؟ كبرت كلمة تخرج من أفواههم ، إن يقولون إلا كذباً ، فالإسلام وحدة في العقيدة والعمل ، تعرف عناصرها من كتابه الدين الواضح ، وما هذه المظاهر المختلفة التي تراها في الجماعات الإسلامية إلا أثر من آثار الانحراف البشري في فهم المصادر بما توحىه المصيبات الكريمة ، وما ينبغي أن تكون حالة المرضى الذين انحرف المرض بطبيعتهم ، مصدراً سليماً لمعرفة تلك الطباع ، وإذن فقلينا ، ونحن للرضى ، أن نعالج أنفسنا من هذه العلة ، حتى يعود إلينا النقاء والشفاء ، وعندئذ تكون

(١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

أحوالنا وشئوننا مصدراً حقاً لقدسية الإسلام وصلاحه ، كما هو واضح في كتابه
« إن هذا القرآن يهدي للقى هى أقوم » .

والاعتصام بمجبل الله يقضى . ثالثاً : بالعمل الجاد السريع في إبراز أهداف
القرآن ، بفسير سهل واضح ، ويكون خالياً من الإسرائيليات ، والخلافات
المذهبية والتطبيقات العربية التي اتصلت به ، وحشرت في تفسيره حشراً ، شغل
الناس بها ، عن معرفة هوايته وإرشاده ، وأن يطبع ذلك التفسير بلغات العالم
المختلفة ، ثم يوزع على سائر الأقاليم ، ليقبّل الناس عن كُتب حقيقة الإسلام ،
ويعرفوا دعوته على وجهها الصحيح ، وعندئذ تنبوء بالإيم هذه الأقلام المأجورة
على الدعايات السيئة ، ضد الإسلام وجماله .

والاعتصام بمجبل الله يقضى . رابعاً : بوضع نظام محكم لنشر الدعوة الإسلامية
في أرجاء العالم ، يكون أساسه الإعداد القوى لطائفة من الدعاة والمرشدين ،
مزودين بالنضج الفكري والمعرفة الصحيحة ، واللغات الأجنبية ، وأساليب
العرض للملائمة ، وذلك وراء الماسهم بمواقع البلاد التي يوجهون إليها ، ونفسيات
أهلها . وعقائدهم وتقاليدهم ، وسائر شئونهم حتى يستطيعوا أن يقبّلوا فيما بينهم
مكانة المواطن الحرير على خير مواطنيه ، وأن يتخذوا في دعوتهم إلى الخير
سبيل الحكمة التي أمر الله بها في كتابه .

والاعتصام بمجبل الله يقضى . خامساً : بالنظر السريع الجاد في تنسيق شئون
الاقتصاد في الجماعات الإسلامية ، ويكون ذلك بتأسيس منظمة إسلامية اقتصادية
مهمتها : تنظيم التبادل الإقتصادي ، وسد حاجات الجماعات الإسلامية ، بعضها
من بعض ، حتى لا يكون للمستعمر ، أثر في اتخاذ هذا الجانب سبيلاً لاستنزاف

ثروة البلاد الإسلامية وتثبيت أقدامه فيها ، ثم الحياةولة بيننا وبين الحصول على ما يحفظ كيانتنا ويرفع مسعوانا .

والاعتصام بحبل الله يقضى . سادسا : صونا لهذه المبادئ ، بالنظر فى تكوين قوة حرية عليا . ذات تعليم واحد ، وقيادة واحدة ، على أحدث ما يعرفه أهل الحرب فى هذا العصر ، لا لتخرب وتدمر ، ولا لتستعبد ولا لتستعمر ولا لتسلب الناس أوطانهم وأموالهم وأمنهم ، وإنما لتدفع شر الاعتداء ، وتخلص الرقاب المسالمة من أيدي المعتدين الظالمين ، ولا ريب أن قيام تلك القوة ، المحوطة بقلوب المؤمنين ، من أقوى وسائل السلم المسلح الذى أمر الله به وأرشد إليه فى كتابه : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ » (١) .

هذه هى الجهات المنافع التى تتوقف عليها حياتنا ، والتى يجب أن نغرس بها الآن قوله تعالى فى حكمة الحج : « ليشهدوا منافع لهم » وإن تفصيلها ورسم خططها والإيمان بها يتطلب اجتماعا فى ظل روحية صافية ، وليس ذلك إلا فى اجتماع الحج ومؤتمره الإلهى الكريم .

أبين مؤتمرنا السنوى ؟

ليس لنا اجتماع سنوى عام يجب أن نهرع إليه من جميع الأقطار - بحكم الدين ، لا بحكم المطامع ، وبدعوة الأشخاص - سوى هذا الاجتماع .

ألا وإن مسارعة القادرين أرباب الرأى والحزم ، إلى حضوره لمعالجة شئوننا لأجدى علينا وعلى الإنسانية كلها من مسارعتنا لحضور مؤتمرات لا يعرف

(١) الآية ٦٠ من سورة الأحقاف .

من آثارها ، سوى الاجتماع على موائد الطعام والشراب ، وسوى تبادل التحيات وكلمات القدوم والانصراف . ثم يكون الانقضاء ، والظلم هو الظلم ، والاعتداء هو الاعتداء .

إن تشارنا في إعداد المدة لإبراز المنافع التي يقتضيها الاعتصام بحبل الله ، لأجدى بكثير علينا وعلى ديننا ، من إعداد المدة لمعرفة قوانين الغرب وفلسفة الغرب ، وآداب الغرب ، وتقاليده الغرب ، فنحن لا ننجى من وراء ذلك كله قبل ترك حياتنا ، سوى ضياع شخصيتنا والثقة بأنفسنا .

توجيه ونفريه :

ليس من المقول — والله الحكمة البالغة — أن يكون القصد من هذا الاجتماع مجرد أن يطوف المؤمنون بالبيت ، وأن يقفوا في عرفات ، فإن الله يعبد في كل مكان ، ويحيب الداعي في كل مكان : « وَإِلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَمُتَّ وَجْهُ اللَّهِ » ^(١) . وإنما الحكمة كما أفصحت عنه آية الحج ، أن مجتمع الموحدين في زمن واحد ومكان واحد ، ليشهدوا منافهم ، وليزيلوا تفهم . أما المنافع فسيلاها ما ذكرنا ، وأما إزالة التفت ، فليس الأمر فيها قاصراً على إزالة أدران البدن من شعث السفر ، وإنما هو تنبيه بالأدنى ، وهو درن البدن على الأعلى وهو درن العقل ودرن الجماعة ، فدرن القلب : وقوعه تحت ضغط الشهوة والهوى ، ودرن العقل : وقوعه تحت ضغط الشكوك والأوهام ، ودرن الجماعة : وقوعها تحت سيطرة الجهل والفقر وتحت سيطرة الناصبين .

وإن ، فإزالة التفت ، تحلية عما لا ينبنى للفرد والجماعة ، وتحصيل المنافع ، تحلية بما ينبنى للفرد والجماعة ، والحج قد شرعه الله ، سبيلا لتلك التحلية ، وهذه

(١) الآية ١١٥ من سورة البقرة .

التعالية وهكذا كان الحج في زمن الرسول ، كان حينما خرج إليه المسلمون أول مرة في السنة التاسعة تحت إمرة أبي بكر رضى الله عنه ، إذ تلا على بن أبي طالب — نائباً عن الرسول — أوائل سورة التوبة ، وفيها تطهير البيت من المشركين ، وكان حينما خرج إليه الرسول في السنة التالية ، الماشرة بعد أن نفذت مواد التبليغ الإلهي السابق وفيه سمعوا من الرسول عليه السلام ، أيها الناس : إنما المؤمنون إخوة ، ولا يحل لامرئٍ مال أخيه إلا عن طيب نفس منه ، فلا ترجعن بعدى كفاراً ، يضرب بعضكم رقاب بعض ، وإنى تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تضلوا بعدى ... كتاب الله .

الباب الثاني

نظام الأسرة والموارث

الفصل الأول

الأسرة

تكوينها والحفاظة عليها

أهمية الأسرة :

١ — ليس من شك ، في أن الأسرة لبنة من لبنات الأمة ، التي تتكون من مجموعة أسر ، يرتبط بعضها ببعض ومن الطبيعي أن البناء المكون من لبنات ، يأخذ ما لهذه اللبنة من قوة أو ضعف ، فكلما كانت اللبنة قوية ذات تماسك ومناعة ، كانت الأمة المكونة منها كذلك ، قوية ذات تماسك ومناعة ، وكلما كانت اللبنة ذات ضعف وانحلال ، كانت الأمة كذلك ، ذات ضعف وانحلال .

ومن هنا كانت العناية بتقوية الأسرة ، من أهم ما يجب على المصلحين رعايته وأخذ الطريق إليه ، ولا يكون ذلك إلا بتوخي المبادئ القوية التي يشاد عليها صرح الأسرة ، وتضمن بقاها ونموها ، قوية مثمرة ، ثم بقوة الهيمنة على تلك المبادئ ومراقبة تنفيذها .

الزواج أصل الأسرة :

٢ — وإذا كانت الأسرة لبنة من لبنات الأمة ، فالزواج هو أصل الأسرة ، به تتكون ومنه تنمو .

ومن هنا - أيضاً - يأخذ الزواج نفس العناية التي تأخذها الأسرة إن لم تكن أقوى وأشد ، ولا نعرف ديناً من الأديان السابوية ، إلا وكان للزواج فيه المكان الأول مما يستدعى العناية والاحترام ، وكذلك لا نعرف أمة من الأمم التي تعرف قيمة الحياة ، إلا كان الزواج لديها ، آخذاً تلك المكانة من العناية والاهتمام ، وليس ذلك فقط ، لأن الزواج أصل الأسرة ، بل لأنه - أيضاً - مما تدعو إليه الفطرة ، وتقضى به الطبيعة .

وما الزواج في واقعه إلا ظاهرة من ظواهر التنظيم لفطرة ، أودعت في الإنسان ، كما أودعت في غيره من أنواع الحيوان ، ولولا الزواج الذي هو تنظيم لتلك الفطرة المشتركة بين الإنسان والحيوان ، لتساوى الإنسان مع غيره من أنواع الحيوان في سبيل تلبية هذه الفطرة عن طريق القوضى والشيوع ، وعندئذ لا يكون الإنسان ، ذلك المخلوق الذي سواه الله ونفخ فيه من روحه ، ثم منحه العقل والتفكير ، وفضله على كثير من خلقه ، واستخلفه في أرضه ، وسخر له عوالم كونه ، ثم هيأ له ، مبادئ الروابط السامية التي يرتفع بها عن حضيض الحيوانية البحتة ، وتدعوه إلى التعاون مع بنى نوعه ، في عمارة السكون وتدير للمصالح ، وتبادل المنافع .

حب الرئاسة للبقاء :

٣ - وإذا كان الوضع الإلهي للإنسان في هذه الحياة ، وقيامه بمهمته التي وكلت إليه فيها ، يقضى بتنظيم الفطرة الخاصة ، بالزواج ، سمواً به عن مراتب الحيوانية في تلبية هذه الفطرة ، فإن الإنسان من جهة أخرى ، مطبوع على حب البقاء ، وإذا كان لا سبيل إلى بقائه بذاته ، وكان يؤمن بذلك من مشاهداته ، وصنيع الله في آياته وأجداده ، وسائر الأحياء ، فإنه يرى أن سبيله إلى البقاء ،

إنما هو النسل ، المعروف نسجه إليه ، يراه امتداداً في بقائه ، واستمراراً للذكراه ، وخلقاً لحياته .

ومن هنا ، كان تنظيم القطرة البشرية عن طريق الزواج ، الحقق لهذه النسبة أمراً لا بد منه في حصول الإنسان على ما طبع عليه من محبة استمرار وجوده ، الذي يراه في نسله من بين وأحفاد .

ولعل من أوضح ما يملأ النفس بهذا الجانب الذي يدعو الإنسان إلى الزواج ، وتنظيم فطرته به ، قوله تعالى : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنِينَ وَحَدَّةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » ^(١) . وحسبنا في ذلك أن الله سبحانه وتعالى ، نظم الأزواج ، وما يمنحنا منهن ، من بين وحفدة ، مع رزق الطيبات في عقد واحد ، وهو صنيع يشعرا بأن الحاجة إلى الأزواج وثمره الأزواج ، والتفضل بتنظيم الزواج ، يشعر بأن كل ذلك ليست حاجتنا إليه بأقل من حاجتنا في حفظ حياتنا ، والتمتع بلذات الحياة ، من حاجتنا إلى طيبات الرزق التي تحفظ كيانتنا ، وتقينا التعرض للضمف والانحلال .

وإذا كان الإنسان محتاجاً في بقائه إلى أبنائه وأحفاده ، وكان الزواج وحده هو السبيل إليهم ، فهو في راحته القلبية ، وسكنه إلى القلب الذي يمنح عليه ، ويشاركه السراء والضراء ، أشد حاجة من حاجته إلى هؤلاء الأحفاد الذين لا ينم بهم إلا مع سكون القلب ، واطمئنان النفس ، وراحة الضمير ، وإلى ذلك يشير قوله تعالى . « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » ^(٢) .

ولعل كل ذلك الذي نقرره في ثمرات الزواج من جانبي البقاء.

(١) الآية ٧٢ من سورة النحل .

(٢) الآية ٢١ من سورة الروم .

قِرَّةَ الْعَيْنِ الَّتِي أَطْلَقَ اللَّهُ لِسَانَ عِبَادِهِ الْمُقْرَبِينَ بِدُعَائِهِمْ إِيَّاهُ بِهَا « وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ » (١).

وفى دعاء زكريا عليه السلام لربه ، ما يحذر بالإنسان الكامل أن يقف عنده ، وأن يتذوقه حتى يملك عليه نفسه ، وحتى يؤمن بما آمن به المقربون من حبة الولد ، والحرص على طلبه والحصول عليه « رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ، وَإِنِّي خِفْتُ النَّوَالِي مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ، يَرْزُقْنِي وَبَثِّرُ مِنَ الْعَالِ يَمْقُوبَ وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا » (٢).

الشربيب على تحمل المسؤوليات :

٤ - وإذا كانت الزواج كما قلنا ، يقضى بتنظيم الفطرة الخاصة ، ويمحق للإنسان بواسطة النسل ، البقاء للطبوع على حبه ، فإنه من جهة ثالثة ، يهيء له جو الشهور بالمسئوليات ، ويكون له درسا تدريجيا عمليا على تحملها ، والقيام بأعبائها .

والإنسان لم يخلق في هذه الحياة لمجرد أن يأكل ويشرب ، ويعيش ، ثم يموت كما يموت غيره من سائر الأحياء ، وإنما خلق ليفكر ويقدر ويدبر ، ويدبر المصالح ، وينفع وينتفع .

فهو إذن بمقتضى خلقه وتكوينه ، وبما ميزه به من قوى الإدراك والعمل ، لا ينبغي ولا يصح أن يكون خاليا من المسئوليات ، وبالتالي ، لا يصح وهو عنصر

(١) الآية ٧٤ من سورة الفرقان .

(٢) الآيات ٤ - ٦ سورة مريم .

من عناصر الحياة العامة ، ألا يزود في حياة خاصة محدودة بما يركز فيه مبادئه تحمل المسئوليات .

وإذن ، لابد أن يوجد في بيئة (تخضيرية) له فيها هيمنة ، وله عليها قوامه ، وله بهار رابط ، لا يستطيع بمقتضى الشعور بمكانة هذا الرابط في نفسه ، أن يتحلل منه ، وأن يلتقي به عن طاقه .

وفي جو هذه البيئة ، يتلقى عمليا الدرس النافع في تقوية نفسه وقلبه على تحمل تلك المسئوليات ، وبقدر ما تمتد هذه البيئة ، وتوسع دائرتها ، وتتشعب فروعها وتكثر مطالبها ، تمتد مسئوليته ، ويعظم تدريبه ، ويتسع لديه نطاق التفكير والنظر في التدبير والهيمنة ، وبذلك يجد السبيل إلى ما يجب أن يشارك فيه من تحمل للمسئوليات الكبرى التي تتصل بأسرته الوطنية ، ثم بأسرته الإنسانية العامة .

وذلكم الرابط الذى يكون تلك للدرسة ، ليس شيئاً فانيا نرى ويرى الناس ، غير الزواج ، ولعل أقرب ما يوحى بهذا المعنى من كلام الله قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » (١) « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا » (٢) .

رحم واحدة ، وأصل واحد ، وفروع تنبثق من ذلك الأصل ، وتتجه اتجاهها واحداً ، هو اتجاه الخير والصالح . وشعوب وقبائل : تعارف ، لا تعارف النوات والأسماء ، وإنما تعارف التعاون ، وتحمل المسئوليات المشتركة ، التي يعود على الأمة نفعها ، وعلى المجتمع الإنسانى خيرها .

(١) الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) الآية ١٣ من سورة الحجرات .

الإعراض عن الزواج :

٥ — هذه جات ثلاث ، تتصل اتصالاً وثيقاً بحياة الإنسان ، ومقوماته البشرية الفاضلة تقضى بتنظيم الفطرة البشرية على وجه الاختصاص ، الذى يميز بين الإنسان وغيره من سائر الأحياء ، ويضع الحد الفاصل بين الإنسان الكادح والحیوان للسخر ، ويحفظ عليه تناسله ، ونسبة حلقاته إليه ، فيرى نفسه فى تلك الحلقات ، كما يرى نفسه فى ذاته .

ويحقق له التنشئة على الشعور بالمسئوليات ، فلا تنحصر حياته فى ذاته ، ولا يسقط اعتباره من عناصر الوجود التى ترتفع عليها صروح الحياة العالية . هذا هو حفظ من عرف قيمة الزواج ، وسعى إليه ، ومهد له ، ودخل فى مدرسته .

أما هؤلاء الذين يعرضون عن الزواج ، ويتمثلون بتعاقبه ومطالبه ، وبأنه تقييد الحرية ، يحذر بها أن تنطلق دون أن تكبح ، فهم قوم جهلوا أو تجاهلوا معنى الإنسانية التى خلقوا على صورتها، وجدير بقلل الناس أن يضيقوا عليهم للمسالك حتى يرحلوا من بينات الإنسان ، إلى غاب الوحش والحیوان .

الزواج ميثاقاً وعهد :

٦ — وقد نظر القرآن الكريم إلى ما للزواج من هذه المكانة السامية فى حياة الفرد والأسرة والأمة ، فنوه بشأنه ، ورفعه عن أن يكون عقداً تم التزاماته بالإيجاب والقبول ، وشهادة الشهود ، فجعله « ميثاقاً » تتحمل الضمانات التى تعرف معنى الميثاق مسئوليته ، وتكافئ جهدها فى سبيل المحافظة عليه والوفاء به بما قد يعترضه من شدائد وصعوبات ، ثم لا يكتفى بجعله « ميثاقاً » كيفما يكون ، تعتبره الرقة وخفة الميزان ، فيعرض للنقض كلما أراد عايت أو مأفون ، بل جعله

« ميثاقاً غليظاً » و « عهداً قوياً » يتعذر حله ، فيربط القلوب ، ويحفظ المصالح ، ويندمج به كل من الطرفين في صاحبه ، فيتحد شعورها ، وتلتقي رغباتها ، ويكون شخصه ماثلاً دائماً بين أعضائهما ، لا يمكن تناسيه ولا تقع الغفلة عنه حتى بعد انتهاء أجله ، وقرأ في ذلك قوله تعالى : « وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْنَتْ إِحْدَاهُنَّ فِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّا مُبْتَلَوْنَ وَكَيفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ^(١) . ثم تدبر في ذلك ما يوحى إليه قوله تعالى في شأن العلاقة الزوجية : « هُنَّ لِيَكْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَكْسَ لَهُنَّ » تدبر إعلاء ذلك لتعلم أن العلاقة الزوجية ، أسمى في معنى الترابط والاندماج من علاقات الصداقة والأبوة والهنوة ، وأنها ليست كما يظن من لا يفهمون حقيقتها ، ولا يعرفون وضعها في الحياة ، حقداً كسائر العقود ، ثمراتها في الانتفاع والملك والتسخير ، وأعتقد أن الذين يضمون العلاقة الزوجية هذا الوضع ، هم قوم لم يشرق على قلوبهم النور الوضاء للنبعث من مثل قوله تعالى : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » ^(٢)

وإذا كان المتبع لسكلمة « ميثاق » ومواضعها التي وردت فيها ، لا يكاد يجدها تأخذ مكائنها في التعبير القرآني ، إلا حيث بأمر الله بعبادته وتوحيده ، والأخذ بشرائعه وأحكامه ، فإنه يستطيع — وقد جاءت في شأن الزواج — أن يدرك عن طريق قريب ، للكتابة السامية التي وضع الله الزواج فيها ، وجعله في التعبير عنه صنوا للإيمان بالله وشرائعه وأحكامه .

هذه مكانة الزواج ، في سنن الجماعة البشرية ، وفي حكم الله وكتابه ، ومنها يعلم مقدار جرم المرضين عن الزواج في حق أنفسهم ، وحق أمتهم وإنسانيتهم ،

(١) الآية ٢٠ من سورة النساء .

(٢) ٢٢٨ من سورة البقرة .

وجرم هؤلاء الآخرين الذين يتخذونه ملهات بها يعبثون ، أو عقد بيع أو شراء ،
به يسخرون ويستعبدون .

مبادئ الإسلام في تأسيس الأسرة

أفرغ الإسلام على عقد الزواج ، صبغة « الميثاق الغليظ » وصور امتزاج
الطرفين فيه بقوله تعالى : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » وركزه على عناصر
« السكن والمودة والرحمة » وجعله أساساً لتسلسل القرية « بالبنين والأحفاد » ،
كما جعله الغلية الأولى التي تتكون منها الأسرة ، وتتفرع عنها غصون الإنسانية
« شجوباً وقبائل » تتعارف وتتعاون ، وتكون منها الأمة المثالية الفاضلة التي
تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتعلو للإنسان مجده ، وتحقق له معنى الخلافة
في الأرض التي خلق لأجلها ، وفضل بها على كثير من الخلق .

التعرف :

٧ - ومن هنا ، عنى الإسلام بمجملته من الوسائل التي من شأنها إذا روعيت ،
وحفوظ عليها ، كانت قوة في الحياة الزوجية ، وقوة في استمرارها ووقايتها
من التعرض للتدهور والانحلال .

وكان منها ما يجب اتخاذه في الزواج منذ اللحظة الأولى : لحظة التفكير فيه ،
والتوجه إليه ، والعزم عليه .

وكان منها ما يجب مراعاته بعد أن يتم عقد الزواج ، وتسير الحياة الزوجية
في طريقها .

وكان منها ما يجب مراعاته حين الشعور بمبدأ الزعزعة والاضطراب ، فترجع

النفوس عن غيها وتقف في جانب المحافظة ودوام الاتصال ، بدلا من الاندفاع في تيار النضب والانحلال .

وكان أول ما تجب مراعاته من تلك الوسائل قبل الإقدام على الزواج أن يتعرف الطرفان ، كلاهما على صاحبه ، فلا يتركان الأمر للمصادفة الخاطئة .

والإسلام في هذه الناحية يوصى باختيار من له دين وخلق ، ويحذر الاعتماد على مجرد الجمال أو الحسب ، أو المال ، وإن لصاحب الدين والخلق ، من دينه وخلقه ، أقوى مرشد وأهدى سبيل إلى تقدير هذه الرابطة تقديراً يدفع إلى القيام بمقتضاها ، والمحافظة على حقوقها ، وقديماً قيل : « إذا تزوج الرجل المرأة ، وقال : أى شيء لها ؟ فاعلموا أنه لص » ومن كلام الرسول عليه السلام في هذا المقام « من تزوج امرأة لمزها لم يزد الله إلا ذلاً ، ومن تزوجها لمالها ، لم يزد الله إلا فقرًا ، ومن تزوجها لحسبها ، لم يزد الله إلا دناءة ، ومن تزوجها ، لم يرد بها إلا أن يفض بصره ، ويحصن نفسه ، بارك الله له فيها ، وبارك لها فيه » وليس معنى هذا إهمال جانب الجمال ، كيف وهو من بواغث الألفة والحب ، وإنما القصد أن الإنسان لا يفتضح في الزواج لمجرد الجمال ، أو أحد أخويه : المال أو الحسب ، وإن كان مقترنا بسوء الخلق .

وليس من ريب في أن سوء الخلق ، يقضى على كل خير ويبعث الريبة في كل مظهر وعندئذ لا ينفع جمال ولا مال في إنشاء هذه الرابطة الشريفة .

الاعتبار :

٨ — وإذا تم تعرف أحد الطرفين على صاحبه من هذه الجهات ، واطمأنت النفوس إلى حسن الأخلاق الذى هو أساس في حسن المعاملة ، ونمو الرابطة وازدهارها ، فإن الإسلام يوصى بعد ذلك بخطوة ثانية ، هي خطوة الخطبة ،

خطوة الاختبار ، عن طريق الحس ، مشاهدة واستماعا : يرى وجهها ويديها وقدميها ، ويستمتع حديثها .

وبهذا الاختبار يتعرف كل من الطرفين ما لصاحبه من الزايا الجسمية والصوتية والفكرية .

ومن هذا التعرف تنبت الرغبة ، وتعرف اتجاهات القلوب ، والأرواح — كما قيل — جنود مجندة ، ما تمارف منها ائتلف ، وما تنافر منها اختلف .

وقد يكون من الحق علينا أن أعرض في هذا المقام لمادات الناس .

يرى كثير من الشرقيين — وبخاصة سكان القرى والريف — أن رؤية المخطوب لمخطوبته أمر لا يسمح به شرف المائلات ، ولا النيرة على الكرامة والعرض ، ولا يسمحون إلا بالتعرف عن طريق الوصف من جارة ، أو قريبة للمخطوبة أو المخطوب .

ويرى آخرون ممن يقلبون التربيين ، أن سبيل الاختبار ، العشرة الطويلة والاختلاط الكثير ، الذي يسر به كل من الطرفين غور صاحبه ، ويعرف كامن أخلاقه .

ولست في حاجة إلى بيان الفساد في هاتين الطريقتين ، فكلماتهما بعيدة عن الجادة ، هما في طرفي الإفراط والتفريط .

وإن في مفاجأة كل من الزوجين لصاحبه على الطريقة الأولى دون أن يسبق بينهما تعارف ما ، أو رؤية ما ، تعريض الحياة الزوجية للانحلال إذا قدر للقلوب أن تتنافر ، وللضأر ألا تسكن .

وإذا كانت هذه الطريقة فيها من النلفة ، ما يقضى على الأمرة في مبدأ أمرها ، فإن في الطريقة الأخرى ، شرأ ، وشرأ مستطيراً ، وقد يكون فيها هرقوه

أو نسمعه بين اليوم والآخر من حوادث الخاطبين والخطوبات — وقد رفعت بينهما الحجب ومكنا من الخلوة في الأسفار والمتنزهات — ما ينفينا عن التصريح بالآثار السيئة لهذه الطريقة التي كثيراً ما تودى بالشرف والكرامة ، وكثيراً ما تسبب إعراض الخاطبين عن الخطوبة .

وإذا كانت القضية — كما يقولون — وسطاً بين طرفين هما رذيلة ، وكان اللين الخالص السائح للشاربين ، يخرج من بين القرث والدم — فإن أعدل الآراء في الخطوبة واختيار الخاطب للخطوبته ، هو ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، وتضمنه إرشاد النبي الكريم لأمة عليه السلام .

وهو أن يرى كل منهما صاحبه ، وأن يستمع إلى حديثه ، وأنه لا بأس أن يجتمعا ومعهما بعض الأهل والأقارب ، دون أن تسد منافذ الرؤية ويحكم سدها ، ودون أن يطلق لهما السراح ، ويرخي لهما العنان ، فيذهبا ويجتمعا كلما أرادا ، وإلى أي مكان أرادا .

وقد صح أن المنيرة بن شعبة خطب امرأة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) ومعناه أن يحصل بينكما الموافقة والملاءمة ، والأحاديث التي تبيح للخاطب أن يرى مخطوبته كثيرة في الصباح ، ولعل في هذا ما يخفف من غيرة أرباب التنيرة ، فلا يزجون بفتياتهم في ظلام ، قد لا يشرق عليهن نور من أفقه ، ولعل فيه أيضاً ما يخفف من إسراف الآخرين ، فلا يتركون الحبل على الغارب ، فتلقحهم نار الغري والمار .

الرضا :

٩ — لم تكلف الشريعة في وسائل تكوين الأسرة وبناء الحياة الزوجية على التعرف والاختيار السابقين ، وإنما أوجبت بعد ذلك تمام الرضا من الطرفين

وجعلته شرطاً في صحة العقد ، ولم تقم في الزواج — في أصح الآراء والمذاهب — وزناً لجرد رضا الولي ، ولو كان أباً ، ما دام الطرفان أو أحدهما غير راض بقلبه وضميره ، إن لم يكن بنقله ولسانه ؛ وكما لم تقم الشريعة في الزواج وزناً لجرد رأى الولي ، لم تقم فيه وزناً أيضاً لجرد رأى المخطوبة ، وإنما جعلت الأمر شعوري بينها وبين ولي أمرها وأمها .

فأمرت الولي أن يأخذ رأى المخطوبة في شريك حياتها ، وأن يأخذ رأى أمها التي هي أدرى الناس بأحوالها ، وصح في ذلك كله قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، وكبرها ثلاثاً » وقوله في شأن البكر وقد قيل له : إن البكر تستأمر فستحى فستسكت : « سكوتها إذن » ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : آمروا النساء في بناتهن .

وبهذا الوضع ، تحفظ الشريعة للأب سلطته الأبوية ، وتصور للبهت أدها مع تمكينها من الإعراب عن رغبتها .

وبهذا الوضع ، لا نرى أباً يستبد بسلطان الأبوة في تزويج بناته ، دون تعرف رضاها ولا رضا أمها ، ولا نرى فتاة تخرج عن سلطان أبيها وأمها ، وترتبط بزواج لا يعرف أهلها شيئاً عنه ، وكلا الأمرين قد يؤدي إلى فتن لا تنف عند حد : تنتحر الفتاة أو تنمرّد على الزواج الذي أكرهت عليه ، تقيم أمها حرباً شعواء على الأب والزواج معاً ، فيفسد البيتان وتشقى الأمرتان ، يمتلك الأب الغضب لكرامته ، فيفتك بابنته أو بمن اختارته زوجاً لها دون أمره .

الكفارة :

١٠ — ولم تقف الشريعة عند هذه الوسائل السابقة في بناء الأسرة

من التعرف ، والاختبار ، والرضا ، وإنما طلبت شيئاً آخر ، هو في الكثير الغالب ، ضمان لقوة الألفة وحسن المشرة ، ويسر تبادل الرأي والاتفاق والمواقفة . ذلك هو أن يكون الزوج كفتناً للزوجة ، في الفضائل التي يعتز الناس بها في حياتهم الاجتماعية وهو شأن في صالح الزوجة ، وصالح أسرتها ، أكثر من أن يكون في صالح الزوج وأسرته .

وليس من ريب ، في أن انحطاط مكانة الزوج من مكانة الزوجة ، يجعلها دائماً تنظر إليه بعين الاحتقار ، وتتلقى في شأنه من الناس ، نظرات القصد والتعيير . ومن هنا ، تأتي عليها نفسها أن تخضع رأيه ، أو تنزل على مقتضى قوامته وسلطانه ، هو زوج في نظر نفسه وله حق الأزواج ، وذليل في نظرها ، فلا تمدحه ذلك الحق ، فتختلف الحياة .

وهذا مما يجب التنبيه له والاحتراز منه قبل الوقوع فيه وقبل أن يستفحل الخطب ويدخل الزوج على زوجه ، وعندئذ يفتحون بأيديهم أبواب الحاكم والقضاء .

المهر :

١١ — فرضت الشريعة للزوجة منحة تقدير تحفظ عليها حياتها وخبرها ، يتقدم بها الزوج معبراً عن تقديره إياها وعن رغبته في إتمام الزواج بها . هذه المنحة التي تعرف باسم « المهر » وقد حثت الشريعة بكثير من الإرشادات النبوية على يسره وخفته ، وكان من ذلك « من بركة للمرأة ، سرعة تزويجها ويسر مهرها » . « خير النساء أحسنهن وجوهاً وأرخصهن مهوراً » .

والواقع أن التشديد على الأزواج بالقلو في المهر كما شاع ذلك بين الناس في جميع طبقاتهم ، ليس من مصلحة الفتيات ، ولأن هناءتهن في حياتهن الزوجية .

فالزواج الذى يستدين بسبب زواجه ، كثيراً ما يعصاب باهتباض النفس وضيق الصدر وكثيراً ما يقترن ذلك بنظرته إلى من كانت سبباً فى شقائه بالدين المورق .

ومن هنا ، كان من الوصايا التى تلحق بالعرف ، والاختيار ، والرضا ، والكفاءة يسر المهور وعدم المغالاة فيها ، وبه تشرح الصدور ، وتقوى الألفة ، وتطيب الحياة .

هذا ما تراه الشريعة من الوسائل التى يجب مراعاتها قبل الإقدام على عقد الزواج ، تركيزاً له على الأسس القوية المتينة ، وبمبدأ به عن البنتان الرطبة التى لا تثبت أن تذوب ، فينهار البنيان ، ويسقط العرش ، ويتلاشى الأمل .

دعائم الحياة الزوجية السعيدة :

١٢ — وإذا تمت هذه المقدمات ، واطمأنت النفوس إلى الاقتران ، وجرى العقد بين الزوجين ، ودخلا فى نطاق (الميثاق التليظ) فإن الإسلام يقرر بينهما من الحقوق والواجبات المتبادلة ، ما به تحسن المماشرة ، وتنمو الرابطة ، وتطيب الحياة .

ولا نكاد نجد فى تشريع ما ، أرضى أو سماوى ، مثل هذه القاعدة الجليلة التى جعلها القرآن أساساً للحياة الزوجية ، ولفت بها الأنظار إلى ما بين الزوجين من الحقوق والواجبات ، تلك القاعدة ، هى ما أحكمها الله بقوله : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » .

وقد قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، تعليقاً على هذه الآية المحكمة ، وبياناً للسكينة التى رفع الإسلام المرأة إليها : هذه الدرجة التى رفع النساء إليها ، لم يرفعهن إليها دين سابق ، ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل إليها أمة

من الأمم قبل الإسلام ولا بعده ، وهذه الأمم الأوروبية — التي كان من تقدمها في الحضارة والمدنية أن بالث في احترام النساء وتكريمهن ، وعنيت بتربيتهن وتعليمهن الفنون والعلوم — لا تزال المرأة فيها ، دون هذه الدرجة التي رفعها الإسلام إليها ، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف في مالها دون إذن من زوجها .

ذلك الحق الذي منحه الشريعة الإسلامية للمرأة من نحو ثلاثة عشر قرناً ونصف قرن ، فلم تبح للرجل أن يأكل من مالها — فضلاً عن تملكه والتصرف فيه — إلا إذا كان عن طيب نفس منها « قُلْنَ طِئْن لَكُم عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَفَسَا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا »^(١) .

وقد كان النساء في أوروبا منذ خمسين سنة بمنزلة الأرقاء في كل شيء كما كن في عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالا ، إلى أن قال: « وقد صار هؤلاء الإفرنج الذين قصرت مدنيتهن — ولا أقول دينهم الذي جاء به المسيح — عن شريعتنا في إعلاء شأن النساء ، يفخرون علينا ، بل يرموننا بالهمجية في معاملة النساء ، ويزعمن الجاهلون منهم بالإسلام أن ما نحن عليه هو أثر ديننا » .

المعرف بمحمد الحقوقي :

والآية الكريمة ، ترشد إرشاداً واضحاً إلى أن الأسس الذي يرجع إليه في تقرير الحقوق والواجبات ، إنما هو « العرف » الذي تقضى به فطرة المرأة ، وفطرة الرجل ، وشأن ما بينهما من المشاركة والاجتماع .
وقد تكلم الفقهاء كثيراً في حق الرجل على المرأة وحق المرأة على الرجل .

(١) الآية ٤ من سورة النساء .

والحق الذي تهدي إليه القطرة في شأن الزوجين : هو ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم بين علي ، وابنته فاطمة : قضى على ابنته بمخدمة البيت ورعايته ، وعلى زوجها بما كان خارجا عن البيت من عمل .

فعلينا تدبير المنزل ، ورعاية الأطفال ، وعلى الرجل السعى والكسب .

وبهذا التوزيع تتحقق المائدة التي قررها القرآن في الآية الكريمة ، وبما يزيد الحياة الزوجية قوة أن يمد كل منهما يد المساعدة لصاحبه في عمله إذا دعت إليه ضرورة ، وهو نوع من التعاون الذي طلبه الإسلام وحث عليه في كل مجتمع « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » ^(١) .

وإذن ، فمن يحمل زوجه ما لا طاقة لها به ، فليس بمحسن عشرتها ، ومن تحمل زوجها ما لا يحتاج إليه من مظاهر الزينة وفاخر اللبس ، فليست بمحسنة لعشرة زوجها .

وليس إحسان العشرة خاصا بإجابتها له إذا دعاها ، ولا بإعلامها إذا جاءت ، وإنما إحسان العشرة ، معنى لا يجهله أحد ولا يعجز عنه أحد ، فهو بالنظرة وبالنحطاب ، هو معنى ينبعث من قلب الرجل بروح المودة والمحبة ، فيملأ قلب المرأة غبطة وسرورا ، وكذلك العكس ، ينبعث من قلب المرأة ، فتملك به على الرجل قلبه ، وتنشر به أريج الراحة والاطمئنان على نفسه ، وعلى أبنائه وعلى شأنه كله .

درجۃ الرجال علی النساء :

١٣ — وفي القاعدة التي قرر القرآن بها المائدة بين الزوجين في الحقوق والواجبات ، قرر على الرجل مسئولية الهيمنة والقوامة ، وجعله المكلف بحق المرأة

(١) الآية ٢ من سورة المائدة .

فيا يصل بها إلى الخير ، ويدفع بها عن الشر ، فقال « وللرجال عليهن درجة » .
وهذه الدرجة ليست درجة السلطان ، ولا درجة القهر ، وإنما هي درجة
الرياسة البيتية ، الناشئة عن عهد الزوجية ، وضرورة الاجتماع هي درجة القوامة
التي كلفها الرجل وهي درجة تزيد في مسؤوليته عن مسئوليتها ، فهي ترجع في
شأنها وشأن أبنائها وشأن منزلها إليه ، تطالبه بالإففاق ، وتطالبه بما ليس في
قدرتها ، وما ليس لها من سبيل إليه . وهذه المسئولية أساسها في تحميل الرجل
إليها : هو ما أشارت إليه الآية الكريمة التي تقول « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ
بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » ^(١) أمران قضت
بتحملهما طبيعة الرجل : القيام بمشاق الأمور ، وأساس ذلك ما أودع الله فيه من
قوة في البدن والعزم والعمل ، والإففاق فيما يحتاج إليه البيت من مطعم وملبس ،
وما تنشرح به صدور الأبناء والأسرة . ولقد يكون في قوله تعالى « بما فضل الله
بعضهم على بعض » دون أن يقول « بما فضلهم عليهن » إشارة واضحة إلى أن
هذا التفضيل ، ليس إلا كتفضيل بعض أعضاء الجسم الواحد على البعض الآخر ،
وأنه لا غشاضة في أن تكون اليد اليمنى أفضل من اليد اليسرى ، ولا في أن
يكون العقل أفضل من البصر ما دام الخلق الإلهي اقتضى ذلك .

وإذن فهي درجة طبيعية لا بد منها لكل مجتمع من المجتمعات ، قل ذلك
المجتمع أو أكثر . وليس من الحكمة في نظر شرع أو وضع أن يترك مجتمع دون أن
يعرف له رئيس يرجع إليه في الرأي ، وعند الاختلاف ، وفي مهام الشئون .
وإذا تصور مجتمع على هذا النحو ، ليس له محور يدور حوله ويعتصم به ،

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء .

فهو مجتمع مآله حتماً إلى السقوط والانحلال . مجتمع صائر لا محالة إلى الفوضى والاضطراب بالتنازع والتضارب وتناقض الرغبات .
وبذلك ينقلب المجتمع رأساً على عقب ، تنفك وحداته وتتناثر لبناته ، وتضيع الثمرات التي عقدت به ، وأنشئ سبيلاً للحصول عليها .

القشاور :

١٤ — بنى الإسلام المجتمعات في إدارتها وتنظيم شئونها — مع تعيين مصدر القوامة فيها — على أساس من الشورى وتبادل للرأى ، يشاور الرئيس للمروس ، والحاكم المحكوم ، ويكون العزم في الفعل على ما يتم عن طريق المشورة .
قرر الإسلام هذا وجعله شأنًا من شئون المؤمنين في مجتمعهم ، وقال :
« وَأَشْرُؤُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ » ^(١) وقد أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ، تعرفا لما ينبغي أن يكون ، وتطليبا لقلوب أصحابه ، وإشعاراً لهم بأنهم أصحاب شأن في كل ما يمين للمجتمع ، فقال « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » ^(٢) .
ولم تكن الشورى أساساً لمجتمع الحاكم والمحكوم فقط ، وإنما هي أساس لكل مجتمع حتى مجتمع الرجل وزوجه في البيت والأسرة .

وقد جاء ذلك في صريح القرآن فيما يتعلق بحق إبداء الرأى في فطام الطفل ورضاعه ، ولم يجعل للرجل ولا للمرأة حق لاستئثار به دون الرجوع إلى صاحبه
« وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ ، وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ يَوْلَدَهَا وَلَا مَوْلُودَهُ يَوْلَدِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ^(١) .

حقوق موزعة على الزوجين : إرضاع على الزوجة ، وشفقة على الزوج ، دون إرهاق ولا مشقة ، ودون مضارة وإبداء . ثم تشاور في الرأي وتراض من جهة الرضاع أو الطعام .

وإذا كان للزوجة حق لإبداء الرأي في نظام تربية الولد وإرضاعه ، واشترط القرآن في ذلك إرادتها مع إرادة الرجل ، ورضاعها مع رضاه فإن ذلك يكون شأنها معه في كل ما يعترضهما من شئون تحتاج إلى التشاور وإلى تبادل الرأي.

كيف والمشورة بينهما مما يشعر المرأة بأنها ذات مسئولية مشتركة وأنها تعيش في جو حياة مشتركة ، يهبها صلاحها ، ويوغر صدرها فسادها ، فتكتل قواها ، وتجمع أمرها على الحفظ والصيانة ، وكال الإشراف والرعاية .

وهذا من أقوى ما يوثق العرى بين الزوجين ، ويحمل منهما قلباً واحداً ، وعينا واحدة ، فيلطف جوها ، وتنم حياتهما .

أما ذلك الزوج الذي يمنح نفسه السلطان للمستقل ، والأمر النافذ القاهر ، تاركاً زوجه وراء ظهره ، متاعاً لا ينظر إليه إلا حيث يريده ، فهو زوج ذخيل على الحياة الزوجية التي رسمها الإسلام ، لا يمثلها ولا يكون مرآة لها ، هو زوج لا يعرف معنى قوله تعالى : « وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » ^(٢) ولا معنى قوله تعالى : « هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ » ^(٣) ولا معنى قوله تعالى :

(١) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢١ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

« وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » ^(١).

المعاصرة بين الزوجين :

١٥ — طلب الإسلام من الزوج أن يحسن إلى زوجته ، وطلب من الزوجة أن تحسن إلى زوجها .

وجاءت وصايا الرسول الكثيرة القوية مؤكدة لما طلبه القرآن من حسن المعاشرة بينهما ، وكان من الكلمات التي سجلها النطق النبوي في جو المسلمين ، والنهي على عتبة المقابلة لربه « استوصوا بالنساء خيرا » .

وكان منها « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها حفظته في ماله وعرضه » « أكل للؤمنين إيماننا ، أحسنهم خلقا ، وخياركم ، خياركم لنسائهم » « لا يفرك مؤمن مؤمنة — لا يفيضها — إن كره منها خلقا ، رضى منها غيره » .

معنى العرس :

وإحسان العشرة من الزوج ، ليس خاصا بكفاية الزوجة من الطعام والشراب وصنوف الزينة ، كما أنه من الزوجة ليس خاصا — كذلك — بإجابتها الزوج إذا دعاها ، ولا أن تهيب له طعام الغداء والمشاء فقط . وإنما هو — كما قلنا — معنى ينبعث من قلب أحدهما إلى قلب صاحبه ، مدفوعا بروح المحبة والمودة ، وروح الإيمان بالمهمة المشتركة بينهما والمقاة على عاتقهما في تذليل سبل الحياة وتربية الأبناء ، وتدير للنزل ، بما يضي على الجميع متعة المادة والروح .

وإن تقرير الإسلام لاشتراك الزوجين في واجب « حسن الماشرة » ومسئولية كل منهما منه ، أثمر من آثار المبدأ العام الذي أقره في استقلال كل من الرجل والمرأة في المسؤوليات كلها .

فليس عبء الحياة - عاما كان أم خاصا - واقعا على الرجل وحده ، ولا على المرأة وحدها .

وهذا هو الشأن - كذلك - في الحقوق ، فليس كلها للرجل ، وليست كلها للمرأة ، فهو مسئول وهي مسئولة ، وهو صاحب حق ، وهي صاحبة حق .

وقد كان من لوازم ذلك الاشتراك وهذا الاستقلال ، استواءهما عند الله في درجات المثوبة على فعل الخير والطاعة ، ودرجات العقوبة على فعل الشر والمخالفة « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَبِذًا »^(١) .

وعلى هذا الوضع ، بنى الإسلام الأسرة الإسلامية ، وجعلها لبنة من لبنات الأمة المثالية الفاضلة ، التي خلع عليها وصف الخيرية المطلقة « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ »^(٢) .

ملفحة منزلات :

١٦ - لم يقف الإسلام في حفظ الحياة الزوجية وإسعادها ، عند حد الأمر بالإحسان وإبراز مقتضياته من الزوجين ، وآثاره في الأسرة ، بل قدر أن النفوس البشرية عرضة للتعاقب ، وأن لمظاهر الحياة ، أو انحراف القلوب ، نزغات تحاول

(١) الآية ١٤٢ من -سورة النساء .

(٢) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

أن تغير من عواطف الحب واللودة والرحمة ، وتقطع ما يكون من صلات ، وترك في النفوس النفرة بدل الألفة ، والشقاق بدل الوفاق ، والفراق بدل التلاق .
ومن هنا ، حذر القرآن مسامرة النزغة الطارئة ، وأرشد إلى محاربتها ، وعدم التأثير بها ، بل شكك في وجدانها والشعور بها ، وفي ذلك يقول الله تعالى :
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتَوُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا ، وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ لِيَتَذَهَبُوا بِبَقِيصِ مَاءٍ يَنْبُتُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ، وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ^(١) .

نهى وأمر ، وكلاهما في صالح الزوجة ، وقوة في بناء الأسرة : نهى عن التضييق وشد الخناق على المرأة بالزمت في معاملتها بدون سبب معقول ، وأمر بالمباشرة الطيبة ، التي يقرها الدف النابع من الكرامة الإنسانية ، المكون من هداية الله لمبادئه ، ثم تشكيك فيما يقرب إلى القلب من نواحي الكراهة والبغض « فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ » ثم عدة بالخير الكثير على مكافئة تلك البواحي التي تحاول بنزغات الخواطر النادرة ، أن تنفذ إلى القلوب المتحابية « فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا »

مفرد الفسوز والشقاق :

١٧ — لم يقف القرآن في علاج نزغات الكراهة بين الزوجين عند هذا الحد الذي وجه إليه نظر الأزواج ، ونههم فيه وأمرهم ، وإنما قدر أيضا أن تمتد هذه النزغات إلى قلب المرأة ، فتجعلها على التشوز .

وهنا أرشد إلى أن النساء — أمام قوامة الرجال عليهن — منهن صالحات شأنهن

الفنوت ، وهو السكون والطاعة لله فيما أمر به ، من القيام بحقوق الزوجية ، والخضوع لإرشاد الرجل ورياسته البيتية فيما جعلت له فيه الرياسة ، والاحتفاظ بالأسرار الزوجية والنزلية ، التي لا تطيب الحياة إلا ببقائها مصونة محترمة .

وهذا الصنف من الزوجات ، ليس للأزواج عليهن شيء من سلطان التأديب
« فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » .

أما غيرهن ، وهن اللاتي يحاولن الخروج على حقوق الزوجية ، ويحاولن النزاع والنشوز عن مركز الرياسة البيتية ، بل على ما تقتضيه فطرهن ، فيعرضن الحياة الزوجية للتدهور والانحلال ، فقد وضع القرآن لردعهن وإصلاحهن ، وردهن إلى مكاتهن الطبيعية والنزلية ، طريقتين وانمحين ، مألوفين في حياة التأديب والإصلاح ، وكل أحدهما إلى الرجل بحكم الإشراف والرياسة وصونا لما بينهما من الذبوع والانتشار ، علاج داخلي قد نصل به إلى الهدف دون أن نعرف المساوي ، ودون أن يتسقم النفس .

ذلكم الطريق ، هو أن يعالجها بالنصح والإرشاد ، عن طريق الحكمة والوعظة الحسنة . ثم بالمعجر إذا لم يثمر الوعظ ، ثم بقليل من الإيذاء البدني إذا اشعدها الصلف ، وأسرفت في الطغيان . وفي ذلك يقول القرآن : « وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا » (١) .

وإذن ، فالتى يكفها الوعظ بالقول ، لا يتخذ معها سواء ، والتي يصلحها المعجر قف بها عند حده ، وهناك صنف من النساء معروف في بعض البيئات ، لا تنفع فيه موعظة ، ولا يكثر بهجر ، وفي هذا الصنف أبيض للرجل نوع

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء .

من التأديب للمادى ، وجعله القرآن آخر الوسائل الإصلاحية التى يملكها الرجل ، وبذلك كان كاللواء الأخير الذى لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة .

انحراف فى فهم التأديب :

وقد أساء المتحضرون من أبناء المسلمين فهم هذا النوع من العلاج ووصفوه بأنه علاج صحراوى جاف ، لا يتفق وطبيعة الحضرة القاضى بتكريم الزوجة وإعزازها .

إن الإسلام ، لم يكن لجبل خاص ، ولا لإقليم خاص ، ولا لبيئة خاصة ، وإنما هو إرشاد وتشريع لكل الأجيال ، ولكل الأقاليم ولكل البيئات . ولم ينظر إلى هذا العلاج الأخير إلا كما وضعه بيد الوعظ والمهجر .

وقد أبرز القرآن الصنف المذهب من النساء اللاتى يترفعن بمخالفتهن وترينهن وإيمانهن ، عن النزول إلى درك المستحقات للهجر فضلا عن درك المستحقات للضرب ، وأفرغ عليهن من صفات الإجلال والتكريم ما يجدر بكل زوجة أن تعمل على التحلى بها والانطباع عليها .

والواقع أن التأديب المادى لأرباب الشذوذ والانحراف الذين لا تنفع فيهم اللوعة ولا الهجر ، أمر تدعو إليه الفطر ويقضى به نظام المجتمع .

وقد وكلته الطبيعة فى الأبناء إلى الآباء ، كما وكلته فى الأمم إلى الحكام ، ولولا لما بقيت أسرة ، ولا صلحت أمة . وما كانت الحروب للمادية التى عمادها الحديد والنار بين الأمم المتحضرة الآن ، إلا نوعا من هذا التأديب فى نظر المهاجرين ، وفى تقدير الشرائع لظاهرة الحرب والقتال « فإن بنت إحداهما على الأخرى فقاتلا التى تبغى حتى توفى إلى أمر الله » « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين » .

ونود أن نسأل :

هل من كرامة الرجل أن يهرع إلى طلب محاكمة زوجته ، كلما انحرفت أو خالفت أو حاولت أن تتحرف أو تخالف ؟ .

وجدير بالمرأة العاقلة أن تجيب عن هذا السؤال :

أقبل أن يهرع زوجها كلما وقعت في شيء من المخالفة إلى أيها أو إلى الحاكم وينشر ثوبها أمامه ؟

أقبل أن تترك تسترسل في نشوزها فتهدم بيتها وتشرد أطفالها ، أم تقبل - وهي هادئة مطمئنة - أن ترد إلى رشدتها بشيء من التأديب المادي ، الذي لا يتجاوز المألوف في تربيتها لأبنائها ؟

أنا لا أشك في أن جواب العاقلة في حال هدوئها عن هذين السؤالين سيكون واضحاً في اختيار ما اختار الله .

تلبيس وتعلي :

والحق أن هؤلاء المتأففين من تشريع التأديب على هذا الوجه ، يلبسون على الناس ، ويلبسون الحق بالباطل ، فلم يكن الضرب هو كل ما شرع الإسلام من علاج ، ولا هو أول ما شرع الإسلام من علاج ، وإنما هو واحد من أنواع ثلاثة هو آخرها في الذكر ، كما هو آخرها في الالتجاء إليه .

والحق مرة أخرى ، أن هؤلاء المتأففين من تشريع القرآن في هذا المقام لبسوا إلا متملقين لمواطف بيئة خاصة من النساء نرفها ويعرفونها جميعاً ، يتظاهرون أمامها بالحرص على كرامتها وعزتها ، وعلى أن تكون في مستوى لانتلق به الأبصار إلا على نحو خاص .

والزوجه به بصلحها ما بينهما :

١٨ - وكما تحدث القرآن عن حالة ما إذا كان مثار النشوز هو المرأة تحدث عنها أيضاً فيما إذا كان مثاره ، هو الزوج ، فأرشدها إذا خافت من زوجها نشوزاً أو فتوراً في العلاقة الزوجية ، وما تقتضيه من راحة واطمئنان ، أن تعمل على كسب قلبه بما تقدر عليه من وسائل الترضية المشروعة التي لا تمس خلقاً ولا ديناً ، وأن تتنازل في سبيل ذلك عما جرت عادة الزوجات بالتمسك به من الرغبات وأن تحسن بقدر ما تستطيع معاملتها له ، وتتفق وتفاهم الشر بينهما .
وكم من كلمة طيبة أو إشراقة في وجهه ، أو ابتسامة في مقابلة ، أو عدول عن رغبة ، يكون له الأثر الحسن في عودة النفوس إلى صفاتها ، والقلوب إلى تلاقيها « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ ، وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » (١) .

وما دام الخلاف لم يتجاوز حد خوف النشوز ، فالزوجان هما اللكفان بنسوية شأنهما ، وعلاج حالهما ، دون إفشاء لسرهما أمام أهل أو حاكم .

المجلس العائلي :

١٩ - أما إذا اشتد الخلاف ، وتفاهم الأمر بين الزوجين ، ولم يجد أحدهما سبيلاً لإصلاح ما بينهما ، فإن واجبهما أن يقفا كل من الآخر على الحياء ، لا يشطأ أحدهما في إيذاء صاحبه ، ولا يتغالى في إهائته وقهره ، بل يجب على كل منهما أن يذكر ما كان بينهما من فضل وإفضاء ، وما تنسج أيديهما من خيوط

(١) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

الأُسرة الواحدة ، التي تشترك فيها الحقوق ، ويسرى خبرها أو شرها من مبدئها إلى مقتهها .

هذا واجبهما إذا لم يقدر على غسل ما في نفوسهما ، وتلافى ما بينهما ، وفي هذه الحالة واجب آخر على جماعة المسلمين ، هو حق للزوجين ، أو حق لأُسرتهم ، وبالتالي ، حق للأمة — باعتبار لبناتها التي تريد أن تنقش — على الجماعة التي تعمل ، ويجب عليها أن تعمل لتماسك اللبنة ، وتوثيق ما بينهما من رباط . وذلك الواجب هو فرع من فروع الواجب العام ، للمسلمين على المسلمين ، وهو واجب الإصلاح بين المؤمنين « لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَتَيْنَاهُ مَرْصَدًا مِمَّا يَفْتَقِدُ اللَّهُ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا » ^(١) « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ » ^(٢) .

إصلاص فائس البين :

وإذا كان مبدأ الإصلاح في الإسلام مقررًا هكذا على المسلمين بالنسبة للناس جميعًا ، وبالنسبة لإخوانهم في الدين خاصة ، فإنه أشد وجوبًا وأكد طلبًا بالنسبة لمبادئ الأسرة التي تتكون منها ومن أمثالها أمتهم ، والتي يقابل أفرادها وسائل الحياة على جهة الدوام والاستمرار ، والتي يكون من إهمال شأنها تدهور البيوت ، وتفكك الأسر ، وتشرد الأطفال ، وحرمان الأمة من ثمرات الجهود المشتركة بين الآباء والأمهات والأخوة . وفي هذا تعريض الأمة لخطر يشتد به إشتاق المخلصين عليها .

(١) الآية ١١٤ من سورة النساء .

(٢) الآية ١٠ من سورة الحجرات .

ومن هنا ، كان الإصلاح بين الزوجين واجبا بوجه أخص على المسلمين .

وإذا كان واجبا بوجه أخص على المسلمين ، فإن وجوبه على أهل الزوجين وأقاربهما — الذين يسمعون بسعادتهما ، ويشقون بشقائهما ، وتلفح وجوههم نار الخلاف التي تشتعل بينهما — يكون في أقصى مراتب الوجوب ، وهو واجب عيني أولا وبالذات عليهم ، ولا ترفع عنهم مسئولية التدهور المائلي الناشئ عن الشقاق بين الزوجين ، إلا بعد عجزهم عن إزالة أسبابه ، وهنا ينتقل الوجوب إلى القادرين عليه من المسلمين .

وقد ذكر القرآن الأهل ، لأنهم أشد الناس حرصا على سعادة الأسرة بمقتضى صلات القرابة التي توحد بين الجميع ، لأنهم كذلك أشد الناس حرصا على حفظ ما قد يكون في أسباب الشقاق من شئون يجب أن تكتم وتحنى حتى لا تشيع بين الناس ، وهي مما تتأثر به كرامة الجميع

على هذا الوضع جاءت الآية الكريمة ، ترسم العلاج في حالة التفاقم وشدة الخلاف ، وعجز الزوجين بأنفسهما عن إزالته « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْغَوْا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا » (١) .

لغته الهريسة كريمة :

٢٠ — ولتقف أمام عظمة هذا الإرشاد الإلهي الكريم في حفظ المائلات والأسر وإصلاح الحياة الزوجية ، لتقف أمامه وقفة بسيرة ، فهو أولا يناطب المؤمنين جميعا ولا يتأني أن يقوم بهذا التكليف جميعهم .

ومن هنا قال بعض المفسرين : إن الخطاب موجه في مثل ذلك - وهو كثير في القرآن الكريم - إلى من يمثل الأمة ، ووكلت شئونها إليهم .
وقال بعضهم : إنه خطاب عام كما هو ، يدخل فيه الزوجان وأقاربهما ، فإن قاموا به فذاك ، وإن لم يقوموا به وجب عليهم إبلاغه إلى الحاكم .
وكلا الرأيين ، يرمى إلى أصل من أصول النظام وحفظ الوحدة بين المسلمين .
فالأول : يكلف الحكام ملاحظة أحوال الناس والعناية بها ، والاجتهاد في إصلاحها .

والثاني : يكلف جماعة المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ، ويعمل مع إخوانه على تمسين العلاقات الأسرية وما يشابهها من علاقات الخير والصلاح والإنتاج .

ولكل من المدفنين شأن يقرره الإسلام : يقرره على الحاكم باعتبار ولايته ، ويقرره على غير الحاكم باعتبار الرباط الديني الذي يوجب التضامن في مكافحة الشر وأسبابه ، والحصول على الخير ووسائله . وكيفما كانت ، فلا بد من جماعة يتولون هذا الأمر ويقبلون المسائل البيئية حتى يعرفوا واقعها ، وخير هذه الجماعات وأجدرها بتحقيق هذا الواجب ، هي جماعة الأهل والأقارب .

سبيل النجاة :

ونعود إلى الآية ، فنقرأ فيها بعد هذا التكليف قوله تعالى : « إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهم » وهو توجيه من الله للحكمين نحو الإخلاص في المهمة ، وصدق الإرادة وتحري المدل ، والعمل جهدهما على إنقاذ الأسرة من الشقاق الذي وقعت أو يخشى أن تقع فيه . ويتضمن في الوقت نفسه تطمين نفوس الحكمين على الوصول إلى النجاة للنشودة ، وأن توفيق الله رائدهما ، وسائقهما ،

ومصاحبهما فيه ، فلا يتسرعان ، ولا يسأمان ، ولا يضيق صدرهما بما يسمعان ، بل يمتثلان كل ما يترضهما في سبيل إرادة الإصلاح ، ولا بد بوعد الله أن يصلأ إلى ما يحبه ويرضاه .

هذا هو السبيل الذى رسمه الله للإصلاح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما ، ولم تعرض الآية فى مهمة « التحكيم » إلى الطرف المقابل وهو طرف التفريق ، سداً لباب اليأس من الوصول إلى الإصلاح للنشود ، ولم تتوسع فى هذا التحكيم ، فتجمله جماعة من أهله ، وجماعة من أهلها ، صونا للأسرار العائلية من الذبوع والانتشار .

وفى تذييل الآية بالوصفين الكريمين « إن الله كان عليا خبيراً » بعد البشارة بتوفيق الله للحكمين إذا أرادا الخير والصالح ، دفع لما مرة أخرى إلى صدق النية ، وبذل الجهد فى معرفة أسباب الشقاق التى تعرض للزوجين وليس لها فى قلوبهما جذور راسخة .

الطلاق

مرهم الحكميين :

قرأنا فى التحكيم الآية الكريمة ، وهى قوله تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَرْسَلُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً » ^(١) . وبحسب الآية على هذا الوضع يؤذن أن القصد من التحكيم إنما هو الإصلاح بين الزوجين ، وإحلال الوفاق محل الشقاق .

وقد قوى الله عزيمة الحكمين فى الحصول على هدف الإصلاح بقوله

(١) آية ٣٥ من سورة النساء .

« إن يريد إصلاحا يوفق الله بينهما » وظاهر أن هذا الوضع ، لا يؤخذ أن يكون من مهمة التحكيم ، التفريق بين الزوجين .

وما التحكيم إلا وسيلة إصلاحية لم تمهد إلا لإطفاء نار الحرب وانتزاع أسباب البغضاء من القلوب .

وهو وسيلة إصلاحية وكل أمرها إلى غير الزوجين حينما لم تنفع وسيلة الإصلاح التي وكلت إلى الزوجين أنفسهم .

وكلت إلى الزوج إذا كان النشوز من جهة الزوجة ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ، وَاضْرِبُوهُنَّ ، فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا » (١) .

وكلت إلى الزوجة بما تقدر من ألوان الاستعطاف إذا كان النشوز من جهة الرجل ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَلَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ، وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » (٢) .

وإن ، فما أضيف إلى الحكيم ، وما أضيف إلى الزوجين ، وسيلتان ، أرشد القرآن إليهما لتعرض واحد ، وهو الإصلاح فقط ، ينتقل من أولهما الخاص بالزوجين إلى ثانيهما الخاص بمحبي الخير والإصلاح من الأهل والأقارب ، أو ممن يقوم مقامهم في محبة الخير والصلاح .

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء .

(٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

طريق المخرج بعد التكمين :

٢١ — فإذا ما نفذت الوسائل الإصلاحية كلها ، وعجز الزوج عن إصلاح زوجه ، أو عجزت الزوجة عن إصلاح زوجها ، وعجز الحكمان بعدهما عن إصلاحهما وتباعدت مسافة الخلف بين الزوجين ، وأبى الزوج أن يطلق سراح زوجه ، وأمسكها وهي كارهة للمقام معه ، دون إيذاء منه لها ، وإضرار بها ، فإن الإسلام شرع للزوجة في هذه الحال ، أن تقدم لزوجها من مالها ما تفتدى به نفسها وهو المسمى في لسان الفقه « بالخلع » وهو المذكور بقوله تعالى : « وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ، إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوهَا » (١) .

وقد صح أن امرأة ثابت بن قيس ، جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت يا رسول الله : ما أعطب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام — لا أطيقه بنصاً — فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديثه ولا يزيد .

الوضع الشرعي للخلع :

وهذا هو الوضع الذي شرع فيه الخلع وأبيح للمرأة أن تقدم لزوجها من مالها ما تخاضع به نفسها منه حينئذ لا تطيقه بنصاً ، دون إيذاء أو ضرر ، أما إذا ضيق الرجل عليها ، ودفعها بظلمه إياها والإضرار بها إلى طلب الطلاق ، والافتداء

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

بمال تدفعه إليه كارهة غير راضية ، فإنه يكون ظلماً لها بأخذ القداء ، ولا يكون هو الخلع المشروع ، وإذا أخذ المال في تلك الحال وطلقها ، كان الحكم فيها مختار ، أن الطلاق ينفذ عليه تخليصاً لها من الضرر والإيذاء ويجب عليه رد المال الذي أكرهها على دفعه .

التطليص للضرر :

٢٢ - أما إذا لم تجد المرأة ما تخلص به نفسها من ضرر زوجها إياها ، أو وجدت ولكنه لم يقبل ، وآثر إبقائها والاستمرار على إيذائها ، فإن الإسلام قد أفسح أمامها في تلك الحال طريق وصولها إلى القاضي ترفع أمرها إليه ، وتثبت الضرر بين يديه فيطلقها عليه ، ويخلصها من إيذائه وضرره .

الطهرى علاج :

٢٣ - أما إذا أراد الزوج أن يطلق زوجته من تلقاء نفسه - دون مال فتتدى نفسها به ، ودون قاض ترفع أمرها إليه - تخلصاً من الشقاق الذي لم تنفع الوسائل في إزالته والقضاء عليه ، فإن الإسلام يبيح له أن يطلقها .

وهنا يجب أن يعرف أن الإسلام ، ليس ذا شنف بالطلاق ، يتلقفه بأية كلمة ، وفي أية حال ، وإنما شرعه - على بنض له - علاجاً للحياة الزوجية نفسها ، وجعله على وضع يمكن الزوجين من مراجعة أنفسهما وتدبر عاقبة أمرهما ، وأمر ما قد يكون بينهما من أبناء وشئون ، تحملهما على شدة التبصر في الأمر ، وإعادة المياه إلى مجاريها .

لم يجعل الطلاق كلمة يلتقيها الزوج على زوجته فتحرم أحدهما على الآخر تحريماً أبدياً لا رجعة فيه ولا التئاماً ، وإنما سلك به طريق العلاج ، وكرر في مراحل حتى

يمتد أمد النظر والتبصر ، فشرعه أولا ، مفرقا مرة بعد أخرى ، دفعات متعددة ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ، ويروضها على الصبر والاحتفال ، ولتجرب المرأة أيضا نفسها ، حتى إذا لم تعد تتجرب ، وأوقع الطلقة الثالثة وضع أمامها حاجزا ، وهو أنه لا يباح لها رجوع الحياة الزوجية إلا بعد شرط ، في تصوره ما قد يمنع الرجل عن إيقاع هذه الطلقة الثالثة ، وذلك الشرط هو للشار إليه بقوله تعالى : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » (١) .

وما دام لم يصل الرجل إلى الطلقة الثالثة فإن الإسلام يفرضه بالرجوع إلى زوجه ، ويمكنه منها بكلمة (للرجعة) فقط دون تجديد عقد ما دامت في عدتها « وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ - حيض أو أطهار - وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُؤَسَتْ لَهُنَّ أَحْقُ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا » (٢) .

وإذن ، فالطلاق الثلاث في كلمة واحدة ، لا يقع إلا (واحدة) وكما رسم الإسلام في الطلاق التفريق على هذا الوجه ، وجعل الجمع لنوا ، لا يقع به شيء ، كذلك رسم فيه أن يكون منجزا ، أى موقعا بالفعل ، ليس معلقا على شيء بفعل منه أو منها ، كأن يقول : إن فعلت كذا فأنف طالق .

وكذلك رسم فيه ألا يتخذة يمينا على شيء يفعله أولا يفعله ، كأن يقول : على الطلاق أن هذه السلمة بكذا ، أو امرئ طالق إذا لم تكن السلمة من نوع كذا ، وهكذا من الأيمان التي تجري بين الناس وهم في أسواقهم ومجتمعاتهم ، دون أن يكون لزوجاتهم شأن بها .

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

وكذلك رسم ، أن يكون الطلاق في طهر لم يمسه فيه ، فإذا طلقها في طهر مسها فيه فإنه يكون لنوا ولا تأثير له على الحياة الزوجية . وكذلك إذا طلقها في غير طهر . وهكذا وضع الإسلام للطلاق الذى يقع قيوداً بالنظر إلى لفظه ، وبالنظر إلى أهلية الزوج ، وبالنظر إلى حالة الزوجة .

وبذلك ضاقت الدائرة التى يقع فيها الطلاق ، ويكون له تأثير على الحياة الزوجية التى استقرت وأخذت حظها من الوجود .

منشأ ظهور كثرة الطمور :

٢٤ — مع أن الإسلام فى معادله التشريعية قد ضيق دائرة وقوع الطلاق على هذا النحو ، فإننا نحن المفتين قد جرينا فى الحكم بوقوعه على مذاهب معينة قد تشهد الحجة القوية لنبرها فى عدم وقوعه .

والذى يؤسف له أنه على الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية الحالى ألغى وقوع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث ، وجعله واحدة رجعية ، وأننى كذلك وقوع الطلاق المعلق إذا قصد به الحل على فعل شئ أو تركه ، فإن أكثر العلماء للتصدين لفتوى الناس فى الطلاق لا يفتونهم إلا بمذاهبهم الخاصة التى تعلموها ، وأهل القانون الأخذ بها .

وكانت النتيجة لموقف هؤلاء المفتين أن يأخذ المطلق الفتوى بالوقوع عن لسانهم ويذهب مؤمناً بها إلى الأذن ، فيحكى له أنه طلق امرأته ثلاثاً ، وللأذن لا يهمه أن يستفسر عن صيغة الطلاق ، ولا عن كيفيته ، وإنما يبادر إلى إخراج قسيمة الطلاق وفيها : حضر فلان ، وأقر بأنه طلق زوجته طلاقاً مكلاً للثلاث .

وهذه الورقة الرسمية تبين الزوجة من زوجها ، ويقع الزوجان فى ارتباك ، ويتمثل أمامهما فشلها فى الحياة الزوجية .

ولم يكن لهذا الفشل أن يتمثل أمامها لو أن مثل هؤلاء اللغتين وقفوا عند الحد الذي تشهد به المصادر التشريعية الأولى للطلاق من جهة وقوعه ، أو عدم وقوعه . وكذلك ما كان للفشل أن يتمثل أمامها ، لو أن المأذون كان فاقها للأحكام التي اختارتها اللائحة في وقوع الطلاق ، واستفسر عن لفظه وكيفية قبل أن يكتب ورقته الرسمية التي قد لا يكون لها واقع صحيح .

أمراته نهرف إلهما :

نريد بهذا العرض أمرين : أحدهما ، أن الطلاق في جميع صورته التي يقع فيها ، ليس إلا نوعا من إعطاء فسحة للزوجين يتدبرون فيها أمرهما ، ولعلهما يجدان ما يدفعهما إلى العودة إلى الحياة الزوجية ، إما بكلمة « المراجعة » وإما بإجراء عقد آخر جديد ، يستأنفان به حياة زوجية جديدة ، بعد أن تمثل لها شبح الافتراق الدائم المستمر . وإذن ، يكون الطلاق من هذه الوجهة فيما عدا المكمل للثلاث ، وسيلة من وسائل الاحتفاظ بالحياة الزوجية ويكون بمثابة العلاج بيطر بعض الأعضاء ، أما للمكمل للثلاث فقد بلغت فيه التجربة أقصى حد لها ، فضيق فيه أمر العلاج باشتراط « أن تنكح المرأة زوجها غيره » .

أما ثاني الأمرين ، فهو تحديد ما يقع به الطلاق وما لا يقع ، تحديدا بينا وانحاز عن طريق الفقه المأثور عن أئمتنا ، وفيه من اليسر ورفع الحرج ما يحقق سماحة الدين ويسر الشريعة .

وسيجد المصلحون فيه متى حسن النظر والاختيار ، الوقاية الكافية من ظاهرة كثرة الطلاق التي يزعم بعض الناس - بحسب ما يذكرون من أرقام - أنها كثرة تهدد حياة الأسر .

وليس للأسر ما يهددها في ظل الفقه الإسلامي الواسع إلا التزمت والجمود

على مذاهب معينة ، تتخذ ديننا يلتزم ، وقانوننا يتحاكم إليه الناس فيما بينهم .

وإذا تم ذلك ، فدوف لانجد للطلاق كثرة يتخذها بعض المتحدين في شئون الأسرة أساساً لمحاولة تغيير شرع الله في انتزاع حق الطلاق من الزوج الذى بيده عقدة النكاح ، وتسليط القاضى عليه بالتحقيق والدفاع والاستشهاد ، وما إلى ذلك من شئون التقاضى التى تأبأها الحياة الزوجية القائمة على أسس المودة والمحبة والتى من شأنها أن تكثر للمكاييد وخلق التهم فى جوها مما يربو ضرره بالأسر على ضرر الطلاق وكثرته .

إن إصلاح الأسرة لابد فيه من مراعاة الوصايا الدينية فيما يتعلق بتكوينها وبسلامتها - بعد تكوينها - من الشقاق بين الزوجين وبتخريب مذاهب السر فى وقوع الطلاق بالنظر إلى ألفاظه ، وبالنظر إلى الحالة التى يكون عليها الزوجان ، وتعميد الدائرة الضيقة التى يقع فيها الطلاق البغيض عند الله ، والذى جعله الله ضرورة اختيار أو إقناذ من حالة طارئة يرجع به الزوجان إلى حالة السكن والمودة ، وطيب العيش وهناءته .

الفصل الثاني

تعدد الزوجات

تعدد الزوجات إحدى المسائل التي كان لصوت القرب المتعصب ، ودعايته السمومة أثر في توجيه الأفكار إلى قهدها ، حتى حاول فريق من أبناء المسلمين في فترات متعاقبة - ولا يزالون يحاولون - وضع تشريع لها يقيد من إطلاقها بما لم يقيد به الله .

وقد وقت هذه المسألة بين نص تشريعي ، وحالات اجتماعية ، وقد تجاذبت كلا منهما الأهمام والتقدير .

فبينما نرى بعض الناظرين في النص الشرعي يقرر أن الأصل في تعدد الزوجات هو الحظر ، وأنه لا يباح إلا لضرورة ملجئة - نرى بعضاً آخر يقرر أن الأصل هو الإباحة ، وأنه لا يحظر إلا إذا خيف أن يغلب خيره شره .

وبينما نرى بعض الباحثين الاجتماعيين يقرر - كما أسلفنا - أن تعدد الزوجات جريمة اجتماعية تقع على الأسرة والأمة فيجب الحد منها بقدر المستطاع ، نرى آخر يقرر أن هذا إسراف في تقرير الواقع ، وتحكيم لحالات شاذة لا يصح أن تتخذ أساساً للحد من تشريع له من الآثار الطيبة في الحياة الخلقية والاجتماعية مما ما يربو كثيراً عن تلك الحالات الشاذة .

هذا هو وضع المسألة ، وهو يقتضينا عرض الموضوع من ناحيتيه : الشرعية والاجتماعية ، وأن نزن جانبي التفكير في كل من الناحيتين بميزان العدل الذي

طلبه الله في كتابه وقضى به في خلقه ، وبذلك يحىء الكلام في فصلين :
أولها : تعدد الزوجات في ظل النصوص الشرعية .
ثانيهما : التعدد في ظل الحالات الاجتماعية الواقعة .

أولاً : التعدد في ظل النصوص الشرعية

التعدد شرعه قبر بئر :

١ — مما لا شك فيه أن القرآن جاء بمشروعية تعدد الزوجات ، ونراه في الآية الثالثة من سورة النساء : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَالَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعْمَلُوا » (١) .

وقد جاء متصلاً بها الآية ١٢٩ من السورة نفسها : « وَلَنْ نَسْتَعِيبَ أَلَّا تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا يَمْلِكُ كُلُّ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ بِأُخْرَىٰ كَالْمَعْلُومَةِ وَإِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا » (٢) .

والإسلام لم يكن في شرع تعدد الزوجات ، ولا في شرع أصل الزواج مبتكراً لشيء لم يكن معروفاً من قبل ، وهذا شأنه في كثير من وجوه المعاملات والارتباطات البشرية التي تقضى بها طبيعة الاجتماع ، وإنما كان مقررأ ما تقتضيه الطبيعة من ذلك معدلاً فيها بما يرى من جهات التهذيب التي تكفل للطبيعة الوقوف في الحد الوسط ، وتقيها شر الانحراف والليل ، وتمنحها للاجتماع خير مقتضيات هذه الطبيعة .

(١) الآية ٣ من سورة النساء .

(٢) الآية ١٢٩ من السورة نفسها .

عرف الزواج في طبيعة البشر الأولى ، وعرف كذلك تعدد الزوجات في الحقب الماضية ، وكان له في كثير من الشرائع المساوية وجود واسع ، وامتداد إلى عدد كثير ، كما يحدثنا التاريخ عن إبراهيم ، ويعقوب ، وداود ، وسليمان ، وغيرهم من الأنبياء والمرسلين .

وكما يحدثنا عن العرب وغيرهم من أكثر بلاد المعمورة حتى عند أهل أوروبا ، فقد كان مباحاً عندهم إلى عهد شرلمان الذي كان متزوجاً بأكثر من واحدة ، ثم أشار القساوسة في ذلك الوقت على المتزوجين بأكثر من واحدة أن يختاروا لهم واحدة من بينهن ، يطلق عليها « زوجة » ويطلق على غيرها اسم « خدن » . ومن هنا أخذ التعدد في أوروبا لوناً بغيضاً يقزز النفس ، ويخرج الصدر ، وينزل بالخلق ، وهكذا ظل التعدد محظوراً عندهم بالارتباط الشريف مباحاً بالخطانة .

مكبره التعود :

٣ - هذا والباحثين في تحليل تعدد الزوجات آراء . فمنهم من يرى أنها أثر لأثرة طبع عليها الرجل بالنسبة للمرأة ، تدفعه هذه الأثرة إلى الاستيلاء على ما يستطيع الاستيلاء عليه من النساء ، وظاهر أن هذه الأثرة إن صح وجودها وصح التحليل بها لظاهرة تعدد الزوجات ، فمن الواضح أنها لا تهدف إلى مجرد الاستيلاء والحوز وإنما تهدف إلى تلبية طبيعة خلق عليها الرجل ، وهذا يوضحه التحليل الآخر وهو : أن التعدد أثر لعامل جنسى في طبيعة الذكر والأنثى ، يقضى هذا العامل باستمرار القوة الفاعلة واتساع الأمد في استمداها ، ويقضى في الوقت نفسه بطرود فترات يعدم فيها استمداد القابلية في المرأة كفترات الحيض ، والحمل والوضع والنفاس ، ويقضى بقصر الأمد في استمداد القابلية فيها عن أمد استمداد

الفاعلية في الرجل ، فإن أمد الاستعداد عندها ينتهي ببلوغها سن الرأس المحدد في أكثر حالاته بالوصول إلى العقد السادس ، وبهذا تظل القوة الفاعلة مهددة الرجل في صحته ، أو خلقه ، أو فيها مما ، مدة قد تصل إلى أربعين سنة أو خمسين . ومن العلماء من يرى أنها أثر لسنة كونية قضت بسخاء الطبيعة على الوجود بالآشئ أكثر من سخائها بالرجل ، وقضت أيضاً بقسوة الطبيعة على الرجال قسوة جعلت تعداد متوفهم أكثر من تعداد متوفى الإناث . وإذا لم يكن من عوامل تلك القسوة سوى تلك الحروب التي تشن على الدوام غاراتها في أرجاء العالم لكفت في تحقق هذه القسوة ، فبالنا إذا ضم إلى ظاهرة الحرب التي تتغلل الرجال وتعمل كثرة الأم أطفالا ونساء ، ظاهرة التعرض لمآزق الحياة المرهقة وبخاصة في طبقات المال الذين يباشرون أعمالهم بين الحديد والنار ، وفي قاع البحار وأمواجها ، وفي ظلمات المناجم وضيقها ، وفي رفع أكتاف البيوت المهذمة وقطع الأحجار ونقلها وما إلى ذلك مما لا نعرف فيه عاملا سوى الرجل ، وبما لا تؤمن فيه السلامة من اللوث والمهلك .

السريعة هزبت ما تنقض به الطبيعة :

٣ — هذه هي تعليقات تلك الظاهرة الاجتماعية فيما يرى العلماء والباحثون ، وهي تعليقات يرسمها الواقع المحس بمحروف واضحة على صفحة الوجود ، وبها استقر تعدد الزوجات شأن اجتماعيا قديما ، واستمر إلى الإسلام فلم تنقض شريعة الإسلام فيه ما تنقض به الطبيعة وهو أصل التمدد ، وإنما هزبت من ناحيتين :

وقفت به عند عدد يكفل حاجة الرجل على وجه لا يؤثر فيه طرود الفترات التي تعدم فيها قابلية المرأة .

وأوجبت على الرجل أن يعدل في مطالب الحياة بين هذه الزوجات حتى يكون

أعون على بقاء أصل الهدوء والاطمئنان ، وأبعد عن الظلم والليل والانحراف ، وهذا قدر اتفقت عليه النصوص الشرعية وأجمع عليه فقهاء الشريعة ، واقرأ فيها قوله تعالى : « مَتَّقُوا ثَلَاثَ وَرُبَاعَ »^(١) وقوله : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً »^(٢) وقوله : « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمِثْقَلَةِ »^(٣) .

عبث بآيات الله :

وقد يكون من أوجب ما استنبط من هذه الآيات أنها تدل على أن التعدد غير مشروع ، بحجة أن المدل جعل شرطاً فيه بمقتضى الآية الأولى ، وأنبات الآية الثانية أن المدل غير مستطاع ، وبذلك حال معنى الآيتين : يباح التعدد بشرط المدل ، والمدل غير مستطاع ، فلا إباحة للتعدد .

وواضح أن هذا عبث بآيات الله ، وتحريف لها عن مواضعها ؛ فإنا كان الله يرشد إلى تزوج العدد من النساء عند انخوف من ظلم اليتامى ويضع المدل بين الزوجات شرطاً في التعدد بأسلوب يدل على استطاعته والقدرة عليه ثم يعود وينفي استطاعته والقدرة عليه .

المعنى الصحيح لمؤتبعين :

٤ — وإذن فنخرج الآيتين الذي يتفق وجلال التنزيل وحكمة التشريع ، ويرشد إليه سياهما وسبب نزول الثانية منهما أنه لما قيل في الآية الأولى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا » فهم منه أن المدل بين الزوجات واجب ، وتبادر إلى النفوس أن

(١) الآية ٣ من سورة النساء .

(٢) الآية السابعة .

(٣) الآية ١٢٩ من سورة النساء .

المدل بإعلانه يصصرف إلى معناه الكامل الذى لا يتحقق إلا بالمساواة فى كل شئ ، ما يملك وما لا يملك ، فخرج بذلك المؤمنون ، وحق لهم أن يخرجوا ؛ لأن المدل بهذا المعنى الذى تبادر إلى أذهانهم غير مستطاع ، لأن فيه ما لا يدخل تحت الاختيار ، فجاءت الآية الثانية ترشد إلى المدل المطلوب فى الآية الأولى ، وترفع عن كواهلهم هذا الحرج الذى تصوره من كلمة « فإن خفتم ألا تعدلوا » .

وكانه قيل لهم : المدل المطلوب ليس هو ما تصورت فضاقت به صدوركم ، وبه تخرجتم من تعدد الزوجات الذى أباحه الله لكم ، ووسع به عليكم ، وإنما هو : ألا تميلوا إلى إحداهن كل الليل ، فتدروا الأخرى كالمعلقة .

فهذا بيان إلمى كان ينتظره المؤمنون بعد نزول الآية الأولى ، وفهمهم منها ما فهموا ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى فى مفتتح الآية الثانية : « ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فىهن » ، ثم عدد أموراً كانت موضع استفتائهم ، وكان خاتمها قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتدروها كالمعلقة » .

عمل الأمة أوضح شاهد :

وهذا يتضح جلياً أن الآية الثانية تتعاون مع الآية الأولى على تقرير مبدأ التعدد بما يزيل التخرج منه ، وفى ضوء هذا المبدأ عدد النبى صلى الله عليه وسلم زوجاته ، وعدد الأصحاب والتابعون زوجاتهم ، ودرج المسلمون فى جميع عصورهم وبجميع طبقاتهم يعددون الزوجات متى شاءوا ، ويرونه مع المدل الذى طلبه الله من الأزواج ، حسنة من حسنات الرجال إلى النساء ، وحسنة إلى الرجال أنفسهم ، وحسنة إلى الأمة جميعاً .

ومضت على ذلك سنة المسلمين أربعة عشر قرناً وجد فيها الأمة المجتهدون

في جميع الأمصار ، ودونت مذاهبهم ، وخدمت بالنشر والتعليم ، جيلًا بعد جيل ، ولم نسمع عن أحد من هؤلاء جميعًا أن الآية الثانية تنقض أو تحاول أن تنقض شيئًا قرره الآية الأولى ، وإنما هي توضيح وبيان لما طلب فيها من العدل الذي جبل الخوف من عدمه موجبًا لالتزام الواحدة .

تقرير العدل إلى الفرد :

٥ — وكانوا جميعًا مع ذلك يعرفون أن قوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » خطاب موجه للأفراد في شأن لا يعرف إلا من جهتهم يرجعون فيه إلى نفوسهم ، ويتحاشون فيه إلى نياتهم وعزائمهم ، وليس له من الأمارات المصادقة المبررة أو النافذة ما يحمل معرفته وتقديره داخلين تحت سلطان الحاكم حتى يرتب على تلك الأمارات تشريع للنفع أو الإباحة .

وكم من شخص يرى بأمارات تدل على غلظ الطبع ثم يكون في الماشرة أو الاقتران مثالًا حيًا لحسن العشرة والقيام بالواجب .

وإذن فالشخص وحده هو المرجع في تقدير خوفه من عدم العدل ، وهو المطالب فيما بينه وبين الله بتطبيق الحكم للناسب لما يعرف من نفسه ولا سبيل ليد القانون عليه ، وشأنه في ذلك ، هو شأنه في سائر التكاليف التي تحاكم الشريعة فيها المؤمن إلى نفسه ، كالتييم ، أو الإفطار في رمضان إذا خاف المرض أو زيادته باستعمال الماء أو الصوم .

مع يشرع القانون ؟

٦ — نعم يجد القانون سبيله إلى من تزوج فعلا بالثانية أو الثالثة ، ووقع منه الجور على إحدى زوجاته ، وأعلنت الحاكم بضررها وعندئذ يتدخل القانون

بالردع والزجر ثم بالحكمين ، وما رسم الله من طرق الوفاق بين الزوجين ، حتى إذا ما استحكم الشقاق وتكرر الجور ، وتبين أنه لا سبيل إلى إزالته فللقاضى أن يقطع هذه الزوجية بالتفريق ، وهذه الحالة قد كفلتها الشريعة بما سنت من وجوه التميزر . وكفلها القانون حينما أخذ بمذهب الإمام مالك فى تقرير مبدأ التطلاق بالضرر^(١) .

الأصل لإباحة التعدد :

٧ — وإلى هنا يتضح جلياً أن القول والعمل يدلان من عهد التشريع على أن التعدد مباح ما لم يخش المؤمن الجور فى الزوجات ، فإن خافه ، وجب عليه تخليصا لنفسه من إثم ما يخاف أن يقتصر على الواحدة ، ويتضح أيضاً أن إباحة التعدد لا تتوقف على شىء وراء أمن المدل وعدم الخوف من الجور ، فلا يتوقف على عقم المرأة ، ولا مرضها مرضاً يمنع من تحمض الرجل ، ولا على كثرة النساء كثرة ينفرط معها عقد العفاف . نعم ، يشترط فى الزوجة الثانية ما يشترط فى الأولى من القدرة على المهر والنفقة .

هذا وقد وضعت الآية تعدد الزوجات فى موضع الأصل فى طريق التخلص من عدم القسط فى البيتائى . ثم ذكر الاختصار على الواحدة عند طرود الخوف من عدم المدل بين الزوجات ، ومن هذا كان لنا أن نقول : إن الأصل فى المؤمن المدل ، وبه يكون الأصل لإباحة التعدد ، وأن الجور شىء يطرأ على المؤمن فىخافه وبه يوجد ما يوجب عليه أن يقتصر على الواحدة .

ويلتقى هذا مع ما قرره الباحثون فى تحليل ظاهرة التعدد فى الزوجات

(١) رابع للواد ٦ — ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

كما سلف ، وأن التمليل في جملته وتفصيله يقضى بتمدد الزوجات ، إما بالنظر إلى حاجة الشخص ، أو حاجة المرأة .

ولو كان الأمر على عكس هذا لكان أسلوب الآية هكذا : وإن خفتم ألا تنسلطوا في اليتامى فانكحوا واحدة من غيرهن ، فإن كان بها عقم أو مرض ، واضطررتم إلى غيرها فثنى وثلاث ورباع .

ولفات بذلك الفرض الذى ربط به تشريع تمدد الزوجات من قصد التوسعة عليهم في ترك اليتامى حين الخوف من عدم الإقسط فيهن .

ولكان الأسلوب على هذا الوجه هو الأسلوب الذى عهد للقرآن في إباحة الحرم عند الضرورة الطارئة ، وذلك كما نراه في مثل قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير . . . إلى أن قال : « فن اضطر في محصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم » .

ولدت الآية بهذا على أن التزام الواحدة هو الأصل والواجب ، وأن إباحة التعدد إنما تكون عند الضرورة .

ولكن شيئاً من ذلك لم يكن ، فإن أسلوب الآية كما ترى ، وضع التعدد أولاً طريقاً للخلاص من التحرج في اليتامى ، ثم حلقت الواحدة على طروء حالة هي الخوف من عدم العدل .

وعليه فلا دلالة في الآية على أن المطلوب في الأصل هو التعدد أو الواحدة ، وهذا إذا لم نقل إن الأصل والمطلوب هو التعدد ، تلبية للعوامل التى طبع عليها الرجل والاجتماع البشرى والتى قضت بظاهرة تعدد الزوجات في قديم الزمن وحديثه .

وبعد ؛ فلو كان التعدد مقيداً بشئ مما يذكر من وراء الخوف من هدم

العدل ، والسألة تتعلق بشأن يهم الجماعة الإنسانية وتمس الحاجة إلى بيان شرطها وبيانها لما أهل هذا التقيد من المصادر التشريعية الأولى الأصلية ، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم مع الذين أسلموا ومعهم فوق الأربع موقف آخر وراء التخيير في إمساك أربع ومفارقة الباقي ، ولزم أن يبين لهم — والوقت وقت وحى وتشريع — أن حق إمساك الأربع أو الزائد عن الواحدة مشروط بالمقم ، أو المرض أو القدرة على تربية ما قد يلد الرجل من زوجانه المتعددات ، وعلى الإنفاق على من تجب عليه نفقته من أصوله وفروعه وسائر أقاربه ، ولكن شيئاً من ذلك لم يكن ، فدل كل هذا على أن التمدد ليس مما يلجأ إليه عند الضرورة ، وليس مما يتوقف إباحته على شيء غير أمن المدل بين الزوجات ، فيما يدخل تحت قدرة الإنسان من النفقة والسكن والملبس .

كلمة للنزالي :

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أن كلمة للإمام الغزالي فيما يتصل بتعدد الزوجات ، وسبب إباحته بالنظر إلى العامل الجنسي ، الذي سبق الكلام عليه في عرض آراء العلماء والباحثين في تعليل ظاهرة التمدد ، قال : « ومن الطباع ما تقلب عليه الشهوة بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة ، فيستحب لصاحبها الزيادة عن الواحدة إلى الأربع ، فإن يسر الله له مودة ورحمة ، واطمأن قلبه بهن وإلا فيستحب له الاستبدال » . وعلى هذا عدد الأصحاب وقل فيهم من ليس له اثنتان .

ثم قال النزالي : « ومهما كان الباعث معلوماً فينبغي أن يكون العلاج بقدر العلة ، فالمراد تسكين النفس فليُنظر إليه في الكثرة والقلّة » ، ويشير النزالي بهذا إلى أن التمدد لتحسين النفس أمر مرغوب فيه شرعاً ، أى مع أخذ النفس

بالعدل الواجب بين الزوجات ، ويشير أيضاً إلى أن الذين يعددون زوجاتهم مجرد الانتقال من ذوق إلى ذوق ، دون حاجة إليه في تحصين النفس ، وعقبتها عن المحرم يعملون عملاً تأباه الشريعة ، ويمقتة أدب الدين .

ثانياً : التعدد في ظل الحالات الاجتماعية

مشرع تغيير التعهد :

١ — يشور بين الحين والحين كلام كثير ، بل حملات مدبرة ، حول تعدد الزوجات وأضراره الاجتماعية ، ولم يقف الأمر عند الكلام ، بل قامت حركات تطالب المحكومات بمنع التعدد أو تقييده ، وكان من أبرزها الحركة التي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية سنة ١٩٤٥ ، ووضعت مشروهاً يقضى بتقييد تعدد الزوجات بإذن القاضي الشرعي بعد « الفحص والتحقيق من أن سلوك المتزوج الذي يريد أن يتزوج بأخرى ، وأحوال معيشته يؤمن معها قيامه بحسن المعاشرة والإففاق على أكثر من في عصمته ومن تجب عليه نفقتهم من أصوله وفروعه » .

وبالرجوع إلى اللذكريات الإيضاحية لهذا المشروع في أطواره الثلاثة يتبين أن لاحقها قد اعتمد على ما جاء في سابقها ، وأنها كلها تدور حول أن التعدد مضيق للأمر ، مفسدة للنسل ، وأنه يحمل الحكومة أعباء ثقيلة بكثرة الملتشرين ومن لا عائل لهم ، ويقطع أواصر الرحم والقرباة ، وأنه لو لم يكن في إطلاقه سوى أنه دافع إلى إهمال تربية النسل ، لكان ذلك داعياً إلى وضع نظام يقطع على غير القادرين طريق الإقدام عليه .

أصحاب الشروع أعملوا محاسن الشروع :

٢ - وبهذا العرض الوجيز لتلك المذكرات يتضح أن أصحابها قد أعملوا النظر إلى مقتضيات التعدد ومحاسنه ، وأغفلوا إغفالا تاما ، وكان من واجبهم أن يعرضوا لها ، وأن يقارنوا خير التعدد بشره ، كما هو الشأن في موازنة خير الشيء بشره إذا كان له جانب خير وشر ، ثم يصدر عن حكمهم في الجانب الذي يظهر غلبته على الآخر .

ومن القواعد المقررة أن ما ترجح خيره على شره وجب المصير إليه ، وأن الشر القليل بجانب الخير الكثير لا يعبأ به في مقام التشريع ، وما من تشريع له خيره الكثير ولا يوجد بجانبه شر ولو ضئيلا ، وأن الحياة الدنيا بطبيعتها لا يسلم خيرها مهما عظمت مقتضياته من شر تقضى به حالات الشذوذ التي لا تمنع تشريعا جلب الخير الكثير .

العمل المقصود في الآية :

٣ - وقد توسع أصحاب الشروع في معنى العدل المذكور في الآية « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » فقالوا : إن التعدد لا يباح إلا حيث لا يخشى منه الجور ، سواء أكان ذلك الجور يظن وقوعه بالزوجات أم بنورهن ، وبذلك اعتبروا في الإذن بالزوجة الثانية القدرة على الإنفاق على من تجب نفقتهم عليه من الأصول والقروص ، وعلى تربية الأبناء الذين سينجبهم من الزوجتين أو الثلاث ، وهذا نوع غريب من التقييد فإن المفروض عند من يتزوج الثانية أو الثالثة أنه يدفع شرا عن نفسه باعتبار الفترات التي تفقد فيها المرأة استعدادها القابلة ، ويدفع شرا عن أمته باعتبار ما تركه السنة الكونية وضغط الحياة من النساء الكثيرات

ولا ريب أن دفع حاجة نفسه المحققة وكذلك حاجة أمته المحققة مقدم في الاعتبار على نفقة أصوله وفروعه ، ولا يتوقف على احتمال المعجز عن تربية أبناء قد يأتون وقد لا يأتون ، وإذا أتوا لاندري ماذا أضمره المستقبل من سعادة أو شقاء ، أو موت أو حياة.

والعدل وإن جاء مطلقاً في الآية فالمقصود به خصوص العدل بين النساء كما صرحت به الآية الأخرى « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء » .

وكما بينته الأحاديث الكثيرة الواردة في شأن القسم بين الزوجات ، ولم يقل أحد من الفقهاء أنه يتناول الإنفاق على الأصول والفروع ، والقدرة على تربية الأبناء . والعدل بهذا المعنى — الذي يشهد به القرآن وتشهد به الأحاديث — مطلوب في ظل الفنى وظل الفقر ، فالنقى مطالب بالعدل بين زوجاته بما هو متعارف في بيئة الأغنياء ، والفقير مطالب بالعدل بين زوجاته بما هو متعارف في بيئة الفقراء ، وللمقصود ألا يميل الزوج إلى إحدى زوجاته كل الليل فيترك الأخرى كالمعلقة ، وبهذا يتضح أن تفسير العدل بما فسروه به تحريف للكلم عن مواضعه .

الأسباب الحقيقية للتشرد :

٤ — أما ما يذكر من التشرد لحسبنا في ندرة ارتباطه بتمدد الزوجات ، أن تشير إلى ما جاء في إحصائية لمكتب الخدمة الاجتماعية نتيجة لبحث حالات التشرد وبيان الأسباب التي تحدثه مع النسبة للثوية لكل سبب ، فقد جاء فيها أنه ليس لعدد الزوجات من حالات التشرد أكثر من ٣٪ . وهي تساوى تماماً في هذه الإحصائية نسبة قسوة للنزل على الطفل ، وقسوة الخدم على الخادم ، ولا ريب أنها نسبة ضئيلة جداً لا يصح أن يذكر يلازماً أن التشرد علاقة بتمدد الزوجات ، وأن نتخذ تلك العلاقة أساساً للتفكير في وضع حد للتمدد مع ما للتمدد من فوائد اجتماعية تربو بكثير وكثير جداً عن هذه النسبة .

ونحن لا نشك في أن التشرد داء وبيل في المجتمع يجب علاجه ، ووضع حد لاستئصاله والقضاء عليه إن أمكن ، ويكون ذلك بمحاربة أسبابه الكثيرة التالية كال فقر ، وسوء تربية الوالدين ، وقسوة الصانع ، والخدم ، وزواج أحد الوالدين بعد موت الآخر ، والأوساط الفاسدة ، وفساد أعصاب الطفل مع الجهل بقواعد الصحة إلى غير ذلك من الأسباب التي لا نحصىها ، والتي لها النصيب الوافر في إحداث حالات التشرد ، فعلى الحكومات الساهرة على مصالح الأمة أن يشتد ساعدها في محاربة تلك الأسباب ، أما تعدد الزوجات فسبب تافه ليس له أثر يذكر في حالات التشرد حتى يقصد بالمنع أو التقيد ، ونحن إذا نسبنا حالات التشرد الناشئة عن تعدد الزوجات إلى اللقطاء ، والأطفال المومودة التي يمتز عليها البوليس والناس في الشوارع والأزقة التي نشأت كثرتها عن الإعراض عن الزواج ، وعن تأييم كثير من النساء ، لوجدنا أن الحال تدعو إلى إغفال هذه النسبة من التشرد إغفالا تاما ، والعناية الكبرى بتطهير المجتمع من كثرة اللقطاء والمومودين ، وتعرف أسبابها والقضاء عليها .

عبرة من الغرب :

ولمنا عندئذ نعرف ونعترف — كما عرف واعترف كتاب الإفرنج أنفسهم — أن منع تعدد الزوجات له دخل كبير في ارتفاع نسبة اللقطاء والمومودين ، وقد أدركوا ذلك وخطب به خطبائهم ، ونادى به مصلحونهم في أوائل هذا القرن ، وذلك في المؤتمر الذى عقدته الحكومة الفرنسية سنة ١٩٠١ للبحث عن خير الطرق في مقاومة انتشار النسق ، وكان مما قيل في المؤتمر : إن عدد الأولاد اللقطاء المجموعين في مقاومة « مقاطعة » وحدها ، وجاز تربيتهم فيها على نفقة المقاطعة بلغ خمسين ألف لقيط ، وأن بعض القوام على هذه الملاهيء يفحشون بالبنات اللاتي نجت ولايتهم ، وأن نفس اللقطاء يفحشون بعضهم ببعض ولا زاجر يزرعهم .

وكتبت كاتبة إنجليزية في هذا الشأن : لقد كثرت الشاردات من بناتنا ،
وعم البلاء ، وقل الباحثون عن أسباب ذلك ، وإذا كنت امرأة ترائى أنظر
إلى هاتيك البنات وقلبي يتقطع شفقة عليهن وحزنا ، وماذا يفيدهن بنى وحزنى
وتوجى وإن شاركنى فيه الناس جميعاً ؟ !

لا فائدة إلا فى العمل بما يمنع هذه الحالة القصة ، ولله در العالم الفاضل
« تومس » فإنه رأى الداء ووصف الدواء وهو الإياحة للرجل الزوج بأكثر
من واحدة ، وبهذه الوسيلة يزول البلاء وتصبح بناتنا ربات بيوت ، فالبلاء كل
البلاء فى إجبار الرجل الأوربى على الاكتفاء بواحدة ، وهذا التحديد هو الذى
جعل بناتنا شوارد ، وقذف بهن إلى التماس أعمال الرجال ، ولا بد من تقاوم الشر
إذا لم يبيع للرجل الزوج بأكثر من واحدة ، ولو كانت تعدد الزوجات مباحاً
لما نزل بنا هذا البلاء ، وهكذا أخذت تندب حظ بنات جنسها اللاتى حرم
على الرجال أن يتزوجوا منهن على زوجاتهم .

هذه الحالة التى نادى بمالجتها الحكومة الفرنسية ووصفتها هذه الكاتبة
الغريبة هى الحالة التى نخشى بحق تفاقمها عندنا . أولاً : بإعراض الشباب عن الزواج
الذى أصبح ديدنا لكثرتهم الغالبة : وثانياً بجمع أو تقييد تعدد الزوجات .
هى الحالة التى امتلأت نفوس شباننا اليوم بمقدماتها وبواعثها .

هى الحالة التى قصد القرآن علاجها حيناً وضع الزواج وحث عليه ، وحيناً
شرع التعدد ووسع فيه ، فهو بينا يقول فى إغراء الرجال بالزواج : « وَأَحِلَّ لَكُمْ
مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ » ^(١) . يقول
إغراء بتزويج النساء : « فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ » ^(٢) .

١ (١) الآية ٢٤ من سورة النساء . ٢ (٢) الآية ٢٥ من سورة النساء .

فالسفاح والمخادنة هما رأسا البلاء الذى حل بالأُمم الغربية ولم نجد علاجاً في دينها وتشريعها فراحَت تلتبس ما وضعه الإسلام من علاج وتشريع .

وما كان ليصبح أن ننظر حين التشريع إلى جانب ضيق ضئيل وترك هذا الجانب الذى تقضى به طبيعة الجنسين ، وتقضى به سنة الله في كونه ، وذلك نترك المرأة والرجل تحت ضغط الطبايع والسنن فيضطراَن إلى مقارفة الإثم مدفوعين بالطبيعة والسنن . وما أدق وألطف تنبيه الله إلى هذا الجانب بقوله : « وَلَا تَكْرِهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا » (١) .

درس من الشرق :

وهذه أمة شرقية مسلمة نشأت في أحضان الإسلام ، ثم تغلبت عليها نزعات الغرب ، ولوث وجهها عن الإسلام ، واتخذت قانوناً مدنياً صدر بموجبه منع تعدد الزوجات ، وكان ذلك سنة ١٩٢٦ ولكن لم تمض — بعد — ثماني سنوات حتى هال أولياء الأمر فيها عدد الولادات السرية ، وعدد الزوجات السرية العرفية ، وعدد وفيات الأطفال المسكومة . وانظر في معرفة الإحصائية لكل ذلك في مدة الثماني السنوات، عدد ٥٥٦ من مجلة آخر ساعة في ٣ من يونيه سنة ١٩٤٥ للكاتب المصرى المعروف الأستاذ محمد التابى ، وكان مقياً إذ ذاك بتركيا .

الدُرر قيم شكلم :

• — هذا وإذا رجعنا مرة أخرى إلى الإحصائيات المتعلقة بقعود الزواج ، وبمحالات التصد خاصة لوجدنا أن الحالة بحكم انصراف الشبان عن أصل الزواج ، وخفة ميزان القضية في قلوبهم قد أخذت في التخلص من فكرة الزواج فضلاً

(١) الآية ٣٣ من سورة النور .

عن فكرة التعدد ، ونخشى إذا اضطرد الحال - ولا نعلم إلا مطردة - فنفسو
المزوجة وينعدم التعدد ، وعندئذ تكثر البلوى وتعظم الشكوى ، ونصبح نلتهم
أكثر مما التسته الحكومة الفرنسية في سنة ١٩٠١ ونادى به إذ ذاك عقلاء
الإفرنج فلا يجد نداؤنا سمعاً ، ولا استغاثتنا مغيثاً .

أما أن تعدد الزوجات يسير إلى قصص مطرد فيدل عليه جدول مصلحة
الإحصاء المصرية سنة ١٩٤٣ إذ نزلت نسبة الزوج بـاثنتين في مدة عشر سنوات
من ٤٩ر٤٪ إلى ٢٩ر٥٪ والزوج بالثلاث من ٢٩ر٢٪ إلى ١٧ر١٪ ،
والزوج بأربع من ١٠ر٤٪ إلى ٢ر٢٪ .

وهي حالة تنذر قطعاً بانقراض التعدد ، واتجاه الناس إلى الانصراف عنه
بمعامل انصرافهم عن أصل الزواج ، وهو الاكتفاء بسبيل الصداقة والمحادثة .

ما مبتنا إلى تشريع عكسي :

٦ - وإن مثل هذه الحالة جدير بأن يدفع بالأمة إلى التدهور الأخلاق ،
الذي شكاه منه الغربيون أنفسهم ، وجربته دولة شرقية إسلامية ، وهو مما يوجب
على عقلاء الأمة - انقاء للاكتكاس الخلق - أن يفكروا لا في منع التعدد أو تقييده
وإنما في وضع حد أعلى للمزوجة بالنسبة لأصل الزواج ووضع تشريع عكسي
في تعدد الزوجات أقل درجاته مساعدة الذين يتزوجون بأكثر من واحدة
مساعدة تحفز غيرهم إلى السير في طريقهم ، وتساعدهم على الإنفاق على زوجاتهم
وعلى أولادهم الذين ينسلون من هذه الزوجات إن لم يكونوا أرباب يسار يمكنهم
من ذلك وأن التشريع لمنع ما يسير في طريق المدم بمقتضى الظروف والأحوال
والأفكار الخاصة لا يتجه إليه في أصول التشريعات الحية ، فإن التشريع يقصد أن
يكون منه حواجز تحول بين الناس وبين الاندفاع فيما يعكر عليهم صفو الحياة

ويعرضهم للوقوع في بؤر الشر ، مما تعظم بواعثه في نفوسهم ، ولم نسمع أن تشريعاً يكون معيناً ، أو معرضاً لاندفاع الناس في تلك المهادى ، ثم يجد من يعمل عليه أو يعمل على حمايته .

ولا ريب أن التشريع الذى يراد لتعدد الزوجات هو فى الواقع بملاحظة ما تقدم أكبر معين للناس فى التخلص من العلاقات الشريفة ذات الآثار الطيبة فى الأخلاق والاجتماع اكتفاء بما يقع فى أيديهم من أعراض لم تجد من ينادى عليها أو يعمل على صيانتها .

خطأ أمر لأصحاب المشروع :

٧ - بقى أن هذا المشروع قد اتخذ أصحابه الفقر وعدم القدرة على تربية الأولاد والإنفاق على من يجب على الشخص نفقته أساساً لتقييد التمدد ، ومعناه أنهم يبيحون للنفى أن يعدد كما يشاء ، وليس للفقير أن يتزوج أخرى .

ولو كان يصح اتخاذ النفى والفقر أساساً لإباحة التمدد ومقته لكان الواجب عكس القضية بأن يباح للفقير ويمنع عن النفى ؛ فإن الفقراء يطعنون بمضمهم إلى بعض ويتعاونون على تحصيل رزقهم ، فيسعى الرجل بقدر استطاعته ، وتسمى كل زوجة بقدر استطاعتها ، وليس عنده ما يمكن أن يحاى به إحدى الزوجات عن الأخرى .

أما النفى فتتظر زواجه إلى غناه ، ويجد من ذات يده ما يحاى به إحداهن ، فيقع الشقاق بينهما وتتفكك عرا الأسرة ، وما دام الرجل غنياً قادراً فهو عند غير المحبوبة منهن مظنة المحابة والليل ، وأمر الفقير مكشوف لزوجاته يعلمون دخله وخرجه فليس محلاً لهذه المظنة .

أما التباغض الذى يحصل من جراء تعدد الزوجات يبين وبين أولادهن

فنشؤه غير طبعية لا يمكن سلامة النفوس منها ، وقد وجدت هذه النيرة في أعلى طبقات النساء « أمهات المؤمنين » ولم تمنع من تمددهن لما في تمددهن من خير يربو على شر هذه النيرة .

كما وجدت أساليب الكيد في أعلى طبقات أولاد الضرائر « يوسف وإخوته » ومثل هذا الشأن الطبيعى لا يمكن وقف التشريع لأجله تحصيلاً للفوائد العظيمة للترتبة على التشريع .

والله الذى يعلم أن النيرة أمر طبيعى فى نفوس الزوجات ، شرع تعدد الزوجات فى قديم الزمن وحديثه ، ولم ترا الحكمة الإلهية أن وقوع الكيد فيما بينهن ، وفيما بين أولادهن مانع من إقرار التعدد ، فدل ذلك على أن مقاصد التعدد فى نظر المشرع الحكيم تسمو بكثير عما يقع من الكيد والتباغض أترأ لهذه النيرة الطبيعية .

على أن هذا التباغض الذى يقع بين الزوجات ، يرى مثله كثيراً بين الزوجة وأحمائها ، ومثل ذلك عفو فى نظر التشريع ، لأنه وإن كان شراً إلا أنه شر قليل لا يترك لأجله الخير الكثير .

الشرعة لم تسهل :

٨ — والشرعة من وراء ذلك كله لم تهمل جانب المواعظ والإرشادات والتعزيرات التى من شأنها تلطيف آثار النيرة الطبيعية ، وتوجب مع هذا على أولياء الأمر تهئية وسائل العيش والتربية الصحيحة للفقراء وأولادهم ، وترى أن التصير فى ذلك يقع أولاً بالذات على كاهل الحكومات الإسلامية التى لا تعمل على إيجاد النسل القوى الصالح بتوسيع طرق العمل وصيانة حقوق المال .

وبعد : فإذا كان الواقع أن الطبيعة تسخو بالنساء أكثر مما تسخو بالرجال ، وتسو على الرجال أكثر مما تسو على النساء وأن الاتجاه الطبيعى للجماعات فى كل المصور إلى القوة لا إلى الضعف ، وأن الرجل تطرد قوته الفاعلية إلى حياة أطول مما تستمد له قابلية المرأة ، وأن الرجل لا تعتبره فترات يفقد فيها استعداده على نحو ما يمتزى للمرأة من هذه الفترات ، وكان من الرجال من تنقلب عليه جنسيته لا تحصنه للمرأة الواحدة ، وكان الثنى والفقر مرتبطين بأسباب أخرى وره الزواج ترجع إلى العمل .

إذا كان هذا هو الواقع ، كان بلا شك مما يقضى بترك الشريعة كما أرادها الله ، لا تقيد إلا بما قيدها به من مراعاة العدل بين الزوجات فى الحدود التى رسم صاحب الشريعة .

وبعد مرة أخرى : أى الأمرين أحق بالقبول ؟ منع التعدد أو تقييده ، فكثير النساء ويندفعن تحت ضغط هذه الكثرة ، وتمت الحرمان إلى الإخلال بالشرف ، وإلى ما صارت إليه الأمة الشرقية حينما قللت الغربيين فيما يختص بالولادات المكتومة ، والزواج العرفى السرى . هذا أم ترك الأمر على ما هو عليه ولو تزوج الرجل فى كل بلدة واحدة ، وكان له منهن جميعاً أولاد شرعيون ، يعرفون نسبهم إلى أبيهم ، ويعرف الناس نسبهم إلى أبيهم ، زوجات مفترقات بأولاد شرعيين خير أم أخذان ييمن عرضهن فى كل مكان ، ولشكل شخص وبأولاد غير شرعيين . أى الفريقين أحق بالقبول إن كنتم تعلمون ؟ .

الفصل الثالث

تنظيم النسل

هذه المسألة تناولها البحث قديماً وحديثاً ، وكانت موضع خلاف في القديم ، وظلت كذلك موضع خلاف في الحديث ، وشأنها في ذلك شأن كل مسألة تسكتفها اعتبارات مختلفة ، ولم يكشف جهة الحق فيها نص واضح في دلالته ، فترك الحكم فيها لما يترجح في نظر الباحث من هذه الاعتبارات ، وما تقضى به مصلحة صاحب الحق فيها فرحاً كان أم جماعة .

وهذه طريقة الإسلام في تشريع الأحكام ، فالذي لا تختلف فيه المصلحة باختلاف الأوقات والبيئات والاعتبارات ينص على حكمه نصاً قاطعاً لا يجعل فيه مجالاً للاجتهاد والنظر ، أما الذي تخضع المصلحة فيه للظروف فإنه يكله إلى أرباب النظر والاجتهاد وتقدير الصالح : « وَتَوَرَّطُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنِيظُونَ مِنْهُمْ » .

عرضت هذه المسألة في أكثر عبارات القديم تحت عنوان (العزل) .

وعرضت في أكثر عبارات الحديث تحت عنوان (تحديد النسل) .

وتعرض اليوم تحت عنوان (تنظيم النسل) .

وكل هذه المناوين تحاول الجواب عن شيء واحد ، وهو : هل يجوز

منع الحمل في حالات خاصة أو على العموم ؟

ولما كان العزل هو الطريق السهل المعروف لكل الناس في جميع المصور

عرضت به المسألة في القديم تمثيلاً مع البساطة التي يألفها القديم ، وحينما اتسعت الحضارة وانكشفت للناس طرق أخرى لمنع الحمل غير العزل ، وشاع ذلك فيما بينهم ، وكان منها ما يقف بالنسل عند حد معين ، ومنها ما يمنع الحمل فترة من الزمن ولا يقطعه ، عرضت تحت عنوان التحديد تارة ، والتنظيم أخرى لتشمل جميع الوسائل الممكنة لمنع الحمل عزلاً كانت أم غير عزل .

ولما كان تحديد النسل بمعناه المعروف : وهو الوقوف بنسل الأمة عند عدد معين لا تقصده أمة تريد البقاء خصوصاً في هذا العصر - عصر التنافس بين الأمم في السكثرة والقوة - كان لابد أن يراد به ما يلتقي مع معنى التنظيم الذي لا يأبى السكثرة ولا يقتضي الوقوف بالنسل عند حد معين .

لهذا اخترت « تنظيم النسل » عنواناً لهذا الفصل من مباحث هذا الكتاب .

من له حق الولد ؟

إن من الأسس التي تفيدنا كثيراً في هذا البحث معرفة : من له حق الولد ، أهو الوالد وحده ، أم الوالدان معاً ؛ أم أن الولد حق مشترك بينهما وبين الأمة ؟ وعلى الرغم من أننا لم نرلفقهما ثنائياً صريحاً كهذا فإنه يبدو للناظر في تحليل آرائهم في هذه المسألة أنهم لم ينفكوا هذا البحث ، بل نظروا إليه وإن كان ذلك خفياً وارتبط رأى كل فريق منهم في المسألة برأيه فيمن له حق الولد ، وعلى هذا الأساس نعرض أقوالهم في الموضوع :

من العلماء من رأى أن الولد حق للوالد وحده ، فله إن شاء أن يحصله ، وله إن شاء ألا يحصله ، ومن أصحاب هذا الرأي الإمام الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . ومنهم من يرى أنه حق للوالدين معاً ، ومن أصحاب هذا الرأي علماء الحنفية . ومنهم من رأى أن الولد حق مشترك بين الأمة والوالدين ولكن حق الوالدين أقوى ،

ومن أصحاب هذا رأى الشافعية والحنابلة والجمهور من أصحاب المذاهب الأخرى . ومنهم من يرى أن حق الأمة في الولد أقوى من حق الوالدين ، ومن هؤلاء طائفة من رجال الحديث .

الرأى الأول :

يرى الإمام النزالى أن منع الولد مباح ولا كراهة فيه ، قال : لأن النهى إنما يكون بنص أو قياس على منصوص ، ولا نص في الموضوع ، ولا أصل يقاس عليه بل عندنا في الإباحة أصل يقاس عليه وهو ترك الزواج أصلاً ، أو ترك المحالطة الجنسية بعد الزواج ، أو ترك التلقيح بعد المحالطة . فإن كل ذلك مباح وليس فيه إلا مخالفة الأفضل ، فايكمن منع الحمل بالزول وما يشبهه مباحاً كما أبيع ترك الزواج وترك المحالطة .. الخ .

هذا رأى النزالى في منع الحمل بقطع النظر عن البواعث التى تدفع إليه . أما إذا نظرنا إلى البواعث التى تدفع إليه ، فإنه يرى أن من البواعث ما ليس منهيّاً عنه ولا مكروهاً فلا يؤثر في حكم الإباحة ، وذلك كما قال : مثل استبقاء جمال المرأة ونضرتها ، ومثل الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد .

ويرى أن من البواعث ما هو مكروه منهى عنه فيستتبع ذلك كراهة منع الحمل نظراً للبواعث عليه ، وذلك كما قال : مثل الخوف من الأولاد الإناث كما كانت عادة العرب « وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » يتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ »

ويتلخص رأى النزالى في أن منع الحمل مباح في ذاته وبقطع النظر عما يحمل عليه من البواعث ، وأنه يكون مكروهاً إذا كان الباعث عليه مكروهاً .

وقد اتجه على الغزالي في رأيه هذا :

أولاً - قوله عليه الصلاة والسلام: «من ترك الفكاك مخافة العيال فليس منا»

ثانياً - قوله عليه الصلاة والسلام في العزل ، وقد سئل عنه : ذلك الواد الخفي .

ثالثاً : قول ابن عباس : العزل هو الواد الأصفر .

والغزالي يحاول الإجابة عن هذه الاعتراضات فيقول : إن كلمة (ليس منا) في الحديث الأول معناها : ليس على سنتنا وطر يقتنا - وسنتنا هي الأكل - : أى أنه خالف ما هو أكل وأمثل ، وهذا لا يعطى الكراهة ولا النع .

وأن الحديث الثانى لا يقوى على معارضة ما صحح من أحاديث الإباحة كما روى عن جابر رضى الله عنه قال : كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل .

وأما قول ابن عباس : العزل هو الواد الأصفر . فهو قياس منه : فاس منع الحمل على قتل الطفل ، وهو قياس ضيف أنكره عليه على رضى الله عنه ، وقال : لا تكون مودة إلا بعد سبعة أطوار ؛ وتلا قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ، ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ »

الرأى الثانى :

ويرى الحنفية أن منع الحمل مباح بشرط أن تأذن فيه الزوجة لاشتراكها في حق الولد ، قال صاحب الهداية^(١) : ولا يعزل عن زوجته إلا بإذنها لأن

(١) الرغيباني القول سنة ١٠٩٣ هـ .

تحصيل الولد من حقها ، وللكمال بن الهمام^(١) وغيره من علماء الحنفية مثل هذا . وقال علماء الحنفية هذا هو أصل المذهب ، ولكن للتأخرين أقنوا في زمانهم بجوازه لأحد الزوجين بغير رضا صاحبه إذا خيف على الولد السوء لنفس الزمان ، وهذا منهم مبنى على قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان .

الرأى الثالث :

يرى جمهور العلماء من فقهاء الأمصار أن منع الولد مكروه نظراً لحق الأمة فيه . قالوا : قد رويت كراهته عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم لأن فيه تقليل النسل ، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على الزواج تكثيراً للنسل فقال : تناكحوا تناسلوا تكثروا ، وقال : سوداء ولود خير من حسناء عقيم .

هذا رأيهم في منع الولد من جهة حق الأمة فيه : أما من جهة حق الزوجين فأنفوه بالحرمة إذا عزل الرجل بغير رضا زوجته . وقالوا جميعاً : إذا دعت إليه حاجة مهمة في نظر الشرع جاز من غير كراهة ؛ وقد مثلوا لتلك الحاجة بأن يكون الزوجان في الجهاد ويخاف على الزوجة أن يضعفها حملها مع مشقة السفر والجهاد أو يخاف أن يولد لها ولد في دار الحرب وليس عندهما من وسائل الراحة والصحة ما يطمئنان به .

ومن أصحاب هذا الرأى موفق الدين بن قدامة الخليل المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، ومنهم الإمام النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، وعبارة النووي في شرحه لمسلم هكذا : والعزل مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رضيت أم لا لأنه طريق إلى قطع النسل ، ولهذا جادت تسميته في الحديث : الوأد الخفي ؛

(١) المتوفى سنة ٨٦٦ هـ .

لأنه قطع طريق الولادة كما يقتل المولود بالوآد ، ولملك تجد في كلام النووي دفعا قويا لرد الغزالي على قول ابن عباس إنه الوآد الأصغر ، وإنه لم يرد حقيقة الوآد وإنما أراد التشبيه والإلحاق .

الرأى الرابع :

يرى جماعة منهم ابن حبان^(١) وابن حزم^(٢) تحريم منع الولد مطلقا ، وقد غلب هؤلاء حق الأمة في الولد على حق الوالدين . وقالوا : إن في العزل قطع النسل المطلوب شرعا من الزواج ، وفيه أيضا صرف السيل عن واديه مع حاجة الطبيعة إليه واستعدادها للإنبات والإثمار لما ينفع الناس ويعمر الكون .

حكم إسقاط الحمل :

وكما بحث الملاء على هذا الوجه حكم منع الحمل بالعزل بحثوا حكم إسقاط الحمل على الوجه الآتى :

اتفقوا على أن إسقاط الحمل بعد نفخ الروح فيه حرام لا يحل لمسلم أن يفعله ، لأنه جنابة على حى ، ولذلك وجبت فيه الدية إن نزل حيا ؛ والفرقة إن نزل ميتا . أما إسقاطه قبل نفخ الروح فيه ؛ فقد اختلفوا في حله وحرمة ، فرأى فريق أنه جائز زاعما أنه لا حياة فيه فلا جنابة ولا حرمة . ورأى آخرون أنه حرام . وقالوا إن فيه حياة محترمة هي حياة النبو والإعداد ؛ ومن هؤلاء الإمام الغزالي : فقد عرض لهذه المسألة وفرق بينها وبين العزل . وقال : « وليس هذا كالإجهاض والوآد لأن ذلك جنابة على موجود حاصل . وأول مراتب الوجود أن تقع المادة في الحمل وتختلط بالبويضة وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنابة ، وتمظم

(١) هو الإمام المحدث أبو حاتم محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح ، والتصانيف المقيمة الصديعة للتوفى سنة ٣٥٤ هـ .
(٢) ابن حزم : هو غر الأملس ، ومجدد القرن الخامس توفى سنة ٤٥٦ هـ .

الجناية كلما انتقلت المادة من طور إلى طور حتى تصل إلى متنهاها بعد الانفصال حياً » ومن هؤلاء أيضاً صاحب الخانية من علماء الحنفية ونصه : « ولا أقول بالحل إذ الحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لأنه أصل الصيد ؛ فلما كان يؤاخذ بالجزاء فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا هذا إذا أسقطت بغير عذر » وقال ابن وهبان : ومن الأعداء أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحل ؛ وليس لأبي العبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ؛ ونقل عن النخيرة : لو أرادت الإلقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح ؛ هل يباح لها ذلك أم لا ؟ اختلفوا فيه . وكان الفقيه على بن موسى يقول : إنه يكره ؛ فإن الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيسكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ، ونحوه في الظهيرية . قال ابن وهبان : فإباحة الإسقاط محمولة على حالة المذر ؛ أو أنها لا تأثم إثم القتل . ومن كلام ابن وهبان :

ويكره أن تسقى لإسقاط حملها وجاز لمنذر حيث لا يتصور

الفقهاء يعترفون بحياة مادة التلقيح :

ومن هنا نرى أن علماء الشريعة يرون - كما يرى الطب - أن مادة التلقيح فيها حيوية يقدرها الفقهاء ويعتدون بها ويرتبون عليها آثارها ، وقد وجدنا ذلك في حكمهم على كاسر بيض الصيد في الحرم نظراً لأنه أصل الصيد وماله . أما الحياة التي لا تكون إلا في الشهر الرابع فهي حياة الحس والحركة التي عبر عنها القرآن بالخلق الآخر وعبر عنها في الحديث بنفخ الروح .

والعلماء الذين نفوا الحياة قبل نفخ الروح يريدون هذه الحياة حياة الحركة لا حياة النمو ، وهم لا ينكرون في الوقت نفسه : أن البويضة ذات حياة أثرها النمو والأطوار التي أشار إليها القرآن الكريم في تكوين الإنسان . واعتمد عليها الفقهاء في تقرير الضمان على كاسر بيض الصيد الغير المذر .

وصف الأمة في الفصل :

من هذا العرض المتقدم يبدو أن جمهور الفقهاء لم يحرصوا الخرض كله على إظهار حق الأمة في الولد ، ولم يكن ذلك منهم ناشئا عن إهمال جانب الأمة وتسكينها بالقوة المطلوبة ، وإنما يرجع إلى اعتقادهم أن حق الأمة من هذه الوجهة مكذول لا خوف عليه ، وذلك لأمر :

أولها — أن للزواج في الشريعة الإسلامية شأنًا تغلب عليه الصبغة الدينية ، ويرتّب عليه الثواب الأخرى لما فيه من فائدة التحصين للطاوب شرعا ، فالمسلمون بذلك حريصون دينيًا على تحقيق هذه الغاية ولاشك أن هذه الغاية لا تحصل إلا بترك الأمور تجري على طبيعتها ، واللياء تسير في وادئها ، وبهذا الاعتبار الذي لا تفارق ملاحظته أكثر المسلمين ، لا يميلون إلى عملية العزل أو نحوها ، فيتحقق النسل المطلوب لكثرة الأمة وتكوينها .

ثانيها — أن محبة النسل مغروسة في الطباع ولا يمكن بحال فساد تلك الطبيعة أو عموم الرغبة في تقليدها أو العمل على قطعها ، فإن وجدت فإنما توجد لأفراد لم نزعة خاصة أو حالات خاصة ، فلا يؤثر القول بالإباحة في شأن كهذا على تكوين الأمة وحفظها في الولد .

ثالثها — أن الأمة الإسلامية كانت في زمنهم بحالة من القوة والكثرة واتساع العمران لا يخطر ببالهم فيها تقدير ضعفها أو قلة أفرادها أو انحلال أعصابها ، فقصروا نظرهم أو جعلوا أكثر نظرهم موجبا إلى الفرد الذي يتلى بتلك النزعة أو يتلى بحالات تمكّر عليه صفوه من جرّاء النسل وكثرته .

ونحن واقفون بأنهم لو نظروا في أفق أوسع وقلدوا أن سيكون في مستقبل الزمن قوم يضعف دينهم ويقسد خلقهم إلى حد أن يفضلوا المخادنة على المزاج

والسفاح على التحصين ، وآخرون يضرّون عن النسل احتفاظاً بمتعة لا يقيم لها الرجال الماملون وزناً ، وآخرون يستمرّون حياة الكسل والبطالة ، وتنضيق الدنيا في أعينهم ويشتد ضيقها كلما بُشّروا بحمل أو ولد .

نحن واقفون بأنهم لو نظروا هذه النظرة لأجمعوا على الإفتاء بحرمة منع الولد إلا إذا ألجأت إليه ضرورة أو قضت به حاجة ملحة .

الشريعة وصي الأُمة في الفصل :

وعما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية جعلت الولد حقاً مشتركاً بين الوالدين وبين الأُمة ، على الوالد أن يحصله بالوسائل المشروعة ؛ وأن يعمل على تربيته وتهذيبه ثم يقدمه للأُمة فيفيده ويفيد الأُمة ، وقاعدة الشركة المادّة ألا يطلعي أحد الشريكين بحقه على حق صاحبه ، فالولد إذا كان ذكراً لأبيه فهو لبنة من بناء الأُمة ، ولا ريب أن حياة الأم بقوتها ؛ وأن قوتها ترجع فيما ترجع إليه إلى تزايد النسل وقوته . والشريعة الإسلامية حثت على مبادئ القوة والعزة ، واتساع العمران ، وعموم السلطان ، وكثرة الأيدي العاملة في عمارة الكون ، وتقويم الحياة ورقيا ، وهذه غايات لا يمكن الحصول عليها إلا بكثرة النسل المكون للأُمة للضائع لقوتها للوجد لمرزئها ؛ ولو لم يكن سوى ما أوجبه الشريعة الإسلامية من الجهاد في سبيل الخير والدعوة إلى الحق والإصلاح في كل الأزمنة ، واتخاذ المدة الدائمة : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطٍ انْتَحِلِي تَرْهَبُونَ بِعَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّكُمْ) .

الشريعة وكثرة الفسل :

نقول : لو لم يكن سوى هذا الكفى في معرفة أن الأصل فيها هو العمل

كثرة النسل والوالد، وأن الولد لم يكن حقاً لوالديه إلا بمقدار ما يهيئانه لخدمة الأمة والقيام بنصيبه فيها .

ولقد رغب القرآن الكريم وحثت الأحاديث النبوية على الزواج مع أنه أمر طبيعى لا تكاد النفس المهذبة تفكر فى الإضراب عنه ما استطاعت إليه سبيلاً ، انظر إلى قوله تعالى فى معرض الامتنان على عباده : (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الْعَالَمَاتِ) وقوله جل شأنه بياناً لمكانة البنين فى هذه الحياة : (أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنُونَ زِينَةً الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) ثم انظر إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « تناكحوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة » وقوله : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » ، وقوله : « من ترك الفكاح مخافة العيال فليس منا » .

ومن هذا يبين أن القول بإباحة منع الحمل على الإطلاق كما يراه النزالى ، أو برضا الزوجين كما يراه الحنفية ، فيه إهدار لجنى الأمة الذى تشير إليه هذه النصوص ، وتقضى به روح الشريعة ؛ وأن حق الأمة يجب أن يكون له المكان الأول من النظر والاعتبار ، خصوصاً فى زمننا هذا الذى أصيبت فيه الشعوب الإسلامية بالضعف والانحلال والتمزق .

وأن إباحة للنسج من الحمل كما يراه النزالى أيضاً مجرد المحافظة على الجمال والتمتع الجنسية ، منع للطبيعة المستعدة للإثمار عن تأدية وظيفتها ، وإثناء ثمرتها ، وقد صرح الدكتور الكبير سليمان «باشا» عزمى فى حديث له بأن الطب لا يقر بحال تحديد النسل لإمتاع النفس والجسم وإطلاق الحرية للسيدات فى الرياضة والسفر والأناب ؛ وإذا كان الطب - وهو للمهين على الصحة والقوة والضعف - لا يقر هذا فالشرعية الإسلامية ذات المبادئ القوية أشد منماً لفكرة منع الحمل

لهذه الأغراض . وذلك لأن الشريعة الإسلامية تبنى أحكامها في دائرة الطب ؛
على ما يراه الطب ؛ وهي فوق ذلك تقرر للزوجة مكانة سامية في بناء الأسرة
وبناء الأمة بالبنين والحفدة .

* * *

هذان اعتباران قويان يقفان أمام الإباحة المطلقة في منع الحمل : اعتبار حق
الأمة في الولد الذي تقرر به الشريعة الإسلامية سبيلا لحفظ كيان الأمة ولنهوضها
القوى ، واعتبار معاكسة الطبيعة في كف أجهزتها عن القيام بوظيفتها التي
خلقت لها . « رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى » « يَا أَيُّهَا النَّاسُ
اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا » .

الشريعة لا تمنعها الكثرة الهزيلة :

وإذا التفت الشريعة والطب في هذه الناحية فهما يلتقيان مرة أخرى
في ناحية وجوب دفع الضرر الذي يلحق الزوجة أو الأمة من جراء إطلاق الحرية
في تحصيل النسل وكثرته ، فكما أن الطب لا يقر حلافه في إضرار المرأة أو بالنسل
وتوافقه الشريعة في هذا فالشريعة أيضاً لا تمنعها كثرة هزيلة ، ولا تقم لارتفاع
نسبتها في التعداد وزنا ، ولا يتخذ منها النهي الكريم مبعثاً للباحاثة بها ، بل
بالعكس تمت الشريعة هذه الكثرة وتحقرها ، يشير إلى هذا ما صرح في دلائل
النسب عن النهي صلى الله عليه وسلم من قوله : « توشك الأمم أن تداعى عليكم كما
تداعى آل كة إلى قصبتها » . فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال : « لا ، بل أتم
كثيرون ، ولكنكم غناه كغناء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوك المهابة

منكم وليتقنن في قلوبكم الوهن ، قال قائل : وما الوهن يا رسول الله ؟ قال : « حب الدنيا وكرهية الموت » ، يشير الحديث إلى أن الكثرة التي تملكها عوامل الضعف كثرة لا خير فيها ، وكما تكون عوامل الضعف من الجانب الخلقى ، فهي تكون في الجانب الخلقى ، والوهن كما يبعثه الجبن والبخل يبعثه ضعف البدن ، فلا خير في أمة ذبل أبنائها ، كما لا خير في أمة حرمت فضيلة الشجاعة ، وحرمت فضيلة البذل والسخاء .

إن الشريعة في الوقت الذي حثت فيه على كثرة النسل إنما للنماء للأمة وتكوينها لقوتها ، قضت بصيانة هذه الكثرة من الضعف ، ومن أن تكون غشاء كغشاء السيل .

(١) حثت على الصحة وسلامة الأبدان من الأمراض ، علم ذلك من تشريعها حتى في العبادات فأباححت الفطر للمريض مخافة ازدياد مرضه ، وللسافر حفظاً لصحته ، وأباححت حلق الرأس في الإحرام إذا أصابها أذى أو سوء ، وأباححت التيمم في الطهارة إذا كان استعمال الماء يؤذى الجسم أو يزيد في مرضه ، وإن المنعيج لجزئيات التشريع ليجد اعتبار الصحة للمرض أساساً لكثير من الأحكام .

وفوق ذلك جاء الأمر بالعداوى كثيراً في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وحبيب فيه وأرشد بنفسه إليه في كثير من الأمراض ، وجاء أيضاً التحذير من العدوى في الأمراض الفتاكة ، وجاء ما يدل على طلب الحجر الصحي عند حلول الوباء في مدينة أو قرية « إذا كان بأرض وأتم بها فلا تخرجوا منها ، وإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليها ^(١) » .

(ب) هذا ما جاء في شأن الصحة والقوة والوقاية على وجه الصوم ، وقررت

(١) برامج في هذا الموضوع ما كتبه ابن القيم الجوزي في كتابه (زاد المعاد) في طب الأبدان ص ٦٤ وما بعدها جزء ثالث الطبعة للتبوية .

فيا يختص بالحياة الزوجية ما يجعل لأحد الزوجين حق فسخ عقد الزواج إذا ظهر أن بخاصة مرضاً يمنع المقصود من الزواج، أو يخشى تعديه إليه أو إلى النسل، ومن كلام الإمام الشافعي في كتاب الأم: «الجدام أو البرص فيا يزعم أهل أهل العلم بالطب والتجارب يمدى الزوج، أما الولد فلا يسلم وإن سلم، أدرك نسله» ٥١.

(ح) وجاء أيضاً في كلام النبوة محافظة على صحة الولد وقوته ما يدل على تحريم الإرضاع وقت الحمل، فمن أسماء بنت يزيد بن السكن رضى الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى عليه وسلم يقول: «لا تقتلوا أولادكم سراً فإن النيل يدرك الفارس قيد عثره عن فرسه» رواه أبو داود، يقال دثر الحوض إذا هدمه، والنيل الإرضاع في زمن الحمل^(١) فالطفل الذي يرضع لبن الحامل تضعف قوته ويحمل عنصر الضعف حتى إذا ما بلغ مبلغ الرجال ضعف عن مقاومة نظيره في الحرب، وانكسر بسبب ذلك. وقال العلماء: إن لبن الحامل فيه داء يعوق نمو الطفل وبذهب بنصرته، ونحن نشاهد في حالات كثيرة صحة ما قاله العلماء: نشاهد ذبولا واضمحلالا وضيق خلق وإشرافا على الهلاك في الأطفال الذين يسوء حظهم فيدركهم الحمل وهم في زمن الرضاع، وليس كل والد يستطيع أن يستأجر المراضع الخالية من الحمل ليتم لابنه الرضاعة، إنما الذي يستطيع ذلك أفراد قلائل في الأمة من ذوى البسطة واليسار، ومثل هؤلاء لا يحكمون على المجموع.

وقد عال الفقهاء حق الفسخ لمقد إجارة المراضع إذا تبين بها حمل بأن لبن الحبل يضر بالصغير، وهي يضرها أيضاً الرضاع، فكان لها ولوالد الطفل حق الفسخ دفعا للضرر عنها وعن الصبي، وصرحوا بمجواز المعالجة في إنزال الدم قبل

نفخ الروح إذا كان في ذلك صيانة الرضيع كما سلف في (إسقاط الحمل) وقد عللوا تحريم الزواج من الحارم بأنه يورث ضعف الولد في الخلق والخلق .

وحثت الشريعة على اختيار ذات العقل لأن الحفاء يتعدى حقها إلى ولدها ، وأرشدت إلى أن تكون الزوجة من غير ذات القرابة القريبة ، مخافة أن يحمى الولد ضاويًا ، وقديما قالوا : « اغتربوا لا تضوا » يمتنون تزوجوا الثرائب كي لا يضمف أولادكم . وقالوا : « الثرائب أنجب » وقالوا : « اجتنبوا الحفاء فإن ولدها ضياع » .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية حثت على الصحة على وجه العموم ، وشرعت حق فسخ عقدي الزواج والإجارة صيانة للأولاد من الأمراض وتعلديها ، ومنعت إرضاع الحامل محافظة على الطفل ، فهي إذاً تعمل بكل هذا على توفير أسباب الصحة والقوة والسلامة من الأمراض ، وتطلب أن تكون الأمة قوية .

الشريعة تطلب كثرة قوية :

وإذا كانت مع هذا تباهى بالكثرة ، وتلتبس الأيدي العاملة في الحياة ، واتساع العمران ، فهي إذاً تطلب أن تكون الأمة ذات كثرة قوية ، هذا ما تطلبه الشريعة الإسلامية في تكوين أمتها وفي الوحدات التي تتكون منها الأمة . وإذا كانت الشريعة الإسلامية تطلب كثرة قوية فما هو السبيل إلى

الحصول على تلك الكثرة القوية ؟

سبيل للكثرة القوية :

السبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم النسل تنظيمًا يحفظ له قوته ونشاطه ، ويحفظ للأمة كثرته ونمائه .

وعلى أساس هذه القواعد العامة التي تقرها الشريعة ، ونتمم السير على

مقتضاها حفظا لحياة الفرد وإبقاء على حياة الجماعة ، نرى أن يكون أساس التنظيم للنشود على نحو ما يأتي :

أولا : العمل على منع الحمل منعاً مؤقتاً يمكن الأم من إرضاع الطفل إرضاعاً كاملاً قياً ، وقد حددت الشريعة الإسلامية مدة الرضاع بحولين كاملين : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ » و يمنع الحمل في ذلك الوقت تستريح الأم ، وتستعيد ما فقد من قوتها بسبب الحمل وعناء الوضع ، وتضفرغ بهمة ونشاط لتربية الولد وإعناؤه بلبن نقي بعيد عن التأثير بما سماه النبي صلى الله عليه وسلم غيلا يدرك الفارس على فرسه فيدعثره .

ثانياً : منع الحمل بين الزوجين منعاً باتاً إذا كان بهما أو بأحدهما داء عضال من شأنه أن يتعدى إلى النسل والقرية ؛ وفي حالة امتناع الزوجين عن قبول عملية منع الحمل يكون لولى الأمر الحق في التفريق بينهما جرباً على قاعدة أن على ولى الأمر سد أبواب الضرر الذى يصيب الأفراد أو الأمة .

وقد يظن بعض الناس أن التنظيم على أساس (منع الحمل) بهذه الكيفية لم يمرض له الفقهاء ، ولكنى أحيلهم على ما كتبه الإمام شمس الدين الرملى الشافعى فى كتابه نهاية المحتاج (٨ ص ٢٤٠) وسيجدون فيه أساساً عظيماً لهذا التنظيم ، فإنه بعد أن عرض لخلاف العلماء فى استعمال الدواء لمنع الحمل قال : « ولو فرق بين ما يمنع بالكيفية وما يمنع فى وقت دون وقت لكان متجهاً » .

وهذان الأمران هما العلاج فيما يختص بتنظيم الحمل من جهة وقاية الولد من الضعف الذى يلحقه من جراء الرضاعة فى زمن الحمل ، ومن الأمراض التى تنتقل إليه من أبويه المريضين مرضاً عضالاً كالسل والجذام وما إليهما ، ومن جهة وقاية المرأة من الضعف الذى يفتاتها بسبب كثرة الحمل وتعاقبه دون أن يتخلل بين الحمل والحمل فترة تستريح فيها وتسترد قوتها .

وبقى النظر بعد هذا في شأن من يخشى الوقوع في الحرج بسبب عدم القدرة على تربية أولاده والعناية بهم أو يخشى أن تسوء صحته بضعف أعصابه عن تحمل واجباتهم ومتاعهم ؛ فهل يباح له أن يعمل على تحديد نسله أو تقييله إلى الحد الذي لا يمتشاه اعتياداً على ما عرف من أن خوف الوقوع في الحرج من الأعداء التي يسوغ بها في الشريعة ترك الواجبات ؟

وإننا نرى أن العلاج السابق لا بد له من عنصر آخر ينضم إليه حتى يشمل العلاج جميع الفروض والحالات وهو : العمل على اتخاذ تدابير اجتماعية ومالية لمساعدة الفقراء الأسماء في تربية أطفالهم وتعليمهم ومنحهم ما يرفع عنهم ضيق الحياة للمادية الذي يعرضهم إلى الضعف بسبب الجهل وسوء التغذية . وإذا كان للأمة كما قلنا حق في الولد تنفع به وتستثمره في الحياة العامة والفن بالقرم كما يقولون ؛ فالواجب على الحكومة أن تتخذ لهذه التدابير الوسائل التي تحقق بها تلك النوات .

وإننا نكل الكلام في تفصيل هذه الوسائل واختيار أجداها إلى ذوى الخبرة من علماء الاجتماع والاقتصاد .

ولعل في اقتراحنا بتنظيم الحل على هذا الوجه حلاً لمشكلة اجتماعية خطيرة تهدد الأمة ، وتتعب الحكومة تلك هي مشكلة للمعانيه والمجانين وذوى المعاهات والزمانة ، فقد انتشر كل هؤلاء في الشوارع والأزقة وللقاهى والليادين العامة ، واتخذوا من زمااتهم ما يبرهم في الاستجداء وإراقة ماء الوجه والحياء ، وإذا كان الناس يألمون لهؤلاء ويألمون منهم ، فالحكومة المهيمنة على الجميع الساهرة على راحتهم جدية بأن تألم كما يألم الناس ، وجدير أن يشغل بها الألم لأنها تعانى منهم فوق ما يعانى الناس ، تعانى منهم إنشاء المستشفيات ولللاجى* والإفناق عليها وعلى من فيها من الموظفين والخدم والمرضى ، وتعانى منهم الإخلال

بالأمن ، وزهاب الأرواح بسبب ما عندهم من خيالات وأوهام وضيق صدر وفساد خلق وغير ذلك من بواعث الإنسداد التي ينبتها الفقر والجنون .
واجب الأغنياء والحكومة في مساهمة الفقراء :

ولو أن الحكومة عيّنت بهذه المشكلة عناية جادة لارتاحت من هذا العناء ولوجدت من المادة المالية التي تنفقها عليهم متسعاً عظيماً لمساعدة الفقراء وترفيه العيش عليهم ، ولا تنفقت بأشخاص أقوياء في شتى نواحي الحياة .
وهل قتلاء الأمة ذوى النفى واليسار أن يمدوا يد المساعدة لحكوماتهم فبا تریده من وسائل الراحة والطأنينة التي تحفظ عليهم حياتهم وتوفر عزيم وترفع مكانهم . وهذا علاج لابد منه لأمة تريد حياة قوية هادئة .

ضرر تهمير نسل الفقراء :

أما فكرة تقليل النسل خوفاً من فقر الأفراد ففنيجتها حرمان الأمة من منبع قوة يمكن الحصول عليها واستخدامها والانتفاع بها والاعتداد عليها فيما ينفع الأمة ويقوى شأنها ويمد عمرانها .

ضرر إهمال الفقراء :

ومن البلاء الخطير أن يترك الفقراء تكثر أولادهم وتمتد مطالبهم فيقوموا مع أسرهم في أسر الحرج ويضفوا عن مسيرة حياتهم الشقية وحظهم التمس ، وتسوء بذلك صحتهم وتفسد أخلاقهم فيسفيحوا في سبيل التخلص من هذه الحياة ، التي تنعم قلوبهم بالنكد ، الإخلال بالأمن والفتك بالأرواح ، وينتهى بهم الأمر إلى الانتحار أو قتل الأولاد ، وهذه النتيجة أسوأ من نتيجة تقليل النسل السابقة ، وكلا الفتيحين من شر ما تصاب به الأم في حياتها وعزتها .

وليست هذه النتيجة ولا تلك من جنابة الفقير وحده ، وإنما هي في النظر
العادل جنابة الأمة بأسرها وجنابة الأغنياء على وجه خاص ؛ وجنابة الحكومة
على وجه أخص ؛ فإن الله أوجب على الأغنياء مد يد للمونة إلى الفقراء ؛ وأمرهم
أن ينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه من ماله الذي آتاهم ، وأوجب على الحكومة
أن تحسن في رعاية الأمة ، وأن تهنيء لها وسائل الخير والسعادة . فإذا ما قصر
هؤلاء في واجبه ؛ فضن الأغنياء بالبذل والإنفاق ؛ وأهملت الحكومة جانب
الإصلاح والإحسان في الرعاية ؛ حقت على الجميع الكلمة ؛ وكان إثم جرائم
الفقراء وحرمان الأمة من قوى يمكن الحصول عليها حائثاً بهم .

مسئولية الحكومة سرها عن هوان الفقراء :

وقد قررت الشريعة الإسلامية مبدأ مسئولية التقصير عن القيام بما أوجبه
الشرع ، والمسئولية كما تتجه إلى الأفراد للمبين تتجه أيضاً إلى الهيئة التي تمثل
القوة المهيمنة على الأمة للمدبرة لشأنها المطالبة بمصلحتها ؛ وإن التضامن الذي
أوجبه الله بين الأفراد والأفراد ؛ وبين الأفراد والأمة ؛ لما يجعل مسئولية الفرد
الناشئة عن ارتكاب ما جرّه تقصير غيره موجبة للجميع . وهذا هو الشرع
الذي لا يعرف الإسلام غيره في حياة الأمة ونهضتها .

خاتمة :

و (أما بعد) فإن من العيب الفاضح والخزى المبين لأمة تريد النهوض
والحياة الطيبة ؛ أن يقف ما قد يكون من فقر عند بعض الأفراد مانعاً لها من
النهوض والحياة الطيبة . خصوصاً إذا كانت كأممتنا المصرية فيها — بحمد الله —
أغنياء موسرون ؛ ومكنت لها الطبيعة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية

الخصبة ؛ ولديها من وسائل المشروعات الصناعية الشيء الكثير ؛ وإني لأرجو أن نرى قريباً من النظم الاجتماعية ما يريحنا من التفكير في وضع حد للنسل بسبب الفقر وما يجر إليه من البطالة والكسل ، ويحقق لنا كثرة قوة مبنية على اختيار الصالح للبقاء ، والعمل على حفظه ونمائه « فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ » « وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ » .

الفصل الرابع

المرأة في نظر الإسلام

هناك الإسلام بالأسرة فرع من هناك بهسأة المرأة كله :

عرضنا ففما مضى لأهم المبادئ التي أرشد إليها الإسلام عند إرادة تسكوفن الأسرة ، وعرضنا ففها كذلك للأساس الذي قرره الإسلام أصلا فف سعادة الأسرة وهناءتها . ثم عرضنا لما قد بطرأ على الحفافة الزوجفة من مظاهر الشؤوز والشقاق ، وما اتخذاه الإسلام علاجا لتلك الحالة الطارئة .

وففنا أن الطلاق مهما تمددت صوراه هو فف واقعه نوع من محاولة العلاج لمرض الشقاق حفنا ففوى وففقاه أمره ، وأنه لا ففوجد فف الإسلام طلاق ما ففحرم على الرجل أن تعود ففله زوجه .

فهو إما طلاق رجفف له أن ففاجها منفردا عنها ، وبدون عقد عليها .

وأما طلاق ففوقوف رجوع الزوجة ففاه ففلى الزوج ، على إجراء عقد ففدفد

بمهر ففدفد .

وأما طلاق بلفت التجربة ففاه أقصاها ، فشدد الإسلام فف سبفل رجوع الزوجة ففلى زوجها ، واشتروط أن تزوج ففاه زواجا شرعفا لا ففقصه منه فففل ، ثم تطاق من زوجها الثاني وتمضى علفها منه ، وهنا ففجوز لزوها الأول أن ففستأنف معها حافة زوجفة ففدفة .

عرضنا لهذا ولنبره ، ونريد الآن أن نلفت الأنظار إلى أن حماية الإسلام بالحياة الزوجية ليست إلا فرعاً من فروع العناية بشأن المرأة كله .

المرأة في القرآن :

١ - وقد عرض القرآن لكثير من شئون المرأة في أكثر من عشر سور ، منها سورتان ، عرفت إحداهما بسورة النساء الكبرى ، وعرفت الأخرى بسورة النساء الصغرى ، وهما : سورتا النساء والطلاق .
وعرض لها في سور : البقرة ، والمائدة ، والنور ، والأحزاب ، والمجادلة ، والممتحنة ، والتحريم .

وقد دلت هذه العناية على المكانة التي ينبغي أن توضع فيها المرأة في نظر الإسلام . وأنها مكانة لم تحظ للمرأة بمثلها في شرع سماوي سابق ، ولا في اجتماع إنساني ، تواضع عليه الناس فيما بينهم ، واتخذوا له القوانين والأحكام ، وعلى الرغم من هذا فقد كثرت كلام الناس حول وضع المرأة في الإسلام ، وزعم زاعمون أن الإسلام اهتضم حقها ، وأسقط منزلتها ، وجعلها متاعاً في يد الرجل ، يتصرف فيها كلما شاء بما يشاء ، يزعمون هذا والقرآن هو الذي يقول : « وَلَكِنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْكُمْ بِالْمَعْرُوفِ » ^(١) .

والحقيقة أن المسألة لا ترجع إلى حق يريدون تقريره ، أو باطل يريدون تزييفه ، وإنما هي العصبية الدينية ، أو الفتنة بالتقليد الأجنبي عن طريق استحسان ما يستحسنه القوى ولو كان قبيحاً منكراً ، واستقباح ما يستحسنه الضمير ولو كان حسناً معروفاً . وهذا شأن درج عليه الناس في استحسان ما يستحسنون ، واستقباح ما يستقبحون .

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

الأحوال الشخصية :

وقد كان من الثمرات المرة لاحتلال الأجانب لبلادنا ، وغزوهم للنظم لعقائدنا ، وتقاليدنا أن حملونا على نبذ أحكام الجنائيات وأحكام المدنيات ولم يبق لنا من شرعنا سوى بضعة أحكام تتعلق بجانب الأسرة ، وعمادها (المرأة) ومع هذا لم يطبقوا صبرا على التزام هذه البقية الضئيلة من شريعة الإسلام ، فولوا وجهتهم نحو هذا الجانب ، وأخذوا يفرون المرأة بأساليبهم الخداعة وطرقهم الملتوية المفرضة بحجة الدفاع عنها .

وأخذوا يرددون في هذا السبيل شباهاهية ، وصوراً مكذوبة عن مكانة المرأة في الإسلام .

المرأة الغربية :

٢ — والحق أن الإسلام منح المرأة كل خير وصانها عن كل شر ، ولم يأب عليها سوى ما دفتها إليه هذه المدنية الكاذبة من حرية جعلت المرأة الغربية إذا ما خلعت إلى ضميرها الإنساني ، تهنى دما على الكرامة المفقودة والعرض المبتذل والسعادة الضائعة .

وستعلم المرأة متى ثابت إلى رشدها ، أنه لا منقذ لها ، ولا حافظ لكرامتها وحقوقها ، سوى هذه التعاليم الإلهية التي يحاول خصوم الدين والساثرون في طريقهم من أبناء المسلمين ، أن يصوروها بصورة الأغلال التي تطوق الأعناق ، وتحول بينها وبين ما لها من حق في الحياة .

وفي هذا الفصل صورة للخطوط الأولى التي رسمها القرآن الكريم ، في سبيل الإرشاد إلى حقوق المرأة وأحكامها ومنزلتها في حياة الأسر التي تعتبر بحق اللبنة

الأولى في بناء الأمة والتي تخلع عليها ما لها من كيان قوى أو ضعيف ، وسيكون ذلك بإذن الله على أساس من تنبع السور القرآنية التي عرضت للمرأة ، وبيان ما لها من مكانة بجانب مكانة أخيها الرجل .

المُصل الذي خلقه الله من أجله :

٣ — وأول ما يطالعنا من تلك الخطوط ، أن القرآن الكريم حينما تحدث عن الأصل الذي تفرع منه الإنسان ، جعل المرأة شريكة فيه الرجل ، ومن مجموعها تعددت القبايل والشعوب ، وانتسبت الأفراد بالبنوة لكل من الرجل والمرأة ، وبذلك كان الرجل أباً ، وكانت المرأة أمّاً ، واعتبر القرآن الكريم ذلك نعمة على الإنسان ، توجب عليه الشكر ، وتوجب عليه تقوى الله ومراقبته ، وتوجب عليه النظرة المستقيمة إلى أخيه الإنسان الذي يشاركه في معنى الإنسانية ، وفي نسبته إلى أصله الذي نكوننا منه .

ومعنى هذا أنه لا تفاضل بينهما من جانب الإنسانية ، وأن التفاضل إنما يكون بما يكتسبه الإنسان من الخلال التي ترقى بالإنسانية إلى المستوى الفاضل . ولعلنا نجد هذا في مثل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً »^(١) وفي مثل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ »^(٢) .

وقد كان من فروع الاشتراك في تلك العنصرية الإنسانية ، أن سمي الرجل والدا ، والمرأة والدة ، وجاءت التعاليم القرآنية بوضعها معاً موضع التكريم

(١) الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) الآية ١٣ من سورة الحجرات .

والإجلال ، وما كانت الوصايا الكثيرة التي حث على الإحسان « بالوالدين »
إلا أنما لهذا الأصل الذي قرره القرآن في أصل الإنسان وتكوينه
« وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا »^(١) « وَقَعَىٰ
رَبُّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا »^(٢) .

والقرآن لا يقف في هذا المقام عند حد التسوية بين « الوالدين » في واجب
الإحسان والإجلال ، بل يخطو خطوة ثانية فيرشد إلى ما للوالدة من جهود
مضنية في تربية الأبناء ، ليس شيء منها للوالد ، وترى ذلك في مثل قوله تعالى :
« وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حَسَنَةً أُمُّهُ وَهَنًا حَلَّىٰ وَهَنٍ وَفَصَّالَةٌ
فِي عَمَلَيْنِ »^(٣) .

وفي قول الرسول عليه السلام جوابا عن سؤال رجل : من أحق الناس بحسن
محابتي يا رسول الله ؟ قال : أمك . قال الرجل ثم من ؟ قال : أمك . قال :
ثم من ؟ قال : أمك . قال ثم من ؟ قال : ثم أبوك .

التنظيم لفتحى الفطرة :

٤ — والذي أحب أن أنه إليه من هذه الفقرات للماضية ، أن القرآن
حينما جاء بوصايا احترام الوالدين مما ، وبتخصيص الأم بنوع من العناية جاء
منظما لما تقتضيه فطرة الخلق والتكوين ، وما تقتضيه عاطفة الخوف والشفقة
التي أودعها الله في قلب المرأة لولدها وبها احتملت ما احتملت في الحمل
والإرضاع ، والتربية الأولى والسهر على حفظ صحته وسلامته بما يخطوبه في مراحل
الحياة الشاقة .

(١) الآية ٣٦ من سورة النساء . (٢) الآية ٢٣ من سورة الإسراء .

(٣) الآية ١٤ من سورة لقمان .

ولم يكن بناء الإسلام وصاياه بالوالدين على ما تقتضيه الفطرة ، خاصة بتشريعه
ووصاياه في دائرة الوالدين فقط ، بل إذا امتد بنا النظر ، وتعرفنا مقتضى الطبيعة
والفطرة في كل نواحي الحياة ، ثم طابقنا بين مقتضيات الطبيعة وبين تشريع
الإسلام في هذه النواحي ، وجدنا أن الشأن العام الذي لم يشذ ولم ينحرف ،
هو أن التشريع الإسلامى في كل ناحية من نواحي الحياة ، ليس إلا تنظيماً
لما تقتضيه الفطرة والطبيعة ، فتنظيمه في الأسرة ، وأن الأم هي المربية الأولى ،
وهي المرضعة ، وهي الساهرة والرجل هو للمربي الثانى ، وهو العامل الكادح ،
وهو المنفق والهيمن ، تنظيم لمقتضى الفطرة .

وتنظيمه في المال تحصيلاً من طريقه للمشروعة ، وإنفاقاً في وجوهه المعقولة ،
دون قبض أو تبذير ، تنظيم لمقتضى الفطرة .

وتنظيمه في علاقات الناس بعضهم مع بعض ، على أساس من المحبة
والتعاون ، دون استغلال الحاجة محتاج ودون استعباد لضعف ضعيف ، تنظيم
لمقتضى الفطرة .

وتلخيصاً لضمراء الحياة :

هـ — وهكذا لا يستطيع أحد أن يظفر بتشريع في الإسلام ينبو عن هذه
المكانة ، مكانة التلبية لمقتضى الفطرة وتنظيمها . ومن هنا كان الإسلام حد
الفقهيين لتشريعه ، الواقفين في تفسيره وشرحه ، عند الحدود التي تبيينها مصادره
الأولى في الأمر والنهى ، والحلل والحرم ، دين الحياة .

وما وضع التشريع الإسلامى على بساط النقص ، وتسلمت عليه الأحكام
ببعده عن مسايرة الحياة ، إلا عند أحد رجلين :

رجل تلقى أحكام الإسلام عن ميراث قديم زاغ فيه المفسرون عن القلب والحقيقة ، وتلقوا بصور وأشكال ، زعموها الشرع والدين .

ورجل لم يكن له من سبيل إلى معرفة حقيقة الإسلام ، وإنما نشأ خصماً للإسلام بمصيبة موروثه ، فأخذ يعضى على الإسلام ما شاء له هواه ، وشاءت له عصيته ألوان المخالفة لسنن الجماعة ، وسنن الحياة .

وجدير بأرباب النيرة على الإسلام أن يستقبلوا ما استدبروا ، وأن يبسطوا للناس هذه النظرية التي لا تموزم حججها ، ولا ينقطع عنهم سيلها متى تجردوا عن عصبية الميراث الثقيل التي دفعتهم إليها عصور التقليد ، وزعموا بها ، أن الأول لم يترك للآخر مجالاً ينظر به في كتاب الله ولا في سنة رسوله ، وأن الشأن قد انتقل من التلقى عن كتاب الله وسنة الرسول ، إلى التلقى عن الأفهام والآراء وإن كانت سقيمة لا تلتقى مع الأصل التشريعي ، ولا مع حكمة التشريع في قليل أو كثير .

المرأة ذات مسؤولية :

٦ - وإذا كان ما أسلفنا تلبية لمتقاضى الفطرة في الأصل الذي تسكون منه الإنسان ، فإن الإسلام يقرر أيضاً في تلبية الفطرة التي خلقت عليها المرأة ، وهي « الإنسانية ذات العقل والإدراك والفهم » أن للمرأة ذات مسؤولية مستقلة عن مسؤولية الرجل ، مستولة عن نفسها ، وعن عبادتها ، وعن بيتها ، وعن جماعتها .

وهي لا تنقل في مطلق للمسئولية عن مسؤولية أخيها الرجل ، وأن منزلتها في المنوبة والعقوبة عند الله معقودة بما يكون منها من طاعة أو مخالفة ، وطاعة الرجل لا تنفعها وهي طالحة منحرفة ، ومعصيته لا تضرها ، وهي صالحة مستقيمة

« وَمَنْ يَمْعَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا » . « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَبْقِعُ فِي عَمَلٍ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ »^(١) .

وليقف للتأمل عند هذا التمييز الإلهي « بعضكم من بعض » ليعرف كيف سما القرآن المرأة حتى جعلها بعضاً من الرجل ، وكيف حد من طغيان الرجل فجعله بعضاً من المرأة . وليس في الإمكان ما يؤدي به معنى المساواة أوضح ولا أسهل من هذه الكلمة التي تفيض بها طبيعة الرجل والمرأة ، والتي تتجلى في حياتهما المشتركة ، دون تفاضل وسلطان : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ »^(٢) .

وهذا هو شرع الله القديم : تسأل المرأة عن نفسها ، ولا يحتمل الرجل من خطيئتها شيئاً ، ويسأل الرجل عن نفسه ولا تحتمل المرأة من خطيئته شيئاً ، « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا ، امْرَأَةٌ نُوحٍ وَامْرَأَةٌ لُوطٍ ، كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ : ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاسِخِينَ ، وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ »^(٣) .

مسئولية المرأة العامة :

٧ — وإذا كانت المرأة مسئولة ، مسئولية خاصة فيما يختص بعبادتها ونفسها فهي في نظر الإسلام أيضاً مسئولة مسئولية عامة فيما يختص بالدعوة إلى الخير

(١) الآية ١٢٤ من سورة النساء . الآية ١٩٥ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٣٢ من سورة النساء .

(٣) الآيات ١٠، ١١ من سورة التحريم .

والأمر بالمعروف ، والإرشاد إلى الفضائل ، والتحذير من الرذائل .

وقد صرح القرآن بمسئوليتها في ذلك الجانب وقرن بينها وبين أخيهما الرجل في تلك المسئولية كما قرن بينها وبينه في مسئولية الانحراف عن واجب الإيمان والإخلاص لله وللمسلمين : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ »^(١) « الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ، وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِيمٌ »^(٢) .

إن مسئولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هي أكبر مسئولية في نظر الإسلام وقد سوى الإسلام فيها بصريح هذه الآيات بين الرجل والمرأة .
وإذن فليس من الإسلام أن تسكف المرأة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اعتماداً على ظن أو وهم أنه شأن خاص بالرجال دون النساء .

وليس من الإسلام أن تلقى المرأة حظها من تلك المسئولية على الرجل وحده بحجة أنه أقدر منها عليه ، أو أنها ذات طابع لا يسمح لها أن تقوم بهذا الواجب ، فلرجل دائرته ، والمرأة دائرتها ، والحياة لا تسقيم إلا بكاف النوعين فيما ينهض بآمتهم ، فإن تماذلاً أو تماذلاً أحدهما انحرفت الحياة الجادة عن سبيلها السقيم .
فليعلم ذلك نساؤنا وليفقهن حكم الله فيهن .

(١) الآية ٧١ من سورة التوبة .

(٢) الآيتان ٦٧ ، ٦٨ من سورة التوبة .

رأى المرأة في نظر الإسلام :

٨ - لم يقف الإسلام للمرأة عند حد اشتراكها مع أخيها الرجل في المسئوليات - جميعها خاصها وعامها بل رفع من شأنها وقرر - تلقاء تحملها هذه المسئوليات - احترام رأيها فيما تبدو وجهته ، شأنه في رأى الرجل تماما سواء بسواء . وإذا كان الإسلام جاء باختيار آراء بعض الرجال ، فقد جاء أيضا باختيار رأى بعض النساء .

وقد بدأت سورة المجادلة بأربع آيات نزلت في حادثة بين أوس بن الصامت وزوجه خولة بنت ثعلب ، قال أوس لوجه : أنت على كظفر أمى - وكان الرجل في الجاهلية إذا قال مثل هذا لزوجته حرمت عليه - ثم دعاها فأبّت ، وقالت : والذي نفس خولة بيده ، لا تصل إلى وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله .

ثم أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله ، إن أوسا تزوجنى وأنا شابة مرغوب فى ، فلما خلا سنى ، وثرت بطنى ، جعلنى عليه كأمه وتركنى إلى غير أحد ، فإن كنت تجد لى رخصة يا رسول الله تنمشفى بها وإياه فخذنى بها .

فقال عليه الصلاة والسلام : ما أحرث فى شأنك بشىء حتى الآن ، وما أراك إلا وقد حرمت عليه ، فقالت : ما ذكر طلاقا يا رسول الله ؟ وأخذت تجادله عليه السلام وتكرر عليه القول إلى أن قالت : إن لى صبية صفارا ، إن ضممتهم إليه ضاعوا ، وإن ضممتهم إلى جاعوا ، وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : اللهم إنى أشكو إليك ، اللهم فأنزل على لسان نبيك ، وما برحت حتى نزلت الآيات الأربع :

« قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ »^(١).

نزلت الآيات تشجع على الذين يقولون لزوجاتهم « أنت على كظهر أمي » ، وتضع طريقاً للخلاص من هذا الكذب والافتراء وتجاوز حدود الله ، وتبين أن « الظهار » وهو تشبيه الزوجة بالأم أو غيرها من المحارم ، ليس طلاقاً ولا موجباً للفرقة بين الزوجين : « وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ »^(٢). « الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَلَهُنَّ مِمَّا فَوَّضُوا إِلَيْهَا قَوْلٌ مِّنْكُم مِّنْكُفْرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا »^(٣).

وانظر بعد ذلك كيف دفع الله شأن المرأة ، وكيف أحترم رأيها ، وجعلها بمجادلة ومحاوره للرسول وجمعها وإياه في خطاب واحد : « وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا »^(٤) وكيف قرر رأيها وجعله تشريعاً عاماً خالداً ، لتعلم أن آيات الظهار وأحكامه في الشريعة الإسلامية ، وفي القرآن الكريم ، وأن سورة المجادلة ، لم تكن إلا أنزاعاً من آثار الفسك النسائي ، وصفحة إلهية خالدة نلح فيها على سر النور صورة احترام الإسلام لرأي المرأة ، وأن الإسلام لا يرى للمرأة مجرد زهرة ، ينم الرجل بشم رائحتها ، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر ، له رأي ولرأي قيمته ووزنه.

تعلم المرأة :

٩ — وليس من شك في أن تحميلها المسئوليات ، يحمل لها أو عليها الحق

(١) أول سورة المجادلة .

(٢) الآية ٤ من سورة الأحزاب .

(٣) الآية ٢ من سورة المجادلة .

(٤) أول سورة المجادلة .

في أن تعلم كل ما يمكنها من القيام بهذه المسئولية على الوجه الذي حددت به وطلبت منها عليه ، وهو تحرى الخير والصلاح ، والبعد عن الشر والفساد .

ومن هنا أوجب الإسلام عليها — كما أوجب على الرجل — معرفة العقائد والعبادات ، ومعرفة الحلال والحرام في المأكول والمشروب ، وسائر التصرفات .

ولا نعرف بينها وبين الرجل فارقاً دينياً في التكليف وأهليته ، سوى أن التكليف يلحقها قبل أن يلحق الرجل ، وذلك لوصولها بطبيعتها إلى مناط التكليف وهو البلوغ قبل أن يصل الرجل إليه .

نم رفع الإسلام عنها الإلزام ببعض التكاليف لأنها غير أهل لها ، ولوفقتها لم تقبل منها ولم تثب عليها ، ولكن أيسح لها تركها تحقيقاً عنها ، وترخيصاً لها ، وبعداً بها عن مزاحمة الرجال ، وتقريباً لها في خدمة البيت والإشراف عليه ، ورعاية الأبناء .

وذلك كما في صلاة الجمعة والجهاد ، ولو أنها آثرت حضور الصلاة الجامعة ، أو دخلت الصفوف المحاربة لما كان عليها من حرج في الدين .

غزو الفساد وقتلهم :

١٠ — وهذا عنوان وضحه البخارى في كتابه : « خروج النساء مع الغزاة في سبيل الله » ، وروى فيه عن إحدى الصحابييات قالت : كنا نزود مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نسقى القوم ونخدمهم ، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة .

وعن أخرى قالت : غزوت مع رسول الله سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم وأصنع لهم الطعام ، وأداوى الجرحى ، وأقوم على الزمنى .

وعن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سليم ونسوة معها من الأنصار ، يسقين النساء ، ويداوين الجراح .

وقد كان تريض المرضى ، ومداواة الجرحى ، وخدمة الجيش سهلاً يسيراً على النساء فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم ، ولكنه الآن صار متوقفاً على فنون متعددة تتطلب تعلماً خاصاً ، وتربية خاصة .

وإذن ، فما أحوج المرأة لقيامها بهذا الواجب إلى أن تتعلم كل ما يحتاجه التريض وخدمة الجيش ، والإشراف على مهام الشئون التى تلائم طبيعتها ، ونحسن القيام بأعبائها .

وقد قال الفقهاء : إن الجهاد فرض كفاية ، ولا يجب على أصحاب الأعذار لأعذارهم ، ولا يجب على المرأة لأنها مشغولة بحق زوجها . ولكن إذا أذن الزوج لها أن تخرج مجاهدة أو أخذها معه فى الجهاد لا يكون عليه ولا عليها فى ذلك من حرج ، وكان له أولها ثواب المجاهدين فى سبيل الله .

وقالوا : هذا كله إذا لم يهجم العدو ، فإذا هم العدو وجب على جميع الناس أن يخرجوا للدفاع عن الحوزة ، فتخرج المرأة بغير إذن زوجها ، كما يخرج الولد بغير إذن أبيه ، والمعبد بغير إذن سيده « انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (١) .

وهذا أوسع مجال ، نحمد الإسلام قرر فيه مشاركة المرأة للرجل ومعاونته ، وهو أحرص مواقف الحياة وأشدّها .

وقد وضع الإسلام ذلك وقرره من أول يوم دخل فيه المسلمون ميدان الحرب والجهاد . غير أن اختلاف النظم وتبدل الأحوال والشئون ، يوجب

(١) الآية ٩١ من سورة التوبة .

في هذه الأيام ، حفظاً لسكرامة المرأة إذا أرادت أن تسام في هذا الواجب العام ، أن يتخذ لها الوضع الذي يصونها ويقيها شر العائنين ، مرضى القلوب الذين لا يسلم منهم جيش ولا مجتمع .

وهذا شأن من السهل تنظيمه على أرباب القيادة الحكيمة التي تقدر للشرف والعرض مكانتهما ، والتي تؤمن الإيمان كله بأن طهر الأخلاق دعامة النجاح والظفر .

نظرة الجاهلية للمرأة :

١١ — وقد كان وضع الإسلام للمرأة في ميدان الجهاد هذا الوضع ، هادما للأساس الذي بنت عليه الجاهلية حرمانها من الميراث ، وهو « أنها لا تسمى الدمار ولا تدافع عن البيضة » فقد اعتبر لها عملاً تتطوع به في الحرب ، وقد يجب عليها عيها كما يجب على الرجل .

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيها من الفدية كما يعطى الرجل وكان يعتبرها وهي في صفوف المدومقاتلة يباح قتلها .

وقد ذكر رجال الحديث أن الذين أهدر النبي دمهم يوم الفتح كانوا أربعة عشر ، كان النساء منهم ستاً ، وبناء على هذا كله فرض لها نصيباً في الميراث أما كانت أم زوجة أم بنتاً ، أم أختاً ، ونص القرآن على حقها فيه على اختلاف درجاته « وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأخرون مما قلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا »^(١) .

وجاء بتقبيح نظرة الجاهلية إلى المرأة وأنبهم عليها ، وحكى عنهم متهمها بقولهم وتقديرهم : « وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ، وَإِذَا

(١) الآية ٧ من سورة النساء .

بَشَرٌ أَحَدَكُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ، يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ^(١) .

وأعلن أن الذكر والأنثى ، كلاهما نعمة من الله يمن بها على عباده ، وتستوجب شكره : « وَاللَّهُ جَمَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَدَّةٍ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » ^(٢) وفسر الحفيد بولده الابن ، ذكرًا كان أم أنثى .

أهلية المرأة في العقود :

١٢ — لم يكن من المقول أن يضع الإسلام للمرأة هذا الوضع من جهة المسؤوليات عاقلًا وخاصة ، ومن جهة تعلمها ما تحتاجه في القيام بها ، ومن جهة ما أفسح المجال لها فيه ، وهو الجهاد والفرو ، ومن جهة ما فرض لها من حق في الميراث .

لم يكن من المقول بعد هذا أن يسلبها أهلية مباشرة عقود المدينيات من بيع وشراء .

فأباح لها أن تملك ، وأن تتصرف فيما تملك ، وأباح لها توكيل غيرها فيما لا تريد مباشرته بنفسها ، وأباح لها أن تضمن غيرها وأن يضمنها غيرها . وأباح لها كل ذلك على نحو ما أباحه للرجال سواء بسواء .

ولا نعلم أحدًا من فقهاء الإسلام رأى أن النصوص الواردة في مباشرة التصرفات المالية خاصة بالرجل دون المرأة .

(١) الآيات من ٥٧ - ٥٩ من سورة النمل .

(٢) الآية ٧٢ من سورة النمل .

وهذه منزلة قد منحها الإسلام للمرأة باعتبارها إنساناً كاملاً الإنسانية منذ أن أشرقت الأرض بنوره ، في حين أن المرأة الغربية - وفي عصر الحضارة ، وحقوق الإنسان كما يقولون - لم تصل إلى التمتع بهذا الحق الإنساني الذي تمتعت به المرأة في ظل الإسلام .

مسألة المرأة في عقد الزواج :

١٣ — وإني في هذا المقام أتخيل صوتاً ينبعث من بعض الجهات ويناديني ، كيف يمنح الإسلام المرأة أهلية التصرف في سائر العقود المدنية ثم هو في الوقت نفسه وفي بعض المذاهب الإسلامية ، بل في أكثرها ، يرى حرمانها من مباشرة حق الزواج لنفسها ولغيرها ؟ ويرى أن لولي أمرها الحق - إذا كانت بكرًا - في أن يجبرها على الزواج بمن لا تريد ، وحتى لا تستشار ولا يؤخذ رأيها فيه ؟ وليس من ريب في أن نفسها ألصق بها من مالها وكيف يكون شعورها إذا حرمت من إبداء الرأي في نفسها ومنعت من مباشرة عقد زواجها مهما أوتيت من حرية التصرف وإبداء الرأي فيما وراء نفسها ؟

وجوابنا على ذلك هو : أننا التزمنا في كلمتنا هذه عرض الوضع الذي وضع القرآن فيه المرأة ، وما دام القرآن هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي : فما إذا رجعنا إليه وجدناه يضيف بصرح العبارة هذا التصرف أيضاً إلى المرأة نفسها . ووجدناه في الوقت نفسه يحذر الرجال أن يمتنعوا المرأة من هذا الحق « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدُوِّ حَتَّى تَخْرُجَ زَوْجًا غَيْرَهُ » ^(١) . « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أُجْلِيَنَّ فَلَا تَمْسُوهُنَّ أَنْ يَتَكِبْنَ أَرْوَاجَهُنَّ »

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

إِذَا تَرَائِضًا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ^(١) . « فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَكَ » فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ
فِيهَا قَعْلَنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^(٢) .

وقد صحت الأحاديث الكثيرة في وجوب استئذان المرأة عند زواجها ،
وحتمت على الثيب أن تصرح بالإذن ، واكتفت من البكر ترخيصا لها أن
تجري على عاداتها في الحياء الذي يمنعهما من التصريح ، وأن يكون منها ما يدل على
الرضا ، فالخلق حقها ، والشأن شأنها .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر
تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » .

وليس من المعقول ولا المعبود أن يعتبر رضا إنسان في محبة تصرف . ثم يحكم
بإطلاقه إذا باشره بنفسه . فصحة التصرفات لا تستدعي أكثر من أهلية التصرفات.

وما دامت البكر كالثيب في العقل والبلوغ ، فإيا لا نكاد نهم أنها تجبر
على عقد الزواج بمن لا تحب ، أو أنها إذا باشرت عقد الزواج يكون باطلا .

وقد جاء في كتب الحنفية « إن المرأة بعقد الزواج تتصرف في خالص حقها ،
وهي من أهل التصرف لأنها عاقلة عيضة ، ولهذا كان لها حق التصرف في المال ،
ولها حق اختيار الأزواج » .

وجاء في الصحيحين أن خنساء بنت جذام زوجها أبرها وهي كارهة ، وكانت
ثيباً فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها .

وفيا يروى عن ابن عباس : أن جارية بكرة أنت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قالت

(١) الآية ٢٣٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .

بعد أن جعل الحق لها : قد أجزت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء .

نعم ، جعل الإسلام للآباء ولسائر الأولياء إذا انحرفت المرأة في اختيار الزوج ، حق الاعتراض . أو حق المنع متى ظهر لهم سوء اختيارها ، وأنها تزوجت غير كفء ، وذلك لأن عقد الزواج له اتصال بالأسرة ، فينبى أن يكون للأولياء فيه بعض الشأن ، وحسبهم فيما لم فيه من حق ، أن يمنحوا حق الاعتراض أو المنع .

وقال ابن القيم في هذا المقام : وهذا — يريد رضاها بالزواج وعدم إجبارها — هو ما ندين الله به ولا نمتد سواه ، وهو الموافق لحكم رسول الله ، وأمره ونهيه ، وقواعد شريعته ، ومصالح أمته ، إلى أن قال : إن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل من شيء من ملكها إلا برضاها ولا يجبرها على إخراج السيور منه إلا بإذنها . فكيف يجوز أن يخرج نفسها منها بغير رضاها ؟ ومعلوم أن إخراج ما لها كله بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره .

هذا هو حق المرأة في العقود والتصرفات مدنية أو شخصية كما يدل عليه القرآن وكما تدل عليه سنة الرسول وقضاؤه ، وكما تقضى به أصول الشريعة الإسلامية .

الإنسانية في الرجل والمرأة :

١٤ — كان من لوازم تحميل الإسلام المرأة مسئوليات الحياة ، عامة وخاصة ، أن يفسح أمامها مجال العلم ، ومجال العمل ، وقد تعلمت وعملت . وعرفنا المرأة الأدبية والطبيبة والفقيهة والمتصوفة القانتة ، وما إليهن من كل ماعرف مثله عن أخيها الرجل .

وكان كل ذلك أثراً لإنسانيتها المساوية لإنسانية الرجل ، وقد ظهر ذلك في كثير من نواحي التشريع الإسلامى ، فكان دمه مساوياً لدمه ، والحق

فيهما واحد، وهو القصاص « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ »^(١).
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ »^(٢).

وبذلك كان الجزاء الأخرى في الاعتداء على حياة المرأة من نوع الجزاء في الاعتداء على حياة الرجل « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَمَدِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهُمٌ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا »^(٣).

رتب الله الجزاء الأخرى على وصف الإيمان وهو مشترك — دون شك — بين الرجل والمرأة .

وقد اتفق علماء التشريع على أن مثل هذا يناط بالوصف أينما وجد ، وأنه يعم الصنفين الذكر والأنثى على حد سواء .

وقد يقف بعض الناس عند ظاهر قوله تعالى : « الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى »^(٤) .

ويزعم أن الرجل لا يقتل بالأنثى ، ولو صح هذا لكان مقتضاه أن الأنثى أيضاً لا تقتل بالرجل ، وأن الحر لا يقتل بالعبد ، ولا العبد يقتل بالحر ، ولا ريب أن في ذلك كله فتحة لباب جريمة القتل التي تهدد المجتمع الإنساني في عصرى تكوينه « الذكر والأنثى » .

والواقع أن الآية قد قصد بها إبطال ما كان عليه العرب من الإسراف في القتل ، وعدم اتخاذ (القصاص) فيه أساساً للجزاء .

(١) الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٣ من سورة النساء .

(٤) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

كانوا لا يقتصرون في الجزاء ، على القاتل ، بل كانوا يقتلون بالعبد إذا قتل عهده ، سيداً من سادات القاتل .
وكانوا إذا قتل المرأة ، لا يقتلون بها القاتلة ، وإنما كانوا يقتلون بها رجلاً من قبيلتها .

وهذا الذي كان عليه العرب ، يشرح لنا المقصود من ظاهر الآية ، ومن مقابلة الأصناف الواردة فيها . قال البيضاوي في تفسير الآية : « كان في الجاهلية بين حينين من أحياء العرب دماء ، وكان لأحدهما طول على الآخر ، فأقسموا لقتل الحر منكم بالعبد ، والذكر بالأنثى ، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فنزلت الآية . وإذن فلا دلالة لمفهوم المقابلة على أن الرجل لا يقتل بالأنثى ولا على أن الحر لا يقتل بالعبد » .

دية الرجل والمرأة سواء :

١٥ — وإذا كانت إنسانية المرأة من إنسانية الرجل ، ودمها من دمه ، والرجل من المرأة والمرأة من الرجل ، وكان (القصاص) هو الحكم بينهما في الاعتداء على النفس ، وكانت جهنم والخلود فيها ، وغضب الله ولعنته ، هو الجزاء الأخروي في قتل المرأة — كما هو الجزاء الأخروي في قتل الرجل — فإن الآية في قتل المرأة خطأ ، هي الآية في قتل الرجل خطأ .

ونحن ما دمنا نستقي الأحكام أولاً من القرآن ، فعبارة القرآن في الدية عامة مطلقة لم تخص الرجل بشيء منها عن المرأة . « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْكُتٌ إِلَى أَهْلِهِ »^(١) . وهو واضح في أنه لا فرق في وجوب الدية بالقتل الخطأ بين الذكر والأنثى .

(١) الآية ٩٢ من سورة النساء .

نعم اختلف العلماء في مقدار الدية ، أهو واحد في الرجل والمرأة ، أو ديتها على النصف من دية الرجل ؟

وقد ذكر الإمام الرازي الرأيين في تفسيره الكبير فقال : مذهب أكثر الفقهاء أن دية المرأة نصف دية الرجل ، وقال الأصم وابن عطية : ديتها مثل دية الرجل .

وحجة الأكثر من الفقهاء أن علياً ، وعمر ، وابن مسعود ، قضوا بذلك ، وأن المرأة في الميراث والشهادة على النصف من الرجل فيهما فكذلك تكون على النصف في الدية .

وحجة الأصم قوله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ » . وأجمعوا على أن هذه الآية دخل فيها حكم الرجل والمرأة ، فوجب أن يكون الحكم فيهما ثابتاً بالسوية .

شهادة المرأة وميراثها :

١٦ — ولا يزال في الناس إلى يومنا هذا من يرى أن إنسانية المرأة أقل من إنسانية الرجل ، وأنها لذلك كانت في الميراث على النصف من ميراث الرجل ، وكانت كذلك في الشهادة ، ويقولون : إن ذلك هو حكم الإسلام وقد قرره القرآن « لِّلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ »^(١) . « فَإِنْ لَمْ يَسْكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ »^(٢) .

والحق أن حكم المرأة في الميراث . ليس مبنيًا في الإسلام على أن إنسانيتها

(١) الآية ١١ من سورة النساء .

(٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

أقل من إنسانية الرجل ، وإنما هو مبنى على أساس آخر قضت به طبيعة المرأة في الحياة العاملة ، وكان من مقتضاه :

أن يحتمل الرجل نفقات الأسرة من زوجة ، وبنين ، وأقارب .
وأن يحتمل كذلك المهر الذى يقدمه للمرأة عنواناً على رغبته فيها وبذله ما يجب في سبيل الاقتران بها .

وأن تحتمل المرأة تدير البيت وشئون المنزل والوضع والتفرغ لحضانة الأطفال والقيام على أمرهم .

وفى ظل هذا الأساس نرى بالموازنة بين نصيب الرجل والمرأة ، أن المرأة أسعد حظاً من الرجل في نظر الإسلام :

أوجب لها مهرأ لآحد لآ كثره « وَإِنْ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا »^(١) .

وأوجب لها على الرجل نفقتها وكسوتها وجميع ما تحتاج إليه بالمعروف لبيتها حتى أوجب الخادمة والخدمتين « لِئَن يَفِقَ دُونَ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ »^(٢) .

وأوجب لها إذا ماطلقت ، نفقة المدة على نحو ماوجب لها في حياتها الزوجية ، وأوجب لها « المتعة » وهى ما يبذله الرجل بعد طلاقها غير نفقة المدة ، مما تحفظ به نفسها وكيانها « وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ »^(٣)

أما الرجل فهو كما قلنا مطالب بنفقته على نفسه وعلى أولاده وعليها وعلى نواصب الحياة كلها التى تنشأ من مكافحته فيها ، ثم على والديه وأقاربه إذا كانوا ضعافاً أو فقراء .

(١) الآية ٢٠ من سورة النساء .

(٢) الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) الآية ٢٤١ من سورة البقرة .

وإن ، فبماذا يمتاز الرجل عنها ؟ الرجل مطالب بكل شيء ، والمرأة لاتطالب بشيء ، فما أسعدها وما أشقاه !

هذا هو الأساس الذي بنى عليه الإسلام أن المرأة تكون في الميراث على النصف من الرجل ، وواضح جداً أن وضعهما في الميراث لا علاقة له بالإنسانية التي يشتركان فيها على حد سواء . وإن ، فمن خطأ النظر أن تقاس الدية في مقدارها بالرجل والمرأة على الميراث .

الشهادة :

وليس قياس الدية على الشهادة أقوى من قياسها على الميراث ، فإن قوله تعالى : « فإن لم يكونا رجلين ، فرجل وامرأتان » ليس وارداً في مقام الشهادة التي يقضى بها القاضي ويحكم ، وإنما هو وارد في مقام الإرشاد إلى طرق الاستيثاق والاحتشان على الحقوق بين المتعاملين وقت التعامل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْقَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ » إلى أن قال : « وَاشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى »^(١) .

فالقائم مقام استيثاق على الحقوق ، لا مقام قضاء بها .

والآية ترشد إلى أفضل أنواع الاستيثاق الذي تطمئن به نفوس المتعاملين على حقوقهما .

وليس معنى هذا أن شهادة المرأة الواحدة أو شهادة النساء اللاتي ليس معهن

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

رجل ، لا يثبت بها الحق ، ولا يحكم بها القاضى ، فإن أقصى ما يطلبه القضاء ، هو « البينة » وقد حقق السلامة ابن القيم أن البينة في الشرع أهم من الشهادة ، وأن كل ما يقين به الحق ويظهره ، هو بينة يقضى بها القاضى ويحكم . ومن ذلك يحكم القاضى بالقرائن القطعية ، ويحكم بشهادة غير المسلم متى وثق بها واطمأن إليها . واعتبار المرأتين في الاستيثاق كالرجل الواحد ليس لضعف عقلها الذى يتبع نقص إنسانيتها ويكون أثره له ، وإنما هو لأن المرأة — كما قال الأستاذ الشيخ عبده — « ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات ، ومن هنا تكون ذاكرتها فيها ضعيفة ، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التى هي شغلها ، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل ، ومن طبع البشرية أن يقوى تذكرهم للأمور التى تهتمهم ويمارسونها ، ويكثر اشتغالهم بها » .

والآية جاءت على ما كان مألوفاً في شأن المرأة ، ولا يزال أكثر النساء كذلك ، لا يشهدن مجالس اللداينات ولا يشتغلن بأسواق الملباعات ، واشتغال بعضهن بذلك لا ينافي هذا الأصل الذى تقضى به طبيعتها في الحياة . وإذا كانت الآية ترشد إلى أكل وجوه الاستيثاق ، وكان المتعاملون في بيئتها يفتقدونها في اشتغال النساء بالملباعات وحضور مجالس اللداينات ، كان لهم الحق في الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل متى اطمأنوا إلى تذكرها وعدم نسيانها على نحو تذكر الرجل وعدم نسيانه .

القضاء بشهادة المرأة :

١٧ — هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه شهادة المرأة وحدها ، وهى القضايا التى لم تجر العادة بإطلاع الرجال على موضوعاتها ، كالولادة والبراءة ، وعيوب النساء في القضايا الباطنية . وعلى أن منها ما تقبل فيه شهادة

الرجل وحده ، وهى القضايا التى تتبر موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على تحملها ، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها فى الدعاء إذ تعينت طريقاً لثبوت الحق واطمئنان القاضى إليها ، وعلى أن منها ما تقبل شهادتها معاً .

وما لنا نذهب بعيداً وقد نص القرآن على أن للمرأة كالرجل - سواء بسواء - فى شهادات اللعان ، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجته وليس له على ما يقوله شهود « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالتَّامِئَةُ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَيَدْرُوْهُنَّ أَنَّهَا كَذَّابَةٌ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالتَّامِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (١) .

أربع شهادات من الرجل يعقبا استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبا استمطار غضب الله عليها إن كان من الصادقين . وبعد ، فهذه عدالة الإسلام فى توزيع الحقوق العامة بين الرجل والمرأة ، وهى عدالة تحقق أنهما فى الإنسانية سواء .

(١) الآيات من ٦ - ٩ من سورة النور .

الفصل الخامس المواريث

فوائد الميراث في الإسلام :

١ — ينبنى الاستحقاق في الميراث ، في نظر الشريعة الإسلامية :

أولاً : على علاقتي القرابة والزوجية :

والقرابة تشمل : قرابة الولادة (الآباء والأبناء) ، وقرابة الأخوة بجهاتها الثلاث : للأب والأم معا ، وللأب فقط ، وللأم فقط .

والزوجية تشمل : الزوج والزوجة ، وهذه أسباب للميراث .

وبنى ثانياً : على إلتناء صفات الذكورة والأنوثة ، والصغر والكبر ، في أصل الاستحقاق ، فكان للصغير والكبير ، والذكر والأنثى حق في الميراث .

وبنى ثالثاً : على أن الآباء والأبناء — أعني الأصول والفروع — لا يسقطون في أصل الاستحقاق بحال ما ، وإن كان يؤثر عليهم وجود غيرهم في كمية النصيب .

وبنى رابعاً : على أنه لا إرث للإخوة والأخوات مع وجود الأبوين وإن كانوا ينزلون بنصيب الأم من الثلث إلى السدس .

وبنى خامساً : على أنه متى اجتمع في الوارثين ذكور وإناث أخذ الذكر ضعف الأنثى .

التركة :

٢ — ويرى الإسلام : أن التركة ، التي يقسمها الوارثون ، على هذه المبادئ ، هي الباقي من ممتلكات مورثهم ، بعد قضاء ديونه ، وتنفيذ وصاياه .

ويرى أيضاً أن الوصية بشيء لا تجوز لمن ليس في حاجة إليها ، وكذلك لا تجوز إذا كان فيها إضرار بالورثة . وقد حدد النبي صلى الله عليه وسلم الوصية للباحة بثلث التركة ، فقال : الثلث ، « والثلث كثير » ، وفي الدين والوصية الضارة يقول الله تعالى : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ » ^(١) .

مصادر التوريث في القرآن :

٣ — هذا ، وقد بين القرآن في سورة النساء ، أنصباء الأبناء ، والوالدين والزوجين ، والإخوة في آيات ثلاث :

قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ إِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِثِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِثْلِثِ الشُّدُّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَقًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا » ^(٢) .

وقوله تعالى : « وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ

(١) الآية ١٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١ من سورة النساء .

وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصِيَنَّ
بِهَا أَوْ بَنٍ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ
لَكُمْ وَلَدٌ، فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصُونَ بِهَا أَوْ بَنٍ،
وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ، وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا الشُّدُّسُ، فَإِنْ كَانَ أَوْلَادٌ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ
مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يَوْصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ، وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَلِيمٌ^(١).

وقوله تعالى : « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ، وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ، فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً
رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(٢) ».

الحكمة في التوريث وفي ابتناءه على هذه الأسس :

٤ — في الإسلام كثير من المبادئ والتشريعات التي تهدم على الرأسماليين
الطغانيان السالي ، كما تهدم على المقابلين لم القوضى ، فهو وسط : لا طغيان
ولا قوضى .

وقد كان في ابتناء التوريث في الإسلام على هذه الأسس ، حكمة يجب
تقديرها في حياة الرجل والمرأة ، وفي حياة الأسرة ، وفي حياة الجماعة .

(١) الآية ١٢ من سورة النساء .

(٢) الآية الأخيرة من سورة النساء .

١ — ففي حياة الرجل والمرأة ، نظر الإسلام إلى أن أعباء المرأة في حياتها وفتنة أولادها ، وتكاليف زواجها محمولة عن كاهلها ، وموضوعة على الرجل ، فكان من العدل بينهما أن يكون الرجل في كية الاستحقاق على ضعفها ، ليتمكن الرجل من القيام بأعباء حياتها وحياته ، وحياة الأولاد ، وكان إعطاؤها النصف مجرد احتياط للوقاية مما تصير إليه ، وتقع فيه من فقد مصدر الإنفاق عليها .

٢ — أما الحكمة في حياة الأسرة : فقد نظر الإسلام إلى أن توزيع التركة على أبواب القرابة والزوجة ، يضاعف إخلاص القلوب ، ويربط بعضها ببعض ، ويعمل كلا منها شديد الحرص على خير الآخر الذي يعود نفعه بالميراث عليهم جميعاً . وإذا ما خص فريق معين بالميراث دون غيره تنافرت القلوب ، ونفكت الأسرة .

٣ — وأما الحكمة في حياة الجماعة : فقد اتقى الإسلام بالتورث ونظامه خطرين اجتماعيين عظيمين :

أحدهما : تكسب الأموال في يد واحدة ، وهو من عناصر الطغيان المالى الذى يثير في الجماعة حرب الطبقات .

ثانيهما : حرمان جميع أفراد الأسرة من جهود الآباء والأبناء ، والأزواج والأقارب ، الذين يرتبط بعضهم ببعض بصلات الدم ، والقرابة والتعاون وبذلك تصرف التركة إلى هؤلاء المرتبطين المتعاونين ؛ فلا تصرف إلى شخص معين ، فيكون الطغيان المالى ، ولا تصرف إلى الدولة ، فيكون حرمان الجميع من جهود الآباء والأبناء ، والأزواج والأقارب ، وهو معنى لا يقل أثره السيء في الجماعة إن لم يزد عن أثر الطغيان المالى فكلاهما شر في الجماعة ، وكلاهما طغيان وحرمان ، والحياة لا تصلح مع واحد منهما .

الباب الثالث

الأموال والمبادلات

مقدمة :

تناولت الشريعة الإسلامية شئون الأموال بالتنظيم والتوجيه في أبواب مختلفة:

تناولتها في باب العبادات حين فرضت الزكاة ، وهى — كما أسلفنا — اسم الجزء من المال يخرج به الفنى من ماله إلى إخوانه الفقراء ، وإلى إقامة المصالح العامة التى تتوقف عليها حياة الجماعة فى أصلها وانتظامها ، وبالزكاة يعاير المجتمع — بقدر الإمكان — من عدو الإنسان القاهر ، وهو الفقر ، وتتوثق عرى الألفة والمحبة بين الأغنياء والفقراء وتسرى بينهم روح التراحم والتعاون ، ويتبادلون الإحساس والشعور^(١).

وتناولت الشريعة شئون الأموال فى باب ما يسمى : « بالأحوال الشخصية » حين قررت الميراث ، ذلك للبدأ الإسلامى الذى يعمل على تفتيت الثروات ، والربط بين الأقارب بعضهم وبعض ، وبين الأجيال : سابقها ولحقها ، فلا يحرم الأبناء من جهود الآباء

وقد بنت الشريعة هذا الميراث على قواعد فى غاية المدل والحسكة ، وتولى الله فى كتابه تنظيم أنصبتها وتوزيعها بنفسه « فريضة من الله إن الله كان عليما حكيما » وقد بينا ذلك فى الموارث من قبل .

ونعرض هنا لقيمة المال فى نظر الإسلام ، وطرق اكتسابه وتنميته والانتفاع به والحفاظة عليه ، وإضافه فى مصارفه التى أذن الله بها ورغب فيها ، وإمساكه عما حرم الله من ألوان السرف والترف ، كما نعرض لتنظيم الشريعة لتبادل المالى وما وضعت له من قواعد وآداب فى رعايته صيانة المجتمع وتقدمه وسعادته .

(١) راجع ما كتبه عن الزكاة فى باب العبادات ص ٨٤ .

ملئنة المال في الإسلام :

١ — المتنبع لتعاليم الإسلام في قرآنه وسنة رسوله يخرج بنتيجة واضحة :
هي أنه دين الحياة .

فلا يجب أن يكون المال في النظام الإسلامى قيمة كبيرة ، ومكان مرموق .
وليس من ريب في أن كل ما تتوقف عليه الحياة في أصلها وكلها ، وسعادتها
وعزها ، من علم وصحة وقوة ، واتساع عمران وسلطان . لاسيلا إليه إلا بالمال .
وقد نظر القرآن الكريم إلى الأموال هذه النظرة الواقعية . فوصفها بأنها
زينة الحياة ، وسوى في ذلك بينها وبين الأبناء ، ووصفها بأنها قوام للناس ،
وقوام الشيء . مابه يحفظ ويستقيم ، وهي — كما نرى — قوام المعاش والمصالح
الخاصة والعامة .

ولما كان الإسلام ديناً عملياً ، ينظم بأحكامه — على أساس من الواقع —
مقتضيات الحياة ويوازن في الوقت نفسه بين مطالب الروح والجسم بميزان العدل
والاستقامة ، وقد رسم للروح طريق سعادتها . كان من الضروري أن يرسم أيضاً
للمادة طريق سعادتها ، ويأمر بتحصيل ما فيه خيرها ونفعها . ومن هنا أمر بتحصيل
الأموال من طرق ، فيها الخير للناس ، فيها النشاط والعمل ، فيها عمارة الكون ،
والثقلب في الأرض ، فيها الاختلاط والتعارف والتعاون والمباذلة .

طرق تحصيل المال والاقتطاع به :

٢ — أمر بتحصيلها عن طريق التجارة ، وبالرحلة النيلية والشامية اللتين
يسرها الله لقريش في تجارتها بين عليهم ويذكرهم بفضلها ونعمته « لا يبالف قريش

إِبِلَا فِيهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ، فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ، الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمْسَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ^(١) .

وأمر بتحصيلها عن طريق الزراعة التي بها حياة الأرض واستمرارها ، وفي لفت الأنظار إلى نعمة الله بإعداد الأرض للزراعة يقول القرآن الكريم : « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ، أَنَا صَبَّيْنَا الْمَاءَ صَبًّا ، ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ، فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ، وَعَيْنًا وَقَضْبًا ، وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ، وَحَدَائِقَ غُلْبًا ، وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ » ^(٢) .

وأمر بتحصيلها عن طريق الصناعة ، والصناعة أقوى العمد التي تقوم عليها الحضارات ، وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى جملة من الصناعات التي لا بد منها في الحياة ، فيه الإشارة إلى صناعة الحديد : « فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » ^(٣) . والإشارة إلى صناعة الملابس « قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارَى سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا » ^(٤) . وإلى صناعة القصور والمباني « قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ، وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا ، قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ » ^(٥) . وهكذا يمد للاتباع لإيحاءات القرآن كثيراً من التنويه بشأن الصناعات على اختلاف أنواعها .

أمر القرآن بتحصيل الأموال عن هذه الطرق الثلاثة ، وسمى طلبها ابتغاء من فضل الله ، وقد بلغت عنايته بالأموال أن طلب السعى في تحصيلها بمجرد

(١) سورة فريش .

(٢) الآيات من ٢٤ — ٣٢ من سورة عبس .

(٣) الآية ٢٥ من سورة الحديد .

(٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ٤٤ من سورة النمل .

الفرغ من أداء العبادة الأسبوعية المفروضة ، وأنه لم يأمر بالانصراف عن تحصيلها إلا لخصوص هذه العبادة فهو يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » ^(١) .

ثم يقول : « فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » ^(٢) ، ويقول في تحصيلها على وجه عام : « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ الشُّعُورُ » ^(٣) .

هذا موقف القرآن بالنسبة للأموال وتحصيلها ، وله موقف آخر بالنسبة إلى الانتفاع بها ، والمحافظة عليها قرره بالهي عن الإسراف فيها ، وبالنهي عن الضن بها ، وجعل الاعتدال في صرفها من صفات المقربين عباد الرحمن « وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا » ^(٤) . وجعل الإسراف فيها والضن بها عن الحقوق والواجبات مما يقع في الحسرة والملامة « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا » ^(٥) .

والقرآن كما طلب السعي في تحصيل الأموال ، وطلب الاعتدال في صرفها ، نهى عن تحصيلها بالطرق التي لا خير للناس فيها ، وفيها الشر والفساد . نهى عن تحصيلها بطريق الربا الذي يؤخذ استغلالا لحاجة الضعيف المحتاج ، وبطريق السرقة والانتهاك والتسول التي تزعزع الأمن والاستقرار ، وبطريق التجارة فيها يفسد العقل والصحة كالخمر والخنزير ، وبطريق اليسر والرقص ، وبمع

(١) الآية ٩ من سورة الجمعة .

(٢) الآية ١٠ من سورة الجمعة .

(٣) الآية ١٥ من سورة الملك .

(٤) الآية ٦٧ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ٢٩ من سورة الإسراء .

الأعراض ، من كل ما يفسد الأخلاق ، ويميت الإنسانية ، وبطريق الرشوة التي تنهب بالحقوق والكفريات ، وفي هذا وأمثاله يقول القرآن الكريم : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »^(١) .

وعناية الله بالأموال ، شرعة قديمة لم يخص بها جيلا دون جيل ، ولا رسالة دون رسالة ، وقد قص علينا القرآن أن الله عاقب بعض خلقه الذين عتوا عن أمره فيها ، وأكلوا أموال الناس بالباطل : « قَبِطْلُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَهِيَّتَ أَحَادٍ لَهُمْ وَيَعْتَدِيهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ، وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ »^(٢) .

والاستغفر الله من سيئاتكم

٣ — والإسلام حينما طلب تحصيل الأموال بالزراعة ، والصناعة والتجارة ، نظر إلى أن حاجة المجتمع للمادية . تتوقف عليها كلها ؛ فإنه كما يحتاج إلى الزراعة في الحصول على المواد الغذائية التي تنتجها الأرض ، يحتاج إلى الصناعات المختلفة في شئونه المتعددة : في ملابسه ومساكنه ، في آلات الزراعة وتنظيم الطرق ، في حفر الأنهار ومد السكك الحديدية ، في حفظ السكبان والدولة ، وما إلى ذلك مما لا سبيل إليه إلا بالصناعات .

ويحتاج أيضا إلى تبادل الأعيان والمواد الغذائية والمصنوعات مع الأقاليم التي ليست فيها زراعة ولا صناعة . ولا تسد أمة لا تسد حاجتها بنفسها . وإن لا بد من الاحتفاظ بالزراعة والتجارة والصناعة .

(١) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٢) الأيات ١٦٠ ، ١٦١ من سورة النساء .

ومن هنا قرر علماء الإسلام أن كل ما لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا ،
فتصله ووجوده من فروض الكفاية ، قالوا : ومن ذلك أصول الصناعات ،
كالتفاحة والحياكة والنمطجة ، وما إليها مما هو ضرورى ، أو كالضرورى
في المعاملات وبسر الحياة ، ودفع الحرج عن الناس ، ومعنى أنه من فروض
الكفاية ، أنه إذا لم يتحقق في الأمة كلها ، أتمت الأمة كلها ، وأن الإثم
لا يرتفع منها إلا إذا قامت كل طائفة بنوع من هذه الأنواع .

وليس من ريب في أن أساس هذه الفرضية ، هو العمل على تحقيق المبدأ
الإسلامى الذى يوجب الإسلام على أهله ، وهو مبدأ استقلال الجماعة الإسلامية
في تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجات ، فيما بينها ، ويبدأ أبنائها ،
دون أن تمد يدها إلى غيرها من الأمم .

وبذلك لا تجدد الأمم الأخرى ذات الصناعات والتجارات ، سيلا إلى التدخل
في شئونها ، فتظل محتفظة بكيانها وعزتها ونظمها وتقاليدها ، وخيراتها ببلادها .
وكثيراً ما اتخذ هذا التدخل سيلا لاشتراك الدول الأجنبية في إدارة البلاد
وتنظيمها واستعمارها ، استغلالاً لحاجتها في الصناعات والتجارات .

ولا ريب أن هذه الطرق الثلاثة : الزراعة والتجارة والصناعة ، وهى الطرق
الطبيعية لتحصيل الأموال — عمد الاقتصاد القوى لكل أمة تريد أن تحيا حياة
استقلالية ، رشيدة عزيزة ، من الضرورى العمل على تركيزها في البلاد ،
ثم العمل على تنسيقها تنسيقاً يحقق للأمة هدفها الذى يوجب الإسلام عليها ،
والذى يجب أن تحصل عليه وتحفظ به وتنميه ، صوتاً لكيانها واستقلالها
في سلطانها وإدارتها . وقد أوردنا تاريخ الاستعمار ، أن أهم أسبابه وأول نافذة
ينبثق منها إلى الأمة تياره السكوي ، وريحه الثقيل هو : نقص الأجهزة التى تحقق
للأمة كفايتها من هذه العمدة الثلاثة .

وإذا كان من قضايا المقل والدين ، أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وكانت الحيلة متوقفة على هذه المدة الثلاثة ، كانت هذه المدة الثلاثة واجبة وكان تنسيقها على الوجه الذى يحقق غيرها واجبا .

واجب الدولة فى صحابة المستعمل الاقتصادى :

ومن هنا كان على ولى الأمر فى الجماعة الإسلامية ، اللبث على مصالحها وتوجيهها ، أن يعمل جهده بما يحقق للأمة الانتفاع بها كلها ، وأن يعمل على تنسيقها بحيث لا يترك الأموال تتكدس فى تركيز عنصر واحد منها ، دون سواء ، فلا عليه أن يحول بعضا من الأراضى الزراعية إلى رؤوس الأموال تجارية أو شركات صناعية ، على حسب حاجة البلاد للبنية على تقدير مصالحها ، ويتم بذلك تنسيقها على الوجه الذى يجعلها غنية بنفسها عن غيرها .

فلا يجد الأجنبى بابا للتدخل فى شئونها إلا بقدر ما يحتاج هو إليها من طرق التبادل العام الذى يقع بين الناس بعضهم مع بعض . وهذا نوع من التنظيم فيما ينفع البلاد ، ويقبها شر تدخل الأجنبى بما يركز فيها قدمه ، ويكون سيذا عليها ، ومستمرأ لها .

وليس هذا التنسيق من باب تقييد الحرية للملكية وإنما هو توجيه تستدعيه حاجة البلاد ، ويمكنها من حريتها الحق الكاملة .

وهو بهذه الاعتبارات واجب ولى الأمر ، حتى إذا ما قصر فيه أو أهمل كان آتما ، وكانت أمته معه آتمة . وإذا ما قام به وفور به مصالح البلاد واستقلالها ، وعادته الأمة عليه ، كان سائرا بها فى طريق الخير والسعادة ، وكانت معه فى مكانة الأمن والاطمئنان .

ونظر إلى أن فائدة المال تم المجتمع كله ، وتقضى به حاجته على النحو الذى ذكرنا ، أضافه الله تنويها بشأنه ، تارة إلى نفسه وجعل للمالكين له مستخلفين فى حفظه وتنميته وإعاقه بما رسم لهم فى ذلك : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْقُوا بِمَا جَعَلَ لَكُمُ مَسْخُفِينَ فِيهِ »^(١) . « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى آتَاكُمْ »^(٢) .

وأضافه أخرى إلى الجماعة ، وجعله كله بتلك الإضافة ملكا لها : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ »^(٣) : « وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُهَاءَ أََمْوَالَكُمْ الَّتِى جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا »^(٤) وأرشد بذلك إلى أن الاعتداء عليها ، أو التصرف السرى فيها ، هو اعتداء أو تصرف سىء واقع على الجميع .

وذلك نتيجة ضرورية لما قرره الإسلام من أنه أداة لمصلحة المجتمع كله ، به تحيا الأرض ، وبه توجد الصناعة ، وبه تكون التجارة ، ثم به يسام أصحابها فى سد حاجة المحتاجين وتأسيس للشروعات السامة النافعة ، إن لم يكن باطقة التصاون والتراحم ، فبحكم الفرض الذى أوجبه الله فى أقوال الأغنياء للفقراء وفى سبيل الله ، وبحكم الضرائب التى يضعها ولى الأمر حسب تقدير ما تحتاج إليه البلاد من مشروعات الإصلاح والتقدم والصيانة .

وقد عنى القرآن عناية كاملة بالحث على البذل للفقراء وللساكين ، وفى سبيل الله . وكلمة « سبيل الله » من السكليات الفذة التى جاء بها القرآن ، وهى بذاتها تملأ القلب روعة وجلالا ، وتملأ الكون خيرا وصلاحا ، ولا يخرج عن معناها نوع ما من أنواع البر ، خاصة وعامة .

(١) الآية ٧ من سورة الحديد .

(٢) الآية ٣٣ من سورة التور .

(٣) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٥ من سورة النساء .

الإسلام بحارب الشح والإسراف والتراف عند أصحاب المال :

٤ — وإذا كان المال لله ، وكان الناس جميعاً عباد الله ، وكانت الحياة التي يعملون فيها ويعمرونها بمال الله ، هي لله ؛ كان من الضروري أن يكون المال — وإن ربط باسم شخص معين — لجميع عباد الله ، يحافظ عليه الجميع ، وينتفع به الجميع ، وقد أرشد إلى ذلك قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا »^(١) ومن هنا أضاف القرآن الأموال إلى الجماعة ، وجعلها قواماً لمعاشهم : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ »^(٢) . « وَلَا تَوْنُوا الشُّعْيَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا »^(٣) .

وتحقياً لا انتفاع الجميع بها ، وتطهيراً للنفوس من بواعث الأثرة فيها ، حارب الإسلام في المالكيين لها والفاشرين عليها ، خلق الشح الذي يمنع من البذل والإففاق ، كما حارب السفه الذي يؤدي بالمال في غير وجوه النفع وإقامة المصالح ، يقول الله سبحانه : « وَمَنْ يُوقِ شَعْنَهُ نَفْسُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ »^(٤) .

وفي البخل وهو وليد الشح يقول : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ »^(٥) .

ويقول « الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٥ من سورة النساء .

(٤) الآية ١٦ من سورة النحل .

(٥) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^(١) ويقول : « وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ، يَوْمَ يُجْمَعُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ، هَذَا مَا كَتَبْتُمْ لَا أَنْفُسَكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتِزُونَ » ^(٢) .

ثم أرشد إلى أن الضن بالأموال عن أداء الواجبات ، وإقامة المصالح ، إلقاء بالنفس في التهلكة « وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » ^(٣) .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في التحذير من الشح « إياكم والشح فأبما هلك من كان قبلكم بالشح ، وأمرهم بالقطيعة ففعلوا ، وأمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالفسح ففسحوا » ويقول « اتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم : حلهم على أن يسفكوا دماءهم ويستحلوا محارمهم » ، ولست بواجد أقوى من هذا التعبير في تصوير الخطر الاجتماعي الذي ينمث من الشح ، ولا ريب أنه من أكبر الآفات التي تفرق المجتمعات وتقضى على حياة الأمم ، وصالح الممران .

وكما وقف القرآن . وبجانبه أقوال الرسول من الشح بالأموال هذا الموقف ، وقف أيضاً الموقف عينه ، من التنبذ فيها ، وإضاعتها فيما لا يعود بخير على الأمة : « إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا » ^(٤) .

وبعد أن أفرد القرآن كلا من الضن والتبذير بما يصور سوء عاقبته ، جميعهما في إطار واحد ، وأرشد إلى الطريق السوي الذي يسلكه أرباب الأموال

(١) الآية ٣٧ من سورة النساء .

(٢) الآيات ٣٤ ، ٣٥ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٢٧ من سورة الإسراء .

في أموالهم ، فيحفظ عليهم حياتهم ، ويمكنهم من إقامتها على عُدٍ قوية ناجية :
« وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْ كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا
مَّحْسُورًا » (١) .

معى ولى الأمر :

وكما اتجه الإسلام بهذه الإرشادات إلى الأفراد ، تحذيراً لهم من آفئ الشح
والتهذير ، يحمل من حق ولى الأمر القائم على الصالح الجماعة — بالنسبة لمن لم يخضع
لهذه الإرشادات — أن يأخذ منهم بطريق القهر والقوة ما وضعه الله في أموالهم
من حقوق الأفراد والجماعة .

وقد وصل الأمر في تطبيق هذا المبدأ أن قاتل الخليفة الأول جماعة الذين
تكلموا في منع الزكاة ، حتى خضعوا فيها لأمر الله ، وبه استقام الأمر وتركزت
عناصر الدولة .

وكذلك جعل من حقه أن يحجز على السفهاء المبلذين ، والولاية على أموال
الصغار ومن إليهم ، ممن لا يهتدون إلى وجوه التصرفات النافعة : « وَلَا تُؤْتُوا
السَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ
وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّرْغُوفًا ، وَابْتَلُوا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ ، فَإِنْ
أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا
أَنْ يَكْبَرُوا ، وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ؛ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ
بِالْمَعْرُوفِ » (٢) .

(١) الآية ٢٩ من سورة الإسراء .

(٢) الآيات ٥ ، ٦ من سورة النساء .

الترف منيع شر :

وقرر كذلك أن الترف منيع شر يملأ القلوب حقداً وضمينة ويقضى على حياة الأمن والاستقرار ، ويصل بأصحابه إلى جحود الحق وإنكار الشرائع ، وينرس في نفوسهم الأثرة وفتنة الطبقات . وما وقف في وجه الرسائل الإلهية سوى اللترفين الذين رأوا أن في تلك الرسائل ما ينزل بهم إلى مستوى الفقراء والضعفاء ، أو يصعد بهؤلاء إلى مستوهم ، نرى ذلك في أول الرسائل ، ونراه في آخرها .

فهام أولاء للترفون في زمن نوح يعيبون عليه أن كان أتباعه — كما يقولون — من الأراذل : « وَمَا تَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَهُمْ »^(١) . وهام أولاء للترفون في زمن محمد يقفون من بلال وإخوانه هذا الموقف نفسه ، ويكون جواب نوح هو جواب محمد عليهما السلام ، فنوح يقول : « وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ مَلَائِكُوا رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ، وَيَأْقُومُ مِنْ بَيْنِ عَيْنِ اللَّهِ إِن طَرَدْتُهُمْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ »^(٢) . ومحمد يرشده ربه إلى نفس الجواب : « وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ »^(٣) .

وفي شأن للترفين ووقتهم في وجه الحق يقول سبحانه : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتَرَفُّوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ، وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ ، قُلْ إِن رَأَى رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ

(١) الآية ٢٧ من سورة هود .

(٢) الأياتين ٢٩ ، ٣٠ من سورة هود .

(٣) الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

بَشَاءٍ وَيَقْدِرُ ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ
بِالَّتِي نَقَرَّ بِكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَن آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ
الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْفُرُقَاتِ آمَنُونَ ، وَالَّذِينَ يَسْمَعُونَ فِي آيَاتِنَا
مُتَاجِرِينَ أُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ، قُلْ إِنِّي رَّبِّي بِبَسْطِ الرِّزْقِ لِمَن
بَشَاءَ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ ، وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ
الرَّازِقِينَ ^(١) .

وفي سوء العاقبة التي تنزل بالمترفين في الدنيا يقول : « وَكَمْ قَوْمًا مِّنْ
قَوْمَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ، فَلَمَّا أَحْسَسُوا بِأَسَاسِنَا إِذَا هُمْ
مِنْهَا بَرَكُوفُونَ ، لَاتَرَهُمْ كُنُوزًا وَارِثِينَ إِلَىٰ مَا أَنْزَلْنَاهُمْ فِيهِ وَمَسَاكِينَكُمْ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، قَالُوا يَا زُلْفَىٰ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ، فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ
حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ » ^(٢) .

وفي سوء المصير الذي أعد لهم في الآخرة يقول : « وَأُصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أُصْحَابُ
الشِّمَالِ . فِي سُمُومٍ وَحَمِيمٍ ، وَظِلٍّ مِّنْ يَحُمُومٍ لَا يَارِدُهُ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا
قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ » ^(٣) .

دعوة إلى الانعاش في سبيل الله :

٥ — بهذا وغيره وهو كثير في القرآن ، حارب الإسلام في النفوس خلال
الشح والإسراف والترف ، وعمل على تطهير الجماعة منها ، وأعد النفوس للبذل
والمطاء في القيام بحق الله وحق الناس وكان له في ذلك من أساليب الترغيب

(١) الآيات من ٣٤ - ٣٩ من سورة سبأ .
(٢) الآيات من ١١ - ١٥ من سورة الأنبياء .
(٣) الآيات من ٤١ - ٤٥ من سورة الواقعة .

في البذل والتهيب من الضن ما يملأ قلب المؤمن بمبدأ التضحية ، وأنها سبيل الله في الحياة الطيبة التي تسكف للفرد والجماعة سعادة الدنيا والآخرة .

وإن أول ما يطالعنا من تلك الأساليب في القرآن الكريم ، هو أننا لانسكاد نحمد فيه ذكراً للإيمان بالله ، إلا مقرونًا بالإِنفاق في سبيله ، وإطعام البائس الفقير ، فسورة البقرة تبدأ ببيان أوصاف المتقين الذين ينتفعون بالقرآن وهديه ويكون منها : « الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » ^(١) .

ثم تعرض لأصول البر التي يطلبه الله من العباد ، ويكون منها بعد الإيمان : « وَآتَى الْقَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ » ^(٢) . ويجعل ذلك من دلائل الصدق في الإيمان والتقوى .

وسورة الأنفال تذكر مقومات الإيمان ، ويكون منها بعد وجل القلوب من ذكر الله ، وزيادة الإيمان بآياته : « الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » ^(٣) . وتقول : « أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَنْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » ^(٤) .

ونرى سورتي النساء والحجرات تذكران الإيمان ، ولا تذكران معه سوى الإِنفاق في سبيل الله : « وَمَا ذَا عَلَيْكُمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ » ^(٥) . « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

(١) الآية ٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٤ من سورة الأهل .

(٥) الآية ٣٩ من سورة النساء .

ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أُولَئِكَ هُمْ
الصَّادِقُونَ ، ^(١) .

هذا أسلوب يضع الإنفاق في سبيل الله في مستوى الإيمان .

وإذا قلنا صفحات القرآن لم نحمده أطلق عنوان العقبة التي تحول بين الإنسان
وسعادته على شيء سوى إطعام الفقير والمساكين ، كما أنه لم يجعل عدم التعريض
على شيء من تكاليفه علامة على التكذيب بيوم البعث والجزاء ، وعلامة على عدم
الصدق في الصلاة وإقامتها ، سوى إطعام للمساكين : « فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ،
وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ، فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا
ذَا مَرَبَةٍ ، أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ، ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا
بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرِّحْمَةِ ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ » ^(٢) ، « أَرَأَيْتَ الَّذِي
يُكَذِّبُ بِالذِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحْضِ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ،
فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاهُونَ وَيَخْتَمُونَ
الْتِمَاعُونَ » ^(٣) .

وهذا أسلوب يضع الإنفاق في سبيل الله ، وإطعام الفقير المحتاج ، موضع
العقبة والحاجز الذي لا بد من اقتحامه ليصل الإنسان إلى سعادته ، إن لم يكن
بنفسه فبعض القادرين عليه وإرشادهم إليه وقد قص الله علينا بعد ذلك
أن المجرمين سيسجلون على أنفسهم في الجواب حين يسألون يوم الدين :
« مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ » ^(٤) ؟ .

(١) الآية ١٥ من سورة المجرات .

(٢) الآيات من ١١ - ١٨ من سورة البقرة .

(٣) سورة الماعون .

(٤) الآية ٤٢ من سورة المدثر .

سيسجلون مع الكذّاب يوم الدين ، وانغوص في الباطل إجمال حق الفقير
والمسكين : « لَمْ تَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ، وَلَمْ تَكُ تَعْلَمُ السَّكِينِ وَكُنَّا نَحْضُ
مَعَ اتَّعَانَيْنِ ، وَكُنَّا نَكْذِبُ بِعَوْنِ الدِّينِ » (١) .

هذه بعض أساليب القرآن في مكانة الإنفاق في سبيل الله ، وفي الترهيب
من البخل بحق الفقير والمسكين .

أما أساليب الترهيب في الإنفاق ، فحسبنا أن نقرأ فيها الآيات الواردة في سورة
البقرة : « مَنْ ذَا الَّذِي يُعْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاهِفْ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً » (٢)
« مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُلْبِثَتْ سَبْعَ سَنَاقِلٍ
فِي كُلِّ سُكَّةٍ مِائَةً حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ، الَّذِينَ
يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتِمُّونَ مَا أُفْقُوا مَنَاقِلًا وَلَا أَدَى لَهُمْ
أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » (٣) .

« وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَكْلِيمًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ
كَمَثَلِ حَبَّةٍ يَرْبُوهُ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَاتَتْ أَكْثَلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُغْنِهَا وَابِلٌ
فَعَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ » (٤) .

فهذه مكانة الإنفاق في سبيل الله ، وهذه عدة الله الصادرة لمن يهود بماله
في سبيله ، وما ، كما نرى ، مكانة وعدة لم يحظ بهما شيء من التكليف الإلهية ،
سوى الإنفاق ؛ فالصلاة على مكانتها في الدين ، وعلى أنها الركن الذي على
الإيمان ، لا تقع عند الله موقعها إلا إذا دفعت بصاحبها إلى القيام بحق الفقير

(١) الآيات من ٤٣ - ٤٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

(٣) الأيات ٢٦١ ، ٢٦٢ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

والمسكين ، وكذلك الصوم والحج لا نجد لها في ترغيب القرآن وترهيبه مثل ما وجدناه للإيقاق في سبيل الله .

بهذا نستطيع أن نقرر أن الإسلام لا يقيم وزناً لشيء من تكاليفه إذا لم تفرس في قلب المسلم عاطفة الرحمة ، مبعث الإيفاء والبذل والمطاء ، هذا هو ما أهضمه وهو ما يدل عليه القرآن الكريم .

المبادلات المالية :

٦ — وكما عرض الإسلام للمال في قيمته ، وطرق اكتسابه ، وأسلوب المحافظة عليه ، وإعطاء كل ذي حق حقه منه — عرضت شريعة الإسلام لجانب آخر من الجوانب التي تتعلق بشئون الأموال ومعاملاتها ؛ ذلك هو جانب النظم التي تنبئ عليها المبادلات المالية ، وفيها أحكام البيع والإجارة ، وبيان ما يجوز يمه وإجارته ، وما لا يجوز يمه ولا إجارته ، وتشمل طرق استثمار الأموال والمضاربة والشركة وأحكام الأمانات ، وطرق الاستيثاق في الديون ، وغير ذلك مما يجري بين الناس ، ويحتاجون إلى ضبطه في انتظام حياتهم ، وحفظ حقوقهم ومصالحهم .

والمبادلات المالية عمدتها في الإسلام وأساسها ، الارتباط بالالتزامات ، والوفاء بالحقوق ، وعدم أكل أموال الناس بالباطل ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَزِفُوا بِالْقُدُورِ »^(١) . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ »^(٢) .

(١) الآية الأولى من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة النساء .

وفي طرق الاستيثاق يقول جل شأنه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ »^(١) .

ثم يشرع الرهن والإشهاد على اللبائعات : « وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ »^(٢) . « وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ »^(٣) .

وقد وضعت الشريعة للبيع والشراء آداباً ينبغى مراعاتها وحرمت الفس والافتلال تحريماً قاطعاً .

أدب البيع والشراء :

٧ — والواقع أن للإنسان في الحياة جانبين : جانباً مادياً أساسه للمعاملات وجانباً روحياً أساسه المبادئ ، والجانب المادى يقتضى : أن يحصل الإنسان على ما كفه ومشربه وملبسه ، والجانب الروحى يقتضى : أن يهذب نفسه ، ويطهر قلبه ، وأن يقترب إلى مولاة عن طريق عبادته وامتنال أمره .

ولما كان في الجانب المادى متسع للشهوات وللنافات والاستكثار والتكاثر ، وكلها اعتبارات ، قد ينزلق بها الإنسان عن مستوى الفضيلة ، ويفشى في سبيلها ما يكره صفو الجانب الروحى ، ويممده عن رحمة الله ورضاه — جاءت الشريعة بالإرشاد إلى أدب في البيع والشراء ، يقى الإنسان شر ذلك الانزلاق : حثت على البيع والشراء ، ورغبت فيه تحميلاً للرزق ، ووضعت آداباً حثمت رعايتها في هذه المعاملة ، التى تعتبر بحكم الطبيعة أساساً لقضاء المصالح ، وتوفير الحاجات على وجه يسل الإنسان فيه من الفس والخديعة والتضليل ، وما إلى ذلك

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

مما يدنس نفسه ، ويصرفه عن جانب الروح التى به تتمتع إنسانيته الفاضلة ،
ويسمو إلى درجة المقرين عند الله .

البيع والشراء معاملة هامة فى هذه الحياة :

ومطالب هذه الحياة مهما تنوعت ، وظهرت فى صور مختلفة ، وأنواع
من المعاملات متباينة ، فأساسها الذى تبنى عليه ، ومحورها الذى تدور حوله
« هو البيع والشراء » ، فالزارع لا بد له من البيع والشراء ، وكل عامل فى عمله
يبيع ويشترى ، حتى الموظف فى ديوانه ، والمدرس فى مدرسه ، والواعظ فى وعظه
والجاهد فى ميدانه ، والحاكم فى حكمه ، كل هؤلاء يبيعون ويشترىون : يبذلون
العمل ، ويتسلمون البذل ، فمن أخلص فى عمله ، وقدمه على الوجه الذى يحقق
الغرض المقصود منه ويرضى به ربه كان ما يتقاضاه فى مقابل العمل محفوظاً بالغير
والبركة ، مثمراً فى نفسه وأسرته وكان هو محل ثقة عند من يعامله ، فتتظم مكائده
فى النفوس ، ويقبل الناس عليه ويزداد خيره .

أما من أساء فى عمله ، وخدع وغش ، وجعل همه أن يأخذ البذل ويستوفى
التمن على الوجه الذى يرضى شهوته فقط ، غير مكترث بالمصاحبة العامة ، ولا بفائدة
الجميع ، وغير مقدر لنضب الله وسخطه — كان فيما يتقاضاه من الذين يأكلون
فى بطونهم ناراً ، وسيصلون سعيراً ؛ سيكتشف أمره ، ويفتضح شأنه ، ويعرف
بالغش والخديعة ، فتسوء سمعته بين الزملاء والرؤساء ، ولا يلبث حتى ينبذ من
الجميع بهذا النوة ، أو يرمى كالكوب الخلق .

انعسى فى المعاملة :

٨ — سر النبي صلى الله عليه وسلم برجل يبيع الطعام ، فأعجبه ظاهره ،
فأدخل يده فيه فوجد به بللاً فقال : « ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابعه

السماء — يريد أن للطير نزل عليه — فقال عليه السلام : فلا أبقية فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غش ، وفي رواية « من غشنا فليس منا » .

حكم عام حكم به النبي عليه الصلاة والسلام على من غش ، وخدع في الطعام ، والطعام مادة ينقض أثرها بسرعة ، وقد لا يكون للنفس فيها ذلك الأثر الذي يمدته النفس في الجوانب الأخرى ، من جوانب الحياة ، يحكم النبي على من غش في الطعام بخروجه عن جماعة المؤمنين ، وأن الإيمان يقتضى الصدق ، ويقتضى التقوى ، ويقتضى الإخلاص ، والنفس يقوض كل ذلك ، فيجمل صاحبه كذاباً ، ويجمل صاحبه منافقاً .

وإذا كان النفس ، وهو تقديم الباطل في ثوب من الحق ، يكون في الرأى والعمل والفتوى والإرشاد ، والتوجيه والوظيفة ، فإن غش الطعام في الإفساد أقل بدرجات ودرجات من النفس في هذه النواحي الممتد أثرها الشامل ضررها ، وهو فيها أجدر بأن يخرج صاحبه من صفوف المؤمنين ، ويهوى به في مكان سحيق .

أثر النفس في المجتمع :

إن من غش في رطل من الرطل أو من اللحم ، أو غش في متر من القماش عن طريق تقديم الخبيث باسم الطيب ، والردىء باسم الجيد ، أو عن طريق انتقاص السكيل أو الميزان لا بد أن يكون نزاعاً في نفسه إلى انتقاص الحقوق ، أيأ كانت ، وكيفأ كانت وأن انتقاص الحقوق أساس كبير لزعة الثقة في المجتمع ، وسبيل إلى قطع الصلات ، وإثارة الأحقاد والبغضاء بين الناس ، ولذلك ينتشر الفساد في الأرض ، وتضيع المصالح ، ولعل هذا كان مبعث العناية الإلهية في أن يبعث رسول من رسل الله — وهو شبيب عليه السلام — يدعو

الناس أولاً إلى توحيد الله ، ويتبعه بالنهي والتحذير عن نقص الكيل والليزان ، معتبراً ذلك إفساداً في الأرض بعد إصلاحها : « وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَانُهُمْ شُعَيْبًا قَالَ : يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ، قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَاللِّيزَانَ ، وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ » (١) .

لم يكن هدف الحكمة الإلهية بتخصيص الكيل والليزان في رسالة شعيب هو الوقوف بها عند حد ما يكال ، أو يوزن من طعام أو شراب ، وإنما الهدف هو اقتلاع الخلق الذي يدفع الإنسان إلى انتقاص الحقوق ، والكيّد لأصحابها عن طريق النش والخلدية ، وعن طريق تسخير المنافع العامة وحقوق الناس في سبيل الحصول على المنافع الخاصة ، وهذا هو الذي يقبّ حقاً الإفساد في الأرض وزلزلة الحياة العامة على أركانها .

عبارة القائلين على مصالح المجتمع :

ومن هنا يحذر بالموظف والكاتب وللوجه والمشير والمعلم ، أن يأخذوا لأنفسهم من تخصيص الكيل والليزان في رسالة شعيب ، وقرنها بعبادة الله ، واعتبار انتقاصهما إفساداً في الأرض — يحذر بهم جميعاً أن يأخذوا لأنفسهم أعظم عظة ، وأجدى عبرة . وإن انتقاص الكيل والليزان فيا وراء السلع المادية لأشدّ خطراً ، وأقبح أثراً ، وأهم ضرراً ، من انتقاص حفنة من قمح ، أو أوقية من رطل !

إن من حق الإنسان في هذه الحياة أن يتمتع بحقه كاملاً غير منقوص ومن حق المؤمن على أخيه أن يملكه من حقه ، ويعاونه في الحصول عليه ، ومن حقه

(١) الآية ٨٥ من سورة الأعراف .

أن يرشده إذا استرشد ، وأن يحضه النصيح إذا استنصحه وأن يفي له إذا عاهده ، وأن يصدقه إذا حدثه . إنها مبادلة ولكن ليست في السلع ، ولا في الطعام ، ولا في الشراب ، وإنما في الخلق والروءة والصدق والإيمان ، والانحراف فيها عن مقابلة الخير بالخير تطغيف في الكيل ، وانتقام للحقوق ، وقد جعله الله علامة من علامات التكذيب بيوم الدين ، وأنزل في شأنه سورة كاملة ، هي سورة اللطفين استهلها بقوله : « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، أَلَا يَفْقَهُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ، لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ »^(١) .

السرور محرم بحرم استعمال حاجته المحتاج ، وذلك هو أساس الربا :

٩ — اتضح مما أسلفنا من قبل أن الإسلام يعتمد في بناء المجتمع على جملة من المبادئ ، أهمها في الجانب المادى من الحياة ، مطالبة كل فرد من أفراد المجتمع بالعمل على تحصيل رزقه الذى يكفل حاجته ويوفر له حياة نفسية هادئة . وأشعر الإسلام بجانب هذا الأغنياء الذين آتاهم الله من ماله أن هذا المال وإن كان معقوداً في ملكيته بأسمائهم إلا أن حق الانتفاع به مشترك بينهم وبين إخوانهم الفقراء الذين يكونون المجتمع معهم ، ويكون راحته من راحتهم ، واضطرابه من اضطرابهم ، مشترك بينهم وبين المصالح العامة التى تحتاج إليها الجماعة في راحتها واستقرارها وإدارة شئونها ، وبمد هذا أوجب الإسلام مديد المعونة إلى الفقراء والمساكين وأرباب الحاجات ، إما بالبذل أو بتهيئة العمل ، كما أوجب مدها إلى أولياء الأمر بما يمكنهم من إقامة المصالح التى تحقق خير الجماعة .

(١) أول سورة اللطفين .

ووضعا للمعونة في موضعها ، ووقفا بها عند الحد الذي يرفع عن كاهل المحتاجين عبء الضرورات المقيمة ، والحاجات الميسرة والمصالح النافعة ، لهذا حذر الإسلام كل التحذير من الإسراف ، وإففاق الأموال حيث لا ضرورة تلجئ إليه ولا حاجة تقتضيه .

على هذه الأسس التي تقتضيها الأخوة ، والتراحم والتعاون ، والاشتراك في الإحساس ، وتبادل الشعور بين الأفراد بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين الدولة، امتثل القرآن - في مكيه ومدنيه - بآيات الحث على الإيفاق للفقراء والمساكين وفي سبيل الله ، وقد وجهت العناية الكبرى في ذلك إلى قضاء الحاجات الشخصية التي تطلأ على الأفراد فتوهن من قوتهم ، وتضعف من روحهم . ولا ريب أن قلقهم في الحياة مع رؤيتهم تمتع إخوانهم الأغنياء ، مما يضاعف مهمهم ، ويفتح لهم شر النوافذ التي يعكرون بها على الجماعة صفو الحياة ، ويزلزلون عليها عناصر الأمن والاطمئنان .

بهذا الوضع الذي اتجهه الإسلام في بناء المجتمع ، وربط به بين أفرادهم بما يجعلهم كإلبيين يشد بعضه بعضاً ، وكالجمسم الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، وكاليدنين تنسل إحداها الأخرى — بهذا الوضع الذي يركزه الإسلام ويدعو إليه ، ويحذر مخالفته أو التهاون فيه ، ويعتبر التهاون إلقاء بالأنفس إلى التهلكة ، بهذا كان من غير المقول أن يبيح الإسلام للنفي فيه القادر من أبنائه أن يستقل بمهمة ماله ، وأن يتفرد بحق الاتفاع به دون أن يمد يده لسد حاجة المحتاج من إخوانه أو دولته .

وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسلمه ، ومن تركه يجمع ويعرى — وهو قادر على إعطائه وكسوته — فقد

أسلمه » ، وصح عنه أنه قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » ويقول المحدث : ثم ذكر أصناف المال حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا في فضله » ويقول عمر ابن الخطاب : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين » .

وإذا كان من غير المقول في الإسلام — وموقفه هكذا من مبدأ التعاون ، أن يباح للنفي أن يقبض يده عن معونة أخيه الفقير ، أو عن المساهمة في إقامة المصالح العامة — فن غير المقول بوجه أبعد وأشد أن يباح له شد الخناق على رتبة أخيه الفقير ، أو دولته الفقيرة المحتاجة ، ففرض عليه أو عليها في مقابلة للمعونة الواجبة دراهم معدودة يردّها إليه أخوه الفقير المحتاج ، أو دولته الفقيرة المحتاجة ، زيادة على رأس ماله الذي أقرضه إياهم ، سداً للحاجة أو إقامة للصلحة .

ومن هنا حرم الإسلام — إبقاء على هذه اللبائى الإنسانية — تحريماً قاطعاً أن يتخذ النفي حاجة أخيه الفقير ، أو دولته المحتاجة ، فرصة لاكتساب المال عن هذا الطريق الذى لاخير فيه للمجتمع ولا للأفراد ، والذى يجعل النفي فى تربص دائم لحاجة المحتاجين ، يستغلها فى زيادة ماله ، دون عمل يحقق به نسبه إلى المجتمع ، وجزئته فى بنائه ، والذى ينزع من قلبه الشعور بالوحدة ، ومعانى الرحمة والعطف التى هى من خصائص الإنسان الفاضل .

وقد جاء فى القرآن : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » ^(١)

(١) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

وجاء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » (١) .

وهذا هو الأصل في تحريم الإسلام على أهله للماملة المعروفة باسم الربا .

وقد جاء قلوب الناس فارغة من معاني الرحمة والتعاون ، يأكل قويهم ضيفهم ، ويستغل غنيهم فقيرهم ، ولا فضل للنفي سوى أنه ذو مال ، ولا ذنب للفقير سوى أن ظروف حياته لم تنبئ له مواد النفي وسبل الكسب . وفي هذا الجو المظلم تنفتح جشع الأغنياء عن هذه الماملة ، وتقاضوا ممن يداينونهم بقرض أو ثمن في مقابلة تأجيل القضاء ، زيادة عن رؤوس أموالهم ، وانخذلوا ذلك سبيلا لجمع الأموال وتسكديسها من دماء المحتاجين ، وبذلك نشأت الرأسمالية الطاغية ، فزقت الإنسانية وجعلت أفرادها أشبه بحيوان الذئب ، النفي يطمع فيفترس الفقير والفقير يحمق فيفترس النفي ، ولكل سلاحه الذي يقتل به أخاه .

جاء الإسلام والناس على هذا الوضع السيئ ، فأفرغ جهده في القضاء على منابع الشر ، وأخذ بمبادئه الحكيمة ، يزيل الحواجز التي قطعت ما بين الناس من صلات القرام والتعاون ، والبر والإحسان ، وأخذ يبنى المجمع بناء واحداً متماسكاً للبهات ، متضام الوحدات ، وكان أول ما اتخذ من ذلك من الناحية الإيجابية الحث على التعاون والقرام ، وأخذ القادر بيد الضعيف ، ووصل ما قطعوا من صلات . ثم كان تحذيره الشديد فيما يختص بالناحية السلبية ، فحرم الربا والرشوة ، بعد أن حرم الشح والبخل والظن بحق الفقير والمسكين .

ولإظهار ما بين الناصيتين من تفاوت ، قابل القرآن الكريم في كثير

(١) الأيات ٢٧٨ ، ٢٧٩ من سورة البقرة .

من آياته بينهما ووضع أمام الأبصار صورة مضيئة هي صورة التراحم المطلوبة ،
وبجانها صورة مظلمة هي صورة الاستغلال للمقوّة ، كي يمن الناظرون في الآثار
الطيبة لصورة التراحم ، والآثار السيئة لصورة الاستغلال فيكون لهم من هذا الوضع
ما يردم من احترام صورة الاستغلال إلى احترام صورة التراحم وبذلك تتحقق
إنسانيتهم الفاضلة ويسرون في الحياة بخطوات مترنة في البناء والتشييد ، فينعمون
بالحياة وتنعم بهم الحياة .

ومن هنا نكاد نجد آية من آيات التحذير عن مبادئ الاستغلال
إلا وبجانها آية أو آيات تلي من شأن البذل واللمونة والتراحم . وإن شئت فقرأ
من سورة البقرة المدنية الآيات من الواحدة والستين بعد المائةين : « تَمَثَّلَ الَّذِينَ
يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ
سَبْعَةِ مِائَةٍ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » إلى الآية الثمانين
بعد المائةين : « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ، فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدَّقُوا
خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » .

واقرا من سورة آل عمران المدنية ، الآية الثلاثين بعد المائة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ مَضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » .
إلى الآية الرابعة والثلاثين بعد المائة : « الَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ
وَالسَّكَاتِ الَّذِينَ الْقَيْظَ وَالْقَارِيفِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » .

واقرا من سورة الروم للكمية الأربعين ، الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين :
« قَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى حَقَّهُ
يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » ، وَمَا آتَيْتُمُ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُوا

فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ
فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْمِفُونَ .

اقرأ هذا كله بعين بصيرة وتدبره بروح الإيمان الصادق تعرف الهدف
الذي لأجله حرم القرآن الربا ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وسد أبوابه وأحكم
السد على أهله وأتباعه ، وتعرف أنه هدف يصل اتصالاً وثيقاً بيناء المجتمع بناء
متيناً تتفاعل وحداته بإحساس واحد واتجاه واحد وغاية واحدة .
وليس غير هذا المجتمع يريد الله .

الباب الرابع

الحقوبات

الفصل الأول

مسلك الشريعة وهدرها في تقرير العقوبات

رأى الدين وراعى السلطان :

١ — حذرت الشريعة الإسلامية من ارتكاب المحرمات على وجه العموم ،
منذرة بالمقوبة الآخرة ، على صورة تثير في نفوس المؤمنين شدة الخوف من الإقدام
على شيء منها ، وتدفع في الوقت نفسه عن المجتمع كثيراً من شرورها ، ثم وضعت
لبعض الجنايات عقوبات دنيوية إلى جانب المقوبات الأخروية ، حتى يتأزر
في دفعها وزجر الناس عنها ، رادع الدين ، وراعى السلطان .

فما كان من الجنايات خفياً لا يمكن ضبطه بمظاهر محددة ، كالغيبية ، والنميمة ،
والحسد ، والحقد ، والكذب ، وغير ذلك مما يتصل بالجانب الخلقى أكثر
من اتصاله بالجانب العلى ، أو كان متصلاً كثيراً بالجانب العلى ، ولكن لم يأخذ
الصورة القصوى من صور الإجرام ، كأخذ المال غصباً ، اقتصر فيه على
التحذير بالمقوبة الأخروية ، التي ترجع إلى العلم بما تنطوى عليه الجوانح ،
وما تخفيه الصدور .

وما كان منها متصلاً بالحياة العامة ، وله آثاره السيئة في حقوق الأفراد
والجماعات ، وله من عناوين الإغراق في الشر أقصاها ، جعلت له عقوبات دنيوية
على الحاكم تطبيقها وتنفيذها .

مسلك الشريعة في تقرير العقوبة بالنسبة :

مسلك الشريعة في تقرير العقوبة الدنيوية لمسلكين بارزين :

المسلك الأول — العقوبة النصية .

المسلك الثاني — العقوبة التفويضية .

المسلك الأول — العقوبة النصية

نص في القرآن أو السنة على عقوبات محددة لجرائم معينة ، هي من عموم الجرائم بمنزلة الأمهات ، نظراً إلى دلالتها على تأصل الشر في نفس الجاني ، وإلى شدة ضررها في المجتمع ، وإلى حرمة ما وقعت عليه في الفطر البشرية .
وهي الجرائم الآتية :

عقوبة الاعتماد على الدين بالردة :

٢ — الاعتداء على الدين بالردة يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو ارتكاب ما يدل على الاستغفاف والتكذيب . والذي جاء في القرآن عن هذه الجريمة ، هو قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ ، فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » ^(١) ، والآية كما ترى لا تتضمن أكثر من حكم بمحو العمل والجزاء الأخرى بالخلود في النار .

أما العقاب الديني لهذه الجناية ، وهو القتل ، فيثبته الفقهاء بحديث يروى

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وقد تناول العلماء هذا الحديث بالبحث من جهات :
هل للراد من بدل دينه من المسلمين فقط ، أو هو يشمل من تنصر بعد أن كان يهوديا مثلا ؟

وهل يشمل هذا الموم الرجل والمرأة ، فتقتل إذا ارتدت ، كما يقتل إذا ارتد ، أو هو خاص بالرجل ، والمرأة لا تقتل بالردة ؟
وهل يقتل المرتد فوراً ، أو يستتاب ؟
وهل للاستتابة أجل ، أو لا أجل لها فيستتاب أبدا ؟

وقد يتصور وجه النظر في هذه المسألة إذا لوحظ أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بمحدث الأحاد ، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم ، وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين ، والمدون عليهم ، ومحاولة قنصهم عن دينهم ، وأن ظواهر القرآن الكريم في كثير من الآيات تأبى الإكراه على الدين ؛ فقال تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » ^(١) ، وقال سبحانه : « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » ^(٢) .

عقوبة الإكراه على الإهراس بلاننا أو القنف :

٣ - وقد جاء في الزنا قوله تعالى : « وَاللَّائِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ، فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْوَهما ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا » ^(٣) .

(١) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٩٩ من سورة يونس .

وقوله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ،
وَلَا تَأْخُذْ سَعْيَكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ،
وَلَيْسَ هَذِهِ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً
أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ
عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » ^(١) .

وينبغي أن يعلم هنا :

أولاً : أن كثيراً من العلماء يرى أن ما تضمنته آية النساء كان هو العقوبة
أولاً لجريمة الزنا ، ثم جاءت عقوبة الجلد المذكورة في آية النور بدلاً منها .

وقيل الرازي عن أبي مسلم الأصمفاني ، وهو ممن لا يروى ، وقوخ النسخ
في القرآن ، أن الآية الأولى منها ، وهي قوله تعالى : « واللاتي يأتين الفاحشة .. »
خاصة بجمعة للرأتين إحداهما مع الأخرى ، وعقوبتها كما جاء في الآية الحبس
إلى الموت ، وأن الآية الثانية ، وهي قوله تعالى : « واللذان يأتياها منكم ... » ،
خاصة بجمعة الرجلين أحدهما مع الآخر ، وعقوبتها كما نطقت الآية : الإيذاء بالقول
والفعل . وأن آية النور ، وهي قوله تعالى : « الزانية والزاني ... » خاصة بجمعة
الرجل مع المرأة وعقوبتها الجلد ؛ وبذلك يكون القرآن في نظر أبي مسلم الأصمفاني ،
قد استكمل عقوبة الجناية على العرض في جهاتها الثلاث ، وتكون الآيات كلها
محكمة لا نسخ في شيء منها .

ثانياً : أن الفقهاء حلوا آية النور على غير الحصن ، وينتوا في كتبهم
شروط الإحصان ومصادرها ، أما الحصن فقد قرروا أن عقوبته الرجم ، أخذوا
من عمل الرسول ، ومن أحاديث وردت في هذا الشأن .

(١) الآيتان الثانية والثالثة من سورة النور .

وقد أنكر الخوارج الرجم ، واحتجوا بوجوه أوردنا الفخر الرازي في تفسيره ، ولعلمهم أنكروا أنه تشريع عام دائم ، واعتبروا أن ما حصل من الرسول كان على سبيل السياسة والتعزيز ، كما يرى الحنفية في تقريب غير المحصن .

ثالثاً : أن كثيراً من العلماء ، حل آية « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة . . . » ، على مجرد التنفير من تزوج البني ، وعليه لا تكون من آيات العقوبة .

وقال ابن القيم في كتابه زاد المعاد :

صرح الله سبحانه وتعالى بتحريم نكاح الزانية في سورة النور ، وأخبر أن من نكحها إما زان أو مشرك ، ثم صرح بتحريمه فقال : « وحرم ذلك على المؤمنين » ، ولا يخفى أن دعوى النسخ للآية بقوله : « وأنكحوا الأيامى منكم » ، من أضف ما يقال ، وأضعف منه حل النكاح على الزنا ، إذ يصير معنى الآية : الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة ، والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك ، وكلام الله يبنى أن يسان عن مثل هذا ، كيف وهو سبحانه إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان ، وهو العفة ، إلى أن قال : فن أقيح القبايح أن يكون الرجل زوج بني ، وقبح هذا مستقر في فطر الخلق ، وهو عندهم غاية للسبة ، وأيضاً فإن البني لا يؤمن أن تفسد على الرجل فراشه ، وتلق عليه أولاداً من غيره ، والتحريم ثبت من غير هذا ، وأيضاً فإن النهي صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآية على مرثد الفتوى حينما استأذنه أن يتزوج نيفاً ، وقال له « لا تنكحها » .

وليس من القصد هنا أن نوازن بين هذين الرأيين . وإنما القصد أنه على

رأى ابن القيم ، يكون لزنا عقوبة أخرى أدبية بعد العقوبة المادية ، وهى أثر للعقوبة المادية الأصلية لجرعة الزنا .

ونستطيع أن نأخذ من هذا ، ومن الحكم بحرمان القاتل من الميراث ، والحكم بإعذار شهادة المحدث في القذف — أن الشريعة الإسلامية تقرر في مصادرها الأولى ، (الكتاب) و (السنة) . العقوبات التبعية .

هذا ما جاء في الزنا ، أما ما جاء في القذف ، فقوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَالَّذِينَ يَرْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَيَدْرُؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » (١) .

ويلاحظ هنا أنه لما نزلت الآيات الأولى ، وفيها أن عقوبة القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء ثمانون جلدة ، ونهم الأصحاب منها أن حكم قذف الزوجة وقذف الأجنبية سواء في هذه العقوبة — نشأت فيما بينهم مشكلة تقدموا بها إلى الرسول وهى : أرايت لو وجد أحدا امرأته على قاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم . وإن سكت سكت على مثل ذلك ، وإن ذهب لياتى بالشهود انتهى كل شئ فسكت الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يجب عن هذه الشكوى .

(١) الآيات من ٤ إلى ٩ من سورة النور .

فلما كان بعد ذلك أتاه السائل فقال : إن الذى سألتك عنه قد ابتليت به ،
فأنزل الله قوله : « والذين يرمون أزواجهم . . . » ، وبها حلت المشكلة ،
وأقيمت الشهادات الأربع من الجانبين على الشهود الأربع ، ودفع بها العقاب
وكان الحكم بينهما بعد هذا : التفريق الأبدي . وكانت هذه الآية ناسخة
أو مخصصة لمعوم الآية الأولى ، وكانت أصلاً تشريعياً لما هو معروف فى لسان
الفقهاء باسم (اللعان) وقد تكفلت كتب الفقه ببيان أحكامه .

والذى يتصل من هذا بموضوع المقوبات ، تعيين المراد بالعذاب ،
فى قوله تعالى : « ويدراً عنها العذاب أن تشهد . . . » .

هل هو الحد الذى بين فى الآية الأولى ، ويكون الفارق بين قذف الزوجة
وقذف غيرها هو الاكتفاء عن الشهود الأربع بالشهادات ، فإذا امتنعت عن
الشهادات أو امتنع ، أقيم الحد الأصل ، وهو الجلد ، على الممتنع منها ؟ .

أو أن العذاب المذكور فى الآية شئ آخر غير الحد ، ويكون الفرق بين
القذفين من جهة قيام الشهادات مقام الشهود ، ومن جهة قيام عقوبة أخرى
مقام عقوبة الجلد ؟ .

رأى أن للفقهاء ، الأول منهما للشافعية ، وثانيهما للحنفية والمقوبة عندهم
التي عبر عنها فى الآية بالعذاب ، هى الحبس ، والترجيح بين الرأيين مذكور
فى كتب الفقه .

وعلى مذهب الحنفية يكون للقذف عقوبتان . عقوبة الجلد فى قذف الأجنبية
وعقوبة الحبس فى قذف الزوجة .

وبهذا يكون الحبس ، كمقوبة ، ذكر فى القرآن ثلاث مرات فى ثلاث
جنائيات :

إحداها : قذف الزوجة ، على فهم الخفية .

والثانية : الفاحشة تقع بين المرأتين على فهم أبي مسلم الأصمفاني .

والثالثة : جنابة الإفساد فى الأرض فى قوله تعالى : « أويئفوا . . . » .

على رأى الخفية كما تقدم .

عقوبة الاعتداء على الأموال بالسرقه ، أو على الأمن العام بالحاربة

والإفساد فى الأرض :

٤ — وقد جاء فى السرقه قوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاعْلَمُوا أَلَيْسَ بِهِمَا جَزَاءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ، فَمَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ »^(١) .

وقد تكلم الفقهاء فى هذه العقوبة ، أخذوا من الأحاديث الواردة فيها ، على السارق ، وعلى مقدار المسروق منه .

وتكلموا على اجتماع القطع والضمان ، أو عدم اجتماعهما .

وتكلموا على محل القطع وكيفيته .

وتكلموا على أن التوبة وصلاح النفس يسقطان الحد ، أو لا يسقطان .

ولم فى ذلك تقريرات كثيرة ، وآراء وحجج متعددة ، مما يفسح أمام الناظر المجال فى تدقيق النظر ، لمعرفة للتفق عليه فى إقامة هذه العقوبة ، وترجيح ما يراه من المسائل المختلف فيها .

وقد جاء فى الاعتداء على الأمن بالحاربة والإفساد ، قوله تعالى :

(١) الأيات ٣٨ ، ٣٩ من سورة المائدة .

« لِمَا حَزَّاهُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْتَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلُّوا أَوْ يَنْقَطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا »^(١). وسنعرض لها عند الكلام على أسباب اختلاف الفقهاء في القسم الثالث من هذا الكتاب .

عقوبة الاعتداء على العقل بسرب المسكر:

٥ — لم يرد لهذه الجناية عقوبة دينوية في القرآن ، وإنما الذي جاء فيه بالنسبة إليها قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْتَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ قُلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ »^(٢) .

أما العقوبة الدنيوية ، فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب الشارب بحميرة نحو أربعين . وفعله أبو بكر كذلك بعده ، وأن عمر ضربه ثمانين ، وورد غير ذلك .

وجاء عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يبين في الخبر حداً . وللناظر في هذا الموضوع أن يرى العقوبة في شرب الخمر ليست حداً ملزماً في كه وكيفية ، وإنما هو نوع من التمييز الذي تسكلم عليه بعد .

عقوبة الاعتداء على النفس بالقتل ، أو بما دونه منه القطع أو الجرح :

٦ — وهذا هو الموضوع الذي ستناوله بالبحث ، بعد الانتهاء من هذا التمهيد إن شاء الله ، وهناك نسوق ما ورد فيه من قرآن وسنة .

(١) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

(٢) الآيات ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة .

هذه هي جملة (العقوبات النصية) ، التي جاء بها القرآن والسنة لهذه الجرائم التي أشرنا إليها .

هو الله ومضى العبد :

٧ — وينبى أن يلاحظ هنا ما يأتى : أن هذه الجرائم التي نصت الشريعة عليها وعلى عقوباتها ، منها ما يراه العلماء اعتداء على حق الله الخالص . وذلك فيما يتعلق بحرمة الدين ، والنسب ، والأمن العام .

ومنها ما يعتبرونه جامعاً بين حق الله وحق العبد . وحق العبد غالب ، وذلك فيما يتعلق بحرمة نفس الأذى وأعضائه .

ومنها ما يعتبرونه كذلك جامعاً بين الحقين وحق الله غالب ، وذلك فيما يتعلق بحرمة العرض .

والفرق بين الحقين ، أن حق الله ، ما تعلق به النفع العام للجماعة البشرية ، ولم يخص بواحد من الناس ، ونسب إلى الله مع تنزهه سبحانه عن أن ينفع بشيء ما ، تعظيماً لشأنه ، وتنوياً بخطرته في المجتمع .

أما حق العبد ، فهو ما تعلق به نفع خاص لواحد معين من الناس ، وأضيف إلى العبد لظهور اختصاصه به .

وقد اصطلموا على تسمية عقوبة الاعتداء على ما خلس فيه الحق لله ، أو غلب ، بالحد ، وعلى تسمية العقوبة فيما غلب فيه حق العبد ، بالقصاص .

الفرق بين الحدود ، والقصاص :

٨ — ونظراً لاختلاف هذه الجرائم على هذا النحو ، اختلفت أحكام الحدود ، والقصاص ، ووجدت بينهما فروق تذكرها بعد .

وضمناً للعدل في الجميع ، روعي الاحتياط في ثبوت الجريمة والحكم بالعقوبة وتنفيذها ، وأصل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات ، ادموا القتل عن المسلمين ما استطعتم » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن وجدتم للمسلمين مخرجاً نفلوا سبيلهم ، فإن الإمام لأن يخطيء في العفو ، خير من أن يخطيء في العقوبة » .

وقد أجمع الفقهاء على ذلك ، وتكلموا في أبواب هذه العقوبات على الشبهة ، فمروها وقسموها ، وبينوا ما يسقط العقوبة منها وما لا يسقط .

أما الفروق التي بين الحدود والقصاص ، والتي هي في الواقع أثر للاختلاف بين طبيعتهما كما سلف ، فإننا نسوق فيها ما كتبه صاحب الأشباه في قاعدة : (الحدود تدرأ بالشبهات) ، قال :

إن القصاص كالحدود إلا في سبع مسائل :

الأولى : يجوز القضاء بعلم القاضى في القصاص ، دون الحدود .

الثانية : القصاص يورث ، والحد لا يورث .

الثالثة : لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف ، ويصح في القصاص .

الرابعة : التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل ، بخلاف الحدود ، سوى حد القذف فإن التقادم يمنعه .

الخامسة : القصاص يثبت بإشارة الأخرس وكتابه بخلاف الحد .

السادسة : لا تجوز الشفاعة في الحدود ، وتجوز في القصاص .

السابعة : الحدود ، سوى حد القذف والسرقة ، لا تتوقف على الدعوى ،

بخلاف القصاص فلا بد فيه من الدعوى .

وزيدت ثامنة : وهي اشتراط الإمام لاستيفاء الحدود دون القصاص ؛ وعلى...

هذه قيل : لو قتل الرجل عدداً ، وله ولى واحد ، فله أن يقتل قصاصاً ، قضى القاضى به أو لم يقض .

وقد جاء فى شرح الدر المختار ؛ استيفاء القصاص كالحُدود عند الأصوليين ، أى فى اشتراط الإمام للاستيفاء .

وفرق الفقهاء بينهما ، فاشتراطوا لإمام لاستيفاء الحُدود ، دون القصاص . وزيدت تاسعة : وهى جواز الاعتياض فى القصاص ، بخلاف حد القذف ، وللشافعية وجه فى جواز الاعتياض عنه .

وعلى كل فالأساس فى اختلاف أحكام القصاص والحُدود ، واختلاف أحكام بعض الحُدود عن أحكام البعض الآخر منها ، هو : خلوص الحق لله ، أو لأميد ، أو غلبة أحد الحَقَّين على الآخر .

هذا ومن آثار الفرق بين الحُدود والقصاص المبني على هذا الأساس ، ما يقوله الحنفية فى شأن الخليفة المأمون (أنه يؤخذ بالقصاص والأموال) لأنهما من حقوق العباد ، فيستوفيه ولى الحق منه ، إما بتمكين الخليفة صاحب الحق من نفسه ، أو بمنحه المسلمين ، (ولا يؤخذ بمحد ولو قذفاً) ، لغلبة حق الله ، وإقامة حد الله إليه ، ولا ولاية لأحد عليه حتى يستوفى منه . قالوا وفائدة الإيجاب الاستيفاء ، فإذا تذر لم يجب ، وليس من المَقُول استيفاء الشخص من نفسه^(١) .

ولعلك إذا نظرت إلى أن الخطاب فى مثل قوله تعالى : « فاجلدوا . . » موجه إلى جماعة المسلمين ، وما الإمام إلا نائب عن الجماعة فى تنفيذ الأحكام ، وإقامة الحُدود ، وأنها صاحبة الحق أولاً وبالذات — ففتح الله عليك باهتداف منه

(١) انظر شرح الدر المختار ، وحاشية ابن مابدين عليه ، فى آخر كتاب الحُدود الجزء الثالث .

الحق في هذه المسألة ، وهو أنه على جماعة المسلمين أنفسهم ، أن ينفذوا حكم الله فيمن لا يأبه بجرمة الله ، وإنه لجدير بهم أن يسلبوا منه تلك النيابة فيما يقع منه اعتداء على حدود الله ، وهذا هو المدل الذي جاءت بتركيزه وإقراره الشريعة الإسلامية ، دون استثناء ، لأى اعتبار كان .

هذا وقد جاء في مذهب الشافعية : (لو زنا الإمام الأعظم لم يعزل ، ويقم عليه الحد من ولى الحكم عنه ، كما قال القفال) ، وجاء في بيان من يستوفى الحد عندهم : (ويستوفيه من الإمام بعض نوابه)^(١).

المسالك الثاني - العقوبة التفويضية

معنى التنزيه وكلام الفقهاء فيه :

٩ - كما سلكت الشريعة طريقة النص على بعض العقوبات لبعض الجرائم ، وهى التى مضى التنبيه عليها ، فإنها سلكت طريقاً آخر للجرائم التى لم تنص عليها ، وهى طريقة التفويض للإمام فى أن يعاقب على بعض الجنايات بعقوبة يراها رادعة ، وهذا هو المعروف عند الفقهاء باسم (التنزيه) ، ويكون فى الجرائم التى لم تحدد لها الشريعة عقوبة معينة ، وفى الجرائم التى حددت لها عقوبات ، ولكنها لم تتوافر فيها شروط تنفيذ هذه العقوبة ، كما إذا لم يشهد بالزنا أو القذف أربعة ، أو وجدت شبهة فى الزنا ، أو السرقة ، أو القصاص ، أو حصل شروع فى قتل ولم يحصل القتل ، وهكذا .

قال ابن القيم فى كتابه « إغاثة اللهفان » :

الأحكام نوعان : نوع لا يتخير عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ،

(١) انظر ملحة المحتاج ، لابن حجر الهيتمي ، الجزء التاسع ، صفحة ١١٥ .

ولا الأكلنة ، ولا اجتهاد الأئمة ، كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ،
ولا الحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ، ونحو ذلك ، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ،
ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه .

والنوع الثاني ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له ، زماناً ، أو مكاناً ، أو حالاً ،
كقواعد التمييزات ، وأجناسها ، وصفاتها ، فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة .
ثم ذكر جملة من تمييزات النبي صلى الله عليه وسلم ، والأصحاب بعده ، وقال
عن عمر رضى الله عنه : كان يحلق الرأس ، وينفى ، ويضرب ، ويحرق حوانيت
الخمارين ، والقرية التي تباع فيها الخمر ، وحرق قصر سعد بالكوفة لما احتجب
فيه عن الرؤية . وكان له رضى الله عنه فى التمييز اجتهد وافقه عليه الصحابة
لكمال نضجه ، ووفور علمه ، وحسن اختياره للأمة ، وحصول أسباب اقتضت
تمييزه بما يرددهم ، لم يكن مثلها على عهد رسول الله ، أو كانت ولكن زاد
الناس عليها ، وتتابعوا فيها ، وقد اتخذ درة يضرب بها من يستحق الضرب ،
واتخذ داراً للسجن ، وضرب النوايح حتى بدا شعرها .

ثم قال : وهذا باب واسع اشتملت فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة
اللازمة التي لا تتغير ، بالتمييزات التابعة للمصالح وجوداً وعدمًا .

وقال فى موضع آخر : اتفق العلماء على أن التمييز مشروع فى كل معصية
ليس فيها حد ، بحسب الجناية فى العظم والصغر ، وبحسب الجانى فى الشر وعدمه .
ومع اتفاق العلماء على تقرير مبدأ التمييز على هذا النحو الذى فصله ابن القيم ،
فقد اختلفوا فى مسائل تتعلق بالتمييز ، من أبرز ما يهمنى منها فى هذا
التمهيد مسألتان .

أحدهما : هل يصل التمييز إلى ما فوق مقدار الحد ؟

ثانيتهما : هل يصح التمييز بأخذ المال ؟

هل يصل التعزير إلى ما فوق مقدار الحد ؟

١٠ - أما للسألة الأولى ، فقد رأى المالكية فيها أنه يجوز الزيادة في التعزير عن الحد المقرر لجنس الجريمة ، وقالوا : إن الحديث الذي يستدل به على عدم جواز الوصول بالتعزير إلى الحد ، فضلاً عن الزيادة عليه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجلدوا فوق عشر جلدات ، إلا في حد من حدود الله » ، قالوا إنه مقصور على زمنه صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يكفي الجاني من التعزير هذا القدر ، ومعنى هذا أنه قد روعي في الحديث طباع الأمة .

وقد قال الحسن البصري : إنكم لتأتون أموراً هي أدق في أعينكم من الشعر ، وإنا كنا لنصدها من اللوقات ، فكان يكتفيهم ذلك .

وقال صاحب تهذيب الفروق : ولم يرد (الحسن) رضى الله عنه نسخ الحكم ، بل يريد أن المجتهد ينقله اجتهاده من حكم إلى حكم ، لاختلاف الأسباب .
ويؤيد هذا قول عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس أقضية ، بقدر ما يحدثون من فجور .

وإذا ذكرت مما سلف في المقدمات ، أن للرسول صلى الله عليه وسلم أقوالاً باعتباره إماماً ، وأنها مبنية على التدبير المصلحي ، زادت عندك وجهة للمالكية وضوحاً في هذا المقام .

وقد جاء في ابن عابدين ، قلاً عن الحافظ بن تيمية ، أن من أصول الحنفية ، أن ما لا قتل فيه عندهم . مثل القتل بالمثل ، وقأحشة الرجال إذا تسكرت ، فلا إمام أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحد القدر ، إذا رأى المصلحة في ذلك^(١) .

(١) حاشية ابن عابدين على شرح الحد المختار - الجزء الثالث - في باب (التعزير) .

وقد نص الحنفية على كثير من هذا ، في أبواب الجنائيات والحدود .

هل يصح التعزير بأخذ المال ؟

أما المسألة الثانية ، وهي التعزير بالمال ، فقد قال فيها ابن القيم : إن النبي صلى الله عليه وسلم عزز بحرمان النسيب للمستحق من السلب ، وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شطر ماله ، فقال صلى الله عليه وسلم فيما يرويه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود : « من أعطاها مؤثجراً فله أجرها ، ومن منمها فإننا أخذوها ، وشرط إبله ، عزمة من عزمات ربنا » .

وقال صاحب معين الحكم : يجوز التعزير بأخذ المال ، وهو مذهب أبي يوسف ، وبه قال مالك . ومن قال إن العقوبة السالبة منسوخة فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً ، وليس يسهل دعوى نسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ، ولا إجماع ، يصحح دعواهم إلا أن يقولوا : مذهب أصحابنا لا يجوز !

وبهذا يتضح لك أن العقوبة التفويضية للسماة عند الفقهاء بالتعزير ، مجال واسع أمام الحاكم ، يؤدب به من شاء على ما شاء ، بما شاء ، غير مقيد فيها بشيء ما ، لا في نوعها ، ولا في كمها ، ولا في كيفيتها . ما دام رائده النظر ، والمصلحة ، وقصد الردع والتأديب ، وإقرار الحق والعدل ، وهذا هو الوضع الذي يقتضيه خلود الشريعة ، وصلاحياتها لكل زمان ، ومكان ، وحال ، إلى يوم الدين .

ولا يرتاب منصف بمد هذا في أن هذه العقوبة أساس قوى ، ومصدر عظيم لأدق قانون جنائي ، تبنى أحكامه على قيمة الجريمة ، وظروفها للتصلة بالجاني والجاني عليه . ومكان الجريمة وزمانها ، في كل ما يراه الحاكم اعتداء على حقوق

الأفراد ، أو الجماعات ، بل في كل ما يراه ضاراً بالمصلحة واستقرار النظام ، غير متقيد فيما يراه إلا بما تقضى به مشورة أهل الرأي والنظر^(١) .

هدف الشريعة من تقرير العقوبة

مكمن تشريع العقوبات الدنيوية :

١١ — إن الإسلام لم يقف في الزجر عن اقتراف الجريمة ، عند حد الترهيب بغضب الله ، وعذاب الآخرة ، والحكم بطرد الجرم من رحمة الله ونعميه ، علماً منه بأن لقدرة العاجلة التي يضيقها الجرم في جريمته ، ويقضى بها حاجة شهوته وغضبه ، كثيراً ما تغفل عليه ألم الآجلة ، وتحول بينه وبين التفكير في سوء العاقبة . لهذا لم يقف الإسلام عند حد العقوبة الأخروية ، بل وضع عقوبات دنيوية لتسكون سيفاً مسلطاً على رؤوس من تضعف عقيدتهم في هذا الترهيب الأخرى ، أو ينفلون بدواعي التنافس في الحياة عن استحضاره ، والتأثر به .

وإذا كانت الطبيعة البشرية مبنية على تحكم الرغبات والشهوات ، وبخاصة إذا ما خفت دواعي السيطرة الروحية من القلوب — فإننا ولا بد واجدون في أبناء هذه الطبيعة ، من تضعف عقيدتهم في الترهيب الأخرى ، أو ينفلون عن تقديره والنظر إليه ، وكان من مقتضيات الحكمة في السلامة من تمارض الرغبات والشهوات ، وضعف للمنى الروحي في مقاومة الشر ، اتخاذ علاج ناجح ، لكبح هذه النفوس ، صيانة للجماعة من شذويع الفساد ، وتفشى جرائم الإجرام ، فشرع الإسلام العقوبة الدنيوية بنوعها : (النصية) و (التفويضية) .

(١) يلاحظ أن الإمام الذي تمنحه الشريعة الإسلامية هذا الحق العظيم ، ليس هو من يخضع عليه طاعته ، أو لإقليمه ، أو شر من الناس ، لقب (الإمام) بل هو الحاكم الذي يرفع في صدر الإسلام بلقب (الخليفة) ، واتى حدد الكتاب والسنة مركزه في الأمة ، وهدفه في الجماعة .

سبل الوقاية من الإجهاد:

١٢ - لم يكن العلاج بوضع العقوبة الدنيوية، هو أول ماهرع إليه الإسلام في سبيل وقاية المجتمع من آثار التعارض في الرغبات والشهوات، بل اتخذ قبل هذا العلاج نوعين عظيمين من الوقاية الشديدة، التي إذا ما نفذت وأحكم تنفيذها كان لها الأثر الحسن في راحة المجتمع، وسلامته من الشرور والمقاسد.

أولها: العمل على تهيئة الإنسان ليكون عضو خير وإنتاج في سعادة الجماعة الإنسانية، فكلّف الناس جميعاً بالعمل، وأرشدهم إلى التجارة، والصناعة، والزراعة، ونفر من البطالة، وإهمال النفس في هذه الحياة.

جاء في وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: «لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة حطب، فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه».

إلى هذا الحد طالب الإسلام الناس بالعمل، وألزم أولياء الأمر بالمهينة عليهم، وسد حاجتهم عن هذا الطريق، الذي يزيل عنهم وصمة التقاعد عن الأعمال النافعة، وبذلك يشتغل كل امرئ بشأنه، ولا يجد مجالاً للتفكير في سلب، أو نهب، أو قتل، أو في شيء من أنواع الإجرام التي تقرى بها البطالة، ويدفع إليها التمثل، قال الله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُولًا، فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»^(١)، وقال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

(١) الآية ١٥ من سورة المائدة.

فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢١﴾ .

أما السبيل الثاني من سبيل الوقاية من ارتكاب الجرائم ، فهو أنه ضمن للإنسان فوق حياته المادية بالعمل ، حياة أخرى نفسية سعيدة ، ترجع إلى كفالة حقوقه الشخصية والاجتماعية ، بتقرير العدل في أدق صورته ، وتقرير التواصي بالخير ، والتفاهي عن الشر ، وتقرير معونة الفقراء الذين لا يجدون عملاً ، أو لا يستطيعون ؛ وبذلك تصل الحقوق إلى أربابها ، التي يستوجبونها بأعمالهم وكفالاتهم ، دون تحكيم لأى اعتبار آخر من حسب أو نسب ، أو التي يستوجبونها بمقتضى التضامن الاجتماعى ، والتكافل الإنسانى الذى وضع الإسلام مبدأه ، وقرره كأصل من أصول الاجتماع وعلى أنه دين يناب المرء على فعله ، ويعاقب على تركه .

ولاريب أنه متى ضمنت الحقوق على هذا الوجه ، ووصلت إلى أحبابها وتمتعوا بها ، اطمانت نفوسهم ، وانطفأت لديهم ثورة الغضب والانتقام ، التي كثيراً ما يبعثها الشعور بالظلم ، وغط الحق في هذه الحياة . قال الله عز وجل : « إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنَّ تَوْفَّؤُا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا » (٢٢) .

هذه هو الوضع الذى سلكته الشريعة في تربية النفوس وتهذيبها ، وتوجيهها إلى الخير ، ومنعها من التفكير في الإجرام والفساد ، وهو كما ترى وضع روعى

(١) الأيتان ٩ ، ١٠ من سورة الجمعة .

(٢) الآية ٥٨ من سورة النساء .

فيه اتجاهات النفوس ، وتليتها فيما طبع عليه من التمسك بالحقوق ، والحرص عليها ، والانتفاع بها .

فن غلب على نفسه الانجاء إلى الآخرة ، وإيثارها على الدنيا ومظاهرها ، وجد في التهديد بوعيد الآخرة ، أكبر رادع عن التفكير في الجريمة والإيذاء ، مهما ضاع له في الدنيا من حقوق ، وإن الآخرة عنده خير وأبقى .

ومن غلبت في نفسه مظاهر الدنيا ، وأضعفت عنده جانب المراقبة الأخروية ، وجد فيما اتخذته الشريعة من مبادئ التضامن الإنساني ، في تيسير العمل النافع ، وحفظ الحقوق ، ما يثنيه عن التفكير في الجريمة والإفساد .

المقوية الدينية لدمر شرها :

١٣ - لم يكن للشريعة الإسلامية بعد هذا - وهي الصادرة عن العليم بنرائز النفوس وخفايا القلوب - أن تقف عند هذا الحد في مكافحة الشر والإجرام ، بل رأت - وهو ما يشهد به الواقع - أن الشذوذ على الرغم من هذه الوسائل ، لابد أن يصاحب هذه الجماعة البشرية ، وأن طهارة الجماعة البشرية من الشر ، ضرب من الخيال اللذيد ، الذي لا يتحقق إلا بأن يصاغ ذلك العالم صوغاً جديداً ، لا شهوة فيه ، ولا غضب ، ولا تعارض فيه الرغبات والأهواء ، وأن ذلك الشذوذ الذي لم تنفع فيه وسائل الإصلاح والتهذيب ، لكآية واضحة على تأصل الشر في بعض النفوس .

رأت الشريعة كل هذا ، فلم تجد بداً - وقد نصحت بكل الطرق الوقائية - من أن تضع العلاج الحاسم لكبح هذا الشذوذ ، وردة عن طغيانه ، والتعجير عليه حتى لا يتسع نطاقه ، وتتفشى جرائمه ، فيندفع العالم كله إلى مباءة شر وإجرام ، فاقضت الحكمة الحازمة أن تشرع هذه العقوبات صوناً للجماعة

عن التدهور والانحلال ، وردعاً للنفوس الطاغية ، التي لم يبق لها عذر ما في ارتكاب الجريمة .

حكم تنويع العقوبات الرئيسية إلى نصية وتفويضية :

١٤ - ولتكفل هذه العقوبات راحة المجتمع وسعادته بقدر الإمكان ، نوع الإسلام العقوبة ، وجعل منها (تفويضية) ، بحسب ما يراه الحاكم في كل زمان ، ومكان . وحال ، وأخرى (نصية) ، لا يمحور تنفيذها ، ولا الوقوف دونها ، وذلك فيما يأخذ صفة الإجماع عند جميع الناس ، وفي جميع الأزمنة والأمكنة .

الاعتدال في الحكم بالعقوبة .

ومع ذلك فقد وضع الحكم بهذه العقوبات وتنفيذها ، شروطاً حرص كل الحرص على تحقيقها ، صوناً للمدالة ، وبدلاً عن الأخذ فيها بالشبهة .
وقد جعل لتحقيق التوبة من الجرم ، والعلم بصلاح نفسه قبل تنفيذ العقوبة عليه — فيما يختص بالاعتداء على حقوق العامة — أمراً في تخليق سبيله والتجاوز عن عقابه .

كما رغب — فيما يتعلق بحق العبد — صاحب الحق ، في المغو عن حقه ، ووعد بفظم الأجر والثوبة . وقرأ في هذا قوله تعالى في آخر آية المحاربين : « **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** »^(١)
وقوله تعالى في آخر آية السرقة : « **فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** »^(٢) ، وقوله تعالى في آية الفصاح ، وستأتي :

(١) الآية ٣٤ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة المائدة .

« فَمَنْ عُدِّي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالتَّعَرُّفِ وَأَدَاكَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » (١).

أثر توبة الجاني في إسقاط العقوبة :

٥ - هذا ، وقد كتب الإمام ابن القيم في كتابه « إعلام الموقعين » فصلا قيا ، بين به أن توبة الجاني تسقط عنه العقوبة ، لا فرق بين جريمة وجريمة - نسوقه هنا لجليل نفعه ، وعظيم قدره ، فيما نحن بصدده . قال :

وأما اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال : أين في نصوص الشارع هذا التفريق ؟ بل إن نصه على اعتبار توبة المحارب قبل القدرة عليه ، من باب التنبيه على اعتبار توبة غيره بطريق أولى ، فإنه إذا دفعت توبته عنه حد حرابته ، مع شدة ضررها وتمديه ، فلأن تدفع التوبة ما دونه بطريق الأولى والأحرى . وقد قال الله تعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » .

والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم ، ورفع العقوبة عن التائب شرعا وقدرأ ، فليس في شرع الله ، ولا في قدره ، عقوبة تائب البتة . وفي الصحيحين من حديث أنس ، قال : « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل ، فقال يا رسول الله : إني أصبت حدا فأقفه على - قال : ولم يسأله عنه - فحضرت الصلاة ، فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة قام إليه الرجل ، فقال : يا رسول الله إني أصبت حدا ، فأقم في كتاب الله . قال أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : « فإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قد غفر لك ذنبك » .

فهذا لما جاء تائباً بنفسه - من غير أن يطلب - غفر الله له ، ولم يقم عليه

الحمد الذي اعترف به ، وهو أحد القولين في السألة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو الصواب . فإن قيل : فاعز جاء تأنيبا ، والنامدية جاءت ثائبة ، وأقام عليهما الحمد ؟ قيل لا ريب أنهما جاءا تأنيبين ، ولا ريب أن الحمد أقيم عليهما ، وبهما احتج أصحاب القول الآخر . وسألت شيخنا عن ذلك ، فأجاب بما مضمونه : إن الحمد مطهر ، وإن التوبة مطهرة ، وهما اختارا التطهير بالحمد ، على التطهير بمجرد التوبة ، وأبيا إلا أن يطهرا بالحمد ، فأجابهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك ؛ وأرشد إلى اختيار التطهير بالتوبة ، على التطهير بالحمد ، فقال في حق ما ع : « هلا تركتموه يعوب فيعوب الله عليه » ، ولو تعين الحمد بعد التوبة لما جاز تركه بل الإمام غير بين أن يتركه ، كما قال لصاحب الحمد الذي اعترف به : « اذهب فقد غفر الله لك » ، وبين أن يقيمه ، كما أقامه على ما عز والنامدية لما اختارا إقامته ، وأبيا إلا التطهر به ، ولذلك ردعا النبي صلى الله عليه وسلم مرارا وما يأتين إلا إقامته عليهما .

وهذا المسلك وسط بين مسلك من يقول : لا تجوز إقامته بعد التوبة ألبة ، وبين مسلك من يقول : لا أثر للتوبة في إسقاطه ألبة . وإذا تأملت السنة رأيته لا تميل إلى على هذا القول الوسط ^(١) .

هذا هو الفصل الذي رأيت فله مما كتبه الإمام ابن القيم ، فيما يتصل بأثر التوبة في سقوط العقوبة ، وعليك بمراجعة جميع ما كتبه في شأن العقوبة الإسلامية ، وحكمتها على وجه النعم ، وحكمة توزيعها على الجرائم ، وستجد فيه ما يملؤك إيماناً بحكمة للشرع الإسلامي في هذه الناحية الخطيرة ^(٢) .

(١) انظر الجزء الثاني من (إلهام الموقعين) — ص ١٩٧ و ١٩٨ . وراجع الجزء السابع من (نيل الأوطار) ، والراجح من كتاب (سبل السلام) لتعرف قصة ما عز والنامدية .

(٢) انظر الجزء الثاني من (إلهام الموقعين) — ص ٢١٤ إلى ٢٣٤ .

إنهم الشريعة بالتفصيل أو الإسراف :

١٦ — بقين مما أسلفنا في هذا المقام : أن هدف الشريعة في مسلكها في العقوبة ، إنما هو إصلاح النفوس وتهذيبها ، والعمل على سعادة الجماعة البشرية .
وأنها لم تدع سبيلاً لهذا الغرض إلا اتخذه ، وحث عليه ، وأمرت بمراقبته .
وأنها لم تكن فيما وضعت من عقوبات إلا كطبيب حاذق ، رأى بمد بذل غاية وسعه في العلاج ، أن سلامة المريض وإقناذ حياته تستدعي بتر بعض الأعضاء ، فيسلم المريض ، أو كرجل ماهر ، رأى أن إغناذ السفينة من الفرق ، يستدعي إلقاء بعض الأمتعة في البحر ، فتنجو السفينة ومن فيها .
وأنها لم تكن شديدة الحرص على الحكم بالعقوبة وتنفيذها ، إلا بقدر ما يتصل بها من صلاح ، وأنه إذا تحققت شبهة ما ، أو تحقق الصلاح المقصود ، أو تحقق المفو الذي حبيته إلى النفوس ، كانت في حل من إسقاط العقوبة .

هذا هو هدف الشريعة من تقرير العقوبة ، وهو هدف يتلشى به في نظر الباحث المنصف ، ما يثيره من آن إلى آخر بعض الكاتبيين ، حول موقف الشريعة الإسلامية ، من تهذيب النفوس ، وعلاج الإجرام ، ويتضح له حكمتها التي سارت بها الطبيعة في هذا الشأن ، واحتضنتها احتضان الأم الرموم لولدها ، بالتهذيب والتقويم . ويتضح أيضاً أنها لم تهمل — كما يظن بعض المفرضين — شيئاً من الجرائم فلم تضع له العقوبة الرادعة ، وأنها لم تسرف فيما اتخذته من عقوبات ، كما يظن آخرون ، لم يقدرُوا طبيعة البشر ، ولا ما تحذره الجريمة من الترويع والاضطراب في الجماعة البشرية .

وبمد فقد صدق الله العظيم في قوله : « وَيَرْسِي الدِّينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُبِينٍ الْحَمِيدُ » (١) .

(١) الآية السابعة من سورة سبأ .

الفصل الثاني

جريمة القتل في الإسلام والمشرائع الأخرى

يرى بعض ذوى للشاعر المرحمة أن عقوبة القصاص بالقتل (الإعدام) عقوبة شديدة قاسية ، بل تنادى بعض المدارس النورية الحديثة في القانون والاجتماع بإلغاء هذه العقوبة ، ويتردد صدى النداء في بلادنا العربية بين الحين والحين .

من أجل ذلك نعرض هنا بتوسع لعقوبة القصاص في الشريعة الإسلامية ، لنقبين المبادئ العامة التي أقام الإسلام عليها هذه العقوبة . ونقدم لذلك بما يلي :

(أولا) جريمة القتل في المشرائع الأخرى

جاء الإسلام بمد شرائع متعددة ، وجماعات مختلفة ، وكان للقتل في هذه الشرائع ، وعند تلك الجماعات ، نظم وتشريعات لا بد لنا من ذكر شيء عنها ، ليسكون سبيلا للموازنة بينها وبين الأصول التي توختها الشريعة في تهذيب تلك النظم وهذه التشريعات .

نمير :

١ — ما فقه الناس منذ تكونوا جماعات ، وظهر فيها بينهم تعارض الرغبات والشهوات ، وتمكنت بها في النفوس بواعث التعدي — يرون أن جريمة

القتل من أكبر الجرائم ؛ ذلك أنها سلب الحياة المحنى عليه بنير حق ، وتقيم لأطفاله ، وترميل لنسائه ، وحرمان منه لأهله وذويه ، وأنها تحد لشعور الجماعة البشرية الذى فطرت عليه ، من اعتقاد أن الحياة حق لكل حتى يتمتع به ، ولا يجوز انتزاعه منه ، وأنها زعزعة لما ترجو هذه الجماعة من هدوء الحياة واستقرارها ، وأنها فوق ذلك هدم لمآرة شأدها الله ، تتكون منها ومن أمثالها المآرة الكبرى لهذا الكون .

لهذا لا نكاد نثر في التاريخ على جماعة هانت عليها النفوس ، وغضت أبصارها عن آثار هذه الجريمة السيئة ، فلم تنضب لها ، ولم تكثر بشأنها .

القتل في أول مجاهد بصرية :

٢ - وهذا هو القرآن الكريم ، يتحدثنا عن أول اعتداء وقع من الإنسان على أخيه الإنسان بالقتل ، ويصور لنا كيف كان القاتل والمقتول ، كلاهما يعد أن القتل جريمة آثمة ، تستوجب غضب الله ، والدخول مع الظالمين في الجحيم ، وأن القاتل لشعوره بهذا كان يعالج في نفسه الإقدام على جريمته ، علاج الكاره المتحرج ، حتى « طوعت » له نفسه قتل أخيه ، فقتله ، « فأصبح من الخاسرين » ، و « من النادمين » .

قص الله علينا هذه الجريمة الأولى ، وربط بها أول تشريع جنائى فيما نعلم ، فقال عز وجل : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَآئِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ، فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا » (١) .

وقد جاء في صحيح البخارى ومسلم ، عن ابن مسعود رضى الله عنه ،

(١) اقرأ الآيات من ٢٧ إلى ٣٧ من سورة المائدة .

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس من نفسي تقتل ظلمًا ، إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ، لأنه أول من سن القتل » .

القنل في التوراة :

٣ - وقد تناولت التوراة جملة من صور القتل ، وبينت ما يستحق القصاص وما لا يستحق ، وجاء بها أن القتل أكبر الذنوب ، وأفظع الجرائم عند الله ، وكان من نصوصها :

« من ضرب إنسانًا فإت فليقتل قتلا . فإن لم يعتمد قتله بأن أوقعه الله في يده ، فسأجعل لك موضعًا يهرب إليه . وإذا بنى رجل على آخر فقتله اغتيالًا ، فمن قدام مذبحي تأخذه ليقتل . ومن ضرب أباه أو أمه يقتل قتلا . وإذا تخاصم رجلان فضرب أحدهما الآخر بحجر أو بلكة ولم يقتل ، بل سقط في الفراش ، فإن قام وتمشى خارجًا على عكازه يكون الضارب بريئًا ، إلا أن يعوضه عطلة وينفق على شفاؤه . وإن حصلت أذية تعطى نفسًا بنفس ، وهينًا بهين ، وسنًا بسن ، ويدًا بيد ، ورجلًا برجل ، وكية بكية ، وجرحًا بجرح ، ورضًا برض »^(١).

وجاء بها أيضًا : « لا يسفك دم بريء في وسط أرضك التي يعطيها الرب إلهك ميراثًا ، فيكون دمه عليك . وإن كان رجل مبغضًا لصاحبه فكفن له ووثب عليه ، وضربه ضربة قاتلة فإت ، ثم هرب إلى إحدى هذه المدن ، فليتوجه شيوخ مدينته ويأخذوه من ثم ، ويسلموه إلى ولي الدم فيقتل ، لا تشفق عينك عليه بل أزل دم البريء عن إسرائيل فتصب خيرًا »^(٢).

(١) سفر الخروج - الحادي والعشرون .

(٢) سفر التثنية - الفصل التاسع عشر .

القتل في الإنجيل :

٤ - أما الإنجيل ، فيذكر كثير من الناس أن قتل القاتل لم يكن من شرائعه ، ويستندون إلى نص إنجيل متى الذي يقول :

« سمعتم أنه قيل : عين بعين ، وسن بسن ، وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له خدك الآخر أيضاً ، ومن رأى أن يخاصمك ، ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سغرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين »^(١) .

ويذكر بعض المفسرين أن الدية كانت محمية عندهم في حالة القتل العمد ، وأن الذي لم يكن من شرائعهم إنما هو القود .

ويروى السيد رشيد رضا في تفسيره ، أن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده : (أنكر على المفسرين قولهم أن الدية كانت حتماً عند النصارى ، فإنه ليس في كتبهم شيء يهتم عليهم ذلك ، إلا أن يقال : إن ذلك مأخوذ من وصايا التساهل في الإنجيل ، ولكن يمارضه قول عيسى عليه السلام في هذه الأناجيل : ما جئت لأفرض الناموس ، وإنما جئت لأتمم . وهذه من الرواية الصحيحة عنه ، لأنه مؤيد بقوله تعالى حكاية عنه : « وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ »^(٢) .

وللناظر أن يرى أن نص إنجيل متى السابق ليس فيه نفي للقود ، وأن قوله : « لا تقاوموا الشر ... » يجري مجرى العفو والتسامح الوارد في كثير من آيات القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : « وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ،

(١) الأملاح الخلس - الآيات من ٣٨ - ٤١

(٢) الآية ٥٠ من سورة آل عمران .

اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ^(١).
ولا يفتنى مع استمرار حكم القصاص الذى جاءت به التوراة ، ولا سيما إذا انضم
إلى ذلك قول عيسى : « ما جئت لأقضى الناموس ... » . وقوله تعالى فيما حكاه
القرآن عنه : « وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ »^(٢).

القتل فى القانون الرومانى :

ه — كان القتل عند الأمم القديمة عقوبة لجريمة القتل ، وكان لنظام الطبقات
المعروف عند الرومان أثر فى تطبيق العقوبة ، فإذا كان الجانى من الأشراف
(أرباب الوظائف الحكومية) رفع عنه القتل واكتفى بنفيه ، وإذا كان من
أواسط الناس كانت عقوبته قطع الرقبة ، وإذا كان من الطبقة الدنيا كانت
عقوبته الصلب ، ثم غيرت بإلقائه فى حظيرة حيوان مقترس ثم غير هذا بالشنق .
وعلى الجملة ، فقد مرت بالجرائم فى الشعب الرومانى كما فى سائر الشعوب
أربعة أدوار ، كان آخرها تدخل الحكومة تدخلا مباشراً فى المعاقبة على الجرائم
باعتبار أن المصلحة العامة التى تمثلها تقتضى ذلك . ولم يكن هذا التدخل قاصراً
على الجرائم الماسة بالحكومة ، كاختيانه المظلي والثورة ، بل كان شاملاً للجرائم
الواقعة على الأفراد ، كالقتل والسرقة .

وبذلك جعلت الجرائم الخاصة بجرائم عامة ، ووقعت الحكومة عليها عقاباً
جسدياً وألفت الدية ، كما ألفت النار ، وهذا هو ما وصلت إليه الأمم الحديثة .
وبمقتضى هذا الوضع الذى صارت إليه الجرائم الواقعة على الأفراد فى الأمم
الحديثة ، صار العقاب عليها من خصائص الحكومة أيضاً ، ومنحت السلطات
رئيس الدولة حق العفو ، وحق تخفيف العقوبة .

(١) الآية ٣٤ من سورة فصلت .

(٢) الآية ٥٠ من سورة آل عمران .

وعلاؤ ذلك : بأن حق الصفو وسيلة ضرورية لضمان نظام الحكم السليم ، من جهة أنه علاج للأخطاء القضائية التي تقع فيها المحاكم ، وعلاج لتخفيف من صرامة القانون ، إذا كانت نصوصه لا تسمح باستعمال الرأفة ، ولا بإيقاف التنفيذ^(١) .

القتل عند العرب :

٦ — كان للعرب قبل الإسلام عادات ونظم يرجعون إليها في كثير من شئونهم الاجتماعية ، وكان من بينها قتل القاتل ، وكانوا يقولون في ذلك : (القتل أنى للقتل) . ولكمهم بحكم المصيبة القبلية ، والحمة الجاهلية . وجنونهم بأخذ الثأر ، كانوا يسرفون في تطبيق ذلك المبدأ ، ولا يتوخون فيه معنى العدل الذي يوجب الوقوف عند حد القصاص الصحيح : (النفس بالنفس) ، وكانوا كثيراً ما يطلبون في سبيل ذلك غير القاتل بالقاتل ، والمدد بالواحد ، والرجل بالمرأة ، والحر بالعبد ، بل كانوا كثيراً ما يأخذون الإنسان بالبهيمة .

وكانوا يفعلون ذلك أيضاً في الجراحات والديات ، فيجعلون جراحاتهم ودياتهم ضعف جراحات الخصوم ودياتهم ، وربما زادوا على ذلك وأعتوا ، فطلبوا غير المقتول ، إسرافاً في الظلم ، وفي تلبية المصيبة الناشئة .

ومن ذلك ما يروى في أسباب نزول آية القصاص : أن واحداً قتل آخر من الأشراف ، فاجتمع أقارب القاتل عند والد المقتول . وقالوا له ماذا تريد ؟ قال : إحدى ثلاث . قالوا وما هي ؟ قال : إما أن تحيوا وادى . أو تملأوا داري من نجوم السماء . أو تدفعوا إلى جملة قومكم حتى أقتلهم ، ثم لا أرى أنى أخذت عوضاً !

(١) راجع مقارنات الأستاذ محمد صبرى ، وكتاب القانون الروماني تأليف الأستاذ علي بدوى .

وكثيراً ما دفعهم هذا السف إلى الحروب ، فاندلعت ألسنتها فيما بينهم ، فيشتد أوارها ، ويطول أمدها ، حتى تنتهي بفناء القبائل^(١) .

الموضع العام لعقوبة القتل في هذه الشرائع :

٧ — من هذا العرض الوجيز ، الذى يينا به نظرة الشرائع الأخرى إلى جريمة القتل — نرى أن معظمها يتخذ القتل عقوبة للقتل ، وأنها على وجه عام تميل فى شأن تنفيذها ، إما إلى جانب الإفراط ، أو إلى جانب التفريط .
والتوراة : تتجه فى تشريعها إلى جانب المجنى عليه ، ففرض لوليه قتل الجانى ، ولا تقبل هواة فيه ، وهذا تفريط فى شأن الجانى ، وإفراط فى شأن المجنى عليه .

والإنجيل : على ما يفهم كثير من الناس — يفض النظر عن الجناية ، ويحذر دفع الشر بالشر ، ويحتم العقو على ولى الدم . وهذا عكس الأول . تفريط فى شأن المجنى عليه ، وإفراط فى النظر إلى الجانى .

والقانون الرومانى : فى قديمه — يعطف على الجانى إذا كان من الأشراف ، ويسو عليه إذا كان من غيرهم ، وكان (غير الشريف) فى نظرهم لا يلتقى مع الشريف فى صلب رجل واحد ، ولا تنتظمها الإنسانية الواحدة ، فهو مع نفسه فى جانب التفريط بالنسبة إلى الشريف ، وجانب الإفراط بالنسبة إلى غيره .
وينينا ترى هؤلاء الثلاثة : « التوراة » ، والإنجيل ، والقانون الرومانى القديم « فى هذا الموضع الذى وصفنا ، و تراها تلتزم فى جانب العقوبة أخذ الواحد بالواحد من غير تعد ولا إسراف — ترى العرب يسرفون . فىأخذون غير الجانى بالجانى ، والكثير بالواحد ، فى الأشخاص ، والجراحات ، والديات .

(١) راجع تاريخ العرب ، وكتب التفسير فى أسباب نزول آيات التماس .

وبينا ترى الشرائع القديمة كلها تجعل الحق لولى الدم ، نظراً إلى أن الجناية تقع عليه أولاً وبالذات ترى أن الوضع الجنائى الذى صارت إليه الأمم الحديثة ، واستمر العمل به إلى الآن ، يعتبر أن الجريمة الواقعة على الأفراد جرائم عامة ، ويجعل الحق فى العقوبة والمفوضها لولى الأمر ، رضى ولى الدم أم أبى .

وهناك مع هذا فى وقتنا الحاضر ، من يرون عدم صلاحية القصاص لأن يكون عقوبة ، ويقولون : إنه من القسوة وحس الانتقام . ويرون أن المجرم الذى يسفك الدم ، ويرمل النساء ، ويروع الأمر ، يجب أن تكون عقوبته تربية وتهذيباً ، لا قسوة وانتقاماً ، ويشددون النكير على من يحكم بالقتل بنير الإقرار . ويرون أن الحكومة إذا علمت الناس التراحم كان أحسن تربية لهم . وربما سمعنا هذا أوقرأناه لبعض المسلمين للشفتلين بفقمة الجريمة والمقاب .

(ثانياً) الأصول التى توخاها الإسلام فى عقوبة القتل

هذا هو الوضع العام لتقديم التشريع وحديثه فى عقوبة القتل ، وهو — كما قلنا — واقع إما فى جانب الإفراط أو جانب التفریط .

وقد جاء الإسلام — وهو آخر الأديان السماوية ، وجاء على أنه الدين العام للناس جميعاً — على قاعدة : (التهذيب واختيار الأصلاح) ، فأخذ الحد الوسط بين طرفى الإفراط والتفریط فى كل شيء ، فى عقائده ، وأخلاقه ، وشرائعه فردية كانت أم اجتماعية . قال تعالى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » ^(١) .

(١) الآية ١٤٣ من سورة البقرة . وقرأنا مقالنا : سر الجلودى العميقة الإسلامية فى مجلة الرسالة عدد ٨ يناير سنة ١٩٤٥ السنة الثالثة عشرة .

وكان من مقتضيات هذا الوضع الذى جاء عليه الإسلام ، أن توضع فى عقوبة القتل أصولاً بمدت بتلك العقوبة فى جميع نواحيها ، عن طرفى الإفراط والتفريط ، اللذين صحباها فى عامة أحوالها . بل فى كل نظر يخالف ما يقتضيه الحد الوسط ، الذى لا إسراف فيه ولا قصير .

وهذه هى الأصول :

إقرار القتل عقوبة لجرمة القتل :

٨ — وضع الإسلام سبل الوفاة من الجريمة كما علمت ، ثم نظر إلى جانب الشذوذ الذى لا تسلم منه أفراد الجماعة البشرية ، ففرض العقوبات علاجاً لهذا الشذوذ ، وكان له فى ذلك — كما أسلفنا — مسلكان أفسح بهما المجال أمام الحكم فى الردع عن الشر إلى حد ما .

وأقر فى سبيل ذلك من الشرائع السابقة القصاص عقوبة للقتل ، وأباح به دم الجاني ، وفى ذلك نزلت آيات القصاص التى نشرحها بعد . وجاء فى الأحاديث النبوية : « لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال : زان محصن فيرجم ، ورجل يقتل مسلماً متمداً فيقتل ، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل ، أو يصاب ، أو يبنى من الأرض » .

وبهذا الأصل حد الإسلام من جانب التفريط ، وإهمال الجريمة من العقاب ، كما دعا إليه الإنجيل فى فهم كثير من الناس ، وكأىراء بعض باحثى هذا العصر الذين امتلأت قلوبهم رحمة بالجرم ، فضضوا أبصارهم عن الآثار السيئة للجريمة فى شخص الجنى عليه ، وذوى قرابته ، وفى هدوء الجماعة البشرية واستقرارها .

التخفيف بين القصاص والعفو :

٩ — مع أن الإسلام أقر القصاص عقوبة لجريمة القتل ، لم ير أنه واجب متعين لا بد منه ، بل خير بينه وبين العفو ، وخير في العفو بين البذل : الدية أو الصلح ، وبين العفو عنهما أيضاً .

وحبب العفو إلى النفوس ، وأثار في سبيله عاطفة الأخوة ، منيع التراحم والتسامح ، وقد صح عن أنس رضى الله عنه أنه قال : ما رفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فيه القصاص ، إلا أمر فيه بالعفو .

وبذلك صار من المعروف عند الفقهاء قولهم : العفو أفضل من الصلح ، والصلح أفضل من القصاص ، وحسب العاقب المؤمن قوله تعالى : « فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ » ^(١) .

وهذا أبلغ تعليم لفضيلة العفو والتراحم يدعو الإسلام إليه ، ولا يراه منافراً لوضع عقوبة القصاص ، كما يظنه العلماء المحدثون .

وبهذا الأصل خفف الإسلام من إفراط التوراة بتحريم العقوبة ، وتحريم العفو عن جريمة القتل : « ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ » ^(٢) .

القسرية بين الناس في العفو :

١٠ — قرر الإسلام التكافؤ بين الناس جميعاً في الدماء ، ولم يجعل لدم أحد فضلاً على دم آخر ، ولم ير في المجموعة البشرية من هذه الناحية (شريعاً) لامتس حياته بجرمته ، و (غير شريف) يلتقى — بجرمته — للحيوانات المفترسة .

(١) الآية ٤٠ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

قال ابن قدامة الحنبلي : (ويجوز القصاص بين الولاة والمال، وبين رعيتهن
لعموم الآيات والأخبار ؛ ولأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم . ولا تعلم في هذا خلافاً .
وثبت عن أبي بكر رضي الله عنه ، أنه قال لرجل شكاً إليه عاملاً أنه قطع يده فلما :
لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه . وثبت أن عمر رضي الله عنه كان يقيد من نفسه
وروى أبو داود أن عمر خطب ، فقال : إني لم أبعث على ليضر بوا أبشاركم ،
ولا ليأخذوا أموالكم ، فمن فعل به ذلك ، فليرفعه إلى ، أقصه منه ، فقال عمرو
ابن العاص : لو أن رجلاً أدب بعض رعيته تقصه منه ؟ قال : أي والذي نفسي
بيده أقصه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قص من نفسه)^(١) .

وقال القرطبي : (أجمع العلماء على أن على السلطان أن يقص من نفسه ،
إن تمدى على أحد من الرعية ، إذ هو واحد منهم ، وإعماله مزية النظر لم كالوصي
والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص ، وليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله
عز وجل)^(٢) :

وهذه التسوية بين السلطان والرعية ، لا يراها الإسلام في حقوق العباد
خاصة ، كالقصاص والأموال ، وإنما يراها كما سبق في حقوق الله الخالصة أيضاً
كحد الزنا والسرقة .

وقد روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت امرأة غزومية تستعير
المتاع وتجده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ، فأبى أهلها أسامة
ابن زيد ، فكلّموه ، فكلّم النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله » ، ثم قام النبي صلى

(١) انظر الجزء التاسع من كتاب النفي .

(٢) انظر الجزء الثاني من تفسير القرطبي .

الله عليه وسلم خطيباً ، فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسى بيده ، لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » . وقطع يد الخزومية ^(١) .

وبهذا الأصل العظيم ، الذى تنكشف أمام روعته جميع التشريعات البشرية إذا ذكر « العدل الإنسانى » أهدر الإسلام نظام الطبقات ، الذى كان أساس التشريع عند الرومان ، والذى لا يزال الطغيان البشرى يحتفظ ببعض آثاره إلى الآن ، وجعل الجميع أمام الحق والواجب سواء .

ومن خطبة النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع : « أيها الناس إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ليس لربى فضل على بحسى إلا بالتقوى . ألا هل بلغت ، اللهم اشهد .

هذا وقد يعكس على هذا الأصل عند بعض الناس ، ما يراه بعض الفقهاء من عدم قتل الوالد بولده ، والسيد بعبد ، والحر على الإطلاق بالعبد ، والسلم بالذى . والحقيقة فى هذا أن عدم القصاص فى هذه الجرائم — عند من يراه من الفقهاء — ليس تطبيقاً لأصل عام فى الإسلام ، وإنما هو فهم شخصى لمن يراه ، مبناه الاستثناء من الأصل العام — المتفق عليه بين الجميع ، والثابت بقطعى النصوص — لاعتبارات خاصة بمحمل الجريمة ، لا تبيحها ولا تمنع للمسئولية عنها ، وإنما ترفع عنها المقاب فى نظرم فقط .

على أن هذه الاعتبارات ، ستعرف أنها لا تنهض فى النظر دليلاً على الاستثناء من هذا الأصل العام ، وأن الحق الذى تشهد به النصوص والمعاني التشريعية ، إنما هو القصاص فى الجميع .

(١) انظر الجزء السابع من نيل الأوطار للعوكلى .

مسئولية الجاني ومصره :

١١ - قرر الإسلام أن مسؤولية الجناية لا يتحملها غير الجاني ، فلا يقتل بها غيره ، فقال تعالى : « وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى »^(١). ولا يتحملها بأكثر من جنايته ، فلا تضاعف جراحه ولادياته ، ولذلك قال سبحانه : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبُولُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ »^(٢) .
وبهذا الأصل أهدر الإسلام ذلك النظام الذي كان سائداً عند العرب ، وهو مسؤولية القبيلة عن جناية الواحد منها ، والتحكم في مضاعفة الجراحات والديات .

أما نظرية «العاقلة» ، واشتراكها في تحمل دية الخطأ ، فليست من باب تحميل غير الجاني مسؤولية الجاني ، وإنما هي من باب المواساة والمعونة ، في جناية صدرت عن غير قصد ، ويدل على هذا أنها لا تشترك في دية العمد الذي يسقط فيه القصاص ، على أن ظاهر النص القرآني الوارد في الدية ، يعطى أن الدية على القاتل : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَدِيَةٌ مُسَلَّةٌ إِلَى أَهْلِهِ »^(٣) .

ولكن جاء في السنة أن العاقلة هم الذين يدفعون الدية ، أو يشتركون فيها ، وكان ذلك إقراراً لنظام عربي ، اقتضاه ما كان بين القبائل من التناصر والتعاون ، وليس تشريعاً عاماً ، ملتزماً في جميع الأزمنة والأمكنة ، دون نظر إلى الأحوال والاعتبارات .

(١) الآية ١٦٤ من سورة الأنعام .

(٢) > ١٢٦ من سورة النمل .

(٣) الآية ٩٢ من سورة النساء . وانظر الجزء الثالث من تفسير الرازي .

ويدل على هذا ، أن التناصر حينما انتقل من المشيرة والأسرة إلى أهل الديوان وجماعة العمل — جعل عمر رضى الله عنه الدية على أهل الديوان .
وقد نص الفقهاء على أن الدية في زمننا هذا ، لا تكون إلا في مال الجاني ، قالوا : إن المشائر قد وهت ، ورحمة التناصر قد رفعت ، وبيت المال قد انهدم ، فوجب أن تكون في مال الجاني .

وقال صاحب الدر المختار : (إن التناصر أصل في هذا الباب ، ففى وجد ، وجدت العاقلة ، وإلا فلا ، وحيث لا قبيلة ولا تناصر ، فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال أو لم يكن منتظا ، فالدية في مال الجاني)^(١) .
هذه نظرية العاقلة ، قد أسفنتك بشيء عنها لمناسبة هذا الأصل ، حتى لا تتخذ سبيلا للتشكيك فيه .

صلى العفو لولى الدم :

١٢ — جعل الإسلام حق المطالبة بالدم ، وحق العفو ، لولى الجنى عليه ، ولم يجعل لولى الأمر حقا في العفو ، إذا ما تمسك لولى الدم بالقصاص ، ولكن جعل له حقا في التمسك بمقوبة الجاني ، إذا ما اختار لولى الدم العفو ، وكان الجاني معروفا بالشر ، وظهر للإمام أن المصلحة تقضى بمقابته دفعا للشر ، وحفظا للأمن . وقد علمت في «العقوبة التفويضية» أن للإمام أن يصل بها إلى القتل . وتحقيق هذا الأصل ، أن جريمة القتل عند تحليها ، يعلم أنها اعتداء أولا وبالذات على نفس الجنى عليه ، وعلى عصبته الذين يمتزون بوجوده ، وينتفعون بآثاره ، ويمحرمون بفقد عونه ورفده .

(١) انظر شرح الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ، في آخر كتاب الماثل من الجزء الخامس .

وهذه جهات لا بد من النظر إليها ، حينما يراد تعرف صاحب الحق في هذه الجريمة ، وليس ذلك لفائدة العصبية فقط ، ولكن لفائدة الجماعة أيضاً ، فإن الحق إذا ما انزعج من أيديهم ، وجاز ألا يقتص الحاكم ، فإنهم يحتالون بما لا يقع تحت طائلة القانون — للانتقام والأخذ بالثأر ، فيشتد بينهم وبين القاتل وقومه ، التشاحن والخصام ، ويستمر البنى والدوان ، وربما انتقل إلى عشائرم القرية ، وانحاز إلى كل فريق فريق ، فيفشو الفساد ، ويم الإجرام ، وهذا من شر ما تصاب به الجماعة في أمنها واستقرارها .

ولكن إذا ما وضع الحق في أيديهم ، ثم جاء العفو من قبلهم ، واطمأنت النفوس وظهرت من الأحقاد والأضغان ، وأمن الخطور والفتنة ، وكان العفو الذى حبيت فيه الشريعة ، طهرة للدماء ، وعلاجاً للجراحات .

نعم . إن جريمة القتل فساداً في الجماعة ، ومن هذه الجهة كان للجماعة حق في تلك الجريمة ، ولكن لا يظهر هذا الحق واضحاً يتعلق به فساد الجماعة ، إلا إذا كان الجاني معروفاً بالشر ، يرى لنفسه لذة فيه . ونظراً إلى هذه الجهة ، أعطى الإسلام للمحاكم حقاً يتصرف به حسب ما يراه في دفع الشر عن الجماعة ، وبهذا حفظت الشريعة للعصبية حقهم ، وللجماعة حقها ، ولم تهمل واحداً من الحقتين . وظاهر أن هذا التوكيف الواقع لجريمة القتل ، يجعل صاحب الحق الأصلي في الجريمة ولي الدم ؛ وأنه هو الذى يطلب التقصاص ؛ ويطلب العفو ؛ دون أن يحول ذلك بين الإمام وبين المحافظة على أمن الجماعة وسلامتها .

أما إذا عكس الوضع ، وجعلت الحكومة — كما هو الشأن في القوانين الحديثة — صاحبة الحق الأصلي ، ولها وحدها أن تقتص ، ولها وحدها أن تمفو ، دون نظر إلى قرابة الجنى عليه ، واكتفى بحق التمويض لم ، فإن النفوس ذات أحقاد وحفاظ ، لا ينهض التمويض للالى على تطهيرها منها وسلامتها .

ولأننا لم تأخذ الجرائم الأخرى ذات الحدود ، كالسرقة والزنا ، هذا الوضع الذى أخذته جريمة القتل ، لأنها فى النظر الواقعى اعتداء أولاً وبالذات على الجماعة ؛ وذلك من جهة أنها عنوان على تأصل الشر فى نفس الجانى ، وتمكن خلق الخيانة منه ؛ وبذلك كانت انتهاكا لحرمات الأمن والعرض بأسلوب يسر انتهاؤه وكان حق الجماعة فيها ظاهراً ، وكان على الإمام تنفيذ عقوبتها ، متى اتضح فيها من غير شبهة ، معنى الاتهاك ، والضمة الخلقية ؛ ولم تكن لهذا محل عفو أو شفاعة . قال الله تعالى فى شأن الزانية والزانى : « وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ^(١) . ويقول الله عز وجل فى السرقة : « فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا حَزَاءً مِمَّا كَتَبْنَا كَذَآلًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » ^(٢) .

وقد جاءت نصوص القصاص على غير هذا الأسلوب ، ففيها التصريح بعمل الحق لولى الجنى عليه ، وفيها نهي عن الإسراف فى أخذ حقه : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ » ^(٣) . وفيها تحبيبه فى العفو ، وفتح باب البذل للمالى : « فَمَنْ عَفَا لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءًا فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَا إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » ^(٤) .

ولعلك تلح من هذا ، أن الشريعة تجعل القصاص عقوبة للقتل عن طريق جبر القلوب التى تمخضها الجريمة ، ولهذا اعتبرت فيه معنى المائلة ، وأهابت بالعفو ، ولوحثت بالبذل ، رجاء أن يكون جابراً للجريمة ، فى قلوب للمصابين بها .

(١) الآية الثانية من سورة النور .

(٢) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

(٤) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

ولعلك أيضاً تلمح في مقابلة هذا ، أنها تجعل الحدود الأخرى عقوبة نفس الأعمال دون نظر إلى نسيات الجنى عليهم ، ولهذا لم تحدد قدراً معيناً في السرقة يكون له بال فيما بين الناس ، كما لم تأبه بغفو المسروق منه ، ولا برضا المزنى بها أو أهلها .

وهذه نظرة دقيقة سامية ، ينحدر بأرباب التشريع الجنائى أن يوجهوا إليها عنايتهم ، ويولوا وجوههم شطرها ، فيدركوا أن عقوبة القتل عقوبة فيها معنى الجبر والمالئة ، وأن عقوبة الزنا عقوبة على الفعل نفسه ، لا ممانعة فيها ولا جبر . وبذلك تحفظ الأعراض لذات الأعراض ، والأمانة لذات الأمانة . ولا يسمع الناس أن القانون المصرى لا يضع جريمة الزنا في صف الجرائم إلا إذا اقترنت بظروف أخرى ، تجعلها اعتداء على الأشخاص ، كأن يصحبها إكراه ، أو يقع من الزوج في بيت الزوجية ، كما أنه يحمل أمر الحاكم بيد الزوج ، ويحول له أن يقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها^(١) .

وهذا الذى كتبناه في هذا الأصل ، يفسر لنا وجه تفرقة الشريعة بين القصاص والحدود .

وقد حاول ذلك من قبل ، القاضى ابن العربى في تفسيره ، حيث قال :

(إن الله أوجب القصاص ردعا عن الإتيان ، وحياة للبائين . وظاهره أن يكون حقاً لجميع الناس ، كالحدود والزواج عن السرقة والزنا حتى لا يختص بها مستحق ، بيد أن البارئ تعالى استثنى القصاص من هذه القاعدة ، وجعله للأولياء الوارثين ليتحقق فيه الغفو الذى ندب إليه في باب القتل . ولم يجعل غفواً في سائر الحدود ، لحكمته البالغة ، وقدرته النافذة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم :

(١) انظر المواد ٢٦٧ و ٢٧٣ و ٢٧٤ من قانون العقوبات المصرى .

« من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، بين أن يقتل ، أو يأخذ الدية » . وكانت هذه خاصية أعطيتها هذه الأمة تفضيلاً وتفضيلاً ، وحكمة وتفضيلاً ، نخس بذلك الأولياء ، ليتصور المغر أو الاستيفاء ، لاختصاصه بالحزن^(١) .

هذا ما أردنا أن ننبه عليه من الأصول العامة التي بقى الإسلام عليها عقوبة القتل . إزاء ما عرف عنها في الشرائع الأخرى ، حديثها وقديمها ، مما لا يقع في جلته — كما علمت — إلا في جانب الإفراط أو التفريط .

وقد آن لنا أن ننتقل إلى شرح آيات القصص ، والأحاديث الواردة فيه ، وتعرف الأحكام التي استنبطها الفقهاء منها ، وهو ما تراه في البحوث الآتية إن شاء الله .



(١) انظر أحكام القرآن لابن العربي في تفسيره الآية رقم ٣٣ من سورة الإسراء .

الفصل الثالث

حكم القرآن والسنة في القتل والقصاص

نبرس :

١ — الاعتداء على النفس قد يكون بالقتل ، وقد يكون بما دونه من قتل أو جرح . وعلى كل إما أن تكفل فيه معاني الجناية ، فيجب القصاص ، أو لا تكفل ، فلا يجب . والذي نريد بحثه الآن هو نصوص القصاص بنوعيه . وبذلك عقدنا بحثين :

أحدهما : للقصاص في النفس ، وهو هذا البحث الذي نحن بصدده .

وثانيهما : ويأتي بعد ، لنصوص القصاص فيما دون النفس .

ولمَّا عرفت مما تقدم ، أن للشرعة في كل فعل من أفعال المكلفين ، حكماً « أخروياً » ، من جهة الثواب والعقاب ، وأساسه صفة الفعل الشرعية ، من حل ، أو حرمة .

وحكماً « دنيوياً » ، من جهة ما يترتب عليه من الآثار التي هيئها الشارع لإزائه ، كتهبوت الملك للمقود ، والمقوبة للجرائم .

هذا وقد اتفقت جميع الملل والنحل منذ بدء الخليقة ، على أن قتل النفس عمداً بغير حق ، جريمة منكورة ، لا يقرها شرع ، ولا يقبلها وضع ، ولا يستسيحها

اجتماع . وقد أولت الشريعة الإسلامية هذه الجريمة كثيراً من الاهتمام ، فأكثر من النهي عنها ، وشددت في التفتير منها ، والنكير عليها ، ولم تكف بأساليب النهي المتعددة ، وإنما بينت بوجه خاص حكمها الأخرى ، وأفاضت فيه ، وحكمها الدينى ، وفصلت أم نواحيه ، تحذيراً للنفس عن اقترافها ، صيانة للأرواح ، وقطعاً لموامل الشر ، وعلا على استقرار الأمن بكل ممكن من الوسائل .

نصوص النهي عن القتل :

٢ — في القرآن ، والسنة ، كثير من نصوص النهي عن القتل .

فمن الآيات : قوله تعالى في الوصايا العشر ، التي لم تخل منها شريعة ، والتي قال فيها ابن مسعود : (من سره أن ينظر إلى وصية محمد التي عليها خاتمه ، فليقرأ هؤلاء الآيات) :

« قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ، أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِنْثِلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِبَاقُهُمْ ، وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »^(١) .

ومنها قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِنْثِلَاقٍ ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِبَاقُهُمْ ، إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا . وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْفَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا . وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ »^(٢) .

ومن الأحاديث ، قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يهل دم احرى مسلم يشهد

(١) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٢) الآيات من ٣١ — ٣٣ من سورة الإسراء .

أن لا إله إلا الله ، وأتى رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : « الثيب الزاني ،
والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .
ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « اجتنبوا السبع اللواتي » . وعد منها
« قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق » .

نصوص العقوبة الدهرية للقتل :

٣ - ومن الآيات الدالة على الحكم الأخرى للقتل ، قوله تعالى :
« وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ
وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا » ^(١)

وقوله تعالى في أوصاف عباد الرحمن : « وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا
آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ
تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ
غَفُورًا رَحِيمًا » ^(٢) .

وأنت إذا نظرت في الآية الأولى ، وجدت أن جزاء القاتل للقتل هو
الخلود في جهنم ، وما عطف عليه من غضب الله ولعنته ، والعذاب الأليم الذي
لا يعرف قدره ولا كنهه إلا الله الذي أعده ؛ وهو حكم تنخلع به القلوب المؤمنة ،
إذا ما حضرتها بواعث التفكير في قتل المؤمن .

وقد جاء هذا الحكم كما ترى - مطلقاً عن التشديد ، فلم يستثن منه التائب
من الجريمة ، وهو إطلاق لا يجعل أملاً في النجاة لمن يرتكبها .

(١) الآية ٩٣ من سورة النساء .

(٢) الآيات من ٦٨ - ٧٠ من سورة الفرقان .

امتنون العلماء في توبة القاتل :

٤ — وقد وقف فريق من العلماء عند ظاهر هذه الآية الكريمة ، ورأوا أن ما ذكر فيها جزاء عظم ، لقاتل المؤمن حمداً ، وأن توبته من جريمته غير مقبولة . وروى ذلك الرأي عن ابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وغيرهما من الصحابة . وجاء في البخاري ، عن سميد بن جبير ، أنه قال :

(اختلف أهل الكوفة في قاتل العمد ، هل له توبة ؟ فرحلت فيها إلى ابن عباس ، فسألته عنها ، فقال : نزلت هذه الآية : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ، فَعَجَزَ أَوْهُ جَهَنَّمَ ... »^(١) ، وهي آخر ما نزل في عقاب القتل ، وما نسخها شيء . وقرأت عليه آية الفرقان التي فيها : « الْإِثْمَنَ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا ... » فقال : هذه آية مكية ، نستخها آية مدنية ، « ومن يقتل مؤمناً ... » .

هذا رأى ابن عباس في توبة القاتل ، وهذا رأيه في علاقة آية النساء بآية الفرقان .

ولك أن تقول كما قاله غيره ، إن آية الفرقان لم تذكر فيها التوبة فقط ، وإنما ذكر معها الإيمان والعمل الصالح ، وجملة الثلاثة متعلقة بجملة أعمال ذكرت قبل الاستثناء ، وهي : الشرك ، والقتل ، والزنا ، وبعبارة أخرى إن آية الفرقان نزلت في شأن المشركين الذين يفعلون هذه الجرائم بحكم شركهم ، وتوبتهم إنما تكون بالإقلاع عن الشرك وتوابعه ، ولذلك ضم إلى التوبة ، الإيمان والعمل الصالح . ومن أصول القرآن في شأن المشركين ، قوله تعالى : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ »^(٢) .

(١) الآية ٩٣ من سورة النساء .

(٢) الآية ٣٨ من سورة الأهل .

أما المذكور في آية النساء فهو خاص بالمؤمنين الذين يرتكبون هذه الجريمة ، ويرشد إليه قوله تعالى في الآية قبلها : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً » ، إلى أن قال عز وجل : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ... » ، ويكون القصد تغليب حكم المؤمن الذي يقتل مؤمناً ، بعد أن عرف أحكام الإيمان ، وما يوجبه على أهله من التعاون والتحاب ، وما يحرمه عليهم فيما بينهم من التباغض والتقاتل .

وبهذا لا يكون بين الآيتين تعارض ، حتى يحتاج إلى القول بأن الآية الدنية ، وهي آية النساء ، نسخت الآية المكينة ، وهي آية الفرقان ، كما جاء في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس . على أن الذين يقبلون نظرية النسخ في القرآن ، لا يقولون به في آيات الأخبار التي منها آية النساء ، وإنما يقبلونه في آيات الأحكام فقط ، لأنها هي التي يتحقق فيها معنى النسخ ، وتظهر حكمته . وبذلك أيضاً ، تكون آية النساء المذكورة مخصصة لمعوم قوله تعالى : « إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ »^(١) ويكون للمعنى « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » إذا لم يكن قاتلاً وقد ثبت أن آية النساء نزلت قبل هذه الآية ، فصح أن تكون مخصصة لها .

ورأى فريق آخر من العلماء ، أن مرتكب الكبيرة قاتلاً أو غيره ، لا يخلد في النار ، وأنه إذا تاب قبلت توبته قطعاً ، وإذا مات ولم يتب من ذنبه ، فأمره منوف إلى ربه ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذابه عذاباً لا خلود فيه . ويقولون إن آية النساء ، قد خصصتها النصوص الدالة على أن الله أن يغفر ما دون الشرك ، والنصوص الدالة على أن التوبة من كل الذنوب مقبولة ، وعليه يكون معناها :

(١) الآية ١٦٦ من سورة النساء .

بجزاؤه جهنم خالداً فيها - أى إذا لم يقب ، أو لم ينله عفو الله ، ويفسرون الخلود بطول المكث ، ويقولون إن الخلود لا يقتضى السوام والتأيد ؛ ومنه قوله تعالى : « وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد » وقوله عز وجل : « أيمسب أن ماله أخذه » ، وتقول العرب : لأخلدن فلانا فى السجن ، وتقول : خلد الله ملكه ، وأدام أيامه ؛ ومعلوم أنه ليس شيء من هذا بداً ثم مؤيد .

ورأى فريق ثالث ، أن مرتكب الكبيرة لا يناله عفو الله إلا بالتوبة . ولا فرق فى ذلك بين القتل وغيره ، فهم يوافقون الفريق الثانى فى أن التوبة تمحو الذنب ، ويغالفونهم فى العفو المجرد عن التوبة . ومن هؤلاء الزغشرى ، وله عبارة جيدة فى تفسير آية النساء ، نسوقها لروحها وما فيها من الفوائد . قال : (هذه الآية فيها من التهديد ، والإبعاد ، والإبراق ، والإرماد ، أمر عظيم ، وخطب غليظ ، ومن ثم روى عن ابن عباس ما روى ، من أن توبة قاتل المؤمن عمداً غير مقبولة .

وعن سفیان : كان أهل العلم إذا سئلوا عنها قالوا : لا توبة لها . وذلك محمول منهم على سنة الله فى التنليظ والتشديد ، وإلا فكل ذنب ممحو بالتوبة وناهيك بمحو الشرك دليلاً .

وفى الحديث : « زوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم » ، وفيه : « لو أن رجلاً قتل بالشرق ، وآخر رضى بالمغرب ، لأشرك فى دمه » ، وفيه : « إن هذا الإنسان ببيان الله ، ملعون من هدم بنيانه » ، وفيه : « ومن أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة ، جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه : « آيس من رحمة الله » والمجب من قوم يقرأون هذه الآية ، ويرون ما فيها ، ويسمعون هذه الأحاديث ، وقول ابن عباس بمنع التوبة ، ثم لا تدعهم أشميتهم وطماعتهم الفارغة ، واتباعهم هوام ، وما يخيل إليهم منام - أن يطمعوا فى العفو عن قاتل

للمؤمن بغير توبة ، « أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها »^(١) .

ويرد الزمخشري في عبارته هذه على أصحاب القول الثاني ، وهو في الوقت نفسه لا يقبل قول الفريق الأول ، ويحمل ما روى عن ابن عباس وغيره ، من عدم قبول توبة القاتل على سنة الله في التخليط والتشديد ، ولعل هذه السنة نفسها هي محل آية النساء ، وما اشتملت عليه من التهديد والإبعاد ، والإرراق ، والإرعاد .

ولمَّا تأخذ من الخلاف في قبول توبة قاتل للمؤمن على هذا النحو الذي ذكرنا ، عظم هذه الجريمة في تقدير علماء الإسلام ، سلفهم وخلفهم ، وفي نظر الشريعة الإسلامية قرآنا وسنة .

المقتول الذي قُتل عليه حريصاً على قتل قاتله :

هـ - ومن الأحاديث الدالة على الحكم الأخرى للقتل ، قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فاقاتل والمقتول في النار » فقيل هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه كان حريصاً على قتل صاحبه » . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي .

وفي هذا الحديث ، وراء ما يدل عليه من الحكم الأخرى ، معنى جديد ، لم يكن في غيره من النصوص الأخرى ، وله نفع عظيم في التشريع الديني ، فبما يختص بالشروع في الجريمة ، وإن لم تقع ، فإنه قد علل مصير المقتول إلى النار ، بأنه « كان حريصاً على قتل صاحبه » ، وليس المراد بالحرص مجرد الزم والتدبير ، حتى يتعارض مع النصوص الأخرى الدالة على محو السيئة التي هم بها صاحبها ، ثم تركها ، وإنما المراد به التصميم للقتل بالشروع في الجريمة ، فجميع الأمرين :

حجج الكشاف في سورة النساء .

(١) انظر ابن

التصميم والشروع ، هو محل للمؤاخظة ، ويرشد إليه قوله : « إذا التقى المسلمان بسيفهما » ، فجرد الحرص لقيمة له ، والتقاء السيفين ، لا على وجه الحرص على القتل ، كما في حالة اللران على المبارزة ، أو حالة اللعب ، ليس محل مؤاخظة .

وإذا كان هذا أصلاً للمقاب الأخرى بمنطوق الحديث ، وإن لم يتم القتل ، كان ذلك دليلاً واضحاً على أنه صنيع محرم عند الله ، يستحق به صاحبه الإثم والمقاب . وإذا كان كذلك صح أن يوضع له عقاب ديني هو المعروف بعقوبة الشروع في القتل . ونظراً لاختلاف درجاته باختلاف الأشخاص والأحوال ، ترك النص على عقوبته ، وجعلت عقوبته من نوع العقوبة التفويضية التي يراها الإمام .

حكم قاتل نفسه - المقتل :

٦ - لم يكن قتل الإنسان نفسه ، إلا نوعاً من قتل النفس التي حرمها الله ، وهو جدير في نظر المقل أن يكون أفظع أنواع القتل ، لأكثر حرص الإنسان على حياته أمر طبيعي ، ليس من شأنه أن تتور عليه عوامل الغضب والانتقام . وإذا كان جزاء قاتل النير هو ما سمعت في الآيات التي تلونا ، والأحاديث التي روينا - فإن الرسول صلى الله عليه وسلم يصور لنا جزاء القاتل لنفسه بصورة تقل في النفوس مالا تفعله الأحاديث السابقة .

ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفسه بمديدة ، لحديدته في يده يتوجأ^(١) بها في بطنه ، في نار جهنم خافاً مخظاً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بسم ، فسمه في يده ، يتحساه

(١) معنى (يتوجأ) . يضرب بها سمه .

في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً . ومن تردى من جبل فقتل نفسه ، فهو مترد في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً » .

ومنه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة أيضاً قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لرجل ممن يدعى الإسلام : هذا من أهل النار — فلما حضر القتال قاتل ذلك الرجل قتالا شديداً ، فأصابه جراح ، فقيل يا رسول الله : الذي قلت آتفاً إنه من أهل النار ، قد قاتل قتالا شديداً ، وقد مات . فقال صلى الله عليه وسلم : إلى النار — فكاد بعض المسلمين أن يرتاب ، فبينما هم على ذلك إذ قيل له : إنه لم يمت ، ولكن به جراحة شديدة ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح ، فأخذ ذباب سيفه ، فتحامل عليه ، فقتل نفسه ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : الله أكبر ، أشهد أني عبد الله ورسوله ، ثم أمر بلالا فنادى في الناس : إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » ، ومنه عن جندب البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كان من كان قبلكم رجل به جرح فخرجه ، فأخذ سكيناً فحز بها يده فصارقاً الدم حتى مات ، قال الله تعالى : « يا حزنى عهدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة » أخرجاه . ومنه في رواية أبي داود من حديث جابر بن سمرة قال : أخبر النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه فقال : لا أصلى عليه » .

نصروى النهى عن قتل المعاهد :

٧ — إذا كانت النصوص السابقة دلت على حرمة قتل النفس مطلقاً ، وحرمة قتل النفس للمؤمنة على وجه خاص ، فإن هذه نصوص صريحة في حرمة قتل النفس للمعاهدة ، وفي أنها في المصمة عند الله ، كالنفس للمؤمنة سواء بسواء . وهي : ما روى عن عبد الله بن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« ومن قتل معاهداً لم يرح ^(١) رائحة الجنة ، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً » رواه أحمد ، والبخاري وغيرهما .

ولما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا من قتل نفساً معاهدة ، لها ذمة الله ، وذمة رسوله ، فقد أخفر ذمة الله ، ولا يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين خريفاً » . رواه ابن ماجه ، والترمذي وصححه .

وللماهد هو الرجل من أهل دار الحرب ، يدخل دار الإسلام بأمان ، فيحرم على المسلمين قتله حتى يرجع إلى أمته . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ، حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه » . وهذا أقصى ما يمكن أن يتوخى في سبيل المحافظة على العهد والأمان ، وإذا كان هذا شأن الحربى يدخل بلاد الإسلام بأمان ، فما بالك بالذى الذى يواطن المسلمين ، ويصير له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ؟

وقوله عليه السلام : « لم يرح رائحة الجنة » ، كفاية عن عدم دخول من يقتل للماهد الجنة ، لأنه إذا لم يشم نسيمها ، وهو يوجد من مسيرة أربعين عاماً ، كان بعيداً عنها بثلث المسافة ، فلم يقترب منها فضلاً عن أن يدخلها .

نصوص القصاص فى النفس :

٨ — علمت مما سبق نصوص النعى عن القتل ، وعلمت نصوص الحكم الأخرى لجريمة القتل ، وقد حق لك أن تعلم نصوص الحكم الله تعالى لتلك الجريمة وهو للسمى فى اصطلاح الإسلام « بالقصاص » .

(١) (يرح) يفتح أولها وكسر الراء ، متاعاً يجد ريحها . (ولم يرح) : لم يجد ريحها .

ونظراً إلى دقة أحكام هذا الموضوع ، وتشعب جهات النظر فيه ، أفردنا له
البحث الآتي :

آيات القصاص في النفس

نزلت في عقوبة القتل آيتان :

آية مكية وهي قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ،
وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ، إِنَّهُ كَانَ
مَنْصُورًا »^(١) ، وهي أول ما نزل في القتل على الإطلاق .

وآية مدنية : وهي قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ، الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ، فَمَنْ عُيِيَ لَهُ
مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ
وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ أَهْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »^(٢) .

ومن الحق علينا قبل تفسير هاتين الآيتين ، ومعرفة ما يدلان عليه من أحكام ،
أن نذكر هنا (موجزاً) مما يتعلق بهما من الترويق التي بين مكي القرآن ومدنيه ،
وبذلك توضح كل منهما وضماً الصحيح ، وتظهر صلة كل منهما بالأخرى
في تكوين جريمة القتل ، والوضع الشرعي لمقوبتها . وقد رأينا أن نرد لهذا
الموجز بحثاً خاصاً هو :

(١) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

(٢) الآيات ١٧٨ ، ١٧٩ من سورة البقرة .

مكي القرآنة ومدنيہ — الدرر شاہ والقشیرع :

٩ — استنبط العلماء فروقا بين مكي القرآن ومدنيہ ، ويهمنها منها هنا فرقان :
الفرق الأول : أن المكي يتجه نحو الأحكام الكلية ، فيأمر بها ، أو ينهى
عنها ، من غير أن يمرض لتقييد فيها ، أو تفصيل لها . وأن المدني يأتي بعد ذلك
مكلا لتلك السكليات ، بوضع قيودها ، وتفصيل أحوالها ، وتتميم أحكامها ،
أو يأتي منشئا لأحكام جزئية ، اقتضتها ظروف الحياة الجديدة ، من اتساع
المران واختلاط المؤمنين بنوهم في حالات السلم ، أو في حالات الحرب .

ومن ذلك الفرق ، نرى أنه وضعت بمكة أولا أصول الإيمان وأمر فيها
بمحافظة الفروج إلا على الأزواج ، وملوكات اليمين ، ونهى فيها عن الفواحش ،
ما ظهر منها وما بطن ، والإثم والبنى بنير الحق . ثم فصلت بعد ذلك في المدنية
أحكام الإيمان وواجباته ، بشروطها وأركانها ، وفصلت أحكام الأسرة ،
من زواج وطلاق ، وما يتبعهما من حقوق وواجبات ، كما فصلت بها محرمات
الطعام والشراب ، ومحرمات النكاح واللبادات ، وفصلت عقوبات الجرائم
من الإفساد في الأرض ، والسرقة ، والزنا ، والقتل .

الفرق الثاني : أن معظم التكاليف للمكية وجه إلى الأفراد ، لا باعتبار
وصف مشترك بينهم ، يعمل منهم وحدة تكون أساسا لتضامنهم في السئولية .
أما للمدني فقد وجهت فيه التكاليف إلى الجماعة بوصف الإيمان .

وقارن في ذلك مثل قوله تعالى في المكي : « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ
الْأَرْضَ ذُلُولًا ، فَاسْجُدُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ »^(١) ،

(١) الآية ١٥ من سورة بآارك .

يمثل قوله تعالى في اللدى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) .

فأنت ترى أن الخطاب وجه في الأولى إلى الأفراد من غير أن يخلع عليهم في صيغة الخطاب وصف مشترك بينهم ، وأنه وجه إليهم في الثانية بوصف الإيمان ، الذي يعتبر أساساً في مسئوليتهم التضامنية .

وعليك بعد هذا المثال — أن تتبع بنفسك آيات السكى والدى ، لتعرف ذلك الفارق معرفة بينة واضحة .

أساس التفرقة بين السكى والدى :

١٠ — ويرجع أساس التفرقة بين السكى والدى من ناحية هذين الفرقين إلى أن حياة المؤمنين بمكة لم تكن حياة قارة متركزة ، ذات اجتماع يستدعى النظام ، وتفصيل الأحكام ، وإنما كانت حياة دعوة ، مترددة بين الحل والترحال والسكون والقلق ، والقبول والرفض ، وبهذا لم يكن المؤمنون في استعداد لأن يخاطبوا بنظام تفصيلي ، وبصفتهم أمة تهيمن على نظامها ، وتأخذ نفسها بتنفيذه .

ولكنهم حينما ارتحلوا إلى المدينة ، وألقوا فيها حبالهم وعصيمهم ، وتكثرتوا بأخوة الإيمان جماعة متميزة في الحياة ، بدينها وجهادها وخطتها ، نزلت عليهم بهذا الاعتبار ، التشريعات المنظمة لأحوالهم ، المركزة لشتونهم ، الفاصلة بينهم وبين غيرهم . وخطبوا بهذا الوصف الذي جعل منهم أمة واحدة ، يسأل بعضها

عن بعض ، فكانت نزل الآيات : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود
— يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله — يا أيها الذين آمنوا
عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اعتديتم — يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم
إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم
— يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى — يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم الصيام . وهكذا ، إلى آخر ما تراه كثيراً في السور المدنية ،
كالبراءة ، والنساء ، والمائدة ، والأنفال ، والتوبة ، والطلاق ، والجمعة .

الفروق التي بين الابنيتين النبوي معنا :

١١ — وعلى ضوء هذين الفرقين الذين ذكرناهما بين مكي القرآن ومدني .
تطيع بنظرة سريعة ، أن تدرك ما بين الآيتين اللتين نحن بصدد تفسيرهما
من فروق .

وأول ما تجده من الفروق ، أن الآية (المكية) ، وهي قوله تعالى : « ولا تقتلوا
النفس التي حرم الله إلا بالحق ... » ، لم يوجه فيها الخطاب بوصف الإيمان
الجامع بين المخاطبين ، وإنما وجه فيها بالصفة الشخصية ، التي لا تكون أساساً
في مسئولية اجتماعية . ولكنك ترى الآية (المدنية) قد وجه فيها الخطاب بهذا
المتوان الجامع بين المخاطبين ، وكان الخطاب فيها على هذا النحو ، مرشداً
إلى تقرير مسئولية الجميع عن تنفيذ ما تضمنته من أحكام .

وثاني ما تجده من الفروق بين الآيتين ، أنك ترى (المكية) تتناول أثر
الجرمة في نفس ولي الدم وحده ، فتطيل قلبه ، بمظلومية قريبه في القتل ، وبأنه
هو لذلك كان محل عطف ، ونصرة من الله ، ومن الناس ، وبأنه قد جعل له
سلطان يشفي به نفسه . ثم تتجه إليه ، بالنهي عن الإسراف في استخدام ذلك

السلطان ، وتقف به عند هذا الحد ، فلا تلوح له ببذل يؤخذ من الجناية ، ولا تفتح باب العفو عنها ، بل ولا تمنح عقوبة الجريمة عنوان « القصاص » ، الذى يحدد القصاص بالإسراف للنهى عنه ، بل تذكرها بعنوانها المعروف فى الجاهلية وهو عنوان « القتل » .

بينما ترى هذا كله فى الآية للكية ، ترى الآية (المدنية) وهى : « يا أيها الذين آمنوا كعب عليكم القصاص ... » ، تمنح العقوبة اسم « القصاص » ، وهى كلمة واضحة فى الدلالة على معانى المدل والمساواة ، ثم يجعله مكتوباً عليهم ، مفروضاً محتملاً ، وبهذا ترفسه إلى مصاف الأحكام التى يتبعدها الله بها عباده مثل قوله تعالى : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » ، ومثل : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا كِتَابًا مَوْقُوتًا » .

وتراها بعد ذلك تفتح باب العفو ، وتهز النفوس إليه ، فتذكر الأخوة الدينية ، التى من شأنها أن تدفع إلى التسامح ، واقتلاع البغض من قلوب الجانبيين . ثم لا تقف عند هذا الحد ، بل تقدر أن بعض النفوس قد يصاب بالشذوذ ، فينقلب بعد العفو ثائراً لثأراً ، فتسجل عليهم أن نقض العفو ، والرجوع بعده إلى الأخذ بالثأر ، يكون اعتداءً جديداً بالجريمة . وله ما للجريمة البتداء من العذاب الأليم .

ثم تذيل الأحكام بعد ذلك بجملة فذة من البلاغة ، تجلى بها حكمه الحكيم سبحانه فى مشروعية القصاص ، وأنه لم يكن تشريعه لمجرد حق الجنى عليه ، ولا ذوى قرابته ، وإنما هو حفاظ قوى متين ، للحياة الكاملة الطيبة ، التى يجب أن تمتنعى الأمم والجماعات سبلها السليمة الواضحة .

تفسير الفروع التي بين الايتين :

١٢ — نستطيع أن نقرر أخذاً من وضع هاتين الايتين ، وما أدر كنا من فروق بينهما — أن عقوبة القتل ، كنظام محدد ، وتشريع كامل ، معروف باسمه ، وحكمته ، وصفته ، ونوعه ، لم يكمل تشريعها إلا في الآية المدنية بعد أن استقرت الجماعة ، وتركزت حياتها ، وأن الآيات التي نزلت فيها قبل ذلك ، لم تكن إلا مجرد إرشاد إلى ما ينبغي أن يكون عليه الأفراد بمقتضى إيمانهم الذي يدعوهم إلى العدل ، وينهاهم عن الإسراف . وأنها من جانب آخر تهبط النفوس لحياة اجتماعية فاضلة ، تكون أساساً لنزول تشريع عام مكتمل ، له حاكم عام مسئول عن رعايته وتنفيذه .

وليس معنى هذا أن ما تضمنه المكي ، لا ينظر إليه في فهم المدني ، أو أنه متقطع الصلة به ، بل معناه أن المكي أساس لفهم المدني ، وإبنتائه عليه ، اللهم إلا إذا جاء في المدني ما يدل على نسخ شيء في المكي ، وهذا — إن صح — شيء آخر ، ليس فيما معنا شيء منه .

تفسير الآية الأولى

وإذا عرفت الفرق بين المكي والمدني ، ولسته واضحاً جلياً بين الايتين اللتين معنا ، فإنه يحذر بنا أن نشرع في تفسيرهما ، مبتدئين منهما ، بالآية المسكية ، حسب الترتيب في النزول ، لاحسب الترتيب في الوضع القرآني .

وقد رأينا تسهيلاً للتفسير ، وتعميراً للموضوعات الفقهية التي تدل عليها الآية — أن نجعلها جلتين ، نناول كل جملة منها بالتفسير على حدة . وإليك البيان :

المجزة الأولى قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله
إدخالها » :

١٣ — هذه المجزة تشتمل على ثلاثة أجزاء :

أولها : قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس »

ثانيها : قوله تعالى : « التي حرم الله » .

ثالثها : قوله تعالى : « إلا بالحق » .

أما الأول : وهو قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس » فهو نهى عن قتل النفوس
وهو واضح لا يحتاج إلى بيان ، وقد كان هو المصدر الشرعى فى تحريم « القتل »
شأن كل نهى فى إعادته تحريم ما يتعلق به ، وكان أيضاً أساساً للعقاب الأخرى
— الذى صر بيانه — لجرمة القتل .

أما الثانى : وهو قوله تعالى : « التي حرم الله » فلنا فى تفسيره وجهان :

أحدهما : أن المراد به التحريم التشريعى ، الذى نزلت به الشرائع السابقة ،
وذلك مثل ما كتبه الله على بنى إسرائيل : « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ
فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا » ، ومثل ما أخبر الله به عن التوراة :
« وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » ، وقد تقدمت نصوص التوراة
الصريحة فى تحريم قتل النفوس .

والقصد من التنبيه على هذا التحريم الشرعى السابق ، هو الدلالة على أن
حرمة النفوس البشرية قديمة فى الشرائع السماوية ، وأنها شرع عام لم يخص أمة
دون أخرى ، ولا جيلاً دون جيل ، وإنما هو شرع الله منذ عرفت الأرض
تشريع السماء .

ثانيهما : أن المراد بالتحريم الذى وصفت به النفوس ، المصمة الطبيعية التى ثبتت للإنسان بمقتضى خلقه نوعاً عاقلاً ، مفكراً عاملاً فى الحياة . خليفة عن الله فى عمارة الكون .

ولا ريب أن مجرد الخلق على هذا النحو ، وتلك الناية ، يعطى الإنسان مناعة يكمل بها حقه فى التمتع بحياته ، ويمنع غيره الاعتداء عليه . بما يقطع هذه الحيلة أو يفسدها .

وقد يشير إلى هذا ، ما يحكيه الله على لسان « المقتول » من ولدى آدم ، إذ يقول لأخيه - وقد رأى منه التصميم على قتله : « لَئِنْ بَسَطْتُ إِلَى يَدِكَ لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ . إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ، فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ، وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ »^(١).

فقد أدرك أن القتل إثم ، وأن الخوف من الله يمنعه ، وأنه ظلم ، موجب للنار ، وكان ذلك قبل أن يشرع الله لبني إسرائيل . « أنه من قتل نفساً بغير نفس ، أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً » .

وعلى هذا الوجه يكون المعنى : أن النفس التى ينهى الله عن قتلها معصومة محترمة بمقتضى الخلق والإيجاد ، وأن حرمتها قارة فى النفوس ، ثابتة فى العقول ، ليست مكتسبة من شرائع ، وما النهى عن قتلها ، ونزول الشرائع به ، إلا تأييد لما استقر فى الفطر ، واستجابة لنداء الحكمة الإلهية ، المنبث من خلق الإنسان وإيجاد ، ونزولاً على مقتضى القانون الطبيعى الذى يكفى مجرد العقل فى معرفته ، والإيمان به .

وهذا التقرير فى معنى التحريم المذكور ، يرشد لإرشاداً واضحاً إلى أساس

(١) الآيتان ٢٨ ، ٣٩ من سورة المائدة

ما يقوله العلماء ، من أن الحرمة ، هي الأصل في النفوس لاتباع إلا بمقتضى طارىء على ذاتها قد اقرفته بطغيانها وهولها وأنها في ذلك بخلاف الأموال ، فإن الأصل فيها هو الإباحة كما يدل عليه قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا »^(١) . أما حرمتها فهي طارئة بتقرير الشرائع قاعدة « للملكية خاصة » .

وقد كان من فروع هذا الأصل بالنسبة إلى النفوس والأموال ، أن من أكره على قتل غيره بقتل نفسه ، أو أصيب بمخمصة ، ولم يجد ما يدفعها إلا أكله « إنسانًا » ، وجب عليه أن يصبر حتى يقتل هو أو يموت ، ويحرم عليه - إحياء لنفسه - قتل غيره أو أكله . ولكنه إذا أكره على إتلاف مال الغير ، أو دفعته مخمصة إلى أكل طعامه بنير إذنه ، فإنه يحل له الإقدام على ما أكره عليه ، أو اضطر إليه من إتلاف المال أو أكله .

ولعلك تتنبه بعد تفسير التحريم في قوله تعالى : « التي حرم الله » ، بأحد هذين الوجهين - إلى أن التحريم المستفاد من صيغة النهي في الجزء الأول من الآية ، وهو قوله تعالى : « ولا تقتلوا » ، غير التحريم المصرح به بعد ، في كلمة « حرم الله » وبذلك تكون الآية في نظرك أغادت بطريق سهل ، واضح الفائدة السامية ، التي تتفق وبلاغة الكلام وإيجازه .

أما الجزء الثالث ، وهو قوله تعالى : « إلا بالحق » ، فهو استثناء ، قصد به بيان أن هذه الحرمة الثابتة في النفوس ، تزول عنها في حالات تطرأ عليها فتجعلها مباحة ، ولا يكون قتلها في تلك الحالات جريمة منهيًا عنها .

وهذه الحالات : منها ما جاء به القرآن ، ومنها ما جاءت به السنة ، ومنها ما اتفق العلماء على إباحة القتل به . ومنها ما اختلفوا في إباحته لقتل .

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

ويمكن ضبط تلك الحالات ، باعتبار الغرض المقصود منها ، إلى ثلاث جهات :

(١) جهة تنفيذ أمر واجب .

(٢) جهة استيفاء حق ثابت .

(٣) جهة دفاع عن حق محترم .

أما جهة تنفيذ الأمر الواجب : فهي فيما إذا أمر الحاكم إنسانا بقتل آخر فقتله ، والأصل في هذه الجهة ، أن طاعة ولى الأمر واجبة شرعا ، فيما ليس بمعصية ، وأن الشأن في ولى الأمر ، أنه لا يأمر إلا بما هو حق ، وهو يملك بحكم الشرع ، القتل للإفساد في الأرض ، ولزنا ، ولاستيفاء القصاص للناس .

وعلى هذه الهادئ يكون الذى أمره الحاكم بقتل غيره ، فقتله ، منفذا الواجب شرعى عليه ، ويكون قاتلا بحق ، ولكن إذا علم المأمور أن من أمر بقتله لا يستحق القتل ، وأقدم مع ذلك على قتله ، تنفيذاً للأمر ، فإنه لا يكون قاتلا بحق ، ويكون عليه القصاص ، لأنه غير معذور في فعله ، وقد صرح أن النهي صلى الله عليه وسلم قال : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ، وأنه قال : « من أمركم من الولاة بغير طاعة الله ، فلا تطيعوه » .

ووجوب القصاص على المأمور في تلك الحالة ، إنما يكون إذا كان في قدرته أن يتخلى عن الأمر ، أما إذا أكرهه السلطان عليه بالقتل ، فهي مسألة « القتل بالإكراه » ، وفيها خلاف الفقهاء .

وأما جهة استيفاء الحق : فينبغى أن نعلم أن الحق فيها قسمان :

الأول حق لولى الدم - وذلك كما في القتل قصاصاً . وقد جاءت فيه نصوص القرآن الكريم ، وهى نصوص للوضوح الذى نعالجه ، ولكن هل تختص بالإباحة الناشئة عن هذا الحق بولى المجنى عليه ، فتكون الإباحة له فقط ، دون غيره ؟

قد عرض الفقهاء لهذه المسألة ، وفيها يقول ابن قدامة الخنبلی : « وإذا قتل القاتل غير ولى الدم ، فعلى قاتله القصاص ، ولورثة الأول الدية ، وبهذا قال الشافعى ، وقال الحسن ومالك : يقتل قاتله ، ويبطل دم الأول . لأنه فأت محله . وروى عن قتادة وأبى هاشم ، أنه لا قود على الثانى ، لأنه مباح الدم ، فلا يجب قصاص بقتله . وحجة الجمهور فى وجوب القصاص على القاتل ؛ أنه محل لم يتختم قتله ، ولم يبح قتله لغير ولى الدم ، فوجب بقتله القصاص ^(١) .

وجاء فى كتب الحنفية : « ولو قتل القاتل أجنبى ، وجب القصاص عليه فى القتل عمداً ، لأن دمه محقون بالنسبة إليه ، وإباحته لم تكن إلا بالنسبة لمن قتله هو ، ويسقط حق المقتول الأول فى الدية ، كما سقط فى القصاص لأن المال لا يجب إلا بالتراضى ، ولم يوجد . وهذا أهم من أن يكون القتل قبل الحكم بالجناية أو بعده ؛ لأن احتمال عفو الأولياء قائم ، ما دام الحكم لم ينفذ ^(٢) .

وقول الحنفية : « إن احتمال عفو الأولياء قائم ، ما دام الحكم لم ينفذ » ، هو معنى قول ابن قدامة فى حجة الجمهور « إنه محل لم يتختم قتله »

ومن هنا يتبين أن حق القصاص مبيح لدم الجانى عند جمهور الفقهاء ، إباحة خاصة بولى الجنى عليه ، وليست إباحة مطلقة ، إلا فى نظر قتادة ، وأبى هاشم . وأما الثانى من قسمى الحق فى جهة الاستيفاء - فهو ما يكون للإمام . وهو فى صور : منها - وقد جاء فى القرآن - قتل الحارب المفسد فى الأرض ، قال تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا » ، ومنها - وقد جاء فى السنة - قتل الزانى المحصن ، وقتل التارك لدينه ، للمفارق للجماعة ، وقد رويناه من قبل حديثهما .

(١) انظر الجزء التاسع من كتاب الفنى .

(٢) انظر باب ما يوجب القود فى الجزء الخامس من شرح الدر وحشية ابن عابدين .

ويذكر بعض الفقهاء في هذا القسم ، تارك الصلاة ، ومانع الزكاة ، ومرتكب الفاحشة مع الرجال ، أو البهائم . كما يذكر الساهر الذي يفرق بين المراء وزوجه ، وربما زاد بعضهم على ذلك .

ويذكر الفقهاء هنا بالنسبة للزاني المحصن ما إذا قتله غير الإمام ، ويقولون فيه : وليس على قاتل الزاني المحصن قصاص ، ولا دية ، ولا كفارة وحكي بعض الشافعية وجها ، أن على قاتله القود . لأن قتله إلى الإمام ، فيجب القود على من قتله ، وهو في ذلك كن عليه القصاص ، إذا قتله غير مستحقه ، وحجة الجمهور ؛ أنه مباح الدم ، وقتله محتم ، والدفو فيه غير مشروع فلا يضمن وصار في ذلك كالحرابي الذي لاعصمة لدمه .

وأملك تذكر أن الشرع جعل لولى الدم حق القصاص ، ولم يمنحه لغيره ، وجعل كذلك لولى الأمر حق الحد ، ولم يمنحه لغيره ، فالتفرقة بينهما غير ظاهرة ، وقياس الزاني المحصن على الحرابي ، قياس مع الفارق العظيم فلا يلحق به .

وأما الجهة الثالثة وهي جهة الدافع عن الحق ، فينبغي أن تعلم أن الحق ، إما نفس ، أو عرض ، أو مال . وقد وردت السنة بإباحة القتل دفاعاً عن هذا الحق بأنواعه الثلاثة ، وعنى الفقهاء فيها بالتفصيل والتفريع ، شأنهم في كل ما يعرضون له منه .

وقد قال صاحب الكنز وشارحه في الدافع عن النفس : (ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ومن شهر على المسلمين سيفاً فقد أطل دمه » ، ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله إذا لم يمكن دفعه إلا به . وكذا إذا شهر على رجل سلاحاً ، فقتله أو قتله غيره ، دفعا عنه ، فلا يجب بقتله شيء . ولا يختلف أن يكون بالليل أو النهار ، في المصر أو خارج المصر ، لأن السلاح لا يلبث . وإن شهر عليه عصا فكذلك إن كان ليلاً ، أو نهاراً

خارج المصر ؛ لأنه لا يلحقه النوث بالليل ، ولا في خارج المصر ، فكان له دفعه بالقتل^(١).

وظاهر أن الحديث الذى جملوه أصلا في ثبوت حق الدفاع عن النفس ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « من شرب على المسلمين سيفا فقد أطل دمه » ، وأباحوا به دم المهاجم ، إنما ينطبق بلفظه ، وحرفه ، على الخروج على جماعة المسلمين ، فهو يثبت حق دفاع البقاء أشبه .

ويظهر أن عموم كلمة « من » في الحديث ، وشمولها الفرد والجماعة ، هي منشأ الاستدلال بهذا الحديث على ثبوت حق الدفاع عن النفس مطلقا ، على أن المسألة في تعليلها الفقهي ، وروحها التشريعي صحيحة معقولة ، تتفق ومبادئ الشريعة العامة ، بالنسبة للضروريات التي منها حفظ النفس .

وقال صاحب السكز وشارحه أيضا في الدفاع عن المال : (ومن دخل عليه غيره ليلا ؛ فأخرج الدرة ، فأنتبه ، فقتله ، فلا شيء عليه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « قاتل دون مالك » ، ولأن له أن يمتنه بالقتل ابتداء ، فكذلك له أن يسترده به انتهاء ، إذا لم يقدر على أخذه منه إلا به . ولو علم أنه لو صاح عليه ؛ يطرح ماله ، فقتله مع ذلك ، يجب القصاص عليه ، لأنه قتله بغير حق) ، ثم قال (وهو بمنزلة المنسوب منه إذا قتل الناصب حيث يجب عليه القصاص ، لأنه يقدر على دفعه بالاستعانة بالمسلمين والقاضي ، فلا تسقط عصمته ، بخلاف السارق ، والذي لا يندفع بالصياح)^(٢).

(١) انظر الجزء السادس من تبين الحقائق لقرنيلي ، وغيره من كتب الحنفية ، في باب ما يوجب القود ، وما لا يوجب .
(٢) انظر للصدر السابق .

وترى من هذا أن الفقهاء يقيّدون بإحالة الدم في حالة الدفاع عن المال ، بما إذا لم يقدر صاحب المال على دفع السارق إلا بالقتل ، فإن قدر بما دونه ، أو بصياح واستغاثة ، فلا يحمل له دمه ، وأنهم بذلك يحملون للزمان والمكان في تكيف الجريمة ، على الوجه الذى يباح بها الدم ، اعتباراً معقولاً ، يلتقى وعدالة التشريع ورحمته ، وبعبارة أخرى أن تكيف الجريمة يتأثر عندهم بظروف التشديد والتخفيف المتصلة بها .

ولعلك تلمح من كلامهم أيضاً أنهم ينظرون في هذا الحق إلى مبدأ « التلبس بالجريمة » ، ويرون أن السارق قبل دخوله البيت ، وقبل التيقن بمحصله على المسروق ، وإخراجه إياه ، لا يكون مباح الدم . وأن الفرار بالمسروق ، وقبل وصول السارق إلى مأمنه ، داخل في حالة التلبس المبيحة للدم ، أما إذا وصل إلى مأمنه فلا يباح دمه بالسرقة .

أما حق الدفاع عن العرض ، فقد قرره الفقهاء بالنسبة للمرأة يكرهها الرجل على نفسه . وبالنسبة لمن رأى رجلاً مع امرأته ، أو محرمة ، وبالنسبة لمن رأى رجلاً مع امرأة أجنبية منه . وقيدوه في الجميع بما إذا لم يوجد للدفاع عن العرض سبيل دون القتل ، كما قرروا به قتلها معاً إذا كانت المرأة مطاوعة للرجل .

وقد روى في هذا المقام — بالنسبة للرجل يجد أجنبياً في حالة تلبس كامل مع امرأته — عن عمر رضى الله عنه : أنه كان يوماً يتفذى إذ جاءه رجل يعلو ، وفي يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدون خلفه ، فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن هذا قتل صاحبنا ، فقال له عمر : ما يقولون ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى ضربت نفذى امرأتى ، فإن كان بينهما أحد فقد قتلت ، فقال عمر : ما يقول ؟ قالوا يا أمير المؤمنين ، إنه ضرب

بالسيف ، فوقع في وسط الرجل ، ونفذ المرأة فأخذ عمر سيفه فهرز ثم دفعه إليه ، وقال : إن عادوا فعد .

وروى عن ابن الزبير ، أنه كان يوماً قد تخلف عن الجيش ، ومعه جارية له ، فأتاه رجلان ، فقالا : اعطنا شيئاً ، فألقى إليهما طعاماً كان معه فقالا : خل عن الجارية ، فضر بهما بسيفه ، ففقطعهما بضربة واحدة .

ويشترط كثير من الفقهاء في إباحة الدم بحق الدفاع عن العرض ، أن يثبت الاعتداء بأربعة شهداء ، وهو الطريق الشرعي لإثبات جريمة الزنا ، وإلا كان قذفاً يستوجب العقوبة . ولكن إذا لوحظ أن الإباحة للذكورة في هذا الباب ليست إقامة حد ، وإنما هي دفاع عن العرض ، يرجع إلى شخص للمتندي على عرضه بعامل « النيرة التي تشبه الجنون »^(١) ، وهو لا يملك مع ذلك إقامة الحد . وليس نائباً عن الإمام في إقامته — إذا لوحظ ذلك ، استبعد أن يشترط إثبات الاعتداء بأربعة شهداء ، واتضح أنه لا حاجة إلى هذا الاشتراط ، كما يرى بعض الفقهاء . ثم ، لا بد من ثبوت الاعتداء على العرض ، ويكفي فيه البينة الشرعية ، التي يعتمد عليها الحاكم في سائر الشئون ، وللقضاء طرق كثيرة في الإثبات ، ورواء الشهود الأربعة .

بقي أن الإباحة في حالة ما إذا وجد رجل مع أجنبية ، لم يذكر الفقهاء لها مستنداً شرعياً يصح التعويل عليه ، اللهم إلا ما قالوا من أنه من باب النهي عن المنكر ، والنهي عن المنكر واجب ، وهو كما يكون بالقول ، يكون بالفعل لمن يقدر عليه . ورتبوا على هذا ، أنه لا يشترط في إباحة دم الخاطئ للمرأة أن يكون محصناً . ونراهم بهذا التعليل يقررون على أن القتل في هذه

(١) انظر ما قاله إسحاق أحد أصحاب الإمام مالك في توجيه حكم الإمام بقطع حق الغذف عن المرأة ، التي وجدت زوجها مع صبي ، وأبلىته للحاكم — في تبصرة ابن فرحون المالكي .

الحالات ، ليس إقامة للحد ، وكان عليهم لهذا ألا يشترطوا الشهود الأربعة على أن ما يطلبون به الإباحة في هذه الحالة من النهي عن المنكر ، لا يقبله كثير من العلماء ؛ فقد نص الفزالي وغيره على أن إزالة المنكر بالقتل ، ليست إلا إلى الإمام . ولا يملكها الأفراد إلا بالنصح والتنصيف ، وبكل ما لا يترتب عليه فتنة ، تفوق في ضررها ضرر ارتكاب المنكر ، أو يكون فيها اقتنيات على حق الإمام . وهو كلام وجيه يتفق وأصول الشريعة العامة في ارتكاب أخف الضررين .

هذه هي حالات الإباحة على العموم ، وقد بحث فقهاؤنا كثيراً من جزئيات هذه الحالات بحثاً مستفيضاً ، وعرضوا فيها الحالات — كما قلنا — اتفقوا جميعاً على أنها مبيحة للدم ، وحالات أخرى ، كانت إباحتها للدم محل خلاف بينهم .

وحدبنا في شرح قوله تعالى : « إلا بالحق » الذي جعل في الآية أساساً لزوال حرمة النفس — ما ذكرناه من هذه الحالات مما نص عليه الكتاب ، ومحت به السنة ، ومن أراد الاستقصاء في معرفة تلك الحالات ، وأحب الوقوف على توجيهاتهم فيما اتفقوا فيه أو اختلفوا ، فعليه بالرجوع إلى كتبهم وسيجد فيها غناء أي غناء .

ولكن يهنا قبل أن ننقل إلى غير هذا الموضوع أن نلفت النظر إلى أن حرمة النفوس ، أصل متيقن ، وأن إباحة ما كان كذلك ، لا تكون إلا بحق ، يتيقن ثبوته عن الشارع ، كما يتيقن وقوعه على وجه لا شبهة فيه .

وهذا أصل ينفعك كثيراً في تعرف الحالات التي تندرج بحق ، تحت قوله تعالى : « إلا بالحق » .

الجملة الثانية من الآية الأولى قوله تعالى :

« ومن قتل مظلوماً ، فقد جعلنا لوليه سلطاناً ، فلا يسرف في القتل ، إنه كان منصوراً » .

علة العفوية الربوية للقتل :

١٤ - من القواعد المعروفة أن الحكم على شيء موصوف بوصف يدل على أن ذلك الوصف علة في ثبوت ذلك الحكم .

وهذه القاعدة أحد مسالك العلة التي تكلم الأصوليون عليها في بحث القياس ، وهو المسلك المعروف ، عندهم بمسالك الإيماء والتنبيه ، وبه عرف أن السفر والمرض علة في إباحة الفطر في رمضان ، أخذاً من قوله تعالى : « فن كان منكم مريضاً ، أو على سفر ، فعلة من أيام أخر ، وعرف أن السرقة والزنا علة موجبة للحد ، أخذاً من قوله تعالى : « والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما » ، وقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » .

وكذلك عرفنا به هنا أن القتل ظلماً ، علة في أن يجعل الله لولي المقتول سلطاناً في الجنابة ، أخذاً من قوله تعالى : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » .

وفي الواقع أن العلة في هذا مجموع أوصاف ثلاثة وهي :

القتل ، وكونه ظلماً ، وكونه عمداً .

وقيد للظلمية هو المعروف في لسان الفقهاء بوصف « العدوانية » ، وهذا يرجع إلى أن يكون القتل وقع بنير « الحق » انتهى سر بيانه في الجملة .

أما قيد العمدية فصدره أمران :

أولها : أن الله رتب غير القصاص على ما لا عدد فيه وهو الخطأ ، وذلك في قوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله » ، ووصف القتل الذى هو جريمة واعتداء بالمعدية في قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً » ، وهى آية الجزاء الأخرى التى سبق بيانها ، فدل هذا وذالك على اعتبار قيد « المعدية » فى تكون القتل جريمة ، موجبة للعقوبة .

ثانيها : وهو مأخوذ من طريق النظر - أن القتل نهاية العقوبة ، ونهاية العقوبة لا يترتب إلا على تكامل الجناية ، ولا تكامل الجناية إلا بوصف (المعدية) الذى هو أساس المؤاخذة ، ويؤيد هذا أن كلمة « قتل » جاءت فى النص مطلقة ، ومن المقرر أن المطلق ينصرف إلى الترد الكامل ولا ريب أن أكل أنواع القتل هو ما كان من طريق المد .

والاستدلال على « المعدية » بهذين الوجهين اللذين بيناهما ، استدلال معروف مقبول عند كافة العلماء .

أما الاستلال عليه بقوله صلى الله عليه وسلم : « العمد قود » ، فهو استدلال لا يتفق وقواعد الحنفية فى « حل المطلق على المقيد » وذلك لأنه تقييد فى السبب ، وقد قرروا أن المطلق فى الأسباب لا يحمل على المقيد منها ، لعدم تنافيهما ، فيجب العمل بكل منهما ، أى فيكون الحديث مفيداً لترتب القود على المد ولا يمنع ترتيبه على غير المد ، كما يطيه ظاهر الآية ، حيث أطلقت القتل ولم تقيده بالمد .

تصريحاً للقتل والتفريع عليه :

١٥ — أما القتل ، وهو المنصر الأول من عناصر الجريمة ، فتعريفه كالآتى :

« إزهاق روح إنسان متحقق الحياة ، قارها ، بفعل من شأنه عادة أن يزهد الروح ، يقوم به إنسان مؤاخذ بعمله » .

هذا هو ما رأينا في تعريف « القتل » الذي يعتبر جريمة موجبة للقود وعليه فليس من القتل للذكور ، إزهاق روح غير الإنسان ، ولا إزهاق روح إنسان غير متحقق الحياة ، كالجنين ، ولا إزهاق روح متحقق الحياة غير مستقرها ، كأن يكون في حالة النزاع من جنابة سابقة ، ولا إزهاق روح مستقر الحياة بغير فعل يقوم به إنسان - وهو صادق بأن لم يكن بفعل أصلاً وهو الموت ، أو بفعل يصدر من غير إنسان ، ولا مدخليته ، أو بفعل يقوم به إنسان ليس مؤاخذاً بعمله ، كالصبي والمجنون ، ولا إزهاق بفعل ليس من شأنه أن يزهق ، وإن قارنه الزهوق كمنزعة بإصبع ، أو بإبرة في جلد ، لم تحدث تورماً ولا تسمماً .

وهذا كله باتفاق العلماء ليس قتلاً موجباً للقود ، ولم يكن منه محل خلاف بينهم ، سوى مسألة واحدة ، وهي مسألة (إزهاق الروح في حالة النزاع من جنابة سابقة) ، فإن الجمهور ذهبوا إلى أن القود على الأول ، لأن زهوق الروح مستند إلى فعله ، ولا عبرة بحياته التي قطعها جنابة الثاني ، لأنه في حكم الميت ^(١) .

ورأى الظاهرية أن القود على الثاني ، وقد عرض لها ابن حزم تحت عنوان : (مسألة فيمن قتل إنساناً يمجد بنفسه للموت) .

وقال في توجيه الرأي : (لا يختلف اثنان من الأمة كلها في أن من قربت نفسه من الزهوق بملة أو جراحة ، أو بجنابة عمداً أو خطأ . فمات له ميت ، فإنه يرثه ، وفي أنه من قدر على الكلام فأسلم وكان كافراً ، وهو يميز بعد ، فإنه مسلم يرثه أهله من المسلمين ، فصح بذلك أنه حي ، وأن قاتله ، قاتل نفس بلا شك ، عليه القود إن كان عمداً ، والدية إن كان خطأ) ^(٢) .

ولنا في ذلك التوجيه نظر ، فإن من يرى أن حياته ليست حياة معتبرة

(١) انظر باب ما يجب القود في الجزء الثالث من شرح الدر المختار وابن عابدين .

(٢) انظر الجزء السادس من كتاب المحلل .

وأن القود على الجاني الأول ، لا يسلم مسألة لليراث ، فقد صرحوا بأنه لومات ابنه ، وهو على تلك الحالة ، ورثه ابنه ، ، ولم يرث هو ابنه ، وبمقتضى هذا قد لا يمكن أن يكون بإسلامه مادام للفروض أنه في حالة النزاع ، وأنه يجوز بنفسه . على أن ما يستدعيه القود من حياة المحنى عليه غير ما يستدعيه الحكم بالإرث وصحة الإسلام ، فإن الميراث يكفي فيه مطلق حياة ، وصحة الإسلام يكفي فيها التمييز والإدراك ، فنبوت هذه الأحكام ، لا يعنى الجاني الأول من القود ، وليس هذا ، كمن أصيب بعلّة ، صار بها إلى النزاع ، فأجهز عليه إنسان ، فإنه لم يحدث به جناية سابقة من شأنها أن تزهد روحه ، وتجمله في حالة النزاع حتى يضاف قطع الحياة إليها ، وإنما أصيب بمحنة واحدة ، وهى فعل من شأنه الإزهاق ، فليضاف الإزهاق إليها باعتبارها جريمة ظاهرة ، قطعت على الحى — الذى لم تقطع عليه جريمة سابقة — حياته .

هذا وفي مذهب المالكية ، ما يفيد أنه متى كانت الجنايتان نافذتين إلى القتل ، وكانت لا يمتش عادة بواحدة منهما ، فإنه يقتل الضارب الأول والثانى .

هذا وقد نص العلماء على أن القود لا يشترط فيه أن يكون إزهاق الروح متصلاً بمحصل الضرب ، وعلى ذلك قالوا : لو جرح رجل عمداً ، وصار ذا فراش حتى مات ، يقتص منه . وعلموا ذلك بأن الجرح سبب ظاهر لموته ، فيحال الموت عليه ما لم يوجد ما يقطعه كحز الرقبة ، أو البرء منه . ولا يشترط وضع هذه المسألة مع وضع المسألة السابقة التى فرض فيها أن الجريمة السابقة صيرت المحنى عليه في حالة النزاع ، ولا كذلك هذه .

اختصاص الملعوف في آله القتل والتسبب فيه :

١٦ — لم يعرض القرآن الكريم ، ولا السنة النبوية الصحيحة إلى تحديد آله القتل ، وإنما وقفا عند وصفه بالعمدية والمدوانية ، وترك آله القتل للعرف ، يحددها ويكشف عن معناها ؛ وذلك لحكمة سامية ، هي أن طرق القتل تختلف في الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، وأن الابتكار يدخلها كما يدخل كل شيء . من شئون الإنسان ، فالإنسان يتكرر آلة الشر . كما يتكرر آلة الخير ، فلأن المشرع حدد للقتل الذي يكون جريمة آلة مخصوصة ، وكيفية مخصوصة ، لاستطاع المتفنون في الإجماع أن يتكروا في الوصول إلى غايتهم ، آلة غير الآلة التي حددها المشرع ، وكيفية غير الكيفية التي حددها ، وبذلك ينجون من طائلة العقاب ، وتفوت الحكمة من مشروعية القود التي يقول الله فيها : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الأبواب » .

لهذا ترك المشرع تحديد الجريمة في الآلة والكيفية ، وترك ذلك للعرف يحدده ويحكم عليه ، بعد أن وضع الوصف العام من العمدية والمدوان .

وقد مضى في ظل هذه الحكمة جمهور الفقهاء ، فلم يشترطوا في الجريمة آلة محددة تفرق الأجزاء ، كما لم يشترطوا أن تكون بطريق المباشرة ، بل قدروا أن كل مامن شأنه عادة أن يزهد الروح ، محمداً أو غير محمداً ، مباشرة أو تسبباً ، فهو محقق للجريمة ، موجب للقود ، متى كان عن قصد .

ومن ذلك قالوا بالقود في السلاح ، والحجر الثقيل ، بل والصنبر إذا أصاب مقتلاً .

وقالوا به في التخنيق ، والتخريق ، والإلقاء للأسد في بيته — والإلقاء للحية .

وقالوا به في الحبس عن الطعام والشراب مدة يتحقق الإزهاق فيها عادة بالوجع والعطش ، وهكذا ، إلى أن قالوا : بالقود في تعدد شهادة الزور أمام الحاكم بالقتل ، ليحكم على المتهود عليه بالقصاص . ورأوا أن الشهادة طريق شرعي للقتل^(١) .

هذا رأى الجمهور ، وهو يتفق إلى حد ما والحكمة التي بينها في عدم تحديد المشرع لآلة القتل .

ويقابلة تماما رأى أبى حنيفة رضى الله عنه ، وهو : أن القتل الموجب للقود يشترط فيه أن يكون بآلة محددة ، تفرق الأجزاء ، كالسلاح وما يعمل عمله في تفريق الأجزاء . كالنار . ويوجه أصحابه هذا الرأى بأن القود لا يكون باتفاق إلا بالقتل العمد ، والممدية أسرخى ، لا يعرف بنفسه ، وإنما يعرف بآلة الضرب ، وليس هناك من آلة تقطع حبل الشك في تعدد القتل إلا الحديد ، وما يجرى مجراه .

وهذا الرأى — وإن كان يساير في ظاهره — قاعدة التحرى في « الحق » الذى يرفع حرمة النفس ، ويحملها مباحة ، إلا أنه من جانب آخر يوسع مجال الإجرام للمجرمين ، ويمكن لهم من ارتكاب جرائمهم ، وهم في مأمن من العقاب الرادع ، وهو في الوقت نفسه يقلل من أهمية هذه الحكمة السامية التي كانت أساساً في إطلاق « القتل » في النصوص ، بل وفي إطلاق غيره من الجرائم ، مثل « السرقة » ، « والإفساد في الأرض » عن التحديد بطريقة مخصوصة ، وآلة معينة .

ووجهة النظر فيه بعد ذلك غير مستقيمة فإن القضية القائلة : « وليس هناك

(١) تارن السادسة ٢٩٥ من قانون العقوبات المصري .

من آلة تقطع حبل الشك في تمعد القتل إلا الحديد وما يجري مجراه ، غير صحيحة في نفسها ، فإن عملية التشنيق والتفريق والرض بالحجر الثقيل والإلقاء من شاهق أشنع جرماً ، وأفظع قتلاً ، وأقطع لحبل الشك في تمعد القتل ، من الضرب بقشرة قصب لازقة وزجاجة تشق الجلد وتعمل عمل الذكاة في الحيوان ، والقصد منها تطهير اللحم من الدم مقياساً لقتل الإنسان ، ويقال : « كل ما به الذكاة يكون به القود ، وإلا فلا »^(١) .

وقد أفسح هذا الرأي لكثير من علماء المذاهب الأخرى مجال النقد للإمام أبي حنيفة وأسرف بعضهم في ذلك أي إسراف ، حتى يقول ابن حزم : « ومن عجائب الأقوال أن الحنفيين يقولون من أخذ قطاراً من حجر ، فضرب به متعمداً رأس مسلم ثم لم يزل يضربه به حتى شريح رأسه كله ، فإنه لا قود فيه » . ويقول : « وما نعلم مصيبة ولا فضيحة على الإسلام أشد من لا يرى القود فيمن يقتل المسلمين بالصخرة ، والتفريق والشريح بالحجارة ، ثم لا قود عليه ولا غرامة ، بل تكافؤ الميت في ذلك عاقبته »^(٢)

وفى غالب الظن أن الإمام أبا حنيفة لم يرد هذا الرأي إلا تحكماً للشأن النال لجريمة القتل في زمنه ، وفى البيئة التى عاش فيها وأنها كانت لا تعرف الاحتذاء بالقتل إلا بطريق « الآلة المحددة » التى تفرق الأجزاء .

وفى غالب الظن أيضاً أنه لو امتدت به حياته حتى رأى الابتكار فى وسائل الإجرام ، على نحو ما نرى ورأى غيره — لما أحجم عن القول بوجوب القود فى تمعد الضرب بالحجر الكبير والتشنيق والتفريق .

(١) انظر الدر المختار فى أول كتاب الجنائيات .

(٢) انظر الجزء الشارح من كتاب المحلى .

وفى غالب الظن أيضاً أن توجيه رأيه المذكور فى كتب الحنفية ، والذى لخصناه لك آنفاً . لم يكن إلا من صنع علماء الذهب ، الذين يهتمون كثيراً بتخريج رأى الإمام وتوجيهه لكل ما يستطيعون . وكان على ابن حزم أن يعرف لأبى حنيفة قدره وبلاءه ، فلا يسبق قلبه فيه بتلك الكلمة القاسية ، فقد كان أبو حنيفة رحمة وخيراً للإسلام ، وشرقاً للمسلمين ، وعلى الجميع رحمة الله ورضوانه .

ويتوسط بين هذين الرأيين ، رأى الإمامين : أبى يوسف ، ومحمد — من علماء الحنفية — ويتلخص هذا الرأى فيما على :

إن العمد الموجب للقود هو كل ما كان بفعل يقتل مثله غالباً ؛ وبهذا يتناول عندهم بالمحدد ، وغير المحدد ، من الحجر الكبير ، والتخنيق ، والتريق . غير أنهما يشترطان فيه أن يكون بفعل متصل بالجنى عليه ، وهو المعروف بكلمة « المباشرة » ويخرجون منه ما كان بطريق التسبب ، فلا يوجب القود عندهم القتل بحبس الطعام والشراب ، ولا القتل بإطلاق الحيوان المقترس على الإنسان ، ولا بقطع حبل تعلق به إنسان بقصد قتله ، ولا بشهادة زور بما يوجب القتل أو غير ذلك مما لا يكون الجانى فيه مباشراً للعمل الذى ترتب عليه الإزهاق مباشرة .

وهذا الرأى — وإن كان فى جملته وسطاً بين الرأيين السابقين إلا أنه فيما نرى حكم هو الآخر فى تكييف الجريمة الموجبة للقود جهة لا تنف محاولات المجرمين عندها ، فالحق أن التسبب كالمباشرة متى كان على وجه التعمدى ، وتحققت فيه صلة السببية بين الفعل والموت ، وذلك بأن يكون مؤدياً إليه غالباً فى مجرى المادة ، ولم يطرأ على الفعل ما يقطع نسبة الموت إليه ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون التسبب شرعياً ، كما فى شهادة الزور الموجبة وحدها حكم القاضى

بالتقصص ، أو غير شرعى ، كما فى حبس الطعام والشراب ، والإلقاء من شاطئ ، وقطع الجبل الذى يتعلق به إنسان .

رأينا فى الموضوع :

هذه هى الآراء الثلاثة فى آلة القتل ، بسطنا لك جهات النظر فيها ، ونحن لا زلنا عند رأينا الأول فيما يبنى التمويل عليه ، حول تكوين هذه الجريمة ، من هذه الجهة ، وهو الرجوع فيها إلى العرف الذى تقره الجماعة ، ويشهد به الواقع الذى تمسه الجريمة ، ويحقق الحكمة التى لأجلها شرع العقاب .

اختلف العلماء فى سبب العمد :

١٧ — كما اختلف العلماء فى تكييف القتل الذى يكون موجبا للتقصص ، من جهة آتته ، على النحو الذى ذكرناه ، اختلفوا أيضاً فى وجود قسم ثالث بين العمد والخطأ ، فذهب الجمهور إلى أن هناك وسطاً بينهما ، وهو شبه العمد ، ويسمى : عمد الخطأ ، أو خطأ العمد .

وقد اختلفوا فى معناه ، بناء على اختلافهم فى الموضوع السابق ، فبرى أبو حنيفة أنه عمد الضرب بما ليس حديداً ، ولا ما يجرى مجرى الحديد ، كالجر التثقيب ، والتثقيب ، والتثقيب بما يقتل غالباً .

وبرى الجمهور أنه عمد الضرب بما لا يقتل غالباً ، كخشة صغيرة ، أو لسكزة فى غير مقتل ، ومنه عند الصاحبين التسبب النفسى إلى الهلاك ، كنع الطعام والشراب .

وهو فى نظر من قال به ، يشبه العمد ، من جهة قصد الضرب ، ويشبه الخطأ

من جهة أنه ضرب بما لا يقصد به القتل غالباً ؛ ولهذا سموه عمد الخطأ ، وخطأ العمد وهو لا يوجب القود عندهم .

وخالف الجمهور في إثبات شبه العمد ، الإمام مالك ، ونحاه نحوه في إنكاره أهل الظاهر .

وممن حل راية الهجوم القوي على القول به ، الإمام ابن حزم ، حيث يقول : « والقتل قسيان ، عمد وخطأ ، برهان ذلك الآيتان اللتان ذكرناهما آنفاً ^(١) ، فلم يجعل عز وجل بين العمد والخطأ قسماً ثالثاً . وادعى قوم أن هاهنا قسماً ثالثاً وهو عمد الخطأ ، وهو قول فاسد ، لأنه لم يصح في ذلك نص أصلاً . وقد يننا سقوط تلك الآثار التي موهوا بها » .

وقد عرض في موضع آخر للحديث الذي يعتمد عليه الجمهور ، في إثبات شبه العمد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا إن قتل الخطأ ، شبه العمد . ما كان بالصوت والمصا والحجر ، ديته مغلفة ، مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها » ، وأثبت أنه حديث مضطرب لا تقوم به حجة ، وواقفه على ذلك ابن رشد ، وقال : (إنه حديث لا يثبت من جهة الإسناد) ^(٢) .

الولي والسلطان الذي يجمع الله له :

١٨ - « الولي » هو الوارث مطلقاً ، نسيباً كان أم سببياً ، ذكرراً كان أم أنثى ، أو هو الوارث النسبي فقط فلا حق للزوجين في القود ، ما لم يكونا

(١) ما قوله تعالى : « وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ » ، وقوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً ... »

(٢) انظر الجزء المأخر من كتاب المحلى ، والجزء الثاني من بداية المجتهد .

من النسب ، أو هو الذكور المصبة فقط دون غيرهم من الأقارب .
واستدل الذين عموما في (الولي) ، بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « وعلى المقتلين أن ينحجزوا ، الأول فالأول ، وإن كانت امرأة » ، وقد
فسر أبو داود ، ممن روي الحديث (المقتلين) بأولياء المقتول الطالبين للقود ،
وفسر (ينحجز) ، بالكف عن القود ، بغزو أحدهم ، ولو كانت امرأة ، وفسر
(الأول فالأول) بالأقرب فالأقرب .

وقد ترجم صاحب منتهى الأخبار لهذه المسألة بقوله : (باب في أن الدم حق
لجميع الورثة من الرجال والنساء) .

هكذا اختلف الفقهاء في للراد (بولي الدم) ، وذلك بعد اتفاقهم جميعاً ،
على أن الحق في الجناية من عفو أو قود ، ثابت شرعاً وقطعاً بالنص القرآني
الصريح لولي الجنى عليه ، وقد بسطنا وجهة نظر الشريعة في جعل حق المطالبة
وحق العفو له دون ولي الأثر ، فارجع إليه إن شئت .

وقد ذكر الفقهاء مسائل كثيرة تتعلق باتفاق الأولياء أو اختلافهم في طلب
هذا الحق ، ولا يهمننا شيء منها في دراستنا هذه ، غير أنهم ذكروا مسألتين ينبغي
أن نشير إليهما نوعاً ما من الإشارة .

إحداها : هل ثبوت ذلك الحق للولي بطريق الإرث عن الجنى عليه ،
أو هو حق ثبت لهم ابتداء دون انتقال إليهم من الجنى عليه ؟ وعلى الأول
يكون الولي نائباً عن المقتول صاحب الحق ، وعلى الثاني يكون الولي صاحب
حق بالإصالة .

ذهب إلى الأول أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة ، وذهب الإمام إلى
الثاني ، واستدل به بظاهر قوله تعالى : (فقد جعلنا لوليه سلطاناً) ، نظراً إلى أن
الأصل في (اللام) التملك ، فيكون الله بهذا ، قد ملك التسلط للولي بعد القتل .

وظاهر أن هذا ليس نصاً في تأييد مذهب الإمام لأن التسلط كما يكون بثبوت الحق ابتداء ، يكون بصيرورته وانتقاله من المورث إلى الوارث ، وقد يرشح هذا التعبير بكلمة « جعلنا » الدالة في أصل وضعها على الصيرورة والانتقال ، كما يرشحه أن الحق عليه إذا عفا قبل موته ، سقط الحق ولا يكون للأولياء شيء بعد ذلك .

ومما يفرع على هذا الخلاف أن أحد الأولياء يقوم خصماً عن النائبين في إثبات الحق على رأى صاحبين ، خلافاً للإمام الذي يرى وجوب إعادة الإثبات على النائب متى حضر ؛ وهذا مبنى على قاعدة مقررة عندم وهي : أن كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة ، فإن أحدهم ينتصب خصماً عن الباقين ، ويقوم مقام الكل في الخصومة . وأن مالا يملكه الورثة بطريق الوراثة ، لا يصير أحدهم خصماً عن الباقين ^(١) .

وثانية المسائلين ، هي إذا كان في الأولياء كبار وصغار ، وكان القصاص مشتركاً بين الفريقين ، جاز للكبار أن يستقلوا بالحق قبل أن يبلغ الصغار ، وهذا عند أبي حنيفة .

وقال الصحابان : ليس لم ذلك حتى يبلغ الصغار ، لأن الحق مشترك بينهم ولا ولاية للكبار على الصغار حتى يملكوا استيفاء حقهم ، ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزؤ ، وفيه إبطال حقهم بغير عوض يحصل لهم ، فتمين التأخير إلى أن يدركوا .

واستدل لأبي حنيفة ، بما روى من أن عبد الرحمن بن ملجم حين قتل علياً رضى الله عنه قتل به ، وقد كان من أولاد علي رضى الله عنه صفار ، ولم ينتظر بلوغهم ، وكان ذلك بمحض من الصحابة رضى الله عنهم ، ولم ينكر واحد منهم

(١) راجع شرح الدر ، وابن عابدين ، في باب العمادة في القتل — بالجزء الخامس .

غل محل الإجماع . وقد روى أن علياً رضى الله تعالى عنه ، قال عندما أصيب :
« أما أنت يا حسن ؛ فإن شئت أن تغفو فأغف ؛ وإن شئت أن تقتص ، فأقتص
بضربة واحدة وإياك والمثلة » . فلما مات على ، قتل به ابن ملجم ، وكان في ورثة
على ولده العباس ، ولم يكن سنه يزيد عن أربع سنين ^(١) .

أما السلطان الذى جملة الله للولى ، فقد فسر به بعض العلماء ، بحق طلب
القود وفسره البعض الآخر بحق التخيير بين العفو والقود . وهذا اختلاف مبنى
على خلاف آخر وهو : هل موجب الممد القود عينا ، أو موجه التخيير بين القود
والعفو ؟ وهذه مسألة سنعرض لها إن شاء الله فى تفسير آية : « يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص » .

الإسراف المنهى عنه فى القتل :

١٩ — لما بين الله أن لولى سلطاناً حينما يقتل ولية ، وكان من شأن من
يصير إليه سلطان فى شيء ، أن يمنح نفسه كامل التصرف فيه بما يشاء ، وربما
أوقعه ذلك فى تجاوز الحق الذى خوله ، فيصبح مستولاً بعد أن كان سائلاً ،
ومؤاخذاً بعد أن كان آخذاً — لهذا فرع الله على جعل السلطان للولى بالتهى
عن الإسراف فى ذلك الحق ، فقال : « فلا يسرف فى القتل » . والإسراف
فى الأصل هو التجاوز عن الحد المطلوب ، وقد يكون باعتبار القدر والمدد ، وقد
يكون باعتبار الكيفية ، ولإطلاقه فى الآية ينبنى حمله على الجميع ، ويكون للمعنى :
لا يقتل غير القاتل ، ولا يقتل المدد بالواحد ، ولا يمثل بالقاتل صلباً ، أو تقطيعاً ،
أو نحوهما .

(١) اظهر تبين الحقائق على الكثر ، وحاشية الثلبى عليه — بالجزء الخامس .

الاستيفاء وحكم الحاكم :

٢٠ — وقد أخذ جماعة من العلماء من قوله تعالى : « فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » ، أن لولى حق الاستيفاء ، قضى به القاضى أم لم يقض ، وصرح بذلك فى كتب الحنفية .

وقد جاء فى تبصرة ابن فرحون المالكي ، فى بيان ما يفتر لحكم الحاكم ، وما لا يفتر ، ما يأتى :

(إن كل ما يحتاج إلى نظر وتحرير ، وبذل جهد فى تحرير سببه ومقدار مسببه ، لا بد فيه من حكم الحاكم) ، ثم عد من جزئيات ذلك الحدود ، وقال فيها : (إنها تنفتر إلى حكم الحاكم ، وإن كانت مقاديرها معلومة ، لأن تفويضها لجميع الناس يؤدى إلى الفتن والشحناء ، والقتل ، وفساد الأنفس والأموال .

وكذلك التعزيرات ، لأنها تنفتر إلى تحرير الجناية ، وحال الجناية ، والجنح عليه ، فلا بد فيها من الحاكم) ثم قال : (وكذلك ما جرى هذا الجرى ، كاستيفاء القصاص)^(١) .

وقد نقل ذلك علاء الدين الطرابلسى الحنفى ، قاضى القدس فى كتابه « معين الحكم » ، وأقره باعتباره « الشأن الذى لا ينفى سواء » ، ولعلك تأخذ من صنيع القاضى علاء الدين فى موافقة ابن فرحون على ذلك ، أن الفقهاء يرون أن السياسة الشرعية لها تأثير عظيم فى تنظيم الأحكام وتركيز الحقوق ، حتى عند من لا يرى مذهبه ذلك التنظيم ، ولا ذلك التركيز .

وقد جاء فى سائر كتب المالكية أن : الأصل عدم تمكين الإنسان

(١) انظر الجزء الأول من التبصرة على هامش فتح البلى للملك . مطبعة القديم .

من استيفاء حقه بنفسه ، لأن تخليص الناس بعضهم من بعض ، من وظيفة الحكام . وقد أيسح للحاكم أن يجعل استيفاء القتل ، لولى الدم ، وذلك اتباعاً لما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم : « سلم القاتل لولى المجنى عليه » وبقي ما عدا القتل على الأصل المذكور ، حتى أنه لا يجوز تفويضه لولى الدم فيما دون النفس .

ولعلك تنبه بعد هذا إلى أن السلطان الذى جعل لولى الدم ليس هو : الاستيفاء الفعلى ، وإنما هو حق الطلب ، وهذا هو وحده ، المقرر فى الشريعة ، الثابت بالنصوص .

وقد جاء فى تفسير القرطبي : (لا خلاف أن القصاص فى القتل لا يقيم به إلا أولو الأمر ، فرض عليهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك ، لأن الله سبحانه خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتهماً للمؤمنين جميعاً أن يحتملوا على القصاص . فأقاموا السلطان مقام أنفسهم فى إقامة القصاص ، وغيره من الحدود)^(١) .

هذا وقد قرر المالكية ، أن ولى الدم إذا باشر قتل الجانى بنير تفويض من الإمام أو نائبه ، فإنه يؤدب لاعتباته على الإمام فى حقه ، وجاء مثل ذلك فى كتب الشافعية .

ولعلك بعد هذا تعرف أن حكم الحاكم ، أمر لا بد منه فى استيفاء القود ، وأن الاستيفاء حق للحاكم . له أن يفوضه لولى الجنابة فى النفس فقط ، وأن يفوضه لشيره ممن يختار فى النفس ، وفيما دونها .

(١) انظر الجزء الثانى من تفسير القرطبي .

آلة الاستيفاء :

٢١ - لم يعرض القرآن الكريم ، في استيفاء « القود » إلى تحديد آلة مخصوصة يكون بها الاستيفاء ، ولهذا كانت المسألة محل خلاف بين العلماء .
فراى الشافعية أن الاستيفاء يكون بالآلة التي ارتكبت بها الجريمة .
ولهم كلام طويل فيما لو ارتكبت الجريمة بفعل غير مشروع ، واستدلوا بما روى عن أنس رضى الله عنه أن « يهودياً رضى رأس صبي بين حجرين ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين » .
واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : « وإن عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به » .
وبأنه استيفاء على وجه القصاص ينهى عن المائلة ، فيجب أن تتحقق المائلة في الأصل والوصف .

ورأى الحنفية أن القود يجب أن يكون بالسيف لا غير ، واستدلوا بحديث روه في ذلك ، وهو : « لا قود إلا بالسيف » ، وقد طعن الشافعية في هذا الحديث كما حمل الأحناف ، حادثة اليهودى ، على أنه كان ساعياً في الأرض بالفساد ، فقتل بما رآه الإمام وقالوا في آية : « وإن عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به » إن المقصود بها « نفي الزيادة » ، وذلك على ما روى عن ابن عباس ، وأبى هريرة ، من أنه لما قتل حمزة ، ومثل به ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لئن ظفرت بهم لأمثلن بسبعين رجلاً منهم » . فأنزل الله تعالى : « وإن عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بل نصبر » ، فصبر ، وكفر عن يمينه .

أما الاستدلال بأن القصاص يقتضى المائلة ، وهى في الأصل والذات ، فنرى أنه تميل للفظ أكثر مما يحتمل ، لأن الله يقول : « ولكم في القصاص حياة » ،

ولا شك أن الحياة التي تترتب على القصاص ، ليس من وسائلها أن يكون القود بألة مخصوصة ، فهي تتحقق بمجرد أخذ الحق .

أما ما يجب في آلة الأخذ ، فذلك شيء كما قلنا تركه القرآن للعرف ، وينبغي أن يحكم فيه معنى الإحسان الذي أمر الله تعالى به في كل شيء . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » .

فأنت ترى أن الإحسان في القتل مأمور به في هذا الحديث على وجه العموم ، ولا ريب أن إحسانها ، إنما يكون بكل ما لا يحدث مثله ، ولا يضاعف ألماً .

وعلى ذلك نرى : أنه يجب أن يكون التنفيذ بكل آلة تحقق الإحسان على هذا الوجه ، والحياة كلما تقدمت في الابتكار ، وجد فيها من وسائل الإحسان في القتل ، ما لا يوجد من قبل ، فيلزم أن يتبع كل ما جد من وسائل الإحسان تحقيقاً للأمر به في كل ما يمكن .

وليس الوقوف على رأى معين من آراء الفقهاء في مثل هذا الموضوع ، بما ينبغي أن يحفل به ، لأنه كما قلنا في طريق ارتكاب الجريمة ، مفوت لقصد المشرع الحكيم في عدم التحديد بألة مخصوصة ، وطريقة معينة .

وإلى هنا تم ما أردنا من تفسير الآية الأولى ، في القصاص بالنفس ، ولننتقل إلى تفسير الآية الثانية ، والله الموفق والمعين .

تفسير الآية الثانية

وجرياً على السنن الذي نهجناه في تفسير الآية الأولى ، نستطيع أن نفصل من هذه الآية — باعتبار ما تدل عليه من أحكام — أربعة أجزاء ، نفردها كلها منها بالشرح والبيان ، وهي :

١ — قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل » ،
وفيه ما يأتي :

معنى توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين .

وكالة الحاكم عن الأفراد في المطالبة بالحقوق .

معنى القصاص الذي كتبه الله في شأن القتل .

٢ — قوله تعالى : « الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنتى بالأنتى » .
وفيه ما يأتي :

لا اعتبار لشيء من الأوصاف في القصاص .

الرأى المختار في بعض الجزئيات المختلف فيها .

٣ — قوله تعالى : « فَمَنْ عَنِ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ، فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّهِ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ » .

٤ — قوله تعالى : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لِمِصْرٍ تَتَّقُونَ » .

قوله تعالى « بأبهرها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل » :

٢٢ — قد عرفت في تفسير الآية الأولى ، وهي الآية « المكية » ، معنى

« القتل » الموجب للقتود ، وأنه هو « العمد العدواني » وأنه عبر عنه بالقتل ، كما كانوا يسبرون .

وعرفت من الآية نفسها ، أن الله جعل لولى المقتول سلطاناً على القاتل ، ونهاه عن الإسراف فى ذلك السلطان ، كما كانوا يسرفون .

وعرفت أن الآية « المسكية » ، لم تعرض بمد هذا لبيان صاحب الاختصاص فى القضاء بهذا الحق أو تنفيذه ، إذا ما طالبه صاحبه ، وهو لولى المقتول ، وإنما تركتهم وشأنهم ، الذى كانوا يألفونه فى الجاهلية .

معنى توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين :

٢٣ — ثم جاءت الآية الثانية ، وهى هذه الآية التى معنا ، بمد أن تركز المؤمنون بالمدينة ، جماعة ، لها حاكم يقضى وينفذ ، فيما يقع فيهم من خصومات ، ويثبت من حقوق . فوجهت الخطاب إلى المؤمنين — كما ترى — بالوصف الجامع لهم ، وهو الإيمان ، وبينت أن الله « كتب » . وفرض عليهم القصاص ، فى شأن من قتل محمداً بنير حق .

وبذلك علم أن جماعة المؤمنين — وهم الذين كتب عليهم القصاص فى شأن المقتولين — هم الذين ناط الله بهم الحكم بالقصاص وتنفيذه ، وأن ذلك واجب عليهم لولى المقتول .

وكان ذلك من جهة أن الوجوب للذكور ، لا يمكن أن يكون على فرد معين ، لا لولى المقتول . لأن الحق له لا عليه ، كما صرح به الآية الأولى ، ولا غيره ، وهو ظاهر ، إذ لا شأن لواحد معين غير لولى الدم بالجناية ، حتى يجب عليه ذلك الحق ، وإنذا فهو فى واقع الأمر ، كما جاء فى منطوق الآية ، واجب على الخطابين وهم (جماعة المؤمنين) .

وينبغي أن نعلم هنا ، أن ما وجه فيه الخطاب ، إلى جماعة المؤمنين — أخذاً من طبيعة الأفعال التي خاطبوا بها — قسماً :

قسم يطلب من كل فرد أن يقوم به ، وذلك كالصيام ، في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » ، وكالصلاة في قوله تعالى : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا » ، وهذا القسم يقوم به الأفراد ، بمسئولية بعضهم عن بعض فيه ، من جهة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقسم يطلب من الجماعة من جهة أنها « جماعة » ، أن يتحقق فيما بينهم ، متضامنة فيه ، مسئولة عنه ، بعضها عن بعض ؛ ولكن لا يمكن أن يقوم به كل الأفراد ، لأن طبيعته تأتي ذلك .

ومن هذا القسم : الحكم في الخصومات ، وتنفيذ الحكم به ، فيبط بمن يمثل الجماعة ، وينوب عنها ، وهو (الحاكم) . وقد أنزل الله على نبيه قوله تعالى تقريراً لبدء الحكم ، وتركيزاً لسلطانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »^(١) . وقوله تعالى : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ، لِنَتَحَكَّمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ »^(٢) . وكان هذا هو الأصل في إقامة (الخليفة) على المسلمين . ومن هنا قال العلماء : « لا بد للأمة من إمام يحمي الدين ، ويقم السنة ، وينصف المظلومين ، ويستوفي الحقوق ، ويضبط مواضعها »^(٣) .

وقد عني العلماء أيما عناية ، بتحرير الشروط التي تؤهل لهذا المركز ، وبطرق الاختيار الذي تتمتع به النيابة عن الجماعة ، وبتعيين اختصاص النائب ،

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) « ١٠٥ من سورة النساء .

(٣) المقاصد للفتناني .

من مراعاة المصالح ، وإقامة الحدود ، وتنفيذ الأحكام ، وقد بالغ الحنفية في جهة اختصاص « الخليفة » ، فاشتروا في صحة « صلاة الجمعة » ، حضور السلطان أو نائبه ؛ كما اشتروا في البلد الذي تقام فيه الجمعة ، أن يكون له حاكم ، يقيم الحدود ، ويففذ الأحكام .

وبهذا الوضع الذي دل على وجوبه النظر الصحيح ، وأيدته النصوص ، وانفتت عليه كلمة العلماء ، وبالع في الحنفية على الخصوص — لا يمكن أن يقال : إن حق ولى الدم في الجناية ، حق شخصى ، كالأكل والشرب ، له الحق في تنفيذه ، متى علم به ، ولا يتوقف على قضاء حاكم ، ولا تنفيذه .

وقد قرر هذا جمهور الفقهاء ، وجاءت نصوص كثير من المذاهب — كما سبق في تفسير الآية الأولى — تقرر أن القصاص ، والحدود ، لا بد فيها من حكم الحاكم ، وأن الأصل في استيفاء الحقوق ، إنما هو للحاكم لا لصاحب الحق .

وصرح كثير من المفسرين بهذا المعنى ، في حكمة توجيه الخطاب إلى جماعة المؤمنين ، في الآيات التي خاطبوا بها ، مثل آية القصاص . قال القرطبي : (إن الله سبحانه وتعالى خاطب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتهيا للمؤمنين جميعاً ، أن يحتموا على القصاص ، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص ، وغيره من الحدود) .

وقال الرازى : (إن المراد بإيجاب إقامة القصاص على الإمام ، أو من يجرى مجراه ، لأنه متى حصلت شرائط وجوب القود ، فإنه لا يحل للإمام أن يترك القود) .

وجاء في تفسير المنار : (إن الإمام الشيخ محمد عبده بعد أن بين أن الآية جارية على أسلوب القرآن ، في مخاطبة جماعة المؤمنين في الشئون العامة والمصالح ،

لا اعتبار الأمة متكافلة في تنفيذ الشريعة ، قال : ففي هذا الخطاب يدخل القاتل ؛ لأنه مأمور بالخضوع لأمر الله ، ويدخل الحاكم ؛ لأنه مأمور بالتنفيذ ، ويدخل سائر المسلمين ؛ لأنهم مأمورون بمساعدة الشرع وتأييده ، ومراقبة من يختارونه للحكم به وتنفيذه .

ولم لك تعرف بعد هذا ، أن ولي الدم ، لا يملك إلا أن يطالب بحقه ، وليس له — كما قل عن بعض الفقهاء — أن يستوفى القود بنفسه ، قضى به القاضي أو لم يقض ، ثم اشتهر ذلك فيما بين الناس على أنه : « الشريعة الإسلامية » والشريعة الإسلامية في هذا ، هي ، ما رأيت لا ما سمعت واشتهر .

وظائف الحاكم من الأفراد في المطالبة بالحقوق :

٢٤ — وإذا عرفت هذا ، فلتعرف أن الشريعة الإسلامية تفسح المجال لصاحب الحق في أن يطلبه بنفسه ، وفي أن يوكل غيره في طلبه . قال الفقهاء : (يصح التوكيل بالخصومة في الحقوق) ، وهو على إطلاقه يشمل القصاص وغيره من سائر الحقوق .

وكان أن الأمة تقيم « الحاكم » مقام نفسها في الحكم بالحقوق وتنفيذها ، تقيمه أيضاً مقام نفسها في المطالبة بها ، كلا أو بعضاً حسبما يتفق عليه أولو الرأي فيها ويقره الحاكم ، ويأمر به .

ويكون ذلك توكيلاً لازماً ، متى نص عليه تشريع الأمة ، ولا يملك الناس بعد ذلك حق الرجوع فيه ، ما دام تشريعاً عاماً قائماً .

أما قول الفقهاء : « إن الوكالة عقد غير لازم ، فيجوز للموكل أن يرجع فيها متى شاء » . فنظور فيه إلى طبيعة الوكالة بين الأفراد بعضهم مع بعض ، أو في الشئون التي لم يرأولو الرأي أن للصحة العامة تقضى فيها باللزوم .

ومع ذلك قد قرر الفقهاء في حالات كثيرة ، لزوم وكالة الأفراد ، وعدم صحة عزل الوكيل^(١) .

ومن البين الواضح ، أن مطالبة الوكيل بحق القصاص ، لا تؤثر على حق ولي الدم في الجناية ، فهو صاحب الحق قطعاً ، إن شاء ترك وكيله في المطالبة بالحق حتى يثبتته وينفذه . وإن شاء ، عفا عن التنفيذ بعد الثبوت ، وإن شاء ، عفا عن المطالبة ، مع العلم بأن حقه في كل هذا ، لا يؤثر على ما يرى (الحاكم) للجماعة من حق في الجناية ، كما سبق .

معنى القصاص في القتل :

٢٥ — أما معنى القصاص الذي كتبه الله على جماعة المؤمنين في شأن (القتل) ، فهو قتل من قتل على وجه لا إسراف فيه ، كما صرحت به الآية (المكية) ، وهو يتفق تماماً مع ما كتبه الله في التوراة من أن (النفس بالنفس) ، وهو حق يثبت في قتل كل نفس ، قتلت عمداً وظلماً بشير حق .

وعليه : يقتل الحر بالعمد ، والعبد بالحر ، والذکر بالأنثى ، والأنثى بالذکر ، والذي بالمسلم ، والمسلم بالذي ، والولد بالوالد ، والوالد بالولد ، فلكل نفس محرمة ، ولوليها بنص القرآن حق القصاص .

قوله تعالى : « الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » :

٢٦ — نعم خصصت الآية التي معنا ، بعض الجزئيات بالذکر ، فقالت : « الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » ، تأكيداً لإبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الاكتفاء بقتل القاتل خاصة ، وليس هذا التخصيص بياناً

(١) يراجع باب الوكالة في تعيين الخلفاء لزيد بن وهب وغيره من كتب الفقه .

لمعى « القصاص فى القتل » ، فإنه واضح لاحتاج إلى بيان ، كما أنه ليس لاتخاذ هذه الأوصاف أساساً لوجوب القصاص .

قال البيضاوى ، وهو ممن يعتبرون المفهوم فى النصوص : (كان فى الجاهلية بين حين من أحياء العرب دماء ، وكان لأحدهما طول على الآخر ، فأقسموا : لنقتلن الحر منكم بالميد ، والذكر بالأثى . فلما جاء الإسلام ، تحاكموا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فنزلت آية القصاص ، وأمرهم أن يتبارزوا ، ولا تدل على ألا يقتل الحر بالميد ، والذكر بالأثى ، كما لا تدل على عكسه ، فإن المفهوم يعتبر حيث لم يظهر للتخصيص بالذكر غرض ، سوى اختصاص الحكم) .

لا اعتبار لشيء من الأوصاف فى القصاص :

٢٧ — هذا وقد رتب الله القصاص فى النصوص الحكمة على « قتل النفس » باعتبارها نفساً حرمها الله ، قد قتلت ظلماً ، ولم تشر آية ، ولا حديث ، إلى اعتبار شيء فى القصاص من الأوصاف الزائدة على أنها « نفس محرمة » .

وإنما لو ذهبنا إلى تحكيم الأوصاف فى القصاص ، لاضطربت قاعدته ، وفانت حكمته ، ولما صدق « أن كل من قتل مظلوماً » يكون لوليه سلطان فى القتل . وذلك ، أنه ليس للأوصاف فى اعتبارها ، أو عدم اعتبارها ، ضابط يمكن أن يتفق عليه الناظرين ، فلا بد أن يختلفوا فيها ، وهى كثيرة متفاوتة ، فهناك التساوى وعدمه فى الأعضاء وأجزائها ، وفى منافعتها ، وفى العقول والحواس ، وفى قوة الحياة وضعفها ، وفى الصحة والمرض الميت ، وفى الصنائع والمهارات الحيوية ، وفى البطالة والنشاط ، وفى ارتفاع المسكنة وانحطاطها .

ولا يقل التفاوت فيما بين هذه الأوصاف ، عن التفاوت الحاصل بالحرية والرق ، أو بالكورة والأنوثة ، فلذلك كورة مكاتها فى الحياة ، وللأنوثة مكاتها

في الحياة ، وما ارق إلا ضرورة أقرتها الشريعة الإسلامية مجازاة لنظام كان سائداً بين الناس ، وكم من رقيق ، من عليه ماله بالخرقة ، وكان له في فزع الناس بعمامة ، وللمسلمين بمخاضة ، ما لا يعرف لكثير من الأحرار الأصليين .

فالخلق أن قوله تعالى : « كتب عليكم القصاص في القتلى » ، كلام مستقل بنفسه ، واضح في دلالته ، وليس محتاجاً إلى البيان بما بعده . وهذا هو الذي لا نكاد نفهم من الآية سواء .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى الآية هو : طلب مراعاة التساوى بين القتلى والمقتول ، وجعلوا قوله تعالى : « الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأثني بالأثني » ، بياناً لأساس التساوى ، الذي طلبت مراعاته .

ثم اختلفوا فيما يتحقق به التساوى وما لا يتحقق ، ونشأ عن ذلك اختلافهم في قتل الحر بالعبد والذكر بالأثني ، والوالد بالولد ، والجماعة بالواحد ، وللسلم بالذي .

اختلفوا في هذه الجزئيات ، والحق فيما نرى ، أن اختلافهم فيها ، منشؤه اعتبارات فقهية ، أو أحاديث ، اختلفوا في صحتها ، وأنه لا يمت إلى أسلوب الآية بأدنى سبب .

الرأى المختار في بعض الجزئيات المختلف فيها :

٢٨ — ولا يعنينا من هذه الجزئيات سوى ثلاث مسائل هي :

جناية الوالد على ولده . وجناية الجماعة على الواحد ، وجناية للسلم على الذي .

جناية الوالد على ولده :

أما الأولى — وهى جناية الوالد على ولده : فنحن نرجح فيها مذهب القائلين بالتقصاص ، وذلك عملاً بمسوم الآيات ، ويكون لولى الدم فى تلك الحالة هو لولى الأُمس .

ومن أحكام الشريعة ، أن لولى الخاص ؛ إذا كان سبب التصرف فاسد التدبير ؛ نزعته منه ولايته على غيره . وليس أبلغ فى سوء التصرف وسوء التدبير ؛ من أن يفسد طبع الأب ؛ فيمدو على فلة كبدته ؛ وبهذا إذا لم يكن للولد من يطالب بدمه بعد أبيه ؛ اعتبر كأنه لا لولى له ؛ والسلطان لولى من لا لولى له .
وإن أسوق هنا ؛ ملخص ما كتبه ابن العربى فى هذه المسألة ، قال :
(هل يقتل الأب بولده لمسوم آيات التقصاص ؟) قال مالك : يقتل به إذا تبين قصده لى قتله ؛ بأن أضجعه وذبحه . فإن رماه بالسلاح ؛ لا يقتل به ؛ لاحتمال الحق أو التأديب ؛ وذلك لوجود معنى الشفقة الطبيعية . وخالفه سائر الفقهاء ؛ وقالوا لا يقتل به . سمعت شيخنا نضر الإسلام أبا بكر الشاشى يقول : فى النظر لا يقتل الأب بانيه ؛ لأنه سبب وجوده ؛ فكيف يكون هو سبب عدمه . وهذا يبطل بما إذا زنا بابنته ؛ فإنه يرحم ؛ وكان سبب وجودها ؛ ثم أى فقه تحت هذا ؟ ولم لا يكون الولد سبباً فى عدم أبيه إذا عصى الله تعالى فيه .

ثم قال : وقد تملقوا بحديث باطل . وهو : « لا يقاد والد بولده » .

ومذهب مالك الذى قرره ابن العربى فى المسألة ، هو مذهب وسط بين مذهب الجمهور القائلين بعدم التقصاص على الإطلاق ؛ والمذهب الذى اخترناه ؛ للوجوب للتقصاص على الإطلاق .

جناية الجماعة على الواحد :

٣٠ - أما جناية الجماعة على الواحد ، فيرى الجمهور أنها تقتل بالواحد ، وحبثهم في ذلك - كما قال ابن قدامة وغيره - إجماع الصحابة على ذلك ، فقد روى أن عمر رضى الله عنه ، قتل سبعة من أهل صنماء ، قتلوا رجلا ، وقال : لو تمالأ عليه أهل صنماء لقتلهم جميعا .
وعن علي رضى الله عنه أنه قتل ثلاثة ، قتلوا رجلا ، وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد .

ولم يعرف لم جميعا في عصرهم مخالف ، فكان إجماعا . ثم قال : ولأن القصاص لو سقط بالاشتراك لأدى إلى التسارع في القتل ، فيؤدى إلى إسقاط حكمة الردع والزجر .

ولم يكن هذا الحكم تحكيا للمعنى فقط ، وإنما هو من دلالة النص أيضا . ذلك أن القصاص ، ليس هو قتل الواحد بالواحد فقط كما قد يظن ، وإنما القصاص كما قلنا ، هو قتل القاتل ، والقاتل كما يكون واحدا ، يكون جماعة ، والسلطان الذى جعله الله لولى للقتول ، قد رتبته على « قتله » ، ولم يعتبر فيه أن القاتل واحد أو أكثر .

هذا وقد عرض الفقهاء في كتبهم إلى تفصيل في الاشتراك ، والمسألة عندهم ذات وجوه كثيرة ، وآراء متعددة ، ومن أرادها كاملة فعليه بكتب الفقه ، فإنها لها مستوعبة .

جناية المسلم على الذمى :

٣١ - أما جناية المسلم على الذمى ، فيرى فيها جمهور العلماء ، عدم القصاص

على المسلم . وحسبنا هنا أن نسوق فيها مناظرة ، جرت بين عالين عظيمين ،
حنفي وشافعي ، أوردها ابن العربي في تفسيره . قال :

(ورد علينا بالمسجد الأقصى سنة سبع وثمانين وأربعمائة ، فقيه من علماء
الحنفية ، يعرف بالزوزنى ، زائراً للخليل صلوات الله عليه ، فحضرنا في حرم
الصخرة المقدسة وحضر علماء البلد ، فستل على العادة ، عن قتل المسلم بالكافر ،
فقال : يقتل به قصاصاً . فطولب بالدليل ، فقال : الدليل عليه ، قوله تعالى :
« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى » . وهذا عام في كل قاتل .
فاتدب معه للكلام فقيه الشافعية بهما وإمامهم ، عطاء المقدسي وقال :
ما استدل به الشيخ الإمام لا حجة له فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الله سبحانه قال : « كتب عليكم القصاص » فشرط المساواة
في المجازاة ، ولا مساواة بين المسلم والكافر ، فإن الكفر حط منزلته ووضع
مرتبته .

الثاني : أن الله سبحانه ربط آخر الآية بأولها ، وجعل بيانها عند تمامها ،
فقال : « كتب عليكم القصاص في القتلى ، الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأشئ
بالأشئ » ، فإذا قص العبد عن الحر بالرق ، وهو من آثار الكفر ، فأحرى
وأولى أن ينقص عنه الكافر .

الثالث : أن الله سبحانه وتعالى قال : « فن عفى له من أخيه شيء » .
ولا مؤاخاة بين المسلم والكافر ، فدل على عدم دخوله في هذا القول .

فقال الزوزنى : بل ذلك دليل صحيح ، وما اعترضت به لا يزن من شيء .
أما قولك : إن الله تعالى شرط المساواة في المجازاة ، فكذلك أقول .

وأما دعواك أن المساواة بين الكافر والمسلم في القصاص ، غير معروفة ، فغير

صحيح ، فإنهما متساويان في الحرمة التي تكني في القصاص ، وهي حرمة الدم
الناشئة على التأييد ، فإن الدمى محتون الدم على التأييد والمسلم محتون الدم على التأييد
وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام . والذي يحقق ذلك أن المسلم تقطع يده
بسرقه مال الدمي ، وهذا يدل على أن مال الدمي قد ساوى مال المسلم ، فدل
على مساواة دمه لدمه ؛ إذ المال إنما يحرم بجرمة ماله .

وأما قولك : إن الله ربط آخر الآية بأولها ، فغير مسلم ، فإن أول الآية عام ،
وآخرها خاص ، وخصوص آخرها لا يمنع من عموم أولها ، بل يجري كل على حكمه
من عموم أو خصوص .

وأما قولك : إن الحر لا يقتل بالعبد ، فلا أسلمه ، بل يقتل به عندى قصاصا
فعلقت بدعوى لا تصح لك .

وأما قولك : « فن عفى له من أخيه شيء » ، يعنى المسلم ، فكذلك أقول
ولكن هذا خصوص في العفو ، فلا يمنع من عموم ورود القصاص ، فإنهما
قضيةتان متباينتان ، فعموم إحداهما لا يمنع من خصوص الأخرى ، ولا خصوص
هذه يناقض عموم تلك) .

ولمالك بتدقيق النظر في هذه للنظر ، وبما ستعرف من أن الأخوة في الآية ،
ليس بلام أن تحمل على أخوة الإيمان ، بل يجوز حملها على ما يم أخوة النسب ،
والناس كلهم لأدم وآدم من تراب ، وبما عرف من أن خطاب المؤمنين ، بأن
القصاص كتب عليهم في القتلى ، لا يرتبط بإيمان المقتول ولا كفره ، وإنما يعجبه
إلى تعيين صاحب الاختصاص في الحكم بالقصاص وتنفيذه فقط ، لمالك بكل
هذا توافقنا على أن الحق أن المسلم يقتل بالدمى إذا قتله ظلماً بشير حق .

قوله تعالى: «فمن عفى له من أخيه شيء، فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان»

٣٧ — قلنا آتفاً ، إن الآية « الملكية » لم تبين صاحب الاختصاص في الحكم بالقصاص وتنفيذه ، وأنها لم تفتح باب المعفو عن القصاص ، وأن الآية « المدنية » جاءت بعدها : تكمل تشريع القصاص ، فذكرت التشريع في هاتين الناحيتين .

وقد صلت وجه دلالة الجزء الأول من هذه الآية على أن المختص بالحكم والتنفيذ بالقصاص ، هو ولي الأمر ، وجاء هذا الجزء الثاني ، يضع تشريع المعفو ، ويهيب به ، ويوجه النفوس إليه ، ويثير في سبيله عاطفة الأخوة ، إنسانية أو دينية ، فالناس كلهم لأدم ، والمؤمنون إخوة .

وكلمة « عفو » في باب الجناية ، معروفة متداولة ، مشهورة في الكتاب والسنة ، واستعمال الناس ، ومعناها إسقاط الحق في الجناية ، والتجاوز عنها .

وبهذا يكون معنى الآية : إن القاتل إذا حصل له تجاوز عن جنايته من أخيه ، ولى الدم ، فعليهما أن يتعاملا بما يشرح الصدور ، ويذهب بالأحقاد : على أخيه العافي ، أن يقيم عفوه بالمعروف ، فلا يثقل عليه في البذل ، ولا يخرجه في الطلب ، وعلى القاتل الذي عفى له عن جنايته ، أن يقدر ذلك المعفو ، الذي كان أثراً لمعاطفة شريفة ، هي عاطفة التسامح والتراحم والمطف ، فلا يبغضه حقه ، ولا يعطله في الأداء .

والمراد بقوله في الآية « شيء » أى من المعفو . والقصد من هذا : الإشارة إلى أن سقوط القصاص لا يتوقف على أن يكون المعفو صادراً من جميع الدم ، ولا من جميع الأولياء ، بل يكفي حصول شيء من المعفو ، فلو عفى عن بعض الدم ، أو عفا بعض المستحقين للدم ، سقط القصاص ، لأن الدم حق لا يتجزأ ،

لا في ذاته ، ولا في استحقاقه ، والشريمة عظيمة التشوف إلى العفو ، وحفظ الدماء ، وهذا هو مذهب جمهور العلماء .

وقيل ابن قدامة عن بعض أهل المدينة ، أن القصاص لا يسقط بمفو بعض الشركاء ، وقال إنه رواية عن مالك ، ولكن الحق ، هو الذي أشارت إليه الآية ، وذهب إليه الجمهور .

وظاهر أن نص الآية صريح في أن حق المفو عن الجناية ، لا يملكه إلا ولي الدم ، صاحب الحق في القصاص . وقد بينا حكمة جعل « المفو » بيد ولي الدم دون أن يكون للحاكم فيه حق .

أما قوله تعالى بعد ذلك : « ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » ، فهو امتنان من الله سبحانه على عباده ، بما في هذا التشريع ، الذي تضمن فتح باب العفو في جناية القتل ، والاكتفاء بالبدل ، حفظاً للنفوس ، واقتلاعاً لمآلئ البغض من القلوب . ثم فني على ذلك بتحذير من يخفر ذمة العفو . ويرجع بماطفة الغضب ، إلى قصد الانتقام ، فيقتل « أخاه » الذي عفا عنه : « فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » ، عذاب الدنيا بالقصاص ، وعذاب الآخرة بغضب الله .

قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » :

٣٣ — من سنة القرآن في تشريعه « المدنى والجناى » ، أن يلبس النفوس إلى الامثال ببيان ما في التشريع من حكم وفوائد تعود عليها بخيرى الدنيا والآخرة ، وكان ذلك بمنزلة إقامة البراهين العقلية على قضايا النظر ، فتقبلها العقول ، ويحول منها الشك في أحكامها . وعلى هذه السنة جاءت هذه الآية

تشير إلى ما في القصاص، تشريعاً وتنفيذاً، من حياة عظيمة تحفظ فيها الأرواح، وتطئن النفوس، ويستقر النظام .

ولا ريب أن من علم أنه إذا قتل قتل ، وأن القصاص له بالمرصاد كف نفسه عن قتل صاحبه ، فتحفظ لهما حياتهما ، ويسلما : هذا من القتل ، وهذا من القصاص .

وكذلك في تنفيذ القصاص على الوجه الذى شرع الله ، وهو قتل القاتل وحده دون إسراف بقتل غيره ، وقوف بالقتل في دائرة ضيقة ، وحفظ لأقربائهم من القناء ، الذى يمر إليه إسراف الجاهلية في الأخذ بالتأثر والانتقام .

ثم أشار الله بقوله بعد ذلك : « يا أولى الألباب » إلى أن القصاص مجانبه ، من شأن أولى العقول الذين يقدرون وسائل الحياة الصحيحة ، وأن إهمال الأمة في تشريع القصاص ، أو إسرافها في الأخذ بالتأثر ، صنيع لا يتفق وقضايا العقل الصحيحة .

ثم أشار بعد ذلك إلى أن هذا التشريع من شأنه أن يعد النفوس للصلاح بدل الفساد ، وللتقوى بدل العصيان ، فقال عز وجل : « لعلكم تتقون » . قال الزمخشري : (لعلكم تعملون عمل أهل التقوى في المحافظة على القصاص ، والحكم به ، وهو خطاب له فضل اختصاص بالأئمة) .

ولعلك تذكر بكلمة الزمخشري هذه ، ماقرونه في صدر الآية من أن الحاكم هو صاحب الاختصاص في (القصاص) حكماً وتنفيذاً .

وقد تم بهذا ما أردنا أن نكتبه في نصوص القصاص في النفس .

نصوص القصاص فيما دون النفس

علمت أن الجناية ، قد تكون اعتداء بالقتل ، وعقوبتها هي المساءة بالقصاص في النفس ، وقد تقدم الكلام على نصوصه في البحوث السابقة .
وقد تكون اعتداء ، بقطع عضو ، أو جرحه ، وعقوبتها هي المساءة في لسان الفقهاء باسم (القصاص فيما دون النفس) ، وقد عقدنا البحث للكلام على نصوصه .

وستنصر الكلام فيه على ناحيتين :

الناحية الأولى : عرض القواعد التي قررها الحنفية في هذه العقوبة ، وذلك نظراً إلى أن كل جناية ، يرون فيها القصاص ، يوافقهم عليها غيرهم من أرباب المذاهب الأخرى ، وليس كل جناية ، يرى غيرهم فيها القصاص ، يوافقونهم عليها ، وبهذا يكون محل القصاص فيما دون النفس عند الحنفية ، متفقاً عليه عند الجميع .

الناحية الثانية : عرض المصادر التشريعية ، لحكم القصاص فيما دون النفس . وذلك ليتبين لنا ما إذا كان هذا القصاص من (فقه القرآن والسنة) ، أو ليس من (فقه القرآن والسنة) ، وإنما هو في فقه الإجماع والرأى .

الناحية الأولى

عرض القواعد التي قررها الحنفية في عقوبة القصاص فيما دون النفس :

٣٤ — أما الناحية الأولى ، فإن الحنفية يرون كما يرى غيرهم ، أن تكون الجناية متممة ، وأن يكون الاستيفاء ممكناً من غير حيف ، وأن تتساوى

الأعضاء التي يكون القصاص بينها من جهة السلامة والشلل ، والكال والقصان ، والأصالة والزيادة .

ويرون أن العضو المأخوذ ، مثل العضو المجنى عليه ، وألا تكون الجنابة بين رجل وامرأة ، ولا بين حر وعبد ، ولا بين عبد وعبد ، ولا بين واحد وتعدد . ويرون ألا تكون الجراحة ، في غير الوجه والرأس ، وأنه لا قصاص في جراحات الرأس والوجه ، إلا في واحدة وهي (الموضحة)^(١) ، ولا قصاص فيها قبلها ، ولا فيها بعدها .

ويرون مع هذا ، أن القصاص في الموضحة ، إنما يكون حيث لم تستتبع جراحة أخرى . كما يرون على العموم ، أن الجنابة إذا وقعت على محل ، فأحدثت عاهة في غيره ، فإنه لا يجب فيها القصاص .

وأنه لا قصاص في العين إذا قلمت ، كما لا قصاص في السن إذا ما قلع ، ورأى بعضهم أنه لا قصاص فيها إذا كسرت ، وذلك جريا على قاعدة عدم القصاص في العظم .

وعلى هذه القواعد : لا قصاص بين عضو صحيح وعضو أشل ، ولا بين يد كاملة الأصابع وأخرى ناقصتها ، ولا بين أصبع أصلية وأصبع زائدة ، ولا بين الرجل والمرأة ، ولا الحر والعبد ، ولا بين الناب والسن ،

(١) (الموضحة) هي إحدى جراحات الرأس والوجه ، وهي عسرة : (الحارسة) وهي التي تحبس الجلد . و (الدامة) وهي التي تظهر الدم كالدمع دون إسالة . و (الدامية) وهي ما تسيل الدم . و (الباضعة) وهي ما تبضع الجلد أي تقطعه . و (المتلاحة) وهي التي تأخذ في اللحم . و (السمحاق) وهي التي تصل إلى الجفلة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الرأس . و (الموضحة) وهي التي توضع العظم . و (الهاشمة) وهي التي تكسر العظم . و (المنقلة) وهي التي تنقل العظم بيد السكر . و (الآلة) وهي التي تصل إلى أم الدماغ ، وهي الجفلة التي هو فيها . و (الدامنه) وهي التي تخرج الدماغ .

ولا بين الأعلى من الأسنان بالأسفل منها ، ولا بين رجلين ورجل واحد ،
ولا في موضة أذهبت عينا ، ولا في إصبع شل جاره ، أو شل ما بقى منه ،
ولا في عضو يقبض وينبسط .

وعلى العموم فلم يتفقوا بعد الاستقراء والتتبع - إلا في موضعين : في الموضة
بشرطها السابق . ومع ذلك يؤخرون القصاص فيها حولا ؛ فإذا التحمت
فلا قصاص ، وإن لم تلتحم ، وحدث تسم حصل به اللوث ، كان الحكم
القصاص في النفس .

والموضع الثاني : جناية على مفصل ، أو ما يشبهه ، بالشروط السابق أيضا ،
ولا ريب أن هذه حالة ، لا تتحقق بشرطها للذكور ، إلا على ضرب فرضي
في صورة الإجماع ، وذلك بأن يقبض جماعة على شخص ، فيكبلوه بحيث
لا يستطيع حركة ما ، ثم يأخذ أحدهم سكيناً ، ويهدوه يشبه هدوه الطيب
الجراح ، يرتكب الجناية ويقطع للمفصل ، متحرزاً أشد التحرز ، من أن يخالف
الشروط التي لا بد منها في القصاص .

هاتان هما الحالتان اللتان يجب فيهما القصاص فقط باتفاق الحنفية ، وما عداها
فإنهم إما يختلفون مع بعضهم ، أو مع غيرهم ، على ثبوت القصاص فيه ،
أو أن الكل يجمع على عدمه .

الناحية الثانية

عرض المصادر التفسيرية للقصاص فيما دونه النفس :

٣٥ - أما الناحية الثانية ، وهي عرض المصادر التشريعية للقصاص فيما دون
النفس ، فهي كما استدلل الفقهاء : « الكتاب ، والسنة ، والإجماع » .
أما الكتاب - فقد استدلوا منه بآية خاصة ، وآيات أخرى عامة . فالآية

خلاصة ، هي قوله تعالى : « وَكُنْتُمْ عَلَيْنِهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ »^(١) قالوا : هذه الآية ، وإن كانت حكاية لما كعبه الله في التوراة ، على بني إسرائيل ، إلا أن الله قد حكاها في القرآن ، من غير إنكار لها ، فكانت شرعا لازما علينا .

وأما الآيات العامة ، فهي قوله تعالى : « قَمَنَ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثِلْ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ »^(٢) . وقوله تعالى : « وَلَئِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ »^(٣) . وقوله تعالى : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا »^(٤)

قالوا : وهذه عمومات واضحة في الدلالة على اتخاذ قاعدة للتل أساسا في العقاب .

وأما السنة — فحديث أنس بن مالك ، وهو : أن الربيع حته كسرت ثنية جارية ، فطلبوا إلى أهلها العفو فأبوا ، فعرضوا عليهم الأرض^(٥) فأبوا ، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبوا إلا القصاص ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص . فقال أنس بن النضر : يا رسول الله . أتكسر ثنية الربيع ؟ لا ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أنس : « كتاب الله القصاص » . فرضى القوم فمفوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . رواه البخاري ، والخمسة ، إلا الترمذي .

(١) الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٢) » ١٩٤ من سورة البقرة .

(٣) » ١٢٦ من سورة النمل .

(٤) » ٤٠ من سورة الشورى .

(٥) البذل المال الجناية .

قالوا : في هذا الحديث ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتقصص ، والأمر صريح في الوجوب ، وفيه أيضاً التصريح بأن « كتاب الله القصص » ، وهو يشير إلى آية المائدة ، إذ ليس في كتاب الله تشريع خاص للتقصص فيما دون النفس ، سوى هذه الآية .

مناقشة هذا الاستدلال :

هذا وقد نوقش الاستدلال بهذه النصوص ، على مشروعية القصص فيما دون النفس . وحاصل مناقشة الاستدلال بالآية الخالصة ، وهي آية : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... » ، أنها قد وردت في كتاب الله حديثاً عن التوراة ، وهو يقص علينا شرائع الأمم الثلاث .

بدأ ، فذكر التوراة وإنزالها بقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ، بِحُكْمِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا » ، إلى أن قال : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ ... » ، ثم فني الإنجيل وإنزاله بقوله : « وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ ... » ثم ذكر القرآن وإنزاله بقوله : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ... » ثم ذيل ذلك كله بقوله للجميع : « لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً »^(١) .

من هذا العرض ، يتبين أن ما جاء عن القصص فيما دون النفس ، إنما هو تشريع لأهل التوراة ، وقد اتفق العلماء على أنه لم يلحقه في القرآن تقييد ولا نسخ ، وبذلك كانت من جزئيات المسألة الأصولية التي اختلفت فيها العلماء ، وهي :

(١) الآيات من ٤٤ إلى ٤٨ من سورة المائدة .

(شرع من قبلنا شرع لنا) ، وقد ذهب فيها الإمام الرازي والآمدي وجمهور الشافعية ، والأشاعرة ، والمعتزلة ، إلى أنه ليس شرعاً لنا .

ومن كلام الرازي في تفسيره ، وهو بصدد تفسير قوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » ، ما نصه :

احتج أكثر العلماء بهذه الآية على أن شرع من قبلنا لا يلزمنا ؛ لأن قوله : « ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » ، يدل على أنه يجب أن يكون كل رسول مستقلاً بشرية خاصة ، وذلك ينفى كون أمة أحد الرسل مكلفة بشرية الرسول الآخر .

وقال في خصوص آية القصص : (واعلم أن هذه الآية دالة على أنه كان شرعاً في التوراة ، فن قال : شرع من قبلنا يلزمنا ، إلا مانسوخ بالتفصيل ، قال هذه الآية حجة في شرعنا ، ومن أنكر ذلك ، قال : إنها ليست حجة علينا) .

هذا ، وكثيراً ما نرى الحنفية يستدلون على قتل المسلم بالكافر ، والحرب بالعبد ، بقوله تعالى في هذه الآية : « أن النفس بالنفس » ، فيرد عليهم أرباب المذاهب الأخرى ، كالشافعية وابن حزم ، والشوكاني ، وغيرهم ، بأن الآية مما كتبه الله في التوراة ، ولا تلازمنا شرائع من قبلنا .

ومن هنا ، نرى :

أولاً : أن أكثر الأشاعرة والمعتزلة ، يرون أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ، ما لم يطلب منا .

ثانياً : أن هؤلاء - بحكم ذلك - متفقون على عدم صحة الاستدلال بالآية على مشروعية القصص عندنا فيما دون النفس .

وثالثاً : يرفض كثير من الفقهاء في الخلافات الاستدلال بهذه الآية ، كما لا يغفلون من غيرهم أن يستدل بها .

وإذن ، فللباحث أن يساير هؤلاء جميعاً ، ولا يقبل هو أيضاً أن تكون آية السائدة ، مصدر تشريع لقصاص فيما دون النفس .

أما الآيات العامة التي استدلوها بها ، فللباحث أن يناقش الاستدلال بها أيضاً ، على مشروعية هذا القصاص . وذلك أنها نزلت في رسم ما يكون بين المؤمنين والكافرين حالة الاعتداء ، لا فيما بين أفراد المؤمنين ، بعضهم مع بعض ، وارجع في هذا إلى سياق هذه الآيات ، ليتضح أنها في التشريع الخارجي الذي يكون بين الأمة وغيرها من الأمم ، لا في التشريع الداخلي ، الذي يكون بين أفراد الأمة الواحدة .

وكم من أحكام تشرع في الناحية الأولى ، ولا تشرع في الناحية الثانية .

وليست هذه المناقشة مبنية على تخصيص العام بسببه ، كما قد يظن ، وإنما هي إعمال للعام ، في حدود ما يدل عليه لفظه في وضعه وسياقه ، وهذا شيء آخر ، غير تحكيم خصوص السبب في عموم اللفظ ، فالمناقش يرى أن الآية عامة ، تتناول كل اعتداء بين المسلمين والكافرين ، في الماضي والحاضر والمستقبل ، لم يحكم فيها سبب خاص ، كاعتداء خصوص الكفار الذين كانوا وقت النزول .

على أن كثيراً من العلماء يرى أن هذه العمومات ، قد نستخها الآيات اللوجبة للقتال ، فلا تصلح للاستدلال على شيء لم تنزل فيه .

وبهذه المناقشة يتبين أن هذه العمومات لا تصلح أيضاً أن تكون أصلاً لتشريع القصاص فيما دون النفس ، بين المؤمنين بعضهم مع بعض .

أما الاستدلال بحديث أنس بن مالك ، فقد نقش من جهة أنه جاء في بعض رواياته : أن الجناية كانت جراحة ، وفي بعضها كانت كسر ثنية .

ومن جهة أنه جاء في بعضها أن الخالف : أنس بن النضر أخو الربيع ، وفي بعضها أنها أمه .

ومن جهة أن بعض الحديثين يرى أنها حادثة واحدة ، وأن بعضهم يرى أنها حادثتان .

ومن جهة أن بعض الرواة أسند إلى الرسول أنه أمر بالقصاص ، وأن بعضهم أسند إليه أنه قال : « كتب الله القصاص » .

وللباحث أن يقول : إن لم يكن هذا اضطرابا يضعف قيمة الاستدلال بالحديث — فإن كلمة « أمر » لا تخرج عن أنها حكاية حال ، بلفظ لا يدري عمومها فيما يماثل من الحوادث . وخلاف الأصوليين في عموم هذا معروف ومشهور ، وبذلك لا يتم الاستدلال بالحديث على فرض أن الذي صدر من الرسول كلمة (أمر) .

أما بالنظر إلى أن الذي صدر من الرسول ، هو كلمة « كتب الله القصاص » فقد اختلف العلماء في المراد من كتاب الله فيها ، فرأى بعضهم أن المراد بها قوله تعالى : « أن النفس بالنفس » ، وقد علت ما فيه ، ورأى بعضهم ، أن المراد به العمومات السابقة ، وقد علت أيضاً ما فيها ، ورأى بعضهم أن المراد به حكم الله ، وعليه تحكم الله كما يكون بالنص يكون بالاجتهاد .

وللباحث أن يقول بمد هذا كله : إن الحديث على فرض صحته حديث آحاد ، وقد أنكر كثير من الأصوليين صحة الاستدلال به على مشروعية العقوبات كالحدود والقصاص .

وبعد - فلننظر في هذه المناقشة ألا يعتبر القصاص فيما دون النفس من (فقه القرآن والسنة) ، وليس معنى هذا ، أنه ليس من الفقه أصلا ، فإن لفقه مصدراً قوياً آخر ، معتدلاً به ، وهو الإجماع .

فقد اتفقت الأمة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم على مشروعية القصاص في الجروح ، ثم تلاشت أجيال الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين على مشروعيته ، من غير أن يعلم مخالف فيه ، أو منكراً له .

وقد وضع الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة ، وألفت فيه الكتب ، وانتشرت في جميع أنحاء المعمورة ، ونوقشت فيها جميع المسائل الخلافية ، وكلها مع ذلك جمعة على أحكام القصاص فيما دون النفس ، وعلى أنه مشروع في الإسلام ، شرعاً عاماً ، وليس من التعزير الذي يوكل الأمر فيه إلى الإمام ، إن شاء نفذ ، وإن شاء تركه ، تبعاً لما يرى من المصلحة ، فهو فقه إسلامي ، ولكن ليس من فقه القرآن والسنة ، وكفى بالإجماع دليلاً على المشروعية .

الباب الخامس

المسئولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية

إن الشريعة الإسلامية اكتفت في قسم المعاملات بالإرشاد إلى أن القصد إنما هو تحصيل المصالح ، وحفظ النظام والحقوق ، وترقية الحياة . ولذا لم تأت فيه غالباً إلا بما يشبه القوانين السكّية . أما التفاصيل والتطبيقات على الجزئيات التي لا تقف عند حد والتي تختلف وجهة الحق فيها باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد تركتها الشريعة إلى ما يتفق عليه أهل الرأي ويرشد إليه النظر في كل زمان ومكان قال الله تعالى في سورة النساء : « ولورودوه إلى الرسول وإلى أولى الأُمُر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

وقد كان للفقهاء في البحث طرق متعددة ، فمنهم من كان يقف عند الدلالة اللفظية للنص الوارد في أصل التشريع . ومنهم من كان ينظر إلى العلة التي بنى الحكم عليها فيحكمها وقيس النظر على النظر ، ومنهم من كان يحكم المصلحة التي جاءت لها الشريعة ، وكثيراً ما كانوا يرجعون في ذلك إلى ما تدل عليه العادة وترشد إليه ظروف الحياة التي تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص . وقد كان اختلافهم في طرق البحث على هذا النحو بعض الأسباب التي أدت إلى تعدد المذاهب في الفقه الإسلامي وكثرة الآراء والنظريات حتى في المذهب الواحد . وإن الناظر في مذهبي المالكية والحنفية ليجد أمثلة كثيرة لما بنى من الأحكام على المصلحة والعرف . وقد أحدث كل ذلك للفقه الإسلامي ثروة تشريعية واسعة النطاق ، عظيمة الأثر .

المسئولية المدنية في الفقه الإسلامي

على هذه الطريقة التي عرفناها للفقهاء في البحث بمشاكل الإنشائي وعرضوا لأسباب الضمان وأوسعوا القول فيها تفريغاً وتخريجاً بما لا يدع مجالاً لمباحث وسنقدم هنا كليات عن المسؤولية المدنية عندنا تبين :
معناها ، وأساسها في أصل الشريعة ، وموقف العلماء من تطبيقها ، وأسبابها ، وتأثير عوارض الأهلية فيها ، وتحملها عن الفاعل ، وطرق رفعها وطرق إثباتها ، والتصويص الواجب بها . تاركين في كل ذلك التفصيل والتوجيه لكتب الفقه في المذاهب المختلفة .

١ - معنى المسؤولية المدنية

لعل كلمة « ضمان » أو « تضمين » في الفقه الإسلامي أقرب ما يؤدي المعنى المراد من كلمة « مسؤولية مدنية » في الفقه الحديث . ومن الواضح أن تضمين الإنسان عبارة عن الحكم عليه بتعويض الضرر الذي أصاب الغير من جهته .
والتعويض قسمان : منصوص عليه في الشريعة كالدييات وأروش الجراحات وغير منصوص وهو ما يقدره الحاكم إما بنفسه وإما بواسطة الخبراء الفنيين كقيم المتلفات المالية أو البدنية التي ليس للشرع فيها تقدير وقد عرف ذلك الأخير عند الفقهاء باسم « حكومة هلل » .
والضرر منه ما يصيب الإنسان في نفسه أو ماله ومنه ما يصيبه في شرفه وسمعته .

فالأول كإتلاف عضو أو مال ، والثاني كالقذف والإعراض عن الخطوبة بعد تمام الخطبة بغير سبب ظاهر معروف . وكما يتنوع الضرر باعتبار محله إلى هذين النوعين يتنوع باعتبار سببه إلى ما يأتي :

ما ينشأ عن مخالفة عقد بين المعتدى والمعتدى عليه ، وما ينشأ بالاستيلاء على ملك الغير بطريق القهر ، وما ينشأ عن إتلاف مال الغير ، وما ينشأ عن التسبب في الإتلاف .

والتسبب كما يكون بإحداث علة الإتلاف يكون بالتقصير في القيام بما يجب من وسائل الحفظ للمسكنة . وكما يُسأل الإنسان عن الضرر الذي ينسب إليه يسأل أيضاً عن الضرر إذا كان نتيجة لعمل للموضوع تحت يده من حيوان أو جاد أو تليف .

ونستطيع بعد الذي تقدم أن نقول : المسؤولية المدنية لا بد في تحققها من ضرر ترتب على إخلال بحق ثابت للغير إما بالمقد وإما بالشرع فلا مسئولية حيث لا ضرر ولا مسئولية حيث لا إخلال بحق مقرر .

وقد قسم الفقهاء الحق إلى قسمين : حق الله . وحق العبد . فحق الله هو ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به أحد دون أحد ، ولعظم خطره نسبوه إلى الله تنويهاً بشأنه وذلك كحرمة الطرقات وكحد الزنا والسرقة وشرب الخمر .

وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير . وحق الله لا يباح بحال ولا يصح فيه الإسقاط ولا تقبل فيه الشفاعة بعد ثبوته ، ولكل واحد من الناس أن يتقدم بطلبه ، وإذا لم يتقدم أحد منهم بطلبه فلا إمام أن يطلبه ؛ حفظاً لحقوق العامة وصوناً لمصالحهم ، التي جعل الإمام حفيظاً عليها ومستولاً عنها أمام الله وأمام الأمة . وأما حق العبد فيباح بالتخليك أو الإباحة من صاحب الحق ،

ويصح فيه الإسقاط والتجاوز عن مسئولية الإخلال به ، ولا بد فيه من طلب صاحب الحق إما بنفسه أو نائبه .

٢ — الأصل الشرعى للمسئولية المدنية

قرر القرآن الكريم — وهو الأصل الأول للتشريع الإسلامى — مبدأ المسئولية المدنية فيما يتعلق بحق الله بقوله تعالى فى سورة المائدة آية « ٩٥ » : « يأيتها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم . ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم » . وقررها فيما يتعلق بحق العبد وهو القتل انخفاً بقوله تعالى فى سورة النساء آية « ٩٢ » : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله » .

وقررتها السنة النبوية — وهى الأصل الثانى للتشريع — فى حق العبد من جهات :

قررتها على الإنسان يعنى نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره . روى أحمد وأبو داود أن رجلاً أعتق شقصاله فى مملوكه فرفع ذلك إلى النبى صلى الله عليه وسلم فجعل خلاصه عليه فى ماله وقال : ليس لله عز وجل شريك . ومن هنا يتضح مبلغ حذب الشريعة الإسلامية على الرقيق واتهازاها الفرص لتحريره مع المحافظة على حق المالك فعلى من تر تنصيف الحرية ولم تر الشركة مانعة من خلوصها ولم تهدر نصيب الشريك الذى لم يعط نصيبه .

وقررتها على الرجل يبيع ثم تبين أن للبيع ليس ملكاً له فبأخذه صاحبه . روى أحمد وأبو داود والتسائى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ، ويقع البيع « للشترى » من باعه . ولأحمد

وابن ماجه إذا سرق من الرجل متاع أو ضاع منه فوجده بيد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع للشترى على البائع بالثمن . وهذا يمد من المسؤولية الناشئة عن مخالفة مقتضى القصد .

وقررتها على الرجل يمد يده إلى مال النير فيأخذه قهراً بدون إذن ثم يهلك ، « على اليد ما أخذت حتى ترد » ، وهذا أصل في المسؤولية الناشئة عن الاستيلاء القهري وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء « بالنصب » .

وقررتها على الطبيب يعالج : وهو ليس أهلاً للعلاج فيتلف ما يعالجه . روى أبو داود والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » وقال : « أيما طبيب تطيب على قوم لا يعرف تطيبه قبل ذلك فأعنت فهو ضامن » .

وقررتها على التصغير في إغاثة اللهوف : بما يحفظ حياته وتركه حتى يموت . جاء عن أحمد أن رجلاً أتى أهل بيت فاستسقام فلم يستقوه حتى مات فأغرمهم عمر الدية وقال أحمد وأنا أقول به .

وقررتها في الإلتلاف بالمباشرة : عن أنس رضي الله عنه قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم طعام في قصبة فغربت عائشة القصبة بيدها فألقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « طعام بطعام وإناء بإناء » .

وقررتها في إلتلاف المشاية زرع النير : روى أحمد وأبو داود وابن ماجه أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائلاً فأفسدت فيه ، فقضى نهي الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحائط حفظها بالتهار ، وأن ما أفسدته المواشي بالليل ضمان على أهلها .

وقررتها في الإلتلاف بوقف الدابة بالطريق العام . عن النعمان بن بشير قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من وقف دابة في سبيل من سبيل المسلمين
أو في سوق من أسواقهم فأوطأت يده أو رجل فهو ضامن . » الدارقطني .

وهذا ومن يتتبع السنة وقضاء الرسول وأصحابه من بعده يجد كثيراً من
جزئيات المسئولية المدنية . ونحن نكتفي بهذا القدر مع مائت من روايات متعددة
عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : « لا ضرر ولا ضرار » ؛ فإنه قاعدة كلية يرجع
إليها في تطبيق جزئيات المسئولية والمؤاخذه بها . وقد كانت هذه الوقائع وغيرها
أساساً لقواعد عامة ثبتت عند الفقهاء كأصل من أصول الشريعة للمسلم بها عند
الجميع . ومن ذلك قولهم : « الضرر يزال » و « الضرر مدفوع بقدر الإمكان »
و « الضرر الخاص يتحمل للرفع الضرر العام » كان لهذه القواعد أثر كبير في تطبيق
مبدأ المسئولية عن الضرر ، وكان لها في الوقت نفسه أثر بالغ في دفع المسئولية
كما قررناه في أكل الميتة المضطر وإساعة اللقمة بالشراب المحرم والتلفظ بكلمة
الكفر للإكراه وفي أخذ مال الممتنع من أداء الدين بنير إذنه وفي دفع الصائل
أو اللتهب أو المتلصص أو الباغى .

٣ - الفقهاء الإسلاميون ومبدأ المسئولية المدنية

مع اتفاق الفقهاء على مبدأ (تعويض الضرر) أخذوا من النصوص الشرعية
المقدمة ، وإعمالاً للقواعد المتفق عليها ؛ فإتهم اختلفوا في مدى تطبيق هذا المبدأ
اختلافاً واسع الشقة .

فمنهم من توسع فيه إلى أقصى حد ممكن مراعيًا في ذلك جانب المجني عليه
والحفاظة على الحق الذي يملكه بالمقدأ أو الشرع . ومنهم من ضيق فيه إلى أقصى
حد ممكن أيضاً عملاً بأصل براءة الذم ولا يصار إلى خلافه إلا بوضوح وجلاء

في الإخلال وفي نسبة الإخلال إلى الجاني وبعد الشبه عن معنى التلك أو الإباحة .
ويمجد بنا أن نورد هنا بعض النظريات التي اختلفوا فيها تصويراً لموقفهم
إزاء ذلك المبدأ الذي اتفقوا على تقرر أصله . وسترشدنا مواقفهم في تلك النظريات
إلى أن التفكير الفقهي الإسلامي ارتكز على حرية واسعة النطاق ، وأنه كان
متى خلا جوه من نص قاطع لا يحتمل التأويل اندفع في النظر وتقدير المصالح
واستخراج العلل ومعرفة الأحكام إلى أبعد حد يمكن أن يحول فيه نظر ناظر
وعقل عاقل .

أستنة من مواضع المفهوم :

(١) يرى الشافعية والحنابلة أن التمييز كما يكون بإتلاف العين أو إتلاف
جزء منها أو إتلاف وصف مقصود فيها يكون بإتلاف المنافع التي تحدث باستعمالها
وتفارقاً ، ويرى المالكية والحنفية أن المنافع لاتضمن وقد عرضوا لهذه المسألة
في باب الغصب وأوردوا حجج الفريقين وعلى هذا قال الحنفية ومن واقعهم
أن منافع المنصوب لاتضمن ، فمن غصب دابة واستخدمها أو لم يستخدمها
ولكن ضيع منافعها على صاحبها مدة فإنه لا ضمان عليه . وقال الآخرون عليه
الضمان . قالوا : والكلام فيما له منافع تستباح بعقد الإجارة كالمقار والثياب والدواب
فأما الفم والشجر والطير ونحوها مما لاتستحق منافعها بدوس فإنه لا ضمان لمنافعها .
ولعل هذا الاستثناء بالنظر إلى بلاد لم يمر العرف فيها باستحقاق الموضع
على منافع هذه الأشياء . أما البلاد التي يمر العرف فيها بهذا النوع من الاستئجار
فيظهر أنهم يقولون بالضمان في منافعها لتحقق الملة التي بدوا عليها الضمان .
وبما تضمن منافعهم عندهم الحر يستخدمه الغير بالإكراه أو بحبه مدة
لمثلها أجر .

ويُقاس على ذلك ضمان مدة الجرح الذي أحدث فيه ومنع به عن العمل ؛
فإنه حبس عن العمل وتقويت للمنفعة المتقومة .

وقد عرض الإمام المزي بن عبد السلام الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ في كتابه
« قواعد الأحكام في مصالح الأناس » لهذه المسألة وكتب فيها فصلاً ممتعاً يجدر
بالباحث أن يرجع إليه .

وكذا تكلم عليها ابن قدامة الحنبلي في كتابه المغني جزء خامس .
صفحة ٤٣٥ .

وقد نظر في هذا المقام متأخرو الحنفية ورأوا ما في مذهب الشافعية والحنابلة
من إنصاف وعدالة فقررروا أن منافع المقار الموقوف مضمونة سواء أكان معداً
للاستغلال أم لا ؛ نظراً للوقف وأن المدد للاستغلال مضمونة منافعه موقوفاً أم غير
موقوف ، وكذا رأوا ضمان المنافع في أموال اليتامى عامة . وفي المجتبى : وأصحابنا
المتأخرون يفتون بقول الشافعي في المستغلات والأوقاف وأموال اليتامى ويوجبون
أجر منافعها على النصفة . ١٠ هـ . جلبي على الزيلعي . واملنا ندرك من موقف
المتأخرين في هذه المسألة ما يدل دلالة واضحة على أن الفقهاء الإسلاميين كانوا
يتلمسون أحكاماً للمصالح آتية وجدوها ولو خالفوا في ذلك مذاهب أئمتهم من غير
غضاظة ولا تخرج .

(ب) ومن مسائل الخلاف أن أبا حنيفة يرى مسئولية المسلم إذا أتلف مال
الذي يحرمة الدين الإسلامي ، كالغمر والخنزير ، وإن كان المسلم قاصداً
بإتلافه الأجر والثواب من الله ، وخالف الشافعي في هذا وقال لا ضمان عليه
في إتلاف ما حرمه الشرع وإن كان مملوكاً لغيره . ويعتمد أبو حنيفة في تقرير
هذه المسئولية على أن الدين أمرنا بتركهم وما يدينون ، وقد روى أن عمر سأل عماله

ماذا تصنعون بما يمر به أهل النمة من الخور؟ فقالوا نشرها فقال : لا تفعلوا وولوم
بيهما وخذوا العشر من أثمانها . قال أبو حنيفة لولا أنها متقومة وأن يبيها جائز لم
لما أمرهم بذلك ، ومن المعلوم أن التقوم أصل الضمان والمسئولية . أما إهدار
تقومها فإنما هو بالنسبة للمسلم فقط .

(ج) ومن تلك المسائل أن أبا حنيفة وأبا يوسف يقرران أن للمسئولية
الناشئة عن الاستيلاء القهري لا بد فيها من إزالة يد المالك وإثبات اليد القاهرة ،
ويرى محمد من أئمة الحنفية أنه يكفي فيها تقويت يد المالك . ويرى الشافعي
أنه يكفي فيها إثبات اليد القاهرة . وعلى هذا الخلاف قال أبو حنيفة وأبو يوسف :
إن هذه المسئولية لا تتحقق في المقار ، وحكم الشافعي ومحمد بضمانه . أما زوائد
المغسوب فحمد يرى كاستأذيه عدم ضمانها لعدم تقويت يد المالك فيها . ويرى
الشافعي ضمانها لإثبات اليد القاهرة . ومن فروع المسألة ما لو غصب رجل دابة
وساقها فبيها ولدها ، فتلف الولد بذئب اعتدى عليه فإنه لا يضمن الغاصب
إن لم يسق الولد معها . ويرى الشافعي الضمان .

(د) يرى أبو حنيفة أن لا مسئولية على صاحب الماشية إذا أتلفت ولم يكن
معه أحد بأن أتلفت ليلاً أو نهاراً ، ويرى غيره أن المسئولية كما تتجه إلى السائق
أو القائد أو الراكب تتجه أيضاً إلى من هي تحت يده إذا أتلفت؛ لتقصيره في حفظها
فيسأل عن الضرر الذي تحدثه وهي تحت يده متى كان حفظها مقدوراً له ،
وقد مرت هذه في أقضية النبوة التي رويناها .

(هـ) يرى أبو حنيفة أن المفقود عليه في الأجير المشترك وهو ما يعمل لنير
واحد هو العمل فقط والحفظ ضرورة يستدعيها العمل من غير أن يرد العقد عليه ،
ويرى غيره أن المفقود عليه العمل والحفظ معاً . وتفرع على هذا الخلاف أن العين
إذا أتلفت في يد الأجير بغير فعله ، وكان بما يمكن الاحتراز عنه لا ضمان على

الأجير عند أبي حنيفة ويرى غيره الضمان . وهناك قال متأخرو الحنفية : يفق بقول غير الإمام صيانة لأموال الناس . وفي الزيلعي : (وبقولها يفق لتغير أحوال الناس ، و به تحصل صيانة أموالهم ؛ لأنه إذا علم أنه لا يضمن ربما يدعى أنه سرق أو ضاع من يده) . ومن هنا يتبين أن اختلاف الأئمة في مسئولية الأجير المشترك عما تلف بشير فعله اختلاف مبني على اختلاف أحوال الناس في الأمانة والصدق .

وهذه ظاهرة من ظاهرات المرونة الواسعة التي ترافق الفقه الإسلامي في جميع المصور والأحوال .

أما مسئولية الأجير عن التلف يحصل بعمله فإن أبا حنيفة يقول بها ، وذلك كتخريق الثوب من الدق وغرق السفينة من اللد . ويرى غيره عدم الضمان ، فأبو حنيفة يرى أن العمل السليم هو الملقود عليه ، وهو في قدرة العامل ، ويرى غيره أن التحرز عن المريب ليس في قدرة العامل . وإذا كان هذا هو مبني الخلاف فإننا نستطيع أن نتحاكم في المسألة إلى أهل الخبرة بالصنائع - هل العمل للمصلحة في الوسع والفسد عما يمكن التحرز عنه ؟ فإن كان جوابهم « نعم » فالرأي رأى أبي حنيفة وإن كان « لا » فالرأي رأى غيره ، وبذلك خرج الخلاف عن أن يكون فقهاء تعرف حجته من الفقهاء إلى موضوعي ، يعرف من أهل الصنائع والحرف ، والذي جرى به العرف في بلادنا اعتبار الأجير في أحوال التلف مقصراً فيما يمكنه أن يتوخاه من المصلحة ، وإن ذلك من مقتضيات الصنعة ، وبناء على ذلك ثبتت مسئوليته ويحكم عليه بالضمان . وهذا مما يتفق الفقهاء على تقرير المسئولية فيه .

(و) يرى الحنفية أن حق الله وحق العبد إذا اجتمعا في شيء ونفذ أحدهما سقط الآخر . وعلى ذلك قالوا : « لا يجتمع قطع وتزيم في سرقة » و « لا يجتمع حد وصادق في إكراه على الزنا » . ويرى غيرهم أنه لا تنافي بين الحقتين فلا يمنع تنفيذ أحدهما تنفيذ الآخر .

(ز) يرى الحنفية أن (الاضطراب لا يبطل حق الغير) وفرعوا عليه أن من قتل جلا صائلا عليه يضمن ، وإن كان في قتله مضطراً لدفع الضرر عن نفسه ، ومن أكل طعام غيره لدفع تحصة يضمن وخالف الشافعي في هذا ، وأسقط للستولية بالاضطرار ؛ لوجود الإذن والإباحة من الشارع ولا تجمع إباحة وضمان . وفرق غيرهما بين ما إذا كان الإتلاف لدفع أذى التلّف عن التلّف كالجلب الصائل فلا يضمن وبين ما إذا كان لدفع أذى التلّف بالتلف كأكّل الطعام المضطر فيضمن . هذا التفصيل لفقهاء الحنابلة .

هذه بعض مما اختلف الفقهاء في تطبيق مبدأ التمييز عليه . وإن الناظر في هذه المسائل وما مائلها إذا كان ذا روح فقهية ، وإلمام بأصول البحث عند الأئمة ، يجد له مجالاً لترجيح ما يتفق عليه جميعهم ، وتشهد له أصولهم ، وقد يكون له من العرف الحادث ونظام الحياة الجديد ما يساعده على الوصول إلى الحكم الذي يحفظ على الناس مصالحهم ويقف بحرياتهم عند حدها النافع .

٤ — أسباب المسؤولية المدنية

لا نستطيع أن نعرض في هذه الرسالة لجميع فروع المسؤولية المدنية التي عرض لها الفقه الإسلامي فإنها قد سردت في جميع أبوابه وألفت فيها كتب مستقلة وعقدت لها فصول طويلة في سائر كتب المذاهب الفقهية وسنكتفي بمد الذي أسلفنا بموجز عن أسبابها الأربعة التي استخلصناها من كلام الفقهاء وأجلناها في الكلام على معنى المسؤولية المدنية في الفقه الإسلامي .

(١) للمسئولية الناشئة عن مخالفة المقد :

للمقد طبيعة تقتضي أحكاماً خاصة . وقد يقترن المقد بشرط لأحد المتعاقدين

أولها مصرح به في صيفته أو مدلول عليه بالعرف ، فالإخلال بما تقتضيه طبيعة العقد أو يقتضيه الشرط سبب من أسباب المسؤولية . فالمقد يقتضى بطبيعته سلامة العقود عليه من العيب أو الاستحقاق فإذا ظهر بعد القبض أحدهما تحققت المسؤولية . وقرر الفقهاء بناء على هذا مسؤولية « المستأجر » عن الضرر الذي يصيب العين للمستأجرة ومسؤولية « الأجير » وهو العامل الذي يستأجر على عمل بعد أن قسموه إلى خاص ومشترك ، ويبنوا العقود عليه مع كل منهما متى تتجه المسؤولية عليهما . وكما قرروا في الإخلال بما تقتضيه طبيعة العقد على هذا النحو ، قرروها في الإخلال بالشرط للمصرح به في العقود . وقد اختلف العلماء في قرن العقود بالشروط فمنهم من منع مطلقاً ، ومنهم من أجاز مطلقاً ، ومنهم من فصل ، فنع الشرط الذي لا يلائم العقد وأباح الشرط الملائم . وقد جاء اعتبار الشروط في كلام النبوة « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » .

ومن قواعد الحنفية فيما يختص بالشروط « يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان » ، وهم يريدون بهذا أن الشرط متى أمكن مراعاته وتحققت له فائدة وجب اعتباره وكان الإخلال به موجباً للمسؤولية . ويلاحظ أن الشافعية يرون في هذا المقام أن الشرط يجب مراعاته متى أمكن ، وإن لم يكن مفيداً ، حتى لو أمر رب الوديعة للودع أن يحفظها في بيت معين من الدار كان الإخلال به والحفظ في غيره من الدار موجباً للمسؤولية .

وكما قرروا المسؤولية في الإخلال بالشروط للمصرح بها على هذا النحو قرروها في الإخلال بها إذا دل عليها العرف المتبادل بين الناس وإن لم يصرح بها . وقد جاء في قواعد الفقهاء « أن العادة للطرقة تنزل منزلة الشرط » وبذلك تكون مخالفتها إذا أحدثت ضرراً توجب مسؤولية المخالف . وقد اعتبر الفقهاء العرف أصلاً كبيراً لكثير من الأحكام ورتبوا اختلافها على اختلافه ، وبلغ

من أمر العرف عند بعض الفقهاء أن كان مخصصاً لمعوم النص وقاضياً على القياس . ومن المحفوظ عندهم كقاعدة قولهم :

والعرف في الشرع له اعتبار لذا عليه الحكم قد يدار
وَأَلْفٌ فِي تَأْثِيرِ الْعُرْفِ عَلَى الْأَحْكَامِ الْإِمَامُ ابْنُ عَابِدِينَ الْحَنَفِيُّ رَسَالَتُهُ الْمَعْرُوفَةُ
بِاسْمِ « نَشْرِ الْقُرْفِ فِي بِنَاءِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْعُرْفِ » .
(ب) المسئولية الناشئة عن الاستيلاء القهرى :

اتفق العلماء على أن من أسباب الضيان أن يزِيل الإنسان يد المالك
عن ملكه ويضع يده عليه . واختلفوا بعد ذلك في تفويت يد المالك
فقط أو إثبات اليد القاهرة هل يكنى أحدهما في تحقق المسئولية عند هلاك المال ؟
وقد سبق أن هذه إحدى مسائل المسئولية التي اختلف الفقهاء فيها ، وقد أفردوا
لها كتاباً على حدة سموه « كتاب الغصب » ، عرضوا فيه لمنى الغصب
وأحكامه المترتبة عليه ، وحكم الغصب من الغاصب ، كما عرضوا فيه لملك الغاصب
المغصوب إذا أدى الضيان ، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالغصب ، ونحن نكتفى
بالإرشاد إلى ما كتبوا والتوصية بالاطلاع عليه .

(ج) المسئولية الناشئة عن مباشرة الإتلاف :

الإتلاف مباشرة : هو إتلاف الشيء بالذات ، ويقال للفاعل « مباشر »
وإتلاف الشيء : إخراجُه من أن يكون منتفعاً به منفعة مطلوبة منه عادة ،
وقد اتفق الفقهاء على أن من أتلف مالا أو نفساً أو عضواً من نفس أو فوت
جبالاً في عضو بغير حق شرعى ، فعليه مسئولية ما أتلف . وتكلموا في باب
الجنايات على إتلاف النفس والأعضاء الموجب للضيان للمالى وتكلموا على
الضمان الواجب ، وهو دية النفس ودية الأعضاء وحكومة الدل . وقد سبق
ترجيح المسئولية عن إتلاف المنافع .

ومن فروع مسئولية الإلتلاف تقرير الضمان على من أحدث جرحاً في غيره ولم يبق له أثر ، فقد قرر أبو يوسف على الجاني أرش الألم وهي حكومة عدل . أما أبو حنيفة فرأى عدم للمسئولية متى برئت الجراحة ، ومحمد رأى تقدير أجر الطبيب وثمن الدواء .

ولا تنس ما تقدم عن الحنابلة من ضمان النافع التي فانت الحفي عليه مدة الجراحة .

ومن فروعها مسئولية خطأ الطبيب إذا تجاوز الحد المعتاد ، أو أهمل في العلاج ، أو لم يكن من أهل الطب . وفي تقرير هذه المسئولية حفظ الأرواح التي يتلاعب بها بعض الأطباء ، وحفز للأطباء على التنبيه إلى واجبه ، واتخاذ الحيطة اللازمة في أعمالهم المتعلقة بحياة الناس .

ومن فروعها مسئولية التشويه للمروفة بمسئولية « المائة المستديمة » ، فقد قالوا : من ضرب إنساناً فاصفر سنه أو احمر مع بقاء النقرة — عليه مسئولية ما أحدث . وقد وردت بذلك آثار صحيحة تدل على مبلغ عناية الفقه الإسلامي بتحرى العدالة وحفظ الحقوق .

ومن فروعها مسئولية تجاوز حدود السلطة المخولة ، وقرروها على ناظر الوقف إذا فعل ما لا يسوغ له أن يفعله وعلى الوكيل والوصى كذلك ، وقرروها في تأديب الصبي والزوجة .

(د) للمسئولية الناشئة عن التسبب في الإلتلاف :

الإلتلاف تسبباً هو : إحداث أمر يفضي إلى تلف شيء آخر على جري المادة ، ويقال للفاعل « متسبب » كمن قطع جبل فنديل معلق فسقط القنديل وانكسر ، فإن الفاعل بالنسبة لتلف الجبل مباشر ولكسر القنديل متسبب .

ولا بد في الضمان بالتسبب من أمور ثلاثة : (١) التمدى . (٢) تحقق السببية بين الفعل والضرر ، وذلك بأن يكون مؤدياً إليه غالباً . (٣) ألا يقطع سببية الفعل للضرر قاطع أجنبي من الفاعل . ويتفرع على الشرط الأول أن من حفر بئراً في غير ملكه وبلا إذن صاحب الأرض فوقع فيه إنسان ضمن ، ولا ضمان إذا كان في ملكه أو أذن المالك . ويتفرع على الثانى أن من حفر قناة صغيرة لا يموت ما يقع فيها عادة ووقع فيها إنسان أو حيوان ومات لا ضمان . ويتفرع على الثالث أن من حفر بئراً في ملك غيره وأوقع إنسان نفسه فيه أو وقفه غير الحافر لا ضمان على الحافر لاختطاع معنى السببية بالفعل الطارئ ، ومن ذلك إذا أوقد رجل ناراً في داره كالمعتاد فهبت ريح طيرت منها شرارة أحرقت نفساً أو مالا لا يضمن ، وقد استثنى الفقهاء من هذا الشرط مسئولية من سعى كذباً بشخص إلى السلطان ففرمه السلطان فإنهم حكموا بتضمن الساعى متى ظهر كذبه وإن كان فعل السلطان طرأ على التسبب . « وتنتظر في هذا : التناوى الخيرية جزء ثان » .

ومن القواعد التي بنيت على الشرط الثالث قولهم : « إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر » وقد تكلم صاحب الأشباه على هذه القاعدة وبين أن الدال على مال الغير يُسرق لاضمان عليه لأن السرقة تخلت بين الدلالة والتلف ، ولم تكن الدلالة علة للسرقة وإنما علتها سوء اختيار الفاعل ، ثم أوجبوا مسئولية المودع إذا دل السارق على الوديعة فسرقها لأن الدلالة في هذه الحالة إخلال بواجب الوديعة وهو الحفظ ، فالضمان ليس لذات الدلالة بل لأنها تضمنت عدم الحفظ وهو موجب للمسئولية بمقتضى طبيعة عقد الوديعة . وإن معرفة ما يقطع السببية مما لا يقطعها تحتاج إلى شيء كثير من الدقة والاستمانة بالعرف وأهل

الخبرة في طبائع الأشياء والحيوانات . وهنا تظهر دقة القاضي ونباهته . أما الأساس الفقهي فواضح .

التسبب الإيجابي وسلبى :

قد يعمل الإنسان عملاً فينشأ عنه الإلتلاف ، وقد يهمل القيام بعمل مطلوب منه فيحصل التلف ، والحالة الأولى هي التى نمر عنها « بالتسبب الإيجابى » . والحالة الثانية هي التى نمر عنها « بالتسبب السلبى » وقد فرض الفقهاء فروعا كثيرة فى التسبب بعضها يرجع إلى الأول وبعضها يرجع إلى الثانى ، وبما يرجع إلى الأول وقف الدابة فى الطريق العام ورش الماء فيه ووضع الأحجار وكل ما من شأنه أن يحدث ضرراً وفعله الإنسان فى الطريق العام بغير إذن الحاكم وأحدث ضرراً فى نفس أو مال . ومنه ما نمر عنه « بمسئولية الصبيحة المفاجئة » فقد جاء فى « التارخانية » : من صاح على آخر فجأة فأت من صبيحته تجمب الديدة . وفى مجمع الفتاوى : لو غير صورته وخوف صبيحاً لجن الصبي يضمن . ومن التسبب الإيجابى المسئولية المروقة « بمسئولية سوء استعمال الحق » وأساسها عندهم أخذاً من الفروع أن يملك الإنسان تصرفاً أو فعلاً ، ولكن يحدث إذا أوقعه على بعض الوجوه إضراراً بالنير . وقد اختلف الفقهاء فى هذه المسئولية ، فبعضهم لا يثبتها ويعطى الإنسان الحق فى أن يستعمل حقه على أى وجه يريد ولا يوجه عليه فى ذلك مسئولية ما ، وبعضهم يثبتها ويرى أن شرط تصرف الإنسان فيما يملك ألا يحدث ضرراً بغيره . وقد جاء فى قواعد الحنفية « تصرف الإنسان فى خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره » قال الحنفية : والقياس أنه يصح وإن تضرر به الغير ، لأنه تصرف فى خالص ملكه ولكن ترك القياس فى محل يتحقق فيه الإضرار بالنير عملاً بمحديث « لا ضرر ولا ضرار » .

ومن فروع سوء استعمال الحق ما لو سقى أرضه بما فوق المعتاد أو في غير نوبتها فنزّت أرض جاره أو غرقت فإنه يضمن . ومن فروعها بناء القنور في الدار للخبز وتثبيت رحا الطحن ومذقة القصار .

ومن التسبب الإيجابي فتح باب الضياع كفتح القفص للطائر ، والباب للدابة وغيرها من كل ما يمكن الحيوس من الفرار بشرط ألا يطرأ عليه ما يقطع تسببه كما إذا فتح الباب وهيج الطير غيره فإنه لا ضمان على الفاع ؛ لأن عمل الغير تحلل بين الفعل والتلف ويمكن أن يضاف إليه التلف .

وعلى هذه المسئولية يمكن تطبيق تسهيل طرق الفرار من الحاكم للجنة وطمس معالم الجناية . ومن التسبب الإيجابي ما قرره الفقهاء من مسئولية رجوع الشهود عن الشهادة ومسئولية خطأ القاضي في الحكم وينبأ في هاتين المسئوليتين شرط الضمان وعلى من يكون في الخطأ والمدد وحق الله وحق العبد . ولترجع كتبهم في هذا .

(٥) المسئولية الناشئة عن التقصير فيما يجب :

ذكرنا أنواعاً من المسئوليات الناشئة عن التسبب الإيجابي . أما مسئوليات التسبب السلبي فترجع إلى هذه القاعدة العامة « إذا قصر الإنسان في القيام بما يجب عليه بالشرع أو بالعقد فتلفت نفس أو مال وجب عليه ضمان ما تلف » قرر الفقهاء هذا الأصل في فروع كثيرة تراها في الوديعة والإجارة بعد انتهاء العقد والإعارة بعد انتهاء المدة وتراها في باب الأنفس والحقوق العامة .

وقد سبق أن رويناً أن رجلاً أتى أهل بيت فاستسقام فلم يسقوه حتى مات فأغرمهم عمر الدية ، وقال أحد : وبه أقول . وقال الشوكاني في « نيل الأوطار » : في هذا الحديث دليل على أن من منع غيره ما يحتاج إليه من طعام أو شراب

مع قدرته على ذلك فأت ضمن لأنه مقسب بذلك ، وسد الرمي واجب ، وجاء في كتاب « معين الحكام » : صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للأم فخرجت وتركته الصبي فوق في النار تضمن الأم . وفيه امرأة تصرع أحيانا فمحتاج إلى حفظها لئلا تقع في النار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها وإن لم يحفظها حتى ألفت نفسها في النار عند الصرع فعليه ضمانها . وفيه : امرأة تركت ولدها عند امرأة وقالت لها : هو في حبرك حتى أرجع فذهبت المرأة الثانية وتركته فوق الصنير في النار فعليها الدية للأم وسائر الورثة إن كان بمن لا يحفظ نفسه . وقال الإمام الدردير المالكي المتوفى سنة ١٢٠١ هـ في كتابه « الشرح الكبير على متن خليل » : يضمن من ترك تخليص مستهلك من نفس أو مال قدر على تخليصه بقدرته أو جاهه أو ماله فيضمن في النفس الدية . وفي المال القيمة . وللمراد بالمستهلك في عبارته المعرض للهلاك . قال : وتخليصه واجب على من قدر عليه ولو يدفع مال من عنده ويرجع به على ربه حيث توقف الخلاص على دفع المال ولو لم يأذن له ربه في دفع المال لخلاصه . ويدخل في هذا الأصل مسئوليات أجبر النقل والرعى والحراسة إذا قصر أو في حفظ ما بأيديهم حتى تحقق التلف . ويتجلى في تقرير هذه المسئولية على هذا النحو مقدار عناية الفقه الإسلامي بحق الإنسان على الإنسان وإن لم يكن بينهما التزام خاص وأنه يوجب الحفظ والمسئولية .

٥ - تسلسل السببية وحصول الضرر بالسبب الأخير

قال الفقهاء : لو سقط حائط إنسان على حائط آخر فسقط الحائط الثاني على رجل فقتله ضمن صاحب الحائط الأول لأن سبب حائطه لم ينقطع . وإن عثر إنسان بتراب الحائط الثاني لايضمن الأول لأن التفريغ ليس عليه ولا الثاني إلا إذا علم بسقوط حائطه ولم ينقل ترابه في مدة تسع النعل . وقالوا : لو أشهد على حائطه

بالميل فلم ينقضه صاحبه حتى سقط فقتل إنساناً ثم عثر رجل بنقضه وعثر آخر بالقتيل وععلها كان ضمان القتل الأول وعطب الثاني على صاحب الحائط لأن الحائط ونقضه مسئولان منه أما التلف الحاصل بالقتيل الأول فليس عليه لأن نقله ليس مسئولاً منه .

نأخذ من هذين الفرعين أن تسلسل السببية يوجب الضمان على صاحب السبب الأول إذا بقي معنى نسبه في السبب الأخير . أما إذا انقطع وأضيف الضرر إلى غيره فإنه لا يضمن .

٦ — المسؤولية عن فعل الغير

كما قرر الفقهاء مسؤولية الإنسان عن الإلتاف مباشرة أو تسبباً إيجاباً أو سلباً — قرروا مسئولته أيضاً عن فعل الغير بشرط أن يكون ذلك الغير في رعايته وتحت يده ، وذلك يشمل الحيوانات والجمادات والتلاميذ .
أما عن الحيوانات فقد عقدوا لها باباً على حدة تحت عنوان « جناية البهيمة »
وقد توسع المناظرة في هذه للمسئولية وذكروا فروعاً كثيرة ضمنوا فيها صاحب الحيوان إذا ألتف مالا أو نفساً وكان في استطاعته أن يحول بينه وبين الإلتاف ، وقد سبق أن روي فيها حديث البراء بن عازب .

أما عن الجماد فتكلموا على مسؤولية الإنسان عما يمدته ووضعوا له فصلين أحدهما تحت عنوان « ما يحدث الرجل في الطريق وغيره » والآخر تحت عنوان « الحائط المائل » .

والحكم في هذه المسؤولية ينبئ على قواعد هي : دفع الضرر العام واجب .
الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام . شرط انتفاع الإنسان بالحق العام

السلامة . وشرطوا في المسؤولية عن ضرر الحائط المائل أن يتقدم طلب بنقض الحائط في مدة يقدر فيها صاحبه على النقص . وللمطالبة حق العامة أو الحاكم إن كان الليل للطريق العام ، وحق صاحب الملك إن كان الليل إلى ملك معين ، وشرط المطالبة أن تكون لمن يملك النقص والتفريغ فلا تكفى مطالبة من لا يتمكن كالمرتحن والمستأجر والمودع .

أما المسؤولية عن عمل التلاميذ فالذى يؤخذ من فروعهم التى ذكروها في أبواب الإجارة وغيرها : أن عمل التلميذ مضمون على الأستاذ بشرط أن يكون العمل في حدود وظيفته آلة ومحلا وكيفية ، أو أن يكون مأموراً به من قبل أستاذه صراحة أو دلالة، فإن لم يكن في حدود وظيفته ولا مأموراً به ولا بما جرت العادة بأن مثله يفعله فلا ضمان على الأستاذ وإنما الضمان على التلميذ في ماله . وفى البرازية : أجبر القصار لا يضمن ما تخرق من عمل مأذون فيه إلا أن يخالف الأستاذ . قالوا : وولد القصار مثل تلميذه في هذا الحكم .

٧ — تأثير عوارض الأهلية في المسؤولية

تكلم علماء الفقه وأصوله على الأهلية فصرفوها وقسموها ، وعلى عوارضها وقسموها إلى سماوية ومكتسبة ، وينتو تأثير كل عارض في حقوق الله الخاصة ، وحقوق العبد الخاصة ، والحقوق المشتركة بين الله وبين العبد ولم في ذلك تفصيلات وتفريعات ليس من واجبنا في هذا الكتاب أن نعرض لها وإنما الذى نعرض له بيان تأثير العوارض في المسؤولية ولنجعل الكلام في فصلين : أحدهما في تأثير عارض الصغر والجنون ، والآخر في تأثير عارض الإكراه .

(٢) عارضا الصغر والجنون :

قرر الفقهاء أن للصبي والجنون ذمة صالحة لتصلق لتسؤوليات المالية المحضة كالأعراض في المعاملات والقرارات بسبب إتلاف مال الغير ، وكالصلوات والمؤن من النفقات والعشر والخراج لأن المال هو المقصود فيها ويكفي أداء الولى . أما الواجب جزاء وعقوبة فلا يتعلق بتمتعا كمال الدية ويسقط عنهما كل ما يراعى في ثبوته وصف العقوبة كالتقصير والحرمات من الميراث ؛ لأن العقوبة جزاء التقصير وهما ليسا من أهلها .

ثم إذا لم يكن لهما مال ثبت ما وجب عليهما في الذمة حتى اليسار . ولا يجب على الولى ولا على القيم إلا إذا كان إتلافهما المال ناشئا من تقصيره في حفظهما أو ناشئا من إغرائهما بالإتلاف . وقد جاء في قواعد الحنفية « الصبي المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله » « وكذلك الجنون » .

وجاء في قوانين « ابن جزى المالكي » : وأما الصبي الذى لا يعقل فلا شيء عليه فيما أتلفه من نفس أو مال كالمجاء . أما العاقل فى ماله .

(ب) عارضا الإكراه :

تكلم الفقهاء على الإكراه وشروطه وحكم تصرفات المكروه والتزاماته وبينوا حكم المسؤولية عما يحدثه بالإكراه فى نفس أو مال وهذا الأخير هو الذى يهتما ببياننا الآن وخلاصة ما قالوا فيه أخذنا من مذهب الحنفية : أن المكروه عليه إن كان فعلا لا يحتمل كون الفاعل آلة للحامل اقتصر حكمه على الفاعل ولا يمتدئ غيره وإن كان يحتمل اعتبار الفاعل آلة للحامل كالإكراه على إتلاف المال والنفس فى الإكراه الملجئ ينسب الفعل إلى الحامل فيلزمه ضمان المال فى الإكراه على إتلاف المال ويلزمه التقصير فى الإكراه على القتل . ويوجب

« زفر » من علماء الخفية القصاص على الفاعل فقط ، ويرى الشافى أنه يقتصر منهما معاً . أما الإكراه غير الملجئ فهو لا يرفع مسئولية المال ولا النفي عن الفاعل فيضمن ما ألتف من مال ويقتصر منه بالقتل إذا تحقق شرط القصاص (والشافى يرى أن الإكراه نوع واحد ولا يسمى غير الملجئ إكراهاً وأنه يدفع المسئولية مطلقاً) .

٨ - تحمل المسئولية عن الفاعل

الأصل فى المسئولية أن تتعلق بمن باشر الإلتلاف أو تسبب فيه ولكن توجد أحوال يتحمل فيها تبعه المسئولية غير المباشر وغير المتسبب . ونستطيع أن نرد تلك الأحوال إلى أمور ثلاثة :

أحدها : أن يكون الفاعل ممن نصب لمصلحة الناس فتصرف بمقتضى قوانينه وترتب على التصرف تلف فى نفس أو مال ثم تبين أن الجنى عليه لا يستحق ذلك وهذا يظهر فى الحكم إذا تبين كذب الشهود ويظهر فيما لو أخطأ الحاكم فزاد فى تنفيذ العقوبة بما أوجب التلف ويظهر فى سائر التصرفات التى يراها الحاكم فى المصلحة العامة ويترتب عليها تلف أموال خاصة الناس فإن الضمان فى كل هذا يتحملة بيت المال .

ثانيها : أن يكون الفاعل باشر الفعل بأمر غيره الذى أفهمه أنه صاحب أمر وملك . ومن ذلك ما قاله الزيلعى : لو استأجر إنساناً ليشرع له جناحاً فى فناء داره وقال له : إنه ملكى ، أو لى حق الإشرع فيه من قديم ولم يعلم الأجير حقيقة الحال فظهر بخلافه فسقط على إنسان قبل الفراغ أو بعده فإن الضمان يكون على الأجير ويرجع به على الأمر . ومنه ما لو رش إنسان فناء حائوت يأذن صاحبه فإن الضمان يكون

على الأكرس . ومن ذلك ما سبق من تحمل الأستاذ مسئولية ما ألتفه التلميذ في أثناء العمل الذى أكرس به من أستاذة .
نالتها : الإكراه . وقد سبق بيانه .

طريق رفع المسئولية :

قد يحصل الضرر بفعل أو تسبب ولكن ترتفع المسئولية عن الفاعل أو المتسبب فلا يحكم عليه بضمان التلف ثم إن حكم بالضمان على غيره في تلك الحالة كان من قبيل « تحمل المسئولية عن الفاعل » .
وأما إذا لم يحكم بالضمان على أحد فذلك هو المقصود من رفع المسئولية .
ونستطيع أخذنا من الفروع أن نعد من طرق رفع المسئولية ما يأتى :

أولاً : أن يحصل التلف بقوة لا يستطيع الإنسان دفعها وليس في قوته أن يمتدحز عنها كما إذا غرقت السفينة من ريح شديد أو موج هائج أو اصطدام بصخر لا يعرفه الملاح ولا عهد له به . ومنه التلف الحاصل بسرطان العملية الجراحية التى وقعت معتادة ولم يهمل الطبيب علاجها .

ثانياً : أن يحصل التلف بفعل يقدر الإنسان على دفعه ولكنه فوجئ به في مكان مأمون أن يفاجأ فيه بمثله كفجأة راعى الترم بذئب في مكان مأمون .
ولا شك أن غير المقدور والمفاجئ كلامهما لا دخل للإنسان فيه ولا ينسب إليه تقصير ولذا كانا رافعين للمسئولية عن الضرر الحاصل بهما . ومن القواعد المقررة أن التكليف بحسب الوسم وقد جاء في القرآن : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .

ثالثاً : أن يكون الإلتلاف بعامل الدفاع عن النفس أو العرض أو المال .

وإذا نظرنا إلى أن الإنسان يفعل في هذه الحالة تحت التأثير بماطلة صحيحة لا يستطيع دفعها صح مع شيء من التوسع أن نعتبر هذا من نوع « القوة القاهرة » وإن كان الفعل صادراً بقوة الإنسان واختياره .

أما ما يرجع إلى فقد معنى التسبب كضرب عاды خفيف في غير مقتل ترتب عليه تلف لا يترتب مثله على مثله عادة فهذا مادفع للمسئولية أى يحول بينها وبين التحقق وهو غير الرفع الذى يقتضى تحقق المسئولية بأركانها منسوبة إلى الجانى ثم لا يحكم عليه بالتعويض لفقـد ركن الاختيار أو لتحقيق الإباحة .

طريق إثبات المسئولية :

١٠ - هى طريق إثبات كل دعوى . وقد تكلم الفقهاء على طرق الإثبات ووضعت فيها مؤلفات خاصة والفقهاء فيها طريقان :

الأول : عدم تقييد القاضى بنوع معين فله أن يقبل أية حجة تؤيد دعوى المدعى ومن أكبر أنصار هذا رأى العلامة ابن القيم الجوزى المتوفى سنة ٧٥١هـ .

الثانى : حصر طرق القضاء فى طائفة معينة وهى البيئة والإقرار واليمين والسكر والقسامة وعلم القاضى والقرينة القاطعة . والقاعدة العامة للبيّنات أنها لإثبات خلاف الظاهر فمن جرح به فرسه فأنتلف إنساناً حال جوحه وأنكر أولياء الدم الجروح وعدم قدرته على المنع كلف إثبات مجزءه عن المنع لتحقيق سبب الضمان وحصول الشك فيما ينافيه ، والأولياء ينكرون المنافى وهو يدعيه والأصل عدمه والبيّنات لإثبات خلاف الظاهر . وخلاصة هذا أن المدعى عليه بالضرر يثبت أن الضرر لم يكن من جهته .

وقاعدة « البيئة على المدعى » لا تؤثر علينا فى هذا المقام لأن المدعى فيها

يشمل مدعى الضمان ومدعى سبب البراء منه عند تحقق السبب . قال الفقهاء :
إذا ادعى الدين قضاء الدين أو إبراء الطالب فإن القول قول الطالب لأن المدين
لما ادعى القضاء أو الإبراء صار كأنهما اتفقا على أن الدين كان ثابتاً وبذلك كان
شغل الذمة هو الأصل والمدين يدعى خلافه والطالب ينكر والبيئة تكون على
من يدعى خلاف الأصل وهو المدعى عليه الأصلي .

وللدقة في تكييف الدعوى في جميع مراحل السير فيها دخل كبير في تعيين
من يكلف بالإثبات .

التعويض في الشريعة الإسلامية :

هو المال الذي يحكم به على من أوقع ضرراً على غيره في نفس أو مال
أو شرف . والتقدير في تعويض الشرف من باب التعزير الذي وكلت الشريعة
الإسلامية أمره إلى الحاكم يقدره بالنظر إلى قيمة الضرر ومنزلة المجنى عليه
والعرف الجاري في مثله ، وأساس التعويض للمال في الشرف مأخوذ من مذهب
الإمام الشافعي .

أما تعويض المال فقاعده التثلل إن كان مثلياً كالميكالات والوزونات
والقيمة إن كان قيمياً كالحیوانات والياب . والمعتبر قيمة التلغ يوم التمدى
ولا عبرة بهبوطها بعد ذلك وإن كان قبل الحكم .

أما تعويض النفس والأعضاء فهو الدية وأجزاء منسوبة إليها وقد عرفها
النفهاء بأنها : للمال الواجب للجناية على الحر في النفس أو فيا دونها . وعرفها
الشيخ محمد عبده بأنها « ما يعطى إلى ورثة المقتول عوضاً عن دمه أو عن حقهم
فيه » وتأخذ من هذا التعريف أن الشيخ عبده يرى أن الأصل في الدية عدم
التقدير وأنها في مقابلة حق الورثة في قعيدم ، ولعله لاختلاف الحقوق وتفاوتها

يرى أن تكون الدية على حسب تفاوت حقوق وانتفاع الورثة بالجنى عليه ،
وعما يؤيد هذا أنه قال : أطلق القرآن الدية وذكرها نكرة ، وظاهر ذلك
أنه يجرى منها ما يرضى أهل المقتول وهم ورثته قل أم كثر ، ولكن السنة بينت
ذلك وحددته على الوجه الذى كان معروفاً مقبولاً عند العرب . وتفصيل مقادير
الدية كما يبتها السنة تكلفت به كتب الفقه على أكل وجه . وما يجب التنبيه
له أن الأصناف المذكورة هناك ليست واجبة الاتباع بل جوزوا المدول عنها
إلى قيمتها وما كانت الأصناف الواردة فى السنة إلا لأنها الميسورة وقت التشريع
وجرت عادة العرب على التعويض بها .

أما نظرية اتحاد قدر الدية بالنسبة إلى جميع الناس فهي مبنية على أن الدية
فى مقابلة الدم فقط والناس فى نظر الشريعة من هذه الحثية سواء . وهذا لا يمنع
الحاكم من أن يقدر الأضرار التى تصيب الورثة بموت مورثهم فيحكم بالنظر إليها
بما يعوض عليهم ما فاتهم من الانتفاع به وبناء على نظرية المساواة فى الدماء سوت
الشريعة بين دية الذكر والأنثى والصحيح والمرضى والسليم والأشل كما سوت
بين دية المسلم ودية غيره إذا لم يكن حريباً ، قال الله تعالى : « وإن كان من قوم
بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتخبر رقة مؤمنة » .

قال الشيخ عبده فى تفسيرها : فالواجب فى قتل الماهد والذى هو كالواجب
فى قتل المؤمن : دية إلى أهله تكون عوضاً عن حقه فيه وعقوبة رقة مؤمنة
كفارة عن حق الله تعالى الذى حرم قتل الذين والماهد ، كما حرم قتل
المؤمنين . ثم قال : وقد نكر الدية هنا كما نكرها هناك وظاهر أنه يجرى
كل ما يحصل به التراضى وأن للعرف العام والخاص حكمه فى ذلك ولا سيما إذا
ذكر فى عهد الميثاق أن من قتل دية كذا وكذا ، فإن هذا النص أجدر بالتراضى

وأقطع لرق النزاع وظاهر الآية أن أسر الدية منوط بالعرف و بالتراضي والأقرب أن اختلاف السلف فيها كان لأجل هذا .

وظاهر الآية أن التعويض في النفس إنما هو على الجاني وهو الأصل في المسؤولية كما يقتضيه قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاء فوجد العرب على نظام خاص في الديات يقضى بتوزيعها على الماقلة بمقتضى ما كان بينهم من التناصر ومسئولية الأسرة عن خطأ الواحد منها فأقره في غير موجب القود وفي غير الثابت بالإقرار حثاً على التناصر وطالباً لبقاء الوحدة في الأسرة وإقراراً لهيمنتها على بعضها وبذلك اعتبرت الشريعة الإسلامية أن خطأ الواحد من الأسرة منسوب إليها جميعاً فأوجبت الدية عليها ويدل على هذا أن التناصر حينما انتقل من العشيرة والأسرة إلى أهل الديوان جعل عمر المقتل على أهل الديوان . وفي غاية البيان أن ذلك لم يكن من عمر تفسيراً لحكم الشرع بل تقريراً لأنه عرف أن المشيرة كانت تتحمل بطريق النصرة فلما كان التناصر بالرايات جعل المقتل عليهم . وقد نص الفقهاء على أن الدية في زمننا هذا لا تكون إلا في مال الجاني قالوا : لأن العشائر قد هت ورحمة التناصر قد رفعت وبيت المال قد انهدم فوجب أن تكون في مال الجاني . وقال صاحب الدر المختار : « إن التناصر أصل في هذا الباب فتى وجد وجدت الماقلة وإلا فلا ، وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال أو لم يكن منتظماً فالدية في مال الجاني » . هذا هو أصل الماقلة في الشريعة الإسلامية وذلك هو ما آلت إليه .

أما من يكون له التعويض فقد صرح القرآن بأن الدية تكون لأهل المقتول حيث يقول : « ودية مسلمة إلى أهله » وهم ورثته الذين كانوا ينتفعون

به في حياته ويمتقون عليه الآمال. أما تمويض الجراحة فهي للجنى عليه لأنه هو الذى نزل به الضرر .

وإذا كان التمويض حقاً ثابتاً لأهل الجنى عليه أوله فإنه يأخذ حكم سائر الحقوق للمالية من قبول التنازل والمفارقة وقد عرض القرآن الكريم إلى ذلك بقوله : « إلا أن يصدقوا » قال الشيخ عبده : إلا أن يمفوا عنها ويسقطوها باختيارهم فلا تجب حينئذ وقد عبر عنه بالتصدق للترغيب فيه والحث عليه .



المسئولية الجنائية في الإسلام

١ — عرض القرآن الكريم للجرائم مخصوصة لها أثر سيئ في النظام العام وفرض لها عقوبات معينة تقفل من وقوعها . وهذه الجرائم ترجع إلى الجنابة على النفس والمال والعرض والنسب والعقل والدين والنظام العام .

فالجنابة على النفس تكون بالقتل أو إتلاف عضو منها . وعلى المال تكون بالسرقة . وعلى العرض تكون بالقذف . وعلى النسب تكون بالزنا . وعلى العقل تكون بشرب السكر . وعلى الدين تكون بالردة . وعلى النظام العام تكون بقطع الطريق والإفساد في الأرض . وقد شرع القصاص للقتل والجرح بقوله في سورة البقرة : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص للقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأشئ بالأشئ » وبقوله في سورة المائدة : « والجروح قصاص » . وشرع حد السرقة بقوله في سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » وشرع حدى الزنا والقذف بقوله في سورة النور : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وبقوله في السورة نفسها : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » .

وقد انعقد إجماع العلماء على أن قذف الرجال والنساء في الحكم سواء وشرع حد قطاع الطريق بقوله في سورة المائدة : « إنما جزاء الذين يحاربون الله

ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب
عظيم . إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم .
وبينت السنة النبوية حد إزالة العقل وحد الردة .

* * *

٢ — هذه هي الجرائم التي نصت عليها الشريعة وحددت لها متى تكاملت
في معناها عقاباً خاصاً ورأت أنها إذا لم تكامل في معناها تكون عقوبتها
من باب التعزير كغيرها من سائر الجرائم التي لم تنص عليها الشريعة . والتعزير
عقوبة وكل الشرع أمرها وتقديرها إلى رأى الحاكم . قال ابن القيم الجوزي :
اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية
في العظم والصغر وحسب الجاني في الشر وعلمه . وقال صاحب معين الحكم :
والتعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين فقد عزر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمهجر ، وذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في سورة التوبة بقوله :
« وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت : الآية »
وعزر بالنفي وبالجلس ، وعزر الأصحاب بعده بالتحريق وإتلاف أدوات الفساد
وبأخذ المال وقد عزر به عمر من وجده يتسول ومعه من الطعام ما يكفيه وقد نص
الفقهاء على أن للحاكم التعزير بالقتل فيمن تكررت منه الجريمة وسقطت عنه
عقوبتها الخاصة لشبهة دارنة . قال في شرح الدر المختار وهو يتكلم على موجب
القتل الشبيه بالمدد : لا قود فيه إلا أن يتكرر . وقال ابن عابدين : إن التكرار
يحصل بمرتين .

٣ — مما تقدم يتبين أن الشريعة الإسلامية لا تشترط في « المسئولية

الجنائية » النص على الجريمة أو العقاب وهذا وضع يتفق تمام الاتفاق مع صلاحيتها للتطبيق في كل المصور والأحوال ، وليس من شك في أن الناس يتطورون في تقدم الحياة وابتكار وسائل الخير وصوره ، فليس من الحكمة مع هذا التشريع الذي جاء للتخالف أن ينص على جرائم وعقوبات بأعيانها ثم يقول : (لا جريمة إلا بنص) (ولا عقوبة إلا بنص) .

إن التعريف السكلي للجريمة يسهل على الحاكم تطبيقه على الحوادث بمعونة العرف والبيئات .

وقد توسع علماء الشريعة في هذا الباب ومكنوا الحاكم من اتخاذ كل ما يراه مقوما للنظام مصلحاً للمجتمع ، ويشير إلى ذلك قول عمر بن عبد العزيز : (يحدث للناس أفضية بقدر ما يحدثون من فجور) .

* * *

٤ — هذه الجرائم التي نصت عليها الشريعة منها ما هو اعتداء على حق الله ، ومنها ما هو اعتداء على حق العبد . فالأول جرائم الزنا والقذف والسكر والتعدي على الدين وقطع الطريق . والثاني جريمة التعدي على النفس . وقد أمرت الشريعة في جميعها بالاحتياط في توقيع عقوباتها فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء في العقوبة خير من أن يخطيء في العقوبة . وقال : ادرءوا الحدود بالشبهات ، ادفءوا القتل عن المسلمين ما استطعتم . وقد تكلم الفقهاء على الشبهة وقسموها وبيئوا ما يكون منها مستقطاً للعقوبة وما لا يكون .

* * *

٥ — مع استواء هذه الجرائم في لزوم الاحتياط في توقيع عقوبتها النصوص

عليها أو الدفع بالشبهة استنبط الفقهاء فروقا بين القصاص وغيره اتفقوا على بعضها ، واختلفوا في البعض الآخر ، ومن تلك الفروق أن القصاص يورث والحد لا يورث ، وأن القصاص يقبل العفو والحد لا يقبل ، وأن التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد ما عدا حد القذف لما فيه من حق العبد . وأن الشفاعة في القصاص تجوز ولا تجوز في الحد إلا قبل الوصول للحاكم . وقد روى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال : لا حتى أبلغ به السلطان . فقال الزبير : إذا بلغت به السلطان فليس الله الشافع والمشفع . وعن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب .

وعن عائشة أن قريشا أهتمهم الخزومية التي سرقت قالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ومن يجترى عليه إلا أسامة ؟ - حبه صلى الله عليه وسلم - فسلم رسول الله فقال له : أنشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضميف أقاموا عليهم الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد بها . وهذا يدل على مبلغ هناية الشريعة الإسلامية بحفظ النظام وحق المجتمع .

ومن الفروق أن القصاص لا بد فيه من تقدم الدعوى من صاحب الحق أما الحد فتجوز فيه الحسبة واستثنوا منه حد القذف . ومنها أن القصاص يجوز الاعتياض عنه بخلاف الحدود ، وأجاز الشافعي الاعتياض عن حد القذف . وبهذه الفروق ونحوها اختلفت الأحكام المتعلقة بالقصاص وبقية الحدود .

٦ - قد اشترطت الشريعة الإسلامية في تحقق المسؤولية الجنائية على العموم أن يكون الجاني عاقلًا بالغًا مختارًا ، وأن يكون المجنى عليه محترماً معصوماً فلا جنائية من صبي ولا مجنون ولا نائم ولا منفي عليه ولا سكران ، ولا جنائية في مال سقط تقويمه ونفس سقطت عصمتها وغير ذلك مما تكفلت كتب الفقه ببسط القول فيه .

واشترطت في تحقق الجنائية للوجبة للقصاص أن تكون عمداً عدواناً خالية من شبهة عدم القصد فلا جنائية بالخطأ ولا بما كان دفاعاً عن حق ولا بما لا يقتل به غالباً كاللطم .

وقد اختلف الفقهاء في جنائية الوالد على ولده وجناية السيد على عبده فمنهم من رأى أنها لا توجب القصاص لأن السيد جنى على ملكه وجنائية لئالك على ملكه هدر ، أو على الأقل يكون للملك شبهة تدرأ القصاص أما جنائية الوالد فقد قال فيها الشيخ عبده توجبها لعدم مشروعية القصاص فيها : إن شرع العقوبة يكون حيث تتحرك النفوس للجنائية ونفس الوالد أبعد من أن تقدم بقصد على قتل الولد لعظم الشفقة والحنان فإذا قتل والد ولده كان ذلك إما لفساد الفطرة أو لمعوق شديد وهذا نادر لا حكم له .

ومنهم من رأى أن الجنائيتين توجبان القصاص عملاً بظاهر آية القصاص والأخبار للوجبة له . روى النضى عن قتاده عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل عبده قتلناه ومن جدهم جددناه . وقواعد الشريعة وعموماتها تشهد لهذا الرأي بالقوة فهو أدى معصوم الدم على التأييد وإنسانيته غير مملوكة لسيده ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى .

واشترطت الشريعة في المجنى عليه أن يكون معصوم الدم على التأييد والعصبة

تتحقق بالإسلام وبالعهد فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالذمي والذكي بالأبشي . وقد ورد عن عبد الرحمن بن يميني ومحمد بن النكدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة فأمر به فضرب عنقه وقال : أنا أولى من وفى بذمته . ولا يرى فقهاؤنا أن المخالفة في الدين مبيحة للدم بنفسها وإنما تبنيحه بواسطة الحراة — وقد قال على رضى الله عنه . إنما بذلوا الجزية لتسكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا .

* * *

٧ — وترى الشريعة الإسلامية أن الجناية لا يتحمل مسئوليتها غير الجاني وبذلك هدمت النظام الذى كان متبعاً عند الجاهلية في جناية القتل الذى كان يقتضى مسئولية القبيلة عن جناية الواحد منها وجاء في ذلك قوله تعالى : « كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر » آية القصاص وقوله تعالى : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لولايه سلطاناً فلا يسرف في القتل » .

* * *

٨ — وترى الشريعة أن حق المطالبة بالدم إنما هو لولى الدم وليس للسلطة الحاكمة ، وحكمة ذلك ضمان حق الحرية في الحقوق الإنسانية ومخافة أن يصدر المفو من غير رضا صاحب الدم الذى كوته نار الجناية فتثور نفسه إلى الأخذ بالثأر ويتكرر الإجرام . وترى أن القصاص الذى جعلته حقاً لولى الدم ليس متعيناً بل خيرته بينه وبين العفو ببدل والعفو يغير بدل .

قال تعالى في سورة البقرة : « فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » ، وفي سورة المائدة : « فمن تصدق به فهو كفارة له » .

* * *

٩ — وترى الشريعة الإسلامية بناء على ما قرره من تكافؤ القماء أن القصاص يجرى بين الحكام والرعية وعلى ما قرره من أن القصاص جزاء الفعل لا الحل رأيت قتل الجماعة بالواحد بشرط أن يكون لكل واحد منهم عمل مؤد إلى القتل مستوجب للقصاص لو انفرد وقد صح عن عمر أنه قال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء قتلتهم جميعاً . وإنا لو جرينا على أن القصاص يسقط بالاشتراك لوجد الجرمون متسماً للقتل به فيؤدى إلى إسقاط حكمة الردع .

استيفاء القصاص :

١٠ — مع أن الشريعة الإسلامية جعلت حق القصاص لولى الجنى عليه قررت أنه لا يجوز استيفاءه إلا بمحضرة الحاكم حسباً للحيث والقوى . قالوا : وعلى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التى يقع بها الاستيفاء مخافة من زيادة التعذيب وأن يوكل التنفيذ إلى من يحسنه . وجعلوا أجرة المفذ على بيت اللال .

أما طريقة الاستيفاء فرأى جماعة من الفقهاء أنه يكون بالسيف ورأى آخرون أنه يكون بما وقعت به الجناية واستدل كل فريق بما لا يصح عند الآخر . ونحن نرى أخذاً من الحديث الصحيح للفق على صحته وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليعد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » أن الشريعة الإسلامية لم تعين آلة خاصة لاستيفاء القصاص ، وإنما طلبت « إحسان القتلة » وإحسانها يكون بكل ما لا يحدث مثلة ولا مضاعفة ألم ، وعلى ذلك يجب التنفيذ بكل آلة تحقق الإحسان على هذا الوجه ، وكلما تقدمت الحياة فى ابتكار وسائل حسان فى القتلة على هذا الوجه وجب شرماً الصبر إلى التنفيذ به .

ويشترط في الاستيفاء اتفاق جميع الأولياء على طلبه ، وأن يؤمن فيه التمدى إلى غير الجاني فلا قصاص إذا عفا بعض الأولياء ، ولا قصاص على حامل حتى تضع حملها وتسقيه اللبن ، والأصل في ذلك قوله تعالى : « فلا يسرف في القتل » وما روى من قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى تضع ما في بطنها إن كانت حاملاً وحتى تسكفل ولدها . وإن ادعت الحمل نظرها أهل الخبرة فإن أشكل أمرها أخرجت حتى يتبين ويضمن الجنين لو اتقص منها ؛ ويرى بعض العلماء أن الضمان على السلطان للمسكن .

وعلى أصل الانتظار في تنفيذ الجناية قال الفقهاء « لا يفاد جرح إلا بعد برئه » .

وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه . والحكمة فيه أن الجراحات نتمثل السراية إلى النفس فلا بد من معرفة ما لها حتى يتبين الواجب .

* * *

مسقطات العقوبة :

مسقط العقوبة نوعان : نوع يسقط وجوبها . ونوع يسقط تنفيذها ويرجع الأول إلى تخلف شرط من الشروط الموجبة للقصاص التي سبق بيانها . وقد اختلف الفقهاء في الجناية على شخص يأمر بها المجنى عليه أو وليه . فمنهم من رأى أن أمر المجنى عليه يسقط القصاص عن الجاني وأن أمر وليه لا يسقطه كما إذا قال له : اقتل أخى أو ابنى . ومنهم من رأى القصاص في الكل والمسألة ذات بحث واجتهاد ، والرأى أن الأمر بالجناية إذا لم يكن مصحوباً بإكراه لا يصلح أن يكون شبهة تسقط القصاص ، وقد صح أن الجاني على نفسه مؤاخذة بجريمته عند الله .

ويرجع النوع الثانى وهو نلسقط للنفذ إلى أمرين : أحدهما : فوات الخل بموت القتال . ثانئها : العفو عن الجنائة . ومعناه التجاوز عن الجرئة والصنع عن عقوبتها الخاصة . وشرط أن يكون صادرًا من أهله الذين يملكونه وهم أولياء الدم . وليس للحكومة أن تمنع عن العفو إذا رضوا به ولا أن تستقل به إذا طلبوا القصاص . وقد حبب القرآن فى العفو وفرض اتباعه ، وإن لم يكن متفقًا عليه من جميع أصحاب الدم .

ومما يحسن التنبه له فى هذا المقام أن الشريعة الإسلامية وإن جمعت لولى الدم حق المطالبة بالقصاص وحق العفو إلا أنها جمعت للسلطان حقًا آخر يتصرف فيه حسبما يرى من المصلحة : قال الفقهاء : « إن الجانى إذا كان معروفًا بالشر أو ظهر للإمام أن المصلحة تقتضى عقابه فللإمام أن يمنره بما يراه محققًا للمصلحة دافعًا عن الشر بحبس أو سجن أو قتل » .

أما عفو المقتول قبل أن يموت فقد رأى بعض الفقهاء أن ليس له حق لأن الحق للولى بنص القرآن : « فقد جعلنا لولى سلطانًا » . ورأى آخرون أن الحق الذى جعل للولى إنما هو حق المقتول لأنه بدل نفسه والولى نائب . ومن الفقهاء من نفر إلى أن القصاص بدل نفس المقتول وهو من هذه الجهة يكون حقًا له فيصبح عفو عنه ، وهو فى الوقت نفسه شفاء لنفس الولى ودرك للثأر لأن الميـت لا ينتفع به وهو من هذه الجهة حق للأولياء ابتداء فلا يقوم أحدهم مقام الغائبين . بخلاف الأول . أما أثر العفو فهو سقوط العقوبة التى أوجبها الجنائة ، وقد يكون العفو يصلح أو دية فيجب ما وقع عليه الصلح . وقد يكون مجردًا عن عوض . ولا يفوتنا أن عفو العقوبة بعفو الجنى عليه لا توجب العفو المطلق فإن للحاكم حقًا والمجتمع حقًا على الإمام أن يقدره ، ولعلماء الإسلام طرق فى سياسة الأمة وضبط شئونها وحفظ حقوقها تسائر أحدث مدينة وأحدث تشريع .

وقد اشتمل كتاب « الطرق الحكيمة » للإمام ابن القيم على مُثُلٍ لذلك قيمة تقدم لنا أبهى صورة عن التشريع الإسلامى وقدرته على حفظ الحقوق فى جميع العصور المختلفة . وقد كتب غيره كثيراً فى ذلك وكتب الفقه الإسلامى مملوءة بالدخائر التشريعية النفيسة ، وعلى من يريد الانتفاع بمزايا ذلك التشريع ودقته أن ينظر فى تلك الكتب نظرة إيمان وتدبر فيخرج منها بأحدث تشريع لأحدث مدنية .

العقوبات التبعية :

قررت الشريعة الإسلامية لبعض الجرائم التى نصت على عقوباتها عقوبات أخرى طلبت تنفيذها بعد العقوبات المنصوص عليها . وبذلك تقرر فى الفقه الإسلامى عقوبة تبعية تنشأ عن العقوبة الأولى وقد رأينا أثر العقوبات التبعية فى القاضى إذا جار فى الحكم فإنه يعزى ويضمن ثم يعزل ولا يولى القضاء حتى يظهر عليه أثر التوبة . ورأينا فى ناظر الوقف وكل من تولى عملاً فأساء أو أسرف فإنه بعد الضمان والتعزير يحرم من التولية

وقد جاء فى أصول التشريع الإسلامى من هذا النوع عقوبات ثلاث : عدم إرث القاتل . وإهدار شهادة المخلود فى قذف . وحرمة الزوج بالزاني والزانية ، وقد ورد فى الأولى ما رواه مالك فى الموطأ « ليس لقاتل ميراث » . ومن قواعد الفقهاء « من استعجل الشئ قبل أوانه عوقب بحرمانه » . والنظر الصحيح يقضى بناء على هذه القاعدة بحرمان كل من كان له دخل فى القتل باشر أم تسبب ؛ أم أعان . أما الخطأ والملحق به فى فقد القصد فإنه ينبغي ألا يحرم من الميراث . أما الثانية فقد أجمع العلماء عليها فى كل محدود فى قذف أو غيره قبل التوبة . أما بعد التوبة فيقرها الحنفية وينفيها غيرهم . أما الثالثة فقد قال

فيها الإمام ابن القيم في كتابه « زاد للماد في هدى خير العباد » : صرح الله سبحانه بحريم نكاح الزانية في سورة النور وأخبر أن من نكحها إما زان أو مشرك وقال : « وحرم ذلك على المؤمنين » ووجهه بقوله : ماباح الله نكاح الحائض والإماء بشرط الإحصان وهو العفة . والأصل في الأبضاع التحريم فيقتصر في إباحتها على ما ورد به الشرع . وإنه لمن أقيح القبايح أن يكون الرجل زوج بنى وقبيح هذا مستقر في الفطر وقد صح أن مرثد بن أبي مرثد الضنوي استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج « فلانة » وكانت بغيًا نقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى في سورة النور : « الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين » وقال له : لا تتزوجها .

* * *

وبعد فهذا ما أردنا أن تقدمه صورة مصفرة لأصول عامة في الشريعة الإسلامية من السئوليتين للدنية والجفائية تاركين التفاصيل والتفاريع إلى كتب الفقه ، مكررين القول بأن الشريعة الإسلامية لم تقيد الفقهاء بعد أصولها الكلية بمطة معينة في البحث وإنما فوضت لهم الرأى والاعتاد فيه على ما يقدرون من مصالح وحقوق وواجبات في المصور المختلفة والبلدان المتباينة . وهكذا نشأ الفقه الإسلامى وهكذا اتسع وهكذا يسائر الإنتاج العقلى الصحيح ومقتضيات الدنية مهما تقدمت وارتقت بها الحياة .

الباب السادس

الامة في الإسلام

الفصل الأول

أسس الدولة في الإسلام

نظر الإسلام إلى المسلمين باعتبارهم أمة يتكون منهم ما عرف في اصطلاح الناس بعد باسم « الدولة » فاعتبر فيهم مزايا ومقومات هي سر العظمة والمجد والقوة ، التي كانت طابع الدولة الإسلامية ، وأهم هذه للقومات أربعة :

١ - الأخوة الدينية

لم يعتبر الإسلام في تكوين الدولة الجنسية ولا المنصرية ولا التوطن في بلد معين كما أفقته الأوضاع البشرية للدول ، ولقد رأى أن في ذلك تحديداً وتضييقاً ينافي عالمه وعمومه كدين سماوي أريد به خير البشر جميعاً ، فما عن جميع هذه الاعتبارات البدائية الشخصية ، ورفع درجة الجماعة الإنسانية عن أن يكون اتحادها وتعاونها راجعاً إلى غير اللبائى والمثل العليا ، فرأى أن يوحد بين الجميع بالفكرة أو العقيدة التي يمتثلها الكل عن إيمان ورضا ، وتكون تلك العقيدة هي الوحدة المشتركة بينهم ، والروح السارية فيهم .

فكانت « الأخوة الدينية » بين المسلمين هي أصدق تعبير عن هذه الوحدة المشتركة أو هي هذه الوحدة المشتركة : قررها القرآن الكريم « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ »^(١) وقررها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو المسلم » .

(١) الآية ١٠ من سورة الحجرات .

قررت الأخوة الدينية بين المسلمين على أنها شأن طبيعي من شئون المؤمنين يتحقق من تلقاء نفسه بمجرد الإيمان ، ويستتبع جميع آثاره من حقوق وواجبات ، وليست وصية يوصيهم بها ولا تكليفاً جديداً يطلب تحقيقه بعد الإيمان .

وقد غلبت أخوة الإيمان كل صلة سواها حتى صلة النسب ، ففسى المرء بها قبيلته ، وخرج على عشيرته ، وخاصم الولد أباه ، وقاتل الأخ أخاه « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم »^(١) كما اصطلاح بها المتخاصمون ، واجتمع عليها المتفرقون ، فنسبت عدوات الجاهلية ، وأهدرت دماؤها وتراثها ، وأصبح المرء مجلس أمناً مطمئناً في ملأ أو خلوة مع من قتل أباه أو أخاه وهو لا يخشى انتقامه ، ولا يتوقع آذاه . وأصبحت صلة النسب عارية عن الفائدة والأثر إذا تجردت عن أخوة الإيمان ، فلا يرث غير المسلم المسلم ولو كان أباه أو أخاه .

وربطت هذه الأخوة بين قلوب المسلمين حتى أصبحوا أسرة واحدة كبرى : يفرح المسلم لفرح أخيه ، ويحزن لحزنه ، ويمد يد المعونة إليه عند الحاجة ، ويرشده إذا غوى ، ويهديه إذا ضل ، ويرجعه إذا ضف ، ويعامله بما يجب أن يعامل به ، ويحفظه النصيح إذا استنصحه أو رأى عليه ما ينكره الشرع والدين ، ويحفظه في ماله وعرضه غائباً وحاضراً ، ويسعى في إصلاح ذات البين ورفع ما يقع من الخلاف : إخوة متصافون رحماء بينهم . شعارهم . « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله » المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ودعائهم « ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا »^(٢) .

(١) الآية ٢٢ من سورة المائدة .

(٢) ١٠ من سورة المعر .

وقد طبق مبدأ الأخوة الدينية لأول مرة بمؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار حين قدم المدينة مهاجرين ، وكانت مظهرًا من مظاهر القوة الذاتية لتعاليم الإسلام ، واختلاطها بالنفوس والقلوب . آوى الأنصار إخوانهم المهاجرين ، وآثروهم على أنفسهم في كل ما يحتاجون إليه ، حتى سجل القرآن هذا الإيثار الكريم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ، وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ »^(١) .

هذه هي الأخوة الدينية التي اعتبرها الإسلام بين المسلمين ، كأساس من أسس دولتهم وجماعتهم ، وقدامت الله على نبيه وعلى المؤمنين ، فذكرهم بنعمة التآلف بعد التقاطع : « وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، وَكَذَلِكَ هَدَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا »^(٢) ، « هُوَ الَّذِي أَبَدَكَ بِنَصْرِهِ يَا مُؤْمِنِينَ . وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ »^(٣) .

(٢) التكافل الاجتماعي

والتكافل الاجتماعي لازم من لوازم الأخوة ، بل هو أبرز لوازمها ، وهو شعور الجميع بمسئولية بعضهم عن بعض ، وأن كل واحد منهم حامل لثبغات أخيه ، ومحمل على أخيه ، يسأل عن نفسه ويسأل عن غيره . وهذا في الواقع قانون من قوانين الاجتماع الراق ، وعنصر من عناصر الحياة الطيبة ، يتوقف عليه كمال السعادة ، بل هو الأساس في حياة الأمم وبقائها عزيزة كريمة متمتعة بهيبتها ، فأئمة بواجبها .

(١) الآية ٩ من سورة الحضر .

(٢) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٣) الأيتان ٦٢ ، ٦٣ من سورة الأهل .

وللتكافل شعبتان :

شعبة مادية : وسبيلها مآيد المعونة في حاجة المحتاج ، وإغاثة الملهوف ، وتفريج كربه المكروب ، وتأمين الخائف ، وإشباع الجائع ، والمساهمة الملمية في إقامة المصالح العامة ، وقد دعا القرآن الكريم إلى هذا التعاون المادي وحث عليه ، واستنهض الهمم فيه ، وأطلق عليه جملة من المناوين الحبية فيه ، الداعية إليه . أطلق عليه عناوين « إحسان ، زكاة ، صدقة ، حق ، إنفاق ، في سبيل الله » ثم طلبه بصفته ركناً من أركان الدين وبصفته فضيله الإنسانية وأوجبه في أصناف المال كله : فقهه ، وزرعه ، وماشيته . أوجبه للفقير على الثنى ، وأوجبه للفقير على العقر ، وكان ذلك منه تدريجاً للفقير على الإعطاء ، والمساهمة في سد الحاجات بقدر ما يستطيع ، وليندرك لذة اليد العليا ، فيسعى في تحصيل الأموال ، وتسكون له اليد العليا على الدوام ، وليجد في ضميره ما يدفعه إلى المعونة الكبرى متى وجد إليها سبيلاً ، ولعل أوضح شاهد لتلك ما شرعه الإسلام في آخر شهر رمضان من كل عام باسم « زكاة الفطر » .

وشعبة أدبية : ونفعي بها تكافل المسلمين جميعاً وتعاونهم الممنوى بالتعليم والنصح والإرشاد والتوجيه .

وقد أعطاه القرآن اسماً كريماً يحبه إلى النفوس ، ويفرى به القلوب والقلوب ، فسماه « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ولا شك أن كلمة « المعروف » عنوان أخاذ يجذب إليه القلوب ، ويحمل على الأمر به ، وأن كلمة « المنكر » من شأنها أن تبشع الشر والفساد وأن تثير النفوس عليهما ، وأن توجه إليهما من الجماعة حرباً لا هوادة فيها .

والإسلام يحمل هذا التكافل الأدبي فريضة لازمة على كل مسلم ، بل جاء

على لسان الرسول أنه الدين كله بالنسبة إلى جميع الطبقات « الدين النصيحة .
قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

وقد طلبه الله على وجه خاص من القادرين عليه ، الواقفين على حدود الله ،
ورتب عليه الفلاح للطلق : « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ
بِالتَّعْرِوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » ^(١) .

وجعل له شأنًا من شئون المؤمنين ، وألبسه ثوب الولاية : « وَالْمُؤْمِنُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ » ^(٢) .

وقد صور رسول الله صلى الله عليه وسلم صلة المسلم بالمسلم بقوله : (للمؤمن مرآة
للمؤمن) وفي بعض الآثار : المسلم للمسلم كاليدين تغسل إحداها الأخرى .

هكذا فهم المسلمون الأوّلون مبدأ مسئولية المؤمنين بعضهم عن بعض ،
فقاموا بالنصح والإرشاد : ينصح عالمهم جاهلهم ، ويرشد كبيرهم صغيرهم ،
بل لقد نصح الصغير الكبير ، والرؤوس الرئيس ، والمحكوم الحاكم ، وتقبل
الجميع من الجميع شاكراً المستهم ، معطئاً قلوبهم ، فاستقامت لهم الأمور ،
وتقدمت بهم الحياة ، وكانوا أوفياء وغيرهم الضعيف ، وأغزاء وغيرهم الذليل .
وغلوا كذلك يتماونون على البر والتقوى ويتناصحون بالخير والمعروف ، حتى نبئت
فيهم نابتة الشهوة والهوى فأفسدت عليهم تصورهم للحياة ، وظنوها مادة عليها
يتنافسون ، وأموالاً وجاهاً بها يتفاخرون ويتكاثرون ، وبذلك ضعف ما تكنه
قلوبهم نحو روابط الإيمان ، فضعف شعورهم بتلك المسئولية ، فنظر بعضهم
إلى بعض كوحداث مبعثرة لا يضم شتاتها رباط ، وانساب كل منهم في مهاب

(١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٧١ من سورة التوبة .

الشهوة والهوى ، وعندئذ رأى الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أن أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر قد يفضي عليهم الناس . أو يمنحهم متاع الحياة ، أو يفقدوا النفوذ والجاه ، فماشروا الناس على ما يملكون منهم ويعرفون فيهم ، فألف الناس المنكر ، وأنكروا المعروف وأصبح التوجيه للحق عليهم ثقيلًا ، والموجه الخالص بينهم دخيلاً .

ولقد قص الله علينا مصير الأولين من الأمم التي تركت هذه المسئولية ، فحل بها من الويلات ما حل : « فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَبْهُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ » ^(١) .

وجاء على لسان النبي صلى الله عليه وسلم : « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي ودخل النقص عليهم في دينهم نهتهم علماءهم فلم يتنبهوا ، فجالسهم وواكلهم وشاربهم ولم يمنهم المصيان عن مخالطتهم فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ففرق كلمتهم وأذلهم وشدت شملهم . ثم قرأ : « لِمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » ^(٢) .

٣ - الشورى

أما الشورى فهي أساس الحكم الصالح ، وهي السبيل إلى تبيين الحق ، ومعرفة الآراء الناجحة ، أمر بها القرآن ، وجعلها عنصراً من العناصر التي تقوم

(١) الآية ١١٦ من سورة هود .

(٢) الآيتان ٧٨ ، ٧٩ من سورة المائدة .

عليها الدولة الإسلامية ، ففي الكتاب الكريم سورة عرفت باسم « سورة الشورى » وقد سميت بذلك لأنها السورة الوحيدة التي قررت « الشورى » عنصراً من عناصر الشخصية الإيمانية الحقة ، ونظمتها في عقد ، حباته طهارة القلب بالإيمان والتوكل ، وطهارة الجوارح من الإثم والفواحش ، ومراقبة الله بإقامة الصلاة ؛ وحسن التضامن بالشورى ، والإنفاق في سبيل الله ، ثم عنصر العزة بالتصارع على البني والمدوان ، وذلك في قوله تعالى من تلك السورة : « وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَقْبَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . وَالَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَارًا مِنَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ، وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَكْتُمُونَ »^(١) .

وقد نزل بعد أن أصيب المسلمون في غزوة أحد بما أصيبوا ، أمر الله لنبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه فيما يطرأ لهم من الشئون ربطاً للقلوب وتقريباً لما يجب أن يكون بين المؤمنين من حسن التضامن في سياسة الأمور ، وتدير الشئون ، وذلك قوله تعالى في سورة آل عمران : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ »^(٢) .

الشورى في عهد الرسول وأصحابه :

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه فيما لم ينزل عليه فيه الوحي وكان في بعض الأحيان يعدل عن رأيه ، ويأخذ برأى أصحابه ، وقد حدث أنه أخذ برأيه

(١) الآيات ٣٦ ، ٣٩ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

ورأى أبى بكر فى حادثة أسرى بدر ، ورفض العمل برأى عمر ومن وافقه ، فنزلت آيات شديدة العقاب على النبي صلى الله عليه وسلم فى أنه لم يأخذ برأى الآخرين ، وقد كان هو الأوفق بمآلاتهم فى هذا الوقت : « مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخِرَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ، لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (١).

ومن هنا كانت الشورى أصلاً فى إدارة الشؤون الجماعية ، وكان عمرى الحق أو الموافقة فى المصلحة من أزم الواجبات على صاحب الأمر ، وقد درج على ذلك أصحاب الرسول بعده ، فكان أبو بكر يستشير الصحابة فيما يعرض له من شئون الجماعة ، وكان يأخذ برأى غيره متى بدت آيات الحق فيه وكان عمر يجمع كبار الصحابة فى عهده ، وكان يمتنعهم من الخروج من المدينة لمكان حاجته إلى استشارتهم .

وكان الأساس فى الاستشارة كفالة الحرية التامة فى إبداء الآراء ما لم تمس أصلاً من أصول العقيدة أو العبادة .

ولم يضع القرآن ، ولا الرسول للشورى نظاماً خاصاً ، وإنما هو النظام القطرى يجمع النبى أو الخليفة من بعده أصحابه ، ويطرح عليهم المسألة ، ويبدون آراءهم فيها . ومتى أجمعوا على رأى ، أو ترجح عندم رأى عن طريق الأغلبية ، أو عن طريق قوة البرهان أخذ به وتقيده .

وإنما ترك هذا الجانب من غير أن يوضع له نظام خاص ، لأنه من الشؤون التى تتغير فيها وجهة النظر بتغير الأجيال ، والتقدم البشرى ، فلو وضع نظام

(١) الآيات ٦٧ ، ٦٨ من سورة الأحقال .

في ذلك العهد لاتخذ أصلاً لا يحمده عنه من يحىء بعدهم ، ويكون في ذلك التضييق كل التضييق عليهم ألا يماروا غيرهم في نظام الشورى .

فالشورى من الأمور التي تركت نظمها دون تحديد ، رحمة بالناس غير نسيان ، توسعة عليهم ، وتمسكياً لهم من اختيار ما يتاح للحقول وتدركه البشرية الناضجة ، وما دام المقصود هو أصل المشورة ، والوصول بها إلى قوانين التنظيم العادل التي تجمع الأمة ولا تفرقها ، والتي تمر وتبنى ، ولا تخرب وتهدم ، فالأمر في الوسيلة سهل ميسور .

الاستقراء هو الإنسانية :

و ينقرر القرآن مبدأ الشورى ، قضى الإسلام على عدو الإنسانية الفاضلة ومفسدها ، وهو : الاستبداد بالحكم والرأى ، واحتكار التشريع والتصريف والإدارة . وحقق لفرد ذكرامته الفكرية . وللجاعة حقها الطبيعي في تدبير شئونها والقرآن لا يريد من « الشورى » حين يضجها بين عنصرى الصلاة . والإنفاق في سبيل الله ، لا يريد هذه الصورة المزلية التي ألفناها في الماضى ، وتواضع أرباب البنى والاحتكار عليها ، واتخاذها ستاراً يخفون به طغيانهم النفسى في إرادة سلب الحقوق ، وإنما يريد لها حقيقة ثقية في وقعها كما يريد من الصلاة والإنفاق ، حقيقتيهما المحققة لأثرهما ، الخالصة مما يكدر صفوها .

الشورى التي لا قيمة لها عند الله :

وإن الإسلام الذى يحكم بالبرهان ، وللمنطق الإنسانى السليم في عقائده وشرائعه وينى على التقليد والمقلدين ، وعلى امتداد الهوى المأتمثل أمره ، لا يمكن أن يهمل من أصول الحكم ، ذلكم المبدأ الطبى في الحياة وهو « الشورى » .

كما لا يمكن أن يريده حين يرضه « محنة اختيارية » يقصد بها مجرد تأليف القلوب ، وتطبيب النفوس ، دون العمل به . كما يذهب إلى ذلك صنائع الملوك للمستبدين ، ولا أن يريده « صورة مقتلة » يبرر بها أرباب الطغيان طغيانهم . وإنما يريده أمراً ثابتاً مقررأ ، مأمور به ، هو حق للأمة تأخذه بالقوة ، وواجب عليها ، تأثم جميعها بتركه . وحقيقة لها أثرها العملي في الحكم وسياسة الجماعة . وإذن فالشورى التى تنسج خيوطها بكثرة العدد ، أو عن طريق الإغراء والإرهاب لا قيمة لها عند الله ، والشورى التى تجمل من الفرد الفسد ، أو الذى لا يعقل حاكماً بأمره فى الأمة ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التى لا يجد المخلصون فى جوها منتفساً يكشفون فيه عن عبث العابثين ، وفساد المفسدين ، لا قيمة لها عند الله ، والشورى التى يلبس للناقون فى جوها مسوح الصدق والإخلاص ، ويكتمون عن الحاكم المخلص بذور الشر والفساد . لا قيمة لها عند الله .

الشورى وأولو الأمر :

وضع الإسلام مبدأ الشورى ، وعمل به النهى فى حياته ، والخليفةان من بعده ، وكان له فى صدر الإسلام ، شأن تجلّى به سمو الإسلام فى تقرير حق الإنسان وكان الأساس فيه — كما قلنا — الحرية العامة فى إبداء الرأى من أهل الرأى ، مالم يمس أصلاً من أصول العقيدة أو العبادة . وقد جاء فى بيان المصادر التى يجب على المؤمنين اتباع الأحكام والنظم والأوامر الصادرة عنها ، قوله تعالى فى سورة النساء : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . وإذا كانت إطاعة الله هى العمل بما تضمنه كتابه الواضح الذى لا يحتمل الرأى ، وكانت إطاعة الرسول ، هى العمل بما تضمنته أقواله التشريعية العامة الواضحة ينسبها إليه . كان « أولو الأمر » هم أهل النظر الذين عرفوا فى الأمة بكمال

الاختصاص في بحث الشئون وإدراك المصالح والنهية عليها ، وكانت إطاعتهم هي الأخذ بما يتفقون عليه في السألة ذات النظر والاجتهاد ، أو بما يترجح فيها عن طريق الأغلبية أو قوة البرهان .

وليس من شك في أن شئون الأمة متعددة بتمدد عناصر الحياة ، وأن الله قد وزع الاستعداد الإدراكي على الأفراد حسب تنوع الشئون ، وصار لكل شأن بهذا التوزيع رجال ، هم أهل معرفته ، ومعرفة ما يجب أن يكون عليه ، ففي الأمة جانب القسوة التي تحمي حماها ، والتي تحفظ أمنها الداخلي ، وفي الأمة جانب القضاء وفض المنازعات وحسم الخصومات ، وفيها جانب المال والاقتصاد ، وفيها جانب السياسة الخارجية وفيها غير ذلك من الجوانب ، ولكل جانب رجال عرفوا فيه بنضج الآراء وعظيم الآثار وطول الخبرة واليران . وهؤلاء الرجال هم « أولو الأمر من الأمة » وهم الذين يجب على الأمة أن تعرفهم بآثارهم وتمنحهم تقبها ، وتنبههم عنها في نظمها وتشريعها والمهينة على حياتها ، وهم الوسيلة الدائمة في نظر الإسلام لمعرفة ما تسوس به الأمة أمورها مما لم يرد من المصادر السابوية الحاسمة ، وأخيراً هم « أهل الإجماع » الذي يكون اتفاقهم « حجة » يجب النزول عليها والعمل بمقتضاها مادام الشأن هو الشأن والمصلحة هي المصلحة ، حتى إذا ما تبدل الشأن وتغير وجه المصلحة بتغير للقتضيات الحافقة بموضوع النظر ، كان عليهم أو على من يخلفهم إعادة النظر على ضوء ما جد من ظروف ومقتضيات ، وحل الاتفاق اللاحق ، محل الاتفاق السابق ، وكانت الأمة في الحالين خاضعة لما أمرها الله بطاعته فقد أقام من رحمة رأى أولى الأمر فيما ترك التشريع العيني فيه مقام تشريع كتابه ، وتشريع رسوله فيما وردا فيه ، وسوى بين الثلاثة « كل في دائرته » في عموم وجوب الطاعة والامتثال .

الحطام والغرقاء :

وإذن ، فليس أولو الأمر ، الذين أمر المؤمنون بإطاعتهم ، خصوص الأمرء والحكام كيفما كان شأنهم ، وما سلب للمسلمين مبدأ الشورى سوى هذا التخريج الذى اتخذ فى كثير من الفترات سبيلا لإخضاع الأمة للعاكم ولو كان غاشماً ظالماً ، أو جاهلاً مفسداً . وكذلك ليس « أولو الأمر » خصوص المعروفين فى الفقه الإسلامى باسم « الفقهاء أو المجتهدين » الذين يشترط فيهم أن يكونوا على درجة خاصة من علوم اللغة وعلوم الكتاب والسنة فإن هؤلاء — مع عظيم احترامنا لهم — لا تملو معرفتهم فى الثالب هذا الجانب ، ولم يأنفوا البحث فى تعرف كثير من الشؤون العامة ، كشتون السلم والحرب والزراعة والتجارة والصناعة والإدارة والسياسة ، نم ، هم — كفريهم — لم جانب خاص يعرفونه حق المعرفة وهم أرباب الاختصاص وأولو الأمر فيه ، وهو يتصل من التشريعات العامة بأصول الحل والحزمة فى دائرة ما رسم القرآن من قواعد تشريعية أو تشريعات جزئية .

٤ — العدل

إن أهم دعائم السعادة التى يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس على حقوقهم ، وأن يستقر العدل فيما بينهم ، وإلنا لا نكاد نعرف شيئاً أبست للشقاء والفتن وأتقى للهدوء والاطمئنان بين الأفراد والجماعات ، من سلب الحقوق ، واغتيال الأقوياء حقوق الضعفاء ، وتسلط الجبارين على الأمتين المسالمين ، وليس من ريب فى أن هذه الظواهر — التى ينحرف بها أهلها من سنن الله ونظامه فى كونه — أشد ما يقطع الصلات ، ويفرس الأحقاد ، ويثير أعاصير الكيد والانتقام ، ويهدد

المجتمع بالأخطار التي تحمل الناس مالا طاقة لهم باحتياله ، من آثار الخصومات والضعائن والأحقاد .

مطالعة المدل في القرآنه :

وقد كان في أول ما قرره الإسلام حفظاً لكيان المجتمع البشرى ، مبدأ المدل بين الناس عني به القرآن الكريم في مكيه ومدنيه ، وحذر مقابله وهو الظلم في مكيه ومدنيه ، أمر به عاماً وخاصاً : أمر به عاماً ، حتى مع الأعداء ، الذين يعملون لنا ونعمل لهم من الشنآن والبغض ما تنوء بحمله القلوب « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ » ^(١) . « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » ^(٢) . « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا » ^(٣) .

ومن هنا ، جعل الله المدل واسطة حبات المقدب الذي كون به لرسوله منهج الدعوة الإصلاحية ، التي حملها إياه ، ، إنقاذاً للبشرية من ظلمات الجهل والبنى والعدوان « فَلِذَلِكَ قَادَعُ وَإِسْتَفِيمُ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ » ^(٤) .

أمر القرآن الكريم بالمدل هكذا أمراً عاماً ، دون تخصيص بنوع دون نوع ، ولا ببطانة دون طائفة ، لأن المدل نظام الله وشرعه ، والناس عباده وخلقه ، يسترون — أيضهم وأسودهم ، ذكروهم وأثامهم ، مسلمهم وغير مسلمهم —

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .

(٢) ٩٠ من سورة النحل .

(٣) ١٥٢ من سورة الأنعام .

(٤) ١٥٠ من سورة الشورى .

أمام عدله وحكمه « لَيْسَ بِأَمَانِيَّكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ ، وَلَا يُجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا » (١).

وضع الله العدل هكذا ، وجعل إقراره بين الناس ، هو الهدف من بعث الرسل وإنزال الشرائع والأحكام « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ » (٢) ، ولقد نرى في ذكر الحديد هنا ، إيماء قويا وانحما ، إلى أن إقرار العدل فيما بين الناس ، واجب إلهي محتم ، للقائمين به أن يستعينوا عليه باستعمال القوة التي سخر لها ولائها الحديد ، ذو البأس الشديد .

العدل وتوحيد الله :

وما حاربت البشائع السماوية ، الشرك بالله ، لجرد أنه شرك به سبحانه ، وإنما لما يعمل في طياته من بواعث الظلم والظلميان ، التي يتحرف بها الناس عن العدل ، ولا نعرف في القرآن الكريم ذكرا للقوة المادية في جانب مبدأ من مبادئه ، غير مبدأ العدل ، حتى عقيلة التوحيد فهو لم يلوح فيها مع كثرة ذكرها والدعوة إليها باستعمال الحديد والقوة بالنسبة للذين جحدوا وحدانية الله ، وأشركوا معه غيره في العبادة والدعاء ، ولسكنه وقف هذا الموقف ، ولوح باستعمال القوة والحديد في وجه الظالمين ، الذين يستمرثون البغي والمدون على أرباب الحقوق ، وقف في وجوههم ولو كانوا في عداد الناطقين بشهادة التوحيد والرسالة

(١) الآية ١٢٣ من سورة النساء .

(٢) ٢٥ من سورة الحديد .

« فَإِنْ بَنَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْنِي حَتَّىٰ تَكُونَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ »^(١).

العدل في سنونه الخاصة :

أمر الله بالعدل ، أمراً عاماً كما رأينا ، وأمر به على وجه خاص في شئون ، كثير أماً يلعب فيها من وجوه الاضطراب ما لا تحتمله الجماعات ، أمر به في الأسرة ، وجعله شرطاً في الإقدام على تعدد الزوجات : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ »^(٢) ، « ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَمُوتُوا »^(٣) . وقد جعل الله هنا مجرد الخوف من الجور ، مانعاً من إباحة ما أباحه وشرعه ، وهو تعدد الزوجات ، وأرشدنا بهذا إلى أن إباحته لشيء ما مشروطة بسلامته من الضرر والإيذاء ، وأنه متى صحبه ضرر أو إيذاء وجب منعه ، وخرج عن أن يكون مباحاً ، وهذه قاعدة تشريعية . تلقاها أئمة الفقه والتشريع بالقبول في كل المصور ، وكان لها من الآثار الحسنة في السياسة الشرعية ، ما استقام به الموضع وتمهد به السبيل الثالث .

العدل في الوثائق :

وكذلك أمر الله بالعدل ، أمراً خاصاً في كتابة الوثائق ، التي تحفظ بها الدين وتحدد شروط الالتزام بين المتعاملين ، وقد نزلت فيه أطول آية في القرآن الكريم وهي قوله تعالى في آخر سورة البقرة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ يَدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُبُوهُ وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُم بِالْعَدْلِ » إلى أن يقول : « ذَلِكَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا »^(٤) .

-
- (١) الآية ٩ من سورة الحجرات .
 - (٢،٣) الآية ٣ من سورة النساء .
 - (٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

وكذلك أمر به في الشهادة ، والمدل فيها يتناول أدامها على وجهها دون كتمان أو تحريف : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ » (١) ، « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، أُو الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ » (٢) .

العدل في القضاء :

وأخيراً ، أمر به في الحكم والقضاء ، واعتبره نوعاً من أداء الأمانات « إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ، فَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » (٣) .

وإذا كان هذا شأن العدل في الشهادة - وهي إحدى طرق القضاء - كما ورد في القرآن الكريم ، وكان للمدول فيها عن المدل ، آثاره السيئة في تضليل القضاء ، فما بالنا بالمدول في القضاء نفسه عن المدل ؟ وهو الأداة المهيمنة الفعالة في حفظ الحقوق وصيانتها ، هو القوة التي يلتجئ إليها الضيف حتى يأخذ حقه ، والمتهم البريء حتى ينصف ، هو السيف الذي يجرّد في وجه القوى ، حتى يؤخذ منه الحق ، وفي وجه الباغى ، حتى يمدل عن بفيه !

مثل واقعى :

وهذه حادثة ، ابتلى بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو في المدينة ، وكثيراً ما يتلى بمثلها في كل زمان ومكان ، العاملون المخلصون ، والحكام المادلون ، على أيدي نفر من الناس ، يتقربون إليهم ، ويلبسون لهم مسوح التقى والصلاح

(١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

(٢) » ١٣٥ من سورة النساء .

(٣) » ٥٨ من سورة النساء .

وحجة الصدق والغيرة على الحق بالباطل ، ويعملون جهدهم — بأساليب ، ظاهرها الحرص على الحق والعدل ، وباطنها الخداع والتمويه — في صرفهم عن إحقاق الحق وإبطال الباطل .

وتتلخص هذه الحادثة في أن رجلا من المسلمين الذين رق إسلامهم ، وضعف إيمانهم ، يقال له « طعمة بن أيرق » سرق درعا من جاره ، ثم خباها عند يهودى وحامت الشبهة حول « طعمة » فالتصت الدرع عنده ، فلم توجد ، وحلف بالله ما أخذها وما له علم بها ، ثم وجدت الدرع عند اليهودى ، فسئل عنها فقال : دفعها إلى « طعمة » واستخفنى عليها وشهد له بذلك أناس من اليهود . فاهتم قوم « طعمة » للأمر ، وأخذوا فيما بينهم يقتلون في وسائل تبرئة صاحبهم ، وإلصاق السرقة باليهودى ، دفعاً للعار الذى يلحقهم بين الناس : « يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم » .

بيت قوم طعمة ما يتنوا وانطلقوا إلى الرسول ، وأخذوا يثيرون نفسه على اليهودى بما يعرفه من عداوة اليهود للمسلمين ، وبأن صنيعتهم في هذه الحادثة ، ليس إلا من كيد اليهودية المعروف ، وبأنهم لا يعملون عن صاحبهم « طعمة » إلا خيراً ، واقسموا جحد أيمانهم على براءته وسرقة اليهودى ، وسألوا الرسول عليه السلام ، أن يخاصم ويدافع عن صاحبهم ، في سبيل تبرئته وإفقاذه من تهمة السرقة ، وأكثروا عليه في هذا الشأن ، حتى كاد — بحكم الطبيعة البشرية — التى ليس لها من سبيل إلى معرفة بواطن الأمور — يتأثر بخداعهم وتلييسهم ، فبادره الوحى من السماء ، يكشف له حقيقة الأمر ، وينزل عليه فيه جملة من الآيات ، جذير بكل من يتصدى للحكم بين الناس ، وجذير بالناس أجمعين ، أن يجعلوها نصب أعينهم ، كلما أرادوا الحكم والقضاء ، وكلما أرادوا أن يقتربوا من الخصوم وأن يمانوهم : « إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ

لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ۝ (١)

ميرتنا من الحادثة :

نسوق هذه الحادثة للناس جميعاً ، وللمسلمين منهم بخاصة ، ونرشد إلى آياتها الواردة في القرآن الكريم ، ليعلموا مقدار الغضب الإلهي على الظلم ، وتنكب طريق الحق في معاملة الناس ، والحكم لهم أو عليهم ، كيفما كان دينهم وكيفما كانت علاقتهم بالقاضي أو الخصوم ، وليعلموا مرة أخرى ، أن الإسلام ، لا يعرف الجحالة ولا الهبابة في حكمه وقضائه ، فالأبيض والأسود ، والضعيف والقوى ، والمسلم وغير المسلم ، والحاكم والمحكوم ، أمام حكم الله وعدله سواء .

العدل هو طريق السلم :

وليعلموا نائلة ، أن السلم الذي تنادى به الدول ، من شرق العالم وغربه ، ويميلون به الجور صراخاً وإعلاناً ، وتنطبق به الأبواق ، وتمتدق الهيئات ، للدعوة إليه والتفكير في سبله ، ليس له من سبيل ، سوى الإخلاص وقضاء الضمير ، ومجابهة الحقائق التي تظهر بها النفوس من طغيان الهوى والشهوة ، ومن جرائم الجشع فيما يملك الناس . وعندئذ ، لا يجدون سوى « العدل » الذي نوه الإسلام بشأنه ، ودعا إليه ، ينشرون أعلامه على ربوع العالم : على الأفراد بعضهم مع بعض ، وعلى الأمم بعضهم مع بعض ، وعندئذ ، تكون السعادة ، ويكون السلم والاطمئنان .

الفصل الثاني

العلاقات الدولية في الإسلام

كانت الفرائز الحيوانية ، والطباع الوحشية قبيل الدعوة الإسلامية ،
هى صاحبة السلطان والسيطرة على جميع التصرفات ، فردية كانت أم اجتماعية ،
وبذلك كانت الظاهرة العامة التى تنظم الوجود ، هى العنيتان فى كل شئ ،
طنيتان يفتك به القوى بالضعيف ، ويستلب القادر حق العاجز ، ويستنزف
الغالب دم للفلولب .

شمس الإسلام :

١ — وفى هذا الجو القاتم الذى ذبل فيه الروح الإنسانى ، وخفت صوته ،
وضعف حسه بزغت شمس الإسلام ، وانبعث نورها على الإنسان من أفق الحياة
العليا ، فأيقظ روحه ، وأحيا ضميره ، وأرشدته إلى الخير والهدى ، وأدرك للإنسانية
— وقد رفع الله مستواها — حقًا يجب أن تمكن منه ، وتدم به ، لتصل
عن طريقه إلى الناية التى طلبت منها ، وذلت لها تذليلًا ، بزغت شمس الإسلام ،
وأذابت حرارتها عفونة الجبروت التى انمقدت على الروح الإنسانى فأفقدته الوعى ،
وسلبته مواهبه التى بها كوّن ، والتى كان بها هو المستول عن فساد الحياة
وصلاحها ، وتقدمها وتأخرها .

الوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات :

٢ — بزغت شمس الإسلام ، وصاح في الناس بوحدهم في اللربوية لرب واحد ، وبوحدهم في البنوة لرجل واحد . وبوحدهم في الإنسانية لهدف واحد . صاح فيهم بالوحدة في كل ذلك ، وقضى على مظاهر التفرقة التي اخترعها الإنسان وجعل بها من نفسه طبقات : السادة والأراذل ، الأغنياء والفقراء ، الألوان والمنصرية ، الغربية والشرقية : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ »^(١) . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ »^(٢) .

أعلن الإسلام الناس بالوحدة ، ومن مقتضياتها المساواة بين بني الإنسان في الحقوق والواجبات والمثل هو الشعار الصادق لهذه الوحدة ، يكون حيث تكون ويفقد حيث تفقد .

وإذا كانت الفروق الشخصية في نظر الإسلام — بمنأى عن محيط الوحدة ، وكان المثل شعارها الدال عليها ، وسورها المحدد لها ، لزم أن تكون تلك الفروق بمنأى كذلك عن محيط العدل ، ويستوى فيه القوى والضعيف . والغنى والفقير ، والقريب والبعيد ، وللمسلم وغير المسلم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْنِصْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ، أُوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ »^(٣) .

(١) الآية ١٣ من سورة المجرات .

(٢) • الأولى من سورة النساء .

(٣) • ١٣٥ من سورة النساء .

« وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاكُنْ قَوْمَ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا ، اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ » ^(١)

السلم هو المعرفة الأصلية بين الناس في الإسلام :

٣ — وعلى هذه الأسس بنى الإسلام سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم مع بعض ، وفيما بينهم وبين غيرهم من الأمم المختلفة .

وبذلك كان السلم هو الحالة الأصلية التي تهبط للتعاون والتعارف وإشاعة الخير بين الناس عامة ، وهو بهذا الأصل لا يطلب من غير المسلمين إلا أن يكفوا شرم عن دعوته وأهله ، وألا يثيروا عليه الفتنة والمشاكل ، ويأبى الإهانة كله . أن يتخذ الإكراه طريقاً للدعوة إليه ونشر تعاليمه : « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » ^(٢) .

وإذا احتفظ غير المسلمين بحالة السلم فهم والمسلمون في نظر الإسلام إخوان في الإنسانية ، يتعاونون على خيرها العام ، ولكل دينه يدعو إليه بالحسنة والموعظة الحسنة . دون إضرار بأحد ولا انتقام لحق أحد .

الحرب في الإسلام :

٤ — والإسلام لا يخرج عن هذا الوضع الطبيعي إلا إذا امتدت إليه يد العدوان ووضعت أمامه المراكيل وأخذت في فتنة الناس عنه بالإيذاء والتفكيك ، وهنا فقط يؤذن لأهله أن يردوا العدوان بالعدوان إقراراً للسلم وإقامة للقسط ، وهو بذلك يحرم عليهم حرب الاعتداء والعسف واستنزاف الموارد والتضييق على عباد الله ، وفي ذلك يقول : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .

(٢) ٩٩ من سورة بؤس .

عَلَى نَصْرِهِمْ لَقْدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغْيَرًا حَقًّا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ ۝ (١) . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَمْتَدُّوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَمَدِّينَ » (٢) .

وقد كان له فيما يختص بجانب الحرب عناية خاصة ، تجلت في المبادئ الآتية : —

- أولاً : أن الأصل في العلاقة الإنسانية هو السلم والتعاون .
- ثانياً : أن الحرب ليست إلا علاجاً لشدوذ لم تنفع فيه الحكمة ولا الموعظة الحسنة .
- ثالثاً : أن الحرب إذا وقعت كان لها حكم الضروريات ، تقدر بقدرها دون بني ولا عدوان .
- رابعاً : أن غير المحاربين والمُدبرين للحروب لا ينالون فيها بسوء .
- خامساً : يسارع إلى وقف الحرب تلبية لرغبة السلم متى جئح إليها أحد الجانبين .
- سادساً : يعامل أسرى الحرب بالبر والإحسان ، إلى أن يطلق سراحهم بالن أو الفداء .

رأفة الإسلام في الحرب :

الإسلام يحذر أولاً : أن تكون الحرب إذا وقعت حرب تشكيك أو تخريب فلا يبيح قتل من لا يقاتل من النساء والأطفال والشيوخ والمعزة والمدنيين ، والمحموظ من وصايا الرسول في ذلك « لا تقتلوا الذرية في الحرب » فقيل له : أليسوا أولاد المشركين ؟ فقال : أو ليس خياركم أولاد المشركين !! ١١ .

(١) الأيتان ٣٩ ، ٤٠ من سورة الحج .

(٢) الآية ١٩٠ من سورة البقرة .

ولا يبيع ثانياً : الدخول في الحرب إلا بعد إعلان العدو في مدة تفي لوصول خبرها إليه .

ولا يبيع ثالثاً : إساءة معاملة الأسرى ولا التنكيل بهم ، فضلاً عن قتلهم . وقد وضع في معاملتهم قاعدة إنسانية فاضلة : « فَلَمَّا مَتَّأ بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ » ^(١) . وجل إطلاعهم من صفات الأبرار المقربين إلى الله : « وَيُطْعَمُونَ السَّعْمَاءَ عَلَى حُسْنِ مَسْكِينًا وَيَذَبَّاءُ وَأَسِيرًا » ^(٢) .

ثم هوراباً : لا يرى توقف إنهاء الحرب على أن يسلم المحاربون ، وحسبه أن يكفوا شرم ، وأن يتعهدوا بوقف الشر ، وينزل معهم في المعاهدات على ما يحفظ الحقوق ويقي الناس من الطغيان والفتن .

هذه شريعة الإسلام في الجهاد وضع دستورها كتابه ، وطبقها بالعمل رسوله وخلقائه من بعده .

المعاهدات في الإسلام :

٥ — وإذا كان الإسلام يقرر أن السلم هو الأصل في العلاقة بين الناس ؛ وأن الحرب ليست إلا علاجاً لشذوذ لم تنفع فيه الحكمة ولا للوعظة الحسنة ، وأنها إذا وقعت وجنح أحد الطرفين إلى السلم وجبت تلييته حقناً للدماء : « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخَذَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ ^(٣) » .

إذا كان الإسلام يقرر هذا ، فإنه يحمل للمسلمين الحق في أن ينشئوا

(١) الآية ٤ من سورة محمد .

(٢) ٨ من سورة النهر .

(٣) الآيتان ٦١ ، ٦٢ من سورة الأهل .

ما شاءوا من الماهدات بينهم وبين غيرهم إبقاء على السلم الأصلي أو رجوعاً إليه بوقف الحرب وفقاً مؤقتاً أو دائماً ، وكذلك يحمل لهم الحق في إنشائها بقصد التحالف الحربي ، والتعاون على دفع عدو مشترك ، ويقصد الحصول على كل ما يحقق مصلحتهم كيفما كان نوعها .

وقد عاهد النبي صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب لأول عهده بالمدينة ، وكانت تلك المعاهدة أول حجر في بناء الدولة الإسلامية ، وأول علاقة سياسية تقرر حرية التدين في العقائد والمبادئ وتحافظ على الأمن والسلام .

وفي المعاهدة على التحالف الحربي يقول عليه السلام : « ستصالحون الروم صلحاً تفزون أتم وهم عدوا من ورائكم » .

وبقصد وقف الحرب مدة معينة جاءت معاهدة الحديبية التي عقدها الرسول مهادنة مع قريش في السنة السادسة من الهجرة ، وبها رجع إلى المدينة دون أن يدخل مكة ودون أن يعتز . وعلى قصد الصلح الدائم جاءت معاهدة أهل نجران حينما دعاهم الرسول عليه السلام إلى الإسلام فامتنعوا ولكنهم قبلوا أن يخضعوا لحكم الإسلام ويميشوا في جواره آمنين .

الشروط التي يجب توافرها في المعاهدة :

والإسلام حينما يترك للمسلمين الحق في إنشاء المعاهدات لما يرون من أغراض . يشترط في صحة المعاهدة شروطاً ثلاثة :

أولاً — ألا تمس قانونه الأساسي وشريعته العامة التي بها قوام الشخصية الإسلامية ، وقد جاء في ذلك قوله عليه السلام : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ومعناه أن كتاب الله يرفضه ويأباه .

ومن هذا الشرط لا يعترف الإسلام بشرعية « معاهدة » تستباح بها

الشخصية الإسلامية ، وتفتح للأعداء باباً يمكنهم من الإغارة على جهات إسلامية ، أو يضغف من شأن المسلمين بتفريق صفوفهم وتمزيق وحدتهم .

ثانياً — أن تكون مبنية على التراضي من الجانبين ، ومن هنا لا يرى الإسلام قيمة للماهدة تنشأ على أساس من القهر والغلبة وأبرز « النفقات » وهذا شرط تملية طليعة العقد وإذا كان عقد التبادل في سلعة ما يما أو شراء لا بد فيه من عنصر الرضا « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » فكيف بالماهدة وهي للأمة عقد حياة أو موت !

ثالثاً — أن تكون للماهدة بينة الأهداف واضحة للعالم ، تحدد الالتزامات والحقوق تحديدا لا يدع مجالاً للتأويل والتخريج واللبس بالألفاظ ، وما أصيبت معاهدات البول المتحضرة التي تزعم أنها تسعى إلى السلم وحقوق الإنسان بالإخفاق والفشل ، وكانت سبباً في النكبات المالية المتتابة إلا عن هذا الطريق ، طريق الغموض والالتواء في صوغ المعاهدات وتحديد أهدافها . وفي التحذير من مثل هذه المعاهدات يقول الله تعالى : « وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا الشَّوْءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » ^(١) . والدخل هو الفس الخفي يدخل في الشيء فيفسده .

الوفاء بالمعاهدات :

٧ — والإسلام يرى أن المعاهدة إذا تمت على هذا الوجه مستكملة شروطها ، وحافظ عليها الطرف الآخر ولم تبد من جانبه نية الخيانة ، ولم تتغير الظروف التي وضمت المعاهدة بمقتضاها — كان الوفاء بها واجباً دينياً ، يسأل عنه المسلم فيما بينه وبين الله ويكون الإخلال بها غدرًا وخيانة . أما إذا أخل الطرف الآخر

(١) الآية ٩٤ من سورة النحل .

بشيء من التزاماته ، أو ظاهر علينا الأعداء بالمال أو السلاح أو بالراى والتدبير ، أو هاجم هو أو حلفاؤه ، حلفاءنا — فإن المهادنة تفقد حرمتها وتجب مهاجمته ورد فيه دون إنذار أو إعلان . وقد غزا النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك قريشا واعتبر مساعدتهم لحلفائهم « بنى بكر على حلفائه » خزاعة^(١) نقضا لما بينه وبينهم من عهد وسار إليهم بمجيئه وفتح مكة وقد أشار إلى هذا قول الله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْكُمْ عَهْدُكُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ^(٢) » فهو يدل بمفهومه على أنا نكون في حل من مهاجمتهم حينما ينقضوننا شيئا من المهادنة ، أو حينما يظاهرون علينا أعداءنا .

وكذلك تفقد المهادنة حرمتها في حكم الإسلام إذا توقع أحد الطرفين خيانة من الآخر بأنباء صادقة ، أو قرائن واضحة . وكذلك إذا كانت قد وضعت في ظروف خاصة ، ثم تغيرت تلك الظروف وصار الممل بها يقع الأمة في مفاسد تربو على ما في للمهادنة من خير وصلاح . ولكن الإسلام يوجب في هاتين الحالتين إعلان الطرف الآخر بنيد المهادنة ولا يسمح بالمهاجمة إلا بعد وصول نبأ النيد إلى العدو ، وقد جاء في الحالة الأولى قوله تعالى : « وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ^(٣) » . وجاء في الثانية قوله تعالى : « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ^(٤) » .

هذا هو حكم الإسلام في المهادنات التي تضمن السلام وتحفظ الحقوق

(١) الآية ٤ من سورة التوبة .

(٢) » ٥٨ من سورة الأهل .

(٣) » ٣ من سورة التوبة .

من جهة إنشائها والوفاء بها ، ومن جهة نهضها وسقوط حرمتها ، وضعه القرآن ودرج عليه الرسول وأصحابه منذ أربعة عشر قرناً ، في وقت كانت دول الحضارة الغابرة تتمتع في عادات وحشية جافة .

وجاءت بعدها دول الحضارة الحاضرة فهدمت الناس بما سمته « القانون الدولي العام » وبما سمته « الهيئات الدولية المحكة » وها هي ذى المجازر البشرية تجري على أيديهم في أكثر أقاليم المعمورة تنطق بخداهم وقشلهم ، كما تنطق بكذبهم إذا قالوا ، السلم ، أو قالوا ، حقوق الإنسان ، والإنسانية منهم براء « إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ » (١) .



(١) الآيتان ٥٥ ، ٥٦ من سورة الأهل .

ماتة

الأخلاق في الإسلام

١ - للإسلام - كما عرفنا - شعب تكليفية ، اعتبرت فيه الأساس الأول ، ليكون المرء مسلماً عند الله ، وهى : شعبة العقيدة ، شعبة الإيمان بالله ، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وشعبة العبادات والتقرب إلى الله ، وهى الأثر للصدق فى الشعبة الأولى ، وفى الوقت نفسه ، غذاء يقويها وينميها ، وشعبة النظم التى تناس بها الحياة ، وتبجى المعاملات على مقتضاها وفق ميزان العدل والحكمة .

٢ - وهناك شعب أخرى إرشادية توجيهية ، نذكر منها : شعبة علاقة الإنسان بالحياة وما فيها من نعيم . وشعبة الكون أمام الإنسان .

وقد أباح الإسلام للإنسان فى علاقته بالحياة ، أن يتمتع نفسه بكل نعمة من نعمها على وجه لا يخرجها عن حد القصد والاعتدال : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۖ أَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ » (١) . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ، وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ » (٢) .

وبشعبة الكون أمام الإنسان ، أشعره بالمبارة الجليلة الواضحة ، أنه بسط الكون أمامه ، وسخره له ، ليعمل فيه ويكافح ، وكان من ذلك قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ جِجْيَاً » (٣) . وفى هذا السبيل ، سخر له الشمس والقمر ، والليل والنهار ، والبحار والأنهار ، والأرض والجبال ،

(١) الآية من سورة الأعراف .

(٢) الآية من سورة المائدة .

(٣) الآية من سورة البقرة .

وسخر له كل ما في الكون ، ووجهه إلى بحثه والنظر فيه ، واستخراج أسرارهِ
والانتفاع بذخائره .

شعبة الأنعام :

٣ — وليس من شك في أن قوام الانتفاع بهاتين الشعبتين ، وقوام
الصدق في شعب العقيدة والمادة والنظم ، إنما هو التمسك بشعبة أخرى ،
هي شعبة الأخلاق .

لقد دل تاريخ الرسالات الإلهية في جميع مراحلها ، على أن السعادة التي جمعت
هذه الشعب سبيلا إليها . لا بد في الحصول عليها من حسن الخلق ، وأن الإيمان
الذي يرجع فقط إلى مجرد العلم بوحداية الله ، والعبادة التي ترجع فقط إلى الصور
والأشكال ، وأن النظم التي ترجع فقط إلى مواد القوانين والنقمة المحفوظة
في الصدور وأن اللذة بالحياة التي ترجع فقط إلى إصابة لذائذها ، وأن نظرة الإنسان
إلى السكون التي ترجع فقط إلى مظاهره العامة — دل تاريخ تلك الرسالات
وإرشاداتها — على أن انقطاع هذه الشعب في جوهرها عن شعبة الأخلاق
هكذا أو انقطاع شعبة الأخلاق عنها مما يهدم في النفوس ، وفي الحياة ، الأثر
الذي ترتبه الحكمة الإلهية في الإنسان على التكليف بهذه الشعب والإرشاد
إلى التمسك بها .

الخلق هو المعصم :

٤ — وليس الخلق المطلوب في صون هذه الشعب التي يرجع إليها الدين
عند الله ، مجرد أن يعرف أن الصدق فضيلة والكذب رذيلة ، وأن الإخلاص
سمو ، والسكر والخداع انحطاط ، ولا مجرد الحديث فيما بين الناس عن ذلك ،

وأن الناس تخلفوا عن الأخلاق الفاضلة ، وإنما الخلق ، هو انفعال النفس وتأثرها بما ينبغي أن يكون ، فيفعل . وبما لا ينبغي أن يكون ، فيترك .

والخلق بهذا المعنى . هو الصيام لهذه الشعب كلها ، وهو المعتصم الذى يتمسك به من أراد أن يكون « مسلماً حقاً » . والعقيدة وما إليها دون خلق ، شجرة لا ظل لها ولا ثمرة ، والخلق دون عقيدة ، ظل لشبح غير مستقر .

ومن هنا ، كانت عناية الإسلام بالخلق ، عناية تفوق كل عناية ، ولقد وصلت هذه العناية عند الرسول محمد صلى الله عليه وسلم إلى أن جعل الخلق ، متعلق رسالته « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » .

وقد كثرت توصيات الرسول فى هذا الجانب حتى قال : « أثقل ما يوضع فى الميزان يوم القيامة ، تقوى الله وحسن الخلق » وحتى جاءه رجل ذات مرة ، ووقف بين يديه وسأله : « ما الدين يا رسول الله ؟ فقال : حسن الخلق . فجاءه من قبل يمينه وسأله السؤال نفسه وكان الجواب : حسن الخلق ، ثم جاءه من الشمال ، ومن الخلف ، وسأله السؤال ، وكان الجواب هو الجواب » .

وما أشد وقع حكم الرسول على المرأة التى قيل له فيها : إن فلانة تصوم النهار وتقوم الليل وهى سيئة الخلق ، تؤذى جيرانها بلسانها . فقال : لا خير فيها ، هى من أهل النار . ما أشد وقع هذا الحكم على هؤلاء الذين وقفوا من الدين ، عند المهمة بالتسبيح ، وكثرة التحدث عن الفضيلة وصور العبادات وأشكالها ، ثم ما كانت نفوسهم متعطوة إلا على التش والمسكر والخداع ، والملق والنفاق . يدبرون السوء ، ويفسدون ما بين الناس من روابط ، مستعينين بتشويه الحقائق ، ودس الأكاذيب ، والعمل على ستر كل ما يقوض دعائم الحياة الطيبة الفاضلة هؤلاء فى واقعهم ، ليسوا من التدين فى شيء ، وأن الله سبحانه لم يجعل الإيمان به أساس دينه ، ولم يجعل العبادات أركاناً له ، إلا لما تحدته من أثر طيب

في النفوس ، يكون عنصراً لتكوين الخلق الفاضل ، وانظر في مثل قوله تعالى :
 قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالنَّبْيَ يَبْغِي الْحَقَّ ،
 وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَالًا
 تَفْتَكُونَهُ ^(١) لتعرف أن هؤلاء بوضعهم الخلق ، ومسلكتهم بين الناس والمصالح
 العامة ، استحلوا لأنفسهم ما يظن من الفواحش ، واستحلوا لأنفسهم الإثم والنبى
 بغير الحق ، وقالوا على الله ما يمتدنون بغير الله له .

صروح الظاهر من صروح الباطن :

وفي ظل هذه الشبهة ، شعبة الأخلاق ، يكون الربانيون والشهداء والصالحون
 وفي ظلها يكون الأئمة والهداة والمرشدون . في ظلها تطهر النفس الإنسانية
 من الحقد والحسد والنفاق ، والجبن والكذب والخيانة وما إلى ذلك من الأخلاق
 السيئة التي كثيراً ما أفسدت على الناس حياتهم ، وتوارت في ظلها القاتمة وسائل
 الخيبر والصلاح .

إن إصلاح الباطن أساس لكل إصلاح ظاهري ، ولا بقاء لإصلاح
 خارجي . إلا إذا تركز وكان نتيجة وأثراً للإصلاح الباطني . وشعبة الأخلاق ،
 هي الكفيلة بالإصلاح الباطني ، وهي الشجرة الطيبة التي ثبت أصلها وبسق
 فرعها ، وطاب ثمرها وآتت أكلها كل حين بإذن ربها .

ولعل قوله عليه الصلاة والسلام « إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح
 الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » من أقوى العبارات
 المأثورة في تقرير القضية الطبيعية ، قضية الضمير ، وهي « صلاح الظاهر نتيجة
 لصلاح الباطن » .

(١) الآية ٣٣ من سورة الأعراف .

القسم الثالث
مصادر الشريعة

تمهيد :

نحدثنا في القسم الثاني من الكتاب عن الخطوط الرئيسية لشرعية الإسلام في عباداته ومعاملاته ونظمه ، وهي خطوط متشابكة : بها صار للمسلمين شخصية لا يشاركون فيها غيرهم ، ويرجع ذلك التشابك إليها في ذاتها ، وفي السلطان المشرف على تنفيذها .

وإذا كان مصدر العقيدة في الإسلام ليس إلا مصدراً واحداً ، وهو القرآن الصريح الحاسم في معناه ، الذي لا يحتمل سواء ، فإننا نقرر هنا أن مصدر الشريعة أوسع نطاقاً من ذلك ، فهي تؤخذ :

أولاً : من القرآن : نصه ومحتواه .

وتؤخذ ثانياً : من السنة : وهي أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته التشريعية بشرط صحة نقلها عنه عليه الصلاة والسلام .

وتؤخذ ثالثاً : من الرأي عن طريق النظر في محتمل القرآن والسنة ، وفي إلحاق ما لم ينص على حكمه بما نص في حكمه ، وفي تطبيق القواعد الكلية للمأخوذة من جزئيات التشريع القرآني على الحوادث المعروضة ، وذلك مثل قاعدة « الأصل في الأشياء الإباحة » وقاعدة « حفظ للصالح » وقاعدة « اليسر ورفع الحرج » وقاعدة « إزالة الضرر » وقاعدة « سد ذرائع الفساد » وقاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » ، « والضرورات تقدر بقدرها » ، « ودفع الضرر مقدم على جلب المنافع » وقاعدة « ارتكاب أخف الضررين » ، « والضرر لا يزال بالضرر » ، « وتحمل الضرر الخالص لدفع الضرر العام » إلى آخر

ما عرف من القواعد العامة للتشريع ، وأخذ في الإسلام مكانة النصوص القطعية التي يرجع إليها جميع المجتهدين .

ومن هنا يتبين أن مصادر التشريع في الإسلام ثلاثة : القرآن ، والسنة ، والرأى ، وهي في المصدرية على هذا الترتيب ، فما وجد في القرآن أخذ منه ولا يطلب له مصدر سواه ، وما لم يوجد فيه بحث عنه فيما سجدت روايته وثبت وروده عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإذا وجد فيه أخذ منه ، ولا يطلب له مصدر سواه ، وإذا لم يوجد له مصدر من كتاب ولا من سنة صريحين ، كان مصدره البحث والنظر من أهل العلم بالقرآن والسنة ، وبروح التشريع وقواعده العامة ، وهم المعروفون باسم « المجتهدين » والمعروف بمشهم ونظرهم باسم « الاجتهاد » وقد تقررت في الإسلام مصدرية الثلاثة للشرعية على هذا الترتيب من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يوم الدين .

وفي الأبواب التالية نعرض لكل مصدر من هذه المصادر ، وقيمه التشريعية ، واتجاه فقهاء الإسلام في استنباط الأحكام من كل منها .



الباب الأول

القرآن

القرآن في الوضع اللغوي :

١ — قال الراغب الأصفهاني في المفردات : القرآن في الأصل مصدر نحو كفران ورجحان . قال الله تعالى : « إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه » . قال ابن عباس : إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به . وقد خص بالكتاب المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم نصارى كالعلم ، كما أن التوراة لما أنزل على موسى ، والإنجيل على عيسى صلى الله عليه وسلم . قال بعض العلماء : تسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً للتمرة كتبه بل لجمعه ثمرة جميع العلوم كما أشار تعالى إليه بقوله : « وتفصيل كل شيء » ، وقوله « تبياناً لكل شيء » ، وقوله « قرآنًا عربياً غير ذي عوج » .

والقرآن بعد صيرورته علماً على الكتاب المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم واشتبار ذلك عند الناس أجمعين ليس مما يحتاج إلى تعريف ، إذ ليس هناك من يجهل أنه هو هذه السور وتلك الآيات التي يقرأها المسلمون ، ويحفظها كثير منهم بعد أن تلقوها من قبلهم جمعاً عن جمع عن نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم .

القرآن عند العلماء :

٢ — ومع هذا فقد عرفه العلماء تعريفاً جمع خواصه ، وذلك نظر الما يتعلق

بتلك الخواص من أحكام ويتفرع عليها من آثار ، وقد يكون لها ارتباط بالنقض المقصود من دراستنا كما يتضح بعد .

وقد عرفوه بأنه : « اللفظ العربي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المنقول إلينا بالتواتر » . وقد سماه الله « الكتاب » ، فقال تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » وقال « إن هذا القرآن يهدي للقى هي أقوم » . ولا تطلق الكلمة معرفة هكذا « القرآن » إلا على جميه ، أما كلمة « قرآن » مجردة من حرف التعريف فإنها تطلق على كله وعلى جزئه . فمن الأول قوله تعالى : « وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث » ، ومن الثاني قولنا للآية الواحدة : هذه قرآن ، ولا يصح أن يقال هذه القرآن . هذا وقد تكلم العلماء على كيفية نزوله وأنه كان بالتدريج حسب الوقائع المتتضية ، وحسب الأسئلة والاستفهامات للوجبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما ين للناس أو يحتاجون إليه ، كما تكلموا على مكيه ومدنيه ، وبينوا خصائص كل من المسكى والمدنى في الأسلوب والمعنى والخطاب ، وعرضوا أيضاً إلى نسبة المدنى والمسكى ، وأفاض في ذلك الإمام الشاطبي في كتابه (الموافقات) ببحوث ممتعة .

ولكن الذى يهمنا الآن أن نرجع إلى التعريف فنأخذ منه أركان أو عناصر القرآنية التى باختلافها كلها أو بعضها لا تتحقق حقيقة القرآنية ولا يكون الكلام قرآنًا .

والتعريف للذكور يرشدنا إلى أن عناصر القرآنية أربعة :

أولاً : كونه لفظًا .

ثانيًا : كونه عربيًا

ثالثًا : كونه منزلًا على محمد صلى الله عليه وسلم .

رابعا : قلنا إني بالتواتر ، وذلك بأن يتلقاه الجمع العظيم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينقله جمع عن هذا الجمع ، وهكذا حتى يصل إلينا كما نطق به النبي صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تبديل ولا نقص ولا زيادة . والنقل بهذه الطريقة هو السبيل الوحيد لصيانة القرآن وحفظه على الوجه الذي أنزل عليه . وقد كان تلقى الناس له بهذه الكيفية وحفظهم إياه في صدورهم هو الأصل المحكم عند الاختلاف في كتابة حرف أو كلمة منه ، وهو طريق حفظه الذي وعد الله به في كتابه إذ يقول : « إنا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون » .

المعنى ومعه ليس قرآنا :

٣ — ويتفرع على المنصر الأول وهو كونه (لفظاً) أن ما يوحى الله من المعاني إلى النبي ثم يعبر عنه النبي بألفاظ من عنده لا يكون قرآناً ، ولا يأخذ حكم القرآن من جواز الصلاة به ، وطهارة قارئه ، وما إلى ذلك من الأحكام التي تتعلق بنفس القرآن ، فالأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت من وحى الله ليست قرآناً ، وكذلك ليس بقرآن ما يبينه الناس من معاني القرآن ، ويعبرون عنه بألفاظهم كالتفسير ، ولا يقال له قرآن .

هل في القرآن ألفاظ غير عربية ؟ :

٤ — وبمنصر (العربية) نعلم أن ترجمة القرآن إلى غير لغة العرب مهما روى فيها من الدقة لمسيرة الأصل ومحاذاته ، لا تكون قرآناً ولا تأخذ شيئاً من أحكام القرآن التي أشرنا إليها ، بل ولا تكون مصدر تشريع لأنها تعبر عما يفهمه للترجم من القرآن ، كما يعبر التفسير عما يفهمه المفسر ، فلا يكون الاستنباط من أحدهما استنباطاً من كتاب الله وإنما يكون أخذاً بفهم من لا تقوم بفهمه حجة .

وليس معنى هذا أن ترجمة القرآن ، على معنى بيان معانيه وما احتوى عليه من آداب وإرشاد بشير لنة العرب محظورة ، بل قد تكون فيها نرى طريقاً مقبلاً لنشر ما تضمنه من عقائد وأخلاق وأحكام .

هذا وينبغي أن نعرض هنا لمسألتي :

(إحداهما) أن الله وصف القرآن في غير موضع بأنه عربى ، ثم بحث العلماء فيما إذا كان القرآن يحتمل على كلمات خارجة عن لغة العرب ، أو لا يحتمل ، وكان مثار هذا الخلاف وجود كلمات في القرآن ليست من لغة العرب ، وذلك مثل كلمة : (مشكاة) للكهة ، و (الناشئة) للقيام من الليل ، و (القسوة) للأسد فإنها من لغة الحبشة ، وكلمة (غساق) للبارد اللين فإنها من لسان الترك ، و (القسطاس) لليزان في لغة الروم . و (السجيل) للحجارة والطين بلسان الفرس ، و (الطور) للجبل ، و (اليم) للبحر بالسريانية .

وعمل الرأى في هذا أن العلماء اتفقوا على أنه ليس في القرآن كلام مركب على أساليب غير العرب وهو مصداق الوصف بالعربية الذى ورد في القرآن ، واتفقوا أيضاً على أن في القرآن أعلاماً من غير اللسان العربى ، مثل (إسرائيل) و (جبريل) ، و (عمران) ، و (نوح) ، و (إبراهيم) .

واختلفوا بعد هذا هل وقع فيه ألفاظ مفردة ليست أعلاماً من غير كلام العرب ؟ فذهب جماعة إلى أنه لا يوجد فيه شيء من غير لغة العرب وأنه كله بأساليبه ومفرداته عربى لاشية للعجمة فيه ، وما يوجد فيه من المفردات التى يظن أنها من اللغات الأخرى فعلى ما تواردت عليه اللغات فتكلم به غير العرب كما تكلم به العرب . ورأى آخرون وجود هذا النوع في القرآن ، وأن وجوده — وهو قليل جداً — لا يؤثر في كون القرآن عربياً ميبناً ، لأن عربية الأسلوب

جميعه ، وعربية السكثرة الساحقة من المفردات التي تتلاشى فيها هذه القلة ، مما يمكنني لتحقيق اتصافه بأنه عربي مبين .

وذهب جماعة ثالثة إلى أن الأصل في هذه الألفاظ المعجمة ، وقد انتقلت إلى العرب أثرًا للتجاور والاختلاط ، فاستعملها العرب بما خففها على ألسنتهم حتى لانت بها ، وجرت عندهم مجرى العربى الأصل ، وعلى هذا نزل بها القرآن . ونحن نرى ترجيح هذا القول الأخير . لأن هذه الكلمات مخالفة في وزنها للأوزان العربية المعروفة ، ولأنها قليلة الاستعمال عند العرب ، وبهذين يترجح الحكم بأنها غير عربية الأصل .

نم قلها العرب عن غيرهم بطريق المجاورة كما تقدم واستعملوها حتى لانت بها ألسنتهم ، فأصبحت مما يتكلم به العرب ويتخاطبون به ، وإن لم يكن من أوضاعهم ، وهذا القدر كاف في تحقيق عريته ، وعدم المناهضة لوصف القرآن بأنه عربي مبين .

زعمهم أنه أبا منبغ يرى أنه القرآن اسم للمعنى فقط :

• — (للسألة الثانية) أن بعض الناظرين أخذ من كلام القهاء في مسألة (القراءة في الصلاة بالفارسية) ، والخلاف الذى بين الإمام أبى حنيفة وصاحبيه في جوازها — أن الإمام يرى أن القرآن اسم للمعنى فقط ، وأن الصاحبين يخالفانه في ذلك ، ويرى أن اسم للفظ والمعنى معاً ، وأنه لهذا رأى جواز القراءة بنبر العربية في الصلاة دونهما .

ولكن الحق أن الجميع متفقون على أن القرآن اسم للفظ والمعنى معاً ، وأنه لم يذهب إلى جواز القراءة بالفارسية بناء على هذا الذى نسب إليه في معنى القرآن ، وإنما نظرا إلى أن المقصود من القراءة في الصلاة مجرد المناجاة ،

والمناجاة تحصل بنير العرية ، ولهذا قطع رأى جوازها بالفارسية في الصلاة .

قال الزيلعي : « والصحيح أن القرآن هو النظم واللفظ جميعا عنده لأنه معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم ، والإيجاز وقع بهما جميعا إلا أنه لم يحمل النظم ركنا لازما في حق جواز الصلاة خاصة لأنها ليست بحالة الإيجاز » . ومع هذا فقد قرر السكّال في فتح القدير أن تخريج رأى الإمام على هذا الاعتبار غير صحيح أيضا ، وقال : « إنه معارضة للنص بالمعنى فإن النص طلب بالعربية ، وهذا الاعتبار يميزه بغيرها ، ولا بعد في أن يتعلق جواز الصلاة في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم الآتي بالنظم للمعجز بقراءة ذلك المعجز بمعني بين يدي الرب تعالى . فلذا كان الحق رجوعه إلى قولها في المسألة » . ويريد السكّال من قوله « والنص طلب بالعربي » قوله تعالى : « فاقروا ما تنسرون القرآن » ، وبهذا يثبت أن الإجماع منعقد على أن القرآن اسم للفظ واللفظ حق فيا يختص بقراءة الصلاة .

حكاية الشرائع السابقة في القرآن :

٦ — والمنصر الثالث للقرآنية هو عنصر التنزيل على محمد ، وهذا المنصر يدلنا على أن ما أنزل على الأنبياء السابقين كإبراهيم ، وموسى ، ولم يحك في القرآن لا يكون قرآنا ، أما ما أنزل عليهم وقص علينا في القرآن بالإنزال على محمد فهو قرآن قطعاً ثبت له سائر أحكام القرآن . ولكن هل يكون — إذا تضمن حكما كلفوا به — مصدر تشريع لنا فنأخذ به أيضاً كما كانوا ملزمين به ؟ هذه هي المسألة التي بحثها علماء الأصول تحت عنوان (شرع من قبلنا) وخلاصة ما قالوه فيها أنه إذا قرئت حكاية الشرائع السابقة في القرآن بما يدل على نسخها عندنا فليست تشريفاً لنا باتفاق ، وإذا قرئت بما يدل على تقريرها وكتابتها علينا كما كتبت على الذين من قبلنا فهي تشريع لنا باتفاق .

أما إذا ذكرت مجردة عما يدل على نسخها أو تقريرها فهي محل خلاف بين العلماء : فذهب جمهور المالكية ، والحنابلة ، والحنفية إلى أنها شرع لنا ، وذهب جمهور الشافعية ، والأشاعرة ، والمعتزلة ، إلى أنها ليست شرعا لنا . وقد تكفلت كتب أصول الفقه ببيان آراء الفريقين ومناقشة الأئمة فليرجع إليها من شاء .

غير أنه ينبغي أن يعلم أن من أم ما يترتب على الخلاف في هذه المسألة ومعرفة الحق فيها تبين المصدر التشريعي لمثل نظرية « القصاص في الجروح والأطراف التي يقرها الفقه الإسلامي كتشريع عام ، فعلى رأى المتبعين يكون القرآن — بما يحكيه في سورة المائدة عن التوراة من تشريع (الدين بالدين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن) ، هو المصدر التشريعي الخاص ، أو من المصادر التشريعية الخاصة لهذا الحكم ، أما على رأى النافين فإن النظرية لا يكون لها مصدر تشريعي خاص بها من القرآن ، وإذا فهم يتمسون مصدرها من العمومات القرآنية مثل قوله تعالى : « فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » ، ومثل قوله عز وجل : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » ، وبما يروى من الأحاديث في الوقائع الزمنية التي حدثت على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبما يذكرون من إجماع أئمة هذين المصدرين ، كما سبق بيان ذلك في باب « العقوبات » .

حكم القراءة الاحاديثية في الاستنباح :

٧ — والعنصر الرابع للقرآنية عنصر التواتر في النقل . وهذا العنصر يخرج ما قل بطريق الأحاد عن أن يكون قرآنا ، ولا خلاف لأحد من العلماء في هذا وإن اختلفوا في أنه حجة ، فرأى بعضهم أنه وإن لم تثبت قرآنيته لعدم تواتره

فقد ثبت أنه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والعمل بخبر الواحد واجب ،
ورأى آخرون أنه لا يصلح الاحتجاج به نظراً إلى أنه ليس بقرآن قطعاً ،
ولم ينقل على أنه خير .

وينبى على هذا الخلاف أن مثل قراءة ابن مسعود في كفارة اليمين
« فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات » ، وفي الإيلاء « فإن قاموا فيهن » ،
وفي عقوبة السرقة « فاقطعوا أيمنهما » لا يحتاج بها على وجوب تتابع الصوم
في الأول ، ولا على وجوب قطع اليمين في السرقة ، ولا على أن النية في الإيلاء
يكون في أثناء المدة فقط — لا يحتاج بها على شيء من هذا ، إلا في رأى الحنفية
القائلين بأن القراءة الشاذة — وهي ما نقل بطريق الأحاد — حجة في الأحكام .

المفصل من أنزال القرآن :

٨ — هذا هو القرآن ، وهذه هي عناصر القرآنية ، وقد أنزله الله لأمرين

عظيمين :

أحدهما : أن يكون معجزة دالة على صدق الرسول في دعوى الرسالة والنبوغ
عنه سبحانه ، وبمقتضى هذا أنزله يحمل في أسلوبه ومعانيه وتشريعه ومعارفه
عناصر الإعجاز ، وقد أمر رسوله أن يتحدث به القوم فتخدام حق ظهر مجزوم ،
وتمت عليهم الحجة وفي ذلك يقول الله تعالى : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فاتوا بسورة من مثله »^(١) ، وقوله تعالى : « أم يقولون افتراء قل فاتوا
بشعر سور مثله مفريات »^(٢) وقوله عز وجل : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن
على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً »^(٣) .

(٢) الآية ١٣ من سورة هود .

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة .

(٣) ٨٨ من سورة الإسراء .

وقد كانت معجزات الرسل قبله خوارق حسية ، لا عقلية يحول فيها العقل
ويعمل فيها الذهن بالتفكير والتدبر ، وكانت متفرضة لا دائمة ،
وذلك لأن رسالتهم لم تكن عامة لأهل زمنهم ، ولا خالدة .

الأمر الثاني : وثاني الأمرين اللذين أنزل القرآن لهما ، أن يكون منبع هداية
وإرشاد ، ومصدر تشريع وأحكام ، يجب اتباعه والرجوع إليه ، ولا يكنى
في إثبات أنه واجب الاتباع مجرد ثبوت أنه معجز ، بل لابد مع هذا من ملاحظة
أن إعجازه دل على أنه من عند الله . وقد احتوى على الأمر الإلهي الصريح بوجوب
اتباعه ، والعمل بما تضمنه من الأحكام في غير موضع ، وبغير أسلوب واحد ،
فقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء » ^(١) ،
وقال سبحانه : « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » ^(٢) .
وقال عز وجل : « تلك حدود الله فلا تمتدوها ، ومن يمتد حدود الله فأولئك
هم الظالمون » ^(٣) . وقال تعالى : « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين
يديه من الكتاب ، ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
عما جاءك من الحق » ^(٤) ، وقال عز وجل : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله
ولا تتبع أهواءهم ، واحذروم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم ، فإن تولوا
فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيراً من الناس لفاسقون ،
الحكم الجاهلية يفتنون ، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » ^(٥) .

(١) الآية ٣ من سورة الأعراف .

(٢) د ١٠٥ من سورة النساء .

(٣) د ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٤) م ٤٨ من سورة المائدة .

(٥) الآيتان ٤٩ ، ٥٠ من سورة المائدة .

وقد اتفقد إجماع المسلمين على أن القرآن الكريم هو أساس الدين والشريعة ، حتى صار ذلك عندهم بما علم من الدين بالضرورة ، لا فرق في ذلك عندهم بين عصر وعصر ، وإقليم وإقليم ، فهو حجة الله العامة على الناس أجمعين في كل زمان ومكان ، في عقائده وأحكامه وأخلاقه . ومن زعم أنه حجة خاصة بقوم دون قوم ، أو بعصر دون عصر ، فهو خارج عن رتبة الإسلام .

محتويات القرآن :

احتوى القرآن على ما يأتي :

(أولاً) — العقائد التي يجب الإيمان بها ، في الله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وهي الحد الفاصل بين الإيمان والكفر .

(ثانياً) — الأخلاق الفاضلة التي تهذب النفوس ، وتصلح من شأن الفرد والجماعة ، وتحذر الأخلاق السيئة ، التي تؤدي بمماني الإنسانية الفاضلة ، وتسبب الشقاء في الحياة .

(ثالثاً) — الإرشاد إلى النظر والتدبر في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله من شيء ، لتعرف أسرار الله في كونه ، وإبداعه في خلقه ، فتعقل القلوب إيماناً بظلمته ، عن نظر واستدلال ، لا عن تقليد ومجادة . وقد نرى القرآن كثيراً على الذين يقلدون الآباء والأجداد في عقائدهم ودينهم ، وعاداتهم السيئة ، كما أنه فتح للناس بهذا الإرشاد باب البحث عن خواص الأجسام في أرضه ، وسمائه ، وهوائه ، ومائه ، فيتضمنون بها في حياتهم ويستفيدونها في مقاصد التصدير والإنشاء . وعلى الرغم من الإرشادات للتكررة في هذه الناحية قد أهل المسلمون هذا الجانب ، ولم يقتصروا بإعلاء القرآن فيه ، بينما اتفقد به غيرهم

من خاضوا غمار هذا الكون ، وعرفوا أسراره ، واستخدموها في نواحي هذه الحياة ، بعد أن كانوا في حماية وضلالة .

رابعاً : قصص الأولين أفراداً وأممًا ، وقد أورد القرآن من ذلك كثيراً مما يؤثر الاعتبار والاتماظ ، ويرشد إلى سنن الله في معاملة خلقه الصالحين منهم والفسدين . وهذا هو مقصد القرآن من ذكر هذا القصص فلم يذكره على أنه تاريخ يحدد الزمان والمكان والأشخاص . وعلى الرغم من هذا فقد شغل القسرون أنفسهم وشغلوا الناس معهم بتحصيل الآيات القصصية ما لم يريده الله منها ، وبذلك صرفوا الناس عن مقصد العظة والاعتبار فغرموا فائدتها ، وبقيت آيات تتلى لا ينتفع بها مؤرخ في تحقيق ، ولا مؤمن في اعتبار واتماظ .

خامساً : الإنذار والتخويف ، أو الوعد والوعيد :

وللقرآن في ذلك طريقتان :

أحدهما : الوعد والوعيد عن طريق الحياة الدنيا ، بعموم السلطان والتمكين في الأرض ، أو بتقلص العز والملك وتسليط الظالمين ، فقال تعالى : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ^(١) » ، وقال عز وجل : « وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان ، فكفرت بأنهم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنمون ^(٢) » .

ثانيهما : الترغيب والترهيب بنعيم الآخرة وعذابها ، فقال تعالى : « ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ^(٣) » ، وقال سبحانه : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالداً فيها وله عذاب مهين ^(٤) » ، وأمثال ذلك كثير في القرآن .

(١) الآية ٥٥ من سورة النور .

(٢) الآية ١١٢ من سورة النحل .

(٣ ، ٤) الآية ١٣ ، ١٤ من سورة النساء .

سادساً : الأحكام العملية التي وضعها ، أو وضع أصولها وكلفنا اتباعها في تنظيم علاقاتنا بالله سبحانه ، وعلاقاتنا بعضنا ببعض ، وهي للسماة (فهو القرآن) نجاء في العبادات على اختلاف أنواعها من صلاة وصوم ، وزكاة وصدقة ، وحج وجهاد ، وعيمين ونذر ، ما يقرب من مائة وأربعين آية وجاء في أحكام الزواج والطلاق وما يقيمهما من مهر ونفقة وحضانة ورضاع ، ونسب وعدة ، ووصية وإرث ، ما يقرب من نحو سبعين آية . وجاء في أحكام المعاملات المالية كالبيع والإجارة ، والرهن والمداينة ، والتجارة ، ما يقرب من نحو سبعين . وجاء في أحكام الجنائيات كالقتل والسرقة ومحاربة الله في أرضه ، والزنا والقذف ، ما يقرب من ثلاثين آية . كما جاء نحو هذا تحريماً في أحكام الحرب والسلام ، وما يجب على الحكماء من الشورى والمدل والمساواة وسائر ما يجب عليهم للناس أو ما يجب على الناس لهم . كما جاءت آيات يصح أن تكون أساساً لتنظيم الحياة الاجتماعية وعلاقة الأغنياء بالفقراء ، والقيام بحقوق « المال » مما يعرفه الناس اليوم باسم « المدل الاجتماعي » .

هذا ولم يفتق العلماء الباحثون في القرآن على عدد آيات الأحكام نظراً لاختلاف الأنفهام وتفاوت جهات الدلالة ، والذي ذكرناه هنا إنما هو على جهة التبريد ، وللنظر للتصديق رأيه وحكمه .

القرآن ليس بمتكرراً في كل ما جاء به من أحكام :

١٠ — ولم يكن القرآن مبتكرراً في كل ما جاء به من هذه الأحكام العملية بل كثيراً ما جاء مهذباً لطرق التعامل الذي تقتضيه طبيعة الاجتماع ، أو مقتياً لأكل ما كان موجوداً منها ، في تحقيق الترض المقصود منه . وإنه لمن المؤكد

أن اجتماعاً لم يخل عن بيع وشراء ، ولا عن نكاح وميراث ، ولا عن عقوبات وطرق للفصل في الخصومات .

وقد كان للأمة العربية التي ظهر فيها التشريع الإسلامي ونزل القرآن عليها أولاً ، عرف يحكمون به ويسرون عليه ، وكان لهم ضوابط يرجعون إليها في خصوماتهم وقضائهم .

وليس من سبيلنا الآن أن نبين مصدر هذه العادات وتلك الضوابط التي كانت عندهم ، أكان الإلهام والفتوة ، أم كان التلقى عن شرائع قديمة أو أم مجاورة ؟ ولكن الذي نريد أن نقرره أن التشريع الإسلامي جاء ، وللعرب عرف ومعاملات ، وأحكام وعبادات ، فأقر القرآن كثيراً مما درجوا عليه في هذه الشؤون ، وهذب فيها وعدل وألنى وبذل ، وليس ذلك مما يضير القرآن في تشريعه واستقلاله ، فإنا كان الإسلام إلا ديناً يراد به تدبير مصالح العباد وتحقيق المداة وحفظ الحقوق ، ولم يأت ليهدر كل ما كان عليه الناس ، ليؤسس على أقاضه بناء جديداً لا صلة له بفطرة البشر وما تقتضيه سنن الاجتماع ، وإنما كان ينظر إلى الأشياء من جهة ما فيها من مصالح ومضار ، فما كان منها صالحاً أبقاء وأقره كالقسامة والديات ، وجعله من شريعته ، وما كان منها ضاراً مفسداً للعال أو للاجتماع أو للأسر نهى عنه وحرمه ، وما احتاج منها إلى التنقيح والتهديب أدخل عليه من التهديب ما جعله صالحاً كفيلاً بخير الناس . وقد يقر الشيء نظراً للتعامل الشائع حينذاك ، ويشرع من جانب آخر ما يوحى بإنهاه ، أو بعدم الرغبة فيه ، وذلك كما صنع في الرق وقتل الأسرى ، فإنه أقر الرق نظراً لشيوع التعامل به في وقت التشريع ، ومن جهة أخرى حجب في المتق وطلبه في مواضع كثيرة تكفيراً للذنوب والخطايا ، ككفارة اليمين ، والقتل الخطأ ، والإفطار في رمضان ، والطهار ، ورتب عليه في ذاته درجات عظيمة من المثوبة عند الله .

وأباح أيضاً قتل الأسرى جرياً على قاعدة المعاملة بالمثل ، ولكنه لم يجعله التشريع الدائم وإنما جعل التشريع الدائم فيها للن أو الفداء . وقد دلت على هذا آية شد الوثاق في سورة القتال ^(١) .

ومثال ما ألتاه من النظم العربية نظام التنبؤ الذي كانوا يورثون به للتنبؤ ، وجاء فيه قوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ أَذْغِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » ^(٢) وقوله تعالى : « ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » ^(٣) وأبطل التوارث في قوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(٤) .

وعما عدله الظهار . وهذه قصة المرأة التي ظاهر منها زوجها أى قال لها : (أنت على كظهر أى) ونحوه ، تدل على أن القوم كان لهم نظم في الأحوال الشخصية وكانوا متمسكين بها وكان الرسول فيها بينهم يتمسك بها أيضاً ويفتي فيها بما هو معروف بينهم حتى ينزل الوحي بما يريد الله . والقصة تتلخص في أن أوس بن الصامت ظاهراً من زوجته ، ثم ندم على ما قال ، فرفعت الزوجة أمرها إلى الرسول فقال لها : « حرمت عليه » فقالت يا رسول الله ما ذكر طلاقاً وإنما قال إنما أنت على كظهر أى فقال لها : « حرمت عليه » فقالت : إلى الله أشكو فأتى ووجدى ، وجعل تراجع الرسول صلى الله عليه وسلم وكما قال لها : (حرمت عليه) هفت بالشكوى إلى الله ، فنزلت أوائل سورة المجادلة « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى إلى الله ، والله يسمع تحاوركما ،

(١) الآية الرابعة .

(٢) « الرابعة من سورة الأحزاب .

(٣) « الخامسة من السورة نفسها .

(٤) آخر آية من سورة النحل .

إن الله سميع بصير ، الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ، إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم ، وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور . والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن يتأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم » — فأبطلت هذه الآيات أن الظهار طلاق ، واعتبرته زوراً من القول ، وجريمة أدبية فيها اعتداء على الواقع ، وفيها ترويع الزوجة ، وشرعت فيه الكفارة .

وهكذا يجد الناظر في أسباب نزول التشريع العملى ما يثبت أن القرآن لم تكن أحكامه كلها إنشاء وإجكاراً ، ومن هنا نرى كثيراً ما يقول الفقهاء في بيان مشروعية العمل : (بث الرسول والناس يتعاملون به) ، ويعتبرون هذا دليلاً إقناعاً على المشروعية لا إنشائياً . وهذا بحث جدير بالاستيعاب في التنصيص ، إذ به يتبين مقدار الصلة بين التشريع الإسلامى ، وبين ما كان معروفاً عند العرب وقت نزول القرآن ، وبه تبطل شبهة القائلين : (إن الشريعة الإسلامية جاءت عن طريق الشرائع القديمة ، ولم يكن للعرب قانون معروف حتى تكون تمديلاً له وتنظيماً لأحكامه) ، وليس هذا ناشئاً إلا عن عدم البحث أو إرادة التويه وإخفاء الحق بالباطل

نهج القرآن في بيان الأحكام :

١١ — يستطيع الناظر في آيات الأحكام ، أن يخرج منها بمجمله خواص لا يراها لتبصر القرآن في بيان الأحكام ، هي التى نسميها (نهج القرآن في بيان الأحكام) ، وهي بحسب نظرنا تتلخص فيما يأتى :

[أولاً] أن بعض آيات الأحكام قد جاء بصيغة قاطمة في معنى معين فلم تكن محل اجتهاد المجتهدين ، كآيات وجوب الصلاة والزكاة ، وكآيات الميراث التي حددت أنصبة الوراثين ، وكآيات حرمة الزنا ، والقذف ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والقتل بغير حق ، وما إلى ذلك مما اشتهر عند المسلمين ، وأخذ حكم المعلوم بالضرورة .

وإن بعضاً آخر من آيات الأحكام جاء بصيغة لا يتعين المراد منها ، وهي بذلك كانت قابلة لاختلاف الأفهام ، وكانت مجالاً للبحث والاجتهاد ، ومن أمثلة هذا النوع تحديد القدر الذي يحرم في الرضاع ووجوب النفقة المطلقة طلاقاً بائناً ، وتحديد للسح بال رأس في الوضوء ، إلى غير ذلك من الأحكام التي كانت موضع خلاف بين الأئمة .

والفرق بين النوعين أن الأول بمنزلة العقائد بحيث إن من أنكره يكون خارجاً عن الملة ، بخلاف الثاني فإن من أنكر فيه فحماً معيناً تحمله الآية كما تحتمل غيره لا يكون كذلك ، وأن الأول واجب الاتباع عيناً على كل الناس . بخلاف الثاني فإن كل مجتهد يتبع فيه ما ترجع عنده ، وكذلك المقلد يتبع فيه رأى من شاء أن يقلده .

ومن هذا النوع الثاني تعددت المذاهب الإسلامية ، واختلفت آراء الفقهاء ، واتسع نطاق ذلك الخلاف إلى درجة أن رأينا الآراء تصل إلى السبعة أو الثمانية في المسألة الواحدة ، كما نجد في حكم (انقضاء الزواج بغير ولي) ؛ بل إلى درجة أن رأينا جميع الاحتمالات العقلية في المسألة الواحدة مذاهب وآراء ذهب إلى كل منها فقيه ، وذلك كما نرى في حكم « القصاص في القتل بالإكراه » ، فمنهم من قال بوجوبه على المكروه ، ومنهم من قال بوجوبه على المكروه ، ومن قال بوجوبه عليهما ، ومن قال بصدق وجوبه على واحد منهما .

وفي مثل هذا وهو كثير في الفقه الإسلامى لا يمكن أن يقال إن السكل دين يجب اتباعه ، لأنها آراء متناقضة ، ولا أن الدين واحد معين منها ، لأنه لا أولوية لبعضها على بعض ، ولا أن الدين واحد منها لا بعينه ، لأنه شائع لا يعرف على التحديد ، وإنما الذى يقال فى هذا وأمثاله إنها آراء وأفهام . للحاكم أن يختار فى العمل أيها شاء تيمناً لما يراه من المصلحة . ولعل هذا هو السرف سعة الفقه الإسلامى ، واستطاعته حل المشاكل الاجتماعية ، مهما امتد الزمن بالحياة وكثرت صور الحوادث والحضارات .

[ثانياً] إن بيانه لتلك الأحكام لم يكن على سنن البيان المعروف فى القوانين الوضعية ، بأن يذكر الأوامر والنواهى جافة مجردة عن معانى الترغيب أو التهيب وإنما يسوقها مختلفة بأنواع من المعانى التى من شأنها أن تخلق فى نفوس المخاطبين بها الهيبة والمراقبة والارتياح والشعور بالفائدة الساجلة والآجلة ، فيدهوم كل هذا إلى المسارعة إليها وامتنال الأمر فيها ، نظراً إلى واجب الإيمان ، وبداعية الخوف من عقاب الله وغبضه ، والطمع فى ثوابه ورضاه . وهذا هو الوازع الدينى الذى تمتاز بفرسه فى النفوس الشرائع السماوية ، وهو بلا شك أكبر عون للوازع الزمنى فى الحصول على مهمته .

وتستطيع أن تدرك هذا المعنى إذا رجعت إلى ما ذكرنا من آيات إبطال التبنى ، وتعديل الظهار ، وإلى غيرها من آيات التشريع ، وانظر فى مثل قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً » .

[ثالثاً] لم ينهج القرآن فى ذكره لآيات الأحكام منهج السكتب المؤلفة ، لى تذكر الأحكام المتعلقة بشىء واحد فى مكان واحد ، ثم لا تعود إليه إلا بقدر

ما تدعو إليه المناسبة ، وإنما فرق آيات الأحكام تفريقاً ؛ وقد يورد ما يتعلق بالطلاق والرضاع وأحكامها ، وما يتعلق بالحر وحرمتها ، بين ما يتعلق بالقتال وشئون القتلى ؛ وانظر في ذلك قوله تعالى : « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » في سورة البقرة ، فإنها وقعت بين آيات الطلاق وما يتعلق به ^(١) ، ثم وانظر إلى قوله تعالى : « يسألونك عن الخمر » في السورة نفسها مع ما قبلها من آيات القتال والردة ، وما بعدها من آيات القتلى ونكاح المشركات ^(٢) ، ثم انظر إلى آيات الحج التي ذكر بعضها في سورة البقرة من الآيات رقم ١٩٦ إلى ٢٠٣ ، وذكر البعض الآخر في سورة الحج من الآيات رقم ٢٦ إلى ٣٧ ، وكذلك تجد أحكام الطلاق والزواج والرجعة ، ذكر بعضها في سورة البقرة ، وبعضها في سورة النساء ، وبعضها في سورة الطلاق .

وهكذا نجد القرآن في ذكره لآيات الأحكام ، وكأنه في ذلك أشبه شيء بستان فرقت ثماره وأزهاره في جميع نواحيه ، حتى يأخذ الإنسان أن يجد فيه ، ما ينفسه وما يشبعى من ألوان مختلفة ، وأزهار متباينة ، وثمار يعاون بعضها بعضاً في الروح العام الذي يقصد ، وهو روح التغذية بالنافع والهداية إلى الخير .

ولهذه الطريقة — فيما نرى — إيماء خاص ، وهو أن جميع ما في القرآن وإن اختلفت أماكنه وتعددت سوره وأحكامه فهو وحدة عامة لا يصح تفريقه في العمل ولا الأخذ ببعضه دون البعض . وكأنه وقد سلك هذا السلك يقول للكلف وهو يمدحه عن شئون الأسرة وأحكامها مثلاً : لا تملك أسرته وشئونها عن مراقبة الله فيما يجب له من صلاة وخشوع ، ولا ريب أن لمثل هذا الإيماء تأثيراً

(١) الآيات من ٢٢٨ إلى ٢٤٨ من سورة البقرة .

(٢) الآيات من ٢١٦ إلى ٢٢١ من سورة البقرة .

في المراقبة العامة وعدم الاشتغال بشأن من شأن ، فيشكل للروح تهذيبها وللنفس صلاحها ، وللمقل إدراكه ، وللمجتمع صلاحه .

[رابعاً] لم يكن القرآن في أكثر أحكامه مفصلاً ، يذكر الوقائع ويتبع الصور والجزئيات ، ولكنه يؤثر الإجمال ، ويكتفي في أغلب الشأن بالإشارة إلى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ، ثم يترك للمجتهدين فرصة الفهم والاستنباط على ضوء هذه القواعد وتلك المقاصد ، وكثيراً ما تساعد السنة وإن كانت آحادية في بيان ما أجله أو تشريع ما تركه .

على أنه قد فصل في نواح لا بد فيها من التفصيل ، سموها عن مواطن الخلاف والجلد ، كما في العقائد والمبادئ ، أولاً لأنه يريد بها مستمرة على الوضع الذي حده ، لا يبتئها على أسباب لا تختلف ولا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ، وذلك كما نراه في تشريع اللواريث ، ومحرمات النكاح ، وعقوبة بعض الجرائم .

وفي غير هذين النوعين أثر الإجمال وترك التفصيل ليحكم فيه أهل الرأي في دائرة ما بين لهم من مقاصد ، أو أشار من قواعد .

ومن هذا نجد عرض لحل البيع ، والاستيثاق في الديون ، ولم يذكر شيئاً من تفاصيل البيوع ولا ما يلحقها من خيارات وما لا يلحقها ، كما لم يذكر - تفصيلاً - ما يتعلق بموضوع الاستيثاق في الديون من تفرعات جزئية ، وأحكام تفصيلية .

وعرض للقيام بالتسقط والمدة في الشهادة والقضاء ، ولم يذكر طريق الشهادة ، ولا كيفية القضاء ، ولا طرق رفع الدعوى .

وعرض لعقوبات بعض الجنايات ، ولم يذكر مقدار للسروق مثلاً ، ولا مقدار الدية ، وهكذا .

ونجد ذكر الصوم بمحققته وزمانه ودرجته ، والحج وأركانه ، وكثيراً من

تفاصيله ، وذكر المواريث مبيناً نصيب كل وارث في حالاته المختلفة مكتفياً في إجمال ما أجل بالمبادئ العامة ، كقاعدة (اليسر ورفع الحرج) ، وقاعدة (دفع الضرر) وقاعدة (الصلاح والفساد) ، وقاعدة (سد الدرائع) ، وأمثال ذلك مما أفرده العلماء بالتدوين وأخذ عندهم حكم للملوم بالضرورة ، وقد كان هذا الوضع ، وهو « تفصيل مالا يتخير ، وإجمال ما يتخير » من ضرورة خلود الشريعة ودوامها ، فليس من المقول أن تعرض شريعة جاءت على أساس من الخلود والبقاء والعموم — لتفصيل أحكام الجزئيات التي تقع في حاضرها ومستقبلها ، فإنها مع كثرتها الناشئة من كثرة التعامل وألوانه ، متعددة بجدة الزمن ومصور الحياة ، فلا مناص إذاً من هذا الإجمال والاكتفاء بالقواعد العامة والمقاصد التي تنشدها للعالم ، ويلزام هذا حث على الاجتهاد واستنباط الأحكام الجزئية التي تعرض حوادثها ، من قواعدها الكلية ، ومقاصدها العامة .

وقد جعل القرآن لأهل الذكر والاستنباط منزلة سامية ، وأمر الناس بالرجوع إليهم فيما يحتاجون إليه ، فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، وقال تعالى : « ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم » ، « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » . وبهذه الآيات ونحوها حث القرآن على الاجتهاد في تعرف الأحكام ، وسؤال أهل العلم والمعرفة .

وقد مهد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده طريق الاستنباط لمن جاء بعدهم من أئمة المسلمين وعلمائهم ، وبذلك اتضح مقدار سعة هذه الشريعة وتناولها لكل ما يحد في الحياة ، وأنها بحق صالحة لتنظيم جميع الشؤون ، اجتماعية أو فردية ، إلى يوم الدين .

الباب الثاني

السنة

السنة في الوضع اللغوي :

١ — السنة كلمة قديمة معرفة في اللغة العربية بمعنى الطريقة المعتادة ، حسنة كانت أم سيئة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » . وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع متعددة ، بمعنى العادة المستمرة ، والطريقة المتبعة ، فقال تعالى : « قد خلت من قبلكم سنن » ، وقال عز وجل : « سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا » ، وقال سبحانه : « فقد مضت سنة الأولين » ، وقوله عز وجل : « ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

في صدر الإسلام ولسانه الشرع :

٢ — وقد اقتبسها علماء الإسلام من القرآن واللغة ، واستعملوها في معنى أضيق من المعنى اللغوي ، وهي بحسب استعمالهم الطريقة المعتادة في العمل بالدين ، أو بمباراة أخرى في الصورة العملية التي بها طبق النهي وأصحابه أوامر القرآن ، على حسب ما تبين لهم من دلالة القرآن ومقاصده .

ويقرب منها في المعنى كلمات (السبيل . الصراط . الطريقة . الطريق المستقيم) ، قال تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل

للمؤمنين نوله ما تولى » ، وقال تعالى : « والله يدهو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » وقال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، وقال عز وجل : « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا » : وقال سبحانه : « قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى مصدقاً لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم » وقال سبحانه : « وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبهوه » .

وبهذا المعنى عرفت كلمة السنة في صدر الإسلام ، وقد وردت مقترنة بالكتاب في وصايا الرسول في قوله صلى الله عليه وسلم : (تركت فيكم أمرين لن تضلوا بعدى ما تمسكن بهما ، كتاب الله وسنة رسوله) .

والسنة المقرونة بالكتاب ، والتي يكون التمسك بها كالتمسك بالكتاب في الوقاية من الضلال ، ليست إلا الطريقة العملية للضطررة التي تحملت عن الرسول نقلاً متواتراً علمياً معروفاً عند الكافة ، ومن الوصايا بها على هذا المعنى ما ورد من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى) وقوله صلى الله عليه وسلم : (من رغب عن سنتي فليس مني) فإن سبيلها في هذين هو سبيلها في الوصية السابعة ، ومنه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في الجبوس : (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) أى اسلكوا في معاملتهم الطريقة التي اتبعت مع أهل الكتاب ، وهذا في الجزئية خاصة .

ويقابل (سنة) على هذا الاصطلاح كلمة (بدعة) التي فسرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ويقرب منها في هذا المعنى كلمة (سبيل) الواردة في عبارتي (سبيل للفسدين ، وسبيل للمجرمين) ، الواردتين في قوله تعالى : « وكذلك نفصل الآيات ، ولتستبين سبيل المجرمين » ، وقوله عز وجل : « ولا تتبع سبيل المفسدين » .

والخلاصة أن كلمة (سنة) عربية الأصل ، وجاءت في القرآن ، واقتبسها المسلمون للطريقة التي كان عليها الرسول وأصحابه ، وشاع ذلك في الصدر الأول ، كما شاعت كلمة (بدعة) في سلوك طريق آخر غير طريقهم .

في اصطلاح علماء الأصول :

٣ - ثم أخذت الكلمة عند علماء الأصول معنى آخر ، وهو : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال أو أفعال ، أو تقريرات .

وكانت بهذا المعنى المصدر الثاني من المصادر التشريعية ، يستنبطون منها كما يستنبطون من المصدر الأول وهو القرآن ، ويرجعون إليها في فهم المراد منه ، ومن ذلك قول العلماء : (أصول الشرع : الكتاب والسنة) .

ونظراً إلى ما لها من هذه المكانة ، أفردوا العلماء ببحوث خاصة ومسائل متنوعة ، تتعلق بمجيتها وأقسامها ، من جهة القبول والرد ، والصحة والضعف ومن جهة ما يثبت بها من الأحكام ومالا يثبت ، ومن جهة مركزها من الكتاب وتأثيرها فيه وعدم تأثيرها إلى آخر بحوثهم .

زعم بعض الناس أنه كلمة سنه وضمير في اللغة العربية :

٤ - هذا وقد زعم بعض الباحثين أن كلمة (سنة) مأخوذة من كلمة (مشناه) العبرية ، التي كان يطلقها اليهود على مجموعة الروايات الإسرائيلية ، ويعتبرونها شروحاً للتوراة ، ومرجعاً لهم في تعرف أحكامها ، وأن المسلمين عربوها بكلمة (سنة) ، وأطلقوها هم أيضاً على مجموعة الروايات الحمديدية ، واعتمدوها مصدراً لأحكام دينهم ، كما فعل اليهود ، ولعلك تعلم مما تقدم فساد هذا الزعم ، فإن المسلمين الأوائل لم يستعملوا الكلمة في مجموعة هذه الروايات ، وإنما استعملوها

كما استعملها القرآن ، وكما استعملها النبي صلى الله عليه وسلم في المعنى الذي بينا آنفاً ، وهو : الطريقة العملية التي كان يطبق بها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ما يفهمونه من القرآن بوجود دلالاته المختلفة ، وتحري مقاصده التشريعية . وأن إطلاعها على مجموعة الأقوال المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا بعد تمام المائة الأولى من تاريخ الإسلام ، حيث قصدت الأحاديث والروايات بالجمع والتدوين .

على أن ما أطلقت عليه روايات عن الرسول نفسه صاحب الشرع ، لا عن العلماء الذين تناولوا المصدر الأول بالتفسير والبيان على نحو ما حصل في المسي بكلمة (مشناه) بالنسبة للتوراة . ومع هذا الفارق الكبير فالسنة لم تحل عند المسلمين محل المصدر الأول وهو القرآن المحفوظ بنصه المتواتر في نقله ، بل كانت في المرتبة الثانية ، لا يفرع إليها إلا حيث لم يوجد في الكتاب نص واضح في الحكم المطلوب ، وعندئذ كانوا يتلصسون الأحاديث إما لمعرفة الحكم ، أو لمعرفة دلالة القرآن ، فلم تكن عندهم بمثابة الروايات الإسرائيلية التي حلت عند اليهود محل التوراة ، وصارت مرجعاً لهم في تعرف أحكامها .

على أن هناك ما يقطع في المسألة من جهة أخرى ، وهو أن الكلمة عرفت عند العرب قديماً ، واستعملها القرآن مضافة إلى الله وإلى الرسل ، ومضافة إلى الأمم ، فلم يأخذها علماء الأصول عن كلمة (مشناه) العبرية ، وإما أخذوها من صميم لغتهم وصرح كتابهم .

نم رأوا أن مجموعة ما أثار عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال ، وأفعال ، وتقرير ، هو الطريق الوحيد لتصوير الطريقة العملية التي درج عليها الرسول وأصحابه فأطلقوا كلمة (سنة) على هذه المجموعة ، وجعلوها في المرتبة الثانية

من المصادر التشريعية ، فكيف يصح أنهم اقتبسوها من المعبرية ؟ وكيف يصح أن يقال إن صنيعهم كصنيعهم ؟

السنة في اصطلاح الفقهاء :

هـ - وكأ أخذت كلمة (سنة) عند الأصوليين هذا المعنى ، أخذت عند الفقهاء معنى آخر ، وهو الصفة الشرعية للفعل المطلوب طلباً غير جازم ، بحيث يثاب المرء على فعله ، ولا يعاقب على تركه .

والفرق بين اصطلاح الأصوليين واصطلاح الفقهاء ، أنها عند الأصوليين : اسم لدليل من أدلة الأحكام ، فيقال : هذا الحكم ثبت بالسنة أى لا بالقرآن ، أما عند الفقهاء فعى : حكم شرعى يثبت للفعل بهذا الدليل ، فيقال : هذا الفعل سنة ، أو حكمه السنية ، أى ليس فرضاً ولا واجباً ، فعى على هذا حكم من الأحكام ، لا دليل من الأدلة .

وبما تقدم يتبين أن كلمة (السنة) مرت بها أطوار أربعة :

(أ) معناها في اللغة .

(ب) معناها في صدر الإسلام ولسان الشرع .

(جـ) معناها عند الأصوليين .

(د) معناها عند الفقهاء .

ومن الواضح أنها فيما نحن بصددده ، (مصادر الشريعة) ، لا يراد منها سوى اصطلاح الأصوليين ، لأنها بهذا الاصطلاح هى التى اتخذها العلماء مصدراً من مصادر التشريع ، ودليلاً من أدلة الفقه ، يستنبطون منها الأحكام ويرجعون إليها كما قلنا فى تفهم القرآن .

شبهة المخالفين في إله السنة مصدر من مصادر التشريع :

٦ - وبهنا هنا أن نعلم أن جماعة من الباحثين أبوا أن يتخذوا هذه الأحاديث المروية مصدراً من مصادر التشريع، رأوا أن القرآن بدلالته المختلفة، وإشاراته المتعددة، وما تناقله المسلمون بالعمل، كفيلاً ببيان أحكام الله، وأن ما جاء من هذه الأحاديث لم يكن صادراً عن الرسول إلا باعتباره إماماً للمسلمين، يقدر مصلحتهم التي تعددها الظروف وتعليقها الأحوال، وليست من قبيل التشريع العام للزم في جميع الأزمنة والحوادث والأشخاص .

ويستدلون على هذا بمثل قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم »^(١) ، وقوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء »^(٢) ، وقوله عز وجل : « ما فرطنا في الكتاب من شيء »^(٣) ، وقوله سبحانه : « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم »^(٤) ، وغير ذلك مما يدل دلالة واضحة على أن القرآن فيه كفاية للمسلمين في دينهم وتشريعهم . ويرون أن البيان الذي كلفه الرسول ما هو إلا التطبيق العملي لما فهمه من القرآن ، وهو (السنة) بالمعنى المعروف أولاً .

ويستدلون أيضاً بأن الأحاديث لو كانت تشريعاً عاماً كالكتاب ، لأمر الرسول بتدوينها وحفظها ، كما فعل ذلك في القرآن ، وليس من المقول أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم مصدراً لإيجاب أو تحريم يتعلق بأمة خالصة . ثم لا يأمُر - وهو الرسول المكلف بالبلاغ والبيان - بتدوين ما به البلاغ والبيان حفظاً له من الضياع والاختلاف .

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٢) ٨٩ من سورة النحل .

(٣) ٣٨ من سورة الأنعام .

(٤) ٩ من سورة الإسراء .

ومع هذا فقد وجدت أحاديث تمنع من تدوين الحديث ، منها ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب غير القرآن فليحرقه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، ومنها ما جاء في البخاري عن ابن عباس أنه قال : لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجهه قال : « إيتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده » ، قال عمر : إن النبي غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسيباً .

قالوا : ولقد رأينا اختلاف يشتد بين المحدثين ، بعضهم مع بعض ، والفقهاء بعضهم مع بعض ، وهؤلاء مع هؤلاء ، في تصحيح الحديث أو رفضه ، والتصويل عليه في الدلالة أو عدم التصويل ، وذلك مما يشهد بأن الحديث لو كان أصلاً في التشريع والتحليل والتحريم ، لما ترك بدون تحديد وضبط ، حتى تتور حوله هذه الخلافات الشديدة .

ولقد كان من أثر هذا أن رفض جماعة من العلماء كثيراً من الأحاديث للروية ، لاعتبارات قهية لم يعتمدوا فيها على غير الرأي العقلي البحت^(١) .

بهذا ونحوه استدلت هذه الطائفة ، وأسقطت الأحاديث للروية من أصول التشريع ، ورأت أن كل ما ورد منها قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، مما لم يتواتر عليه ، فسبيله إن صحت روايته ، وثبت اتصاله ، الاجتهاد الذي يتغير تبهماً للمصلحة ، وليس من التبليغ الدائم والشرع العام ، كما أنه ليس من الهوى الذي نفاه الله عن رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى » ، على أن القوم ما كانوا يرمونه بالهوى إلا فيما كان ينطق به قرآنًا ووحياً من عند الله .

(١) راجع الجزء الثاني من كتاب أهل المواقين لابن القيم الجوزي المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

الرؤية على وجه هوادة :

٧ — ولكن المحققين من العلماء ، قد أثبتوا بالسنة قولاً وعملاً ، كثيراً من الأحكام التشريعية الدائمة ، كما اعتمدوا عليها في بيان القرآن بتخصيص عامه ، وتقييد مطلقه ، وبيان مجمله ، وغير ذلك ، معتمدين في هذا على القرآن نفسه ، إذ يقول الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »^(١) ويقول عز وجل : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول »^(٢) ، ويقول سبحانه : « من يطع الرسول فقد أطاع الله »^(٣) ، ويقول تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلوا تسلياً »^(٤) ، ويقول عز وجل : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »^(٥) .

وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً على اعتبار السنة مصدراً من مصادر التشريع ، حينما بعثه إلى اليمن ، واستقر ذلك عند الأصحاب حتى كتبها عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري في عهده إليه بالقضاء ، واعتبرها مصدراً تالياً للكتاب .

ومن هنا يتبين أن الرأي السابق مخالف لإجماع الذين يعتد بإجماعهم ، وأن ما ذكره من الشبه لا قيمة له أمام العمل المستمر من عهد الرسول إلى يومنا هذا ، في نزوع المسلمين في تعرف أحكامهم إلى السنة للروية . وإذا كانت السنة

(١) الآية ٧ من سورة المهر .

(٢) ٥٩ من سورة النساء .

(٣) ٨٠ من سورة النساء .

(٤) ٦٥ من سورة النساء .

(٥) ٥٩ من سورة النساء .

العملية المتواترة حجة عندهم ، فسنة المسلمين العملية المتواترة في جميع الأجيال السابقة ، هي استدلالهم على الأحكام بما صح من أحاديث الرسول أقوالاً كانت أو غير أقوال .

ومع اتفاق العلماء على أن السنة مصدر من مصادر التشريع ، فقد جعلوها في المرتبة الثانية بعد القرآن ، فلم يكن لها عندهم حكم مع صريحه .

الفروق بين الفرائد والسنة وأمرها :

٨ — ويرجع ذلك إلى فروق بينهما نجمل أهمها فيما يأتي :

[أولاً] — القرآن قد اتخذ له الرسول صلى الله عليه وسلم كتاباً يكتبونه ويرتبونه بآياته وسوره حسب ما أمر به من الله ، بينما السنة لم يتخذ لها كتاباً ، ولم يكتب منها إلا القليل ، بل ورد كما تقدم النهي عن كتابتها اكتفاء بحفظها في الصدور .

[ثانياً] — القرآن نقل إلينا بالتواتر حفظاً وكتابة ، بينما السنة قد نقلت في معظمها بطرق الآحاد ، ولم يتواتر منها إلا القليل .

[ثالثاً] — القرآن لم ينقل منه شيء بالمعنى ، ومنع ذلك فيه منعاً باتاً ، بينما السنة قد أبيع فيها ذلك ، ونقل كثير منها بالمعنى ، ولا يخفى تفاوت الناس في فهم المعنى وأسلوب التعبير والنقل .

[رابعاً] — كان الأصحاب يراجعون النبي صلى الله عليه وسلم عند اختلافهم في حرف من القرآن ، وكان يحكم بينهم فيه ، إما بتعيين إحدى التراءين أو بإجازتهما ، بينما السنة لم يسهل فيها شيء من ذلك .

أثر هذه الفروق :

وقد كانت هذه الفروق أصلا في انحصار مصدر العقيدة في القرآن ، وعدم الاعتماد في ثبوتها على السنة ، وكانت في الوقت نفسه سببا عظيما في اتساع نطاق الخلاف في دائرة السنة أكثر منه في دائرة القرآن ، فإن الخلاف فيها تناولها من جهة الثبوت ، ومن جهة الدلالة ، ومن جهة المعارض لها منها أو من غيرها ، بينما القرآن لم يتناوله الخلاف إلا فيما يختص بجهة الدلالة أو بجهة المعارض له منه إن وجد ، وسيوضح هذا حين نذكر أسباب الخلاف بين العلماء في فقه القرآن والسنة .

السنة تشريع وغير تشريع :

٩ - ينبنى أن يلاحظ أن كل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ودون في كتب الحديث من أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، على أقسام :
أحدها : ما سبيله سبيل الحاجة البشرية ، كالأكل والشرب والنوم والمشي والتزاور ، والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية ، والشفاعة ، والساومة في البيع والشراء .

ثانيها : ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية ، كالذي ورد في شئون الزراعة والطب ، وطول لباس وقصره .

ثالثها : ما سبيله التدبير الإنساني أخذاً من الظروف الخاصة ، كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية ، وتنظيم الصفوف في اللوطة الواحدة ، والكون بالكر والفر ، واختيار أماكن النزول ، وما إلى ذلك مما يعتمد على وحى لظروف والتدبير الخاصة .

وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعا ، يتعلق به طلب الفعل أو الترك ، وإنما هو من الشئون البشرية التي ليس مسلك الرسول صلى الله عليه وسلم فيها تشريعا ولا مصدر تشريع .

والسنة تشريع عام وخاص :

١٠ - (رابعها) - ما كان سبيله التشريع ، وهو على أقسام :

[أولا] - ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم على وجه التبليغ بصفة أنه رسول ، كأن يبين مجلأ في الكتاب ، أو يخصص عاما ، أو يقيد مطلقا ، أو يبين شأنأ في العبادات ، أو الحلال والحرام ، أو العقائد والأخلاق ، أو شأنأ متصلا بشيء مما ذكر .

وهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة ، فإن كان منهيأ عنه اجتنبه كل إنسان بنفسه ، لا يتوقف في ذلك على شيء سوى العلم به والوصول إليه .

[ثانيا] - ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم بوصف الإمامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين : كبحث الجيوش للقتال ، وصرف أموال بيت المال في جهاتها ، وجمعها من محالها ، وتولية القضاة والولاة ، وقسمة التنازم ، وعقد المعاهدات ، وغير ذلك مما هو شأن الإمامة والتدبير العام لمصلحة الجماعة .

وحكم هذا أنه ليس تشريعا عاما ، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن الإمام ، وليس لأحد أن يفعل شيئا منه من تلقاء نفسه بحجة أن النهي فعله أو طلبه .

[ثالثا] - ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم بوصف القضاء ، فإنه كما كان رسولا يبلغ الأحكام عن ربه ، وورثيأ عاما للمسلمين ينظم شئونهم ويدبر سياستهم ، كان عليه الصلاة والسلام مع ذلك قاضيا يفصل في الدعاوى بالبينات ، أو الأيمان أو النكول .

وحكم هذا كسابقه ، ليس تشريعاً عاماً ، حتى يجوز لأى إنسان أن يقدم عليه بناء على قضائه به ، وفصله فيه بحكم معين ، بين من حكم بينهم . بل يتقيد المكلف فيه بحكم الحاكم ، لأن الرسول تصرف بوصف القضاء ، ومن هذه الجهة لا يلزم المكلف إلا بقضاء مثله . فمن كان له حق على آخر ، ويحمله ، وله عليه دينه فليس له أن يأخذ حقه إلا بحكم الحاكم ، لأن هذا هو الذى كان شأن أخذ الحقوق عند التجاهد على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

هذا ومن المفيد جداً معرفة الجهة التى صدر عنها التصرف ، وكثيراً ما تخفى فيما ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ، ولا ينظر فيه إلا من جهة أن الرسول فعله أو قاله أو أقره ، ومن هنا نجد أن كثيراً مما نقل عنه صلى الله عليه وسلم صور بأنه شرع أو دين ، وسنة أو مندوب ، وهو لم يكن فى الحقيقة صادراً على وجه التشريع أصلاً . وقد كثرت ذلك فى الأفعال الصادرة عنه صلى الله عليه وسلم بصفة البشرية ، أو بصفة العادة والتجارب .

ونجد أيضاً أن ما صدر على وجه الإمامة أو القضاء ، قد يؤخذ على أنه تشريع عام ، ومن ذلك تضطرب الأحكام وتختلط الجهات .

وقد تكون معرفة الجهة فيما ينقل من كل ذلك واضحة جلية ، فيتقيد كل فعل بالجهة التى صدر عنها . وقد يشبه الأمر على الناظر فى معرفة الجهة التى صدر عنها الفعل ، فيقع خلاف بين العلماء فى صفة التشريع ، تبعاً لخلافهم فى الجهة التى صدر عنها ذلك التشريع .

ولنضرب لذلك أمثلة يتضح بها هذا النوع :

(١) صح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أحيا أرضاً ميتة فهى له » . واختلف العلماء فى أن ذلك : هل صدر عنه بطريق التبليغ والفتوى فيكون حكماً

عاما ، لكل أحد أن يحيى أرضاً ليس لأحد حق فيها فتحكون له ، أذن الإمام في ذلك أم لم يأذن ، أو أنه صادر عنه باعتباره إمامته ورياسته ، فلا يكون حكما عاما ، ولا يجوز لأحد إحياء الأرض المذكورة إلا بإذن الإمام ؟ ذهب إلى الأول جمهور الفقهاء ، وإلى الثاني أبو حنيفة^(١) .

(٢) صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لهند بنت عتبة لما قالت له إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني وولدي ما يكتفي ، قال لها : « خذي لك ولولئك ما يكتفيك بالمروف » . واختلف العلماء في هذا : هل كان بطريق الفتوى والتبليغ فيجوز لكل من ظفر بحقه أن يأخذه بغير علم خصمه ، أو كان بطريق القضاء ، فلا يجوز لأحد أن يأخذ حقه أو جنس حقه ، إذا تمذر أخذه من غريمه ، إلا بقضاء القاضي ؟ وهذه هي المسألة للروفة عند الفقهاء بمسألة (الظفر) ، ولم فيها أقوال وترجيحات^(٢) .

(٣) صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، والسلب هو ما على القتيل من ملابس وأدوات . واختلف العلماء أيضاً فيه على النحو المتقدم ، فمنهم من يرى أنه تصرف بالإمامة — فلا يستحق أحد سلب مقتوله ، إلا أن يقول الإمام ذلك في الموقعة ، ومنهم من يرى أنه تبليغ — فيستحق كل قاتل سلب قتيله ، أعلن الإمام أم لا .

قال السكال : « ولا خلاف في أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك ، وإنما الكلام في أن هذا كان منه نصب شرع على العموم في الأوقات والأحوال ، أو كان تحريضاً قاله في وقائع فيخصها » . فمعد الشافعي « هو نصب

(١) وقد ذكرت هذه المسألة في كتاب « إحياء الموات » من كتب الحنفية ، وراجع إليها إن شئت الجزء السادس من شرح الزيلعي والصلبيلت عليه .

(٢) انظر إن شئت : (إغاثة المفان) لابن القيم ، وماب البارقة من كتاب (سبل السلام) .

شرح ، لأنه هو الأصل في قوله : لأنه مبعوث لذلك ، إلى آخر المسألة في فصل التنزيل من الجزء الرابع في فتح القدير . هذا وقد عرض لهذه المسألة بوجه عام الإمام القرافي في كتابه (الفروق — ج ١) ، كما عرض لها الإمام ابن القيم الجوزي في كتابه (زاد المعاد — ج ٢) في أثناء الكلام على غزوة حنين ، وعرض لها كما أشرنا كثير من الفقهاء في جزئيات المسائل التي انبثت الخلاف فيها بين الأئمة على الخلاف في جهة التصرف الذي صدر عن الرسول .

ومن هذا نرى أن كل الفقهاء مجمعون على تقرير مبدأ التفرقة بين الجبهتين في مصدر التصرف ، وأنه معترف به عندهم .

مقدمات القسم التشريعي في السنة :

١١ — وإذا قطعنا النظر عما ورد في السنة مما سبيله العادة والتجارب والثبوت التي تعتمد على محض التدبير الإنساني ، فإننا نستطيع أن نحصر ما احتوت عليه سائر الأحاديث من شئون تشريعية فيما يأتي :

(أولاً) العقائد التي حددها الإسلام ، في الفرق بين الإيمان والكفر فيما يتعلق بالله وصفاته ، وما يتعلق بالرسول والوحي ، وما يتعلق باليوم الآخر .

وهذا القسم قد تكفل القرآن ببيانه ، وكان القرآن لتواتره وإفادته القطع ، هو المصدر الوحيد لتعرف هذه العقائد ، فسا طلب من الناس الإيمان به فهو عقيدة ، وما لم يطلب الإيمان به فليس بمقيدة . و « الحديث » في هذا القسم ليس إلا مرددا لما أثبتته القرآن منه ، وليس في العقائد ما اغرد الحديث بإثباته ، أو ما يخالف الحديث فيه القرآن .

وقد كان مسلك الحديث فيه كسلك القرآن ، فنه الحكم البين ، ومنه التشابه للشكل . وما كان للعلماء من آراء في متشابه القرآن ، فهو لم في متشابه

الحديث ، وذلك مثل كلات : (اليد) و (الوجه) و (استوى) النسوبة إلى الله ، في مثل قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » ، وقوله عز وجل : « ويبقى وجه ربك » ، وقوله سبحانه : « ثم استوى على العرش » . فالعلماء في مثل هذا ، سواء ورد في القرآن أم في السنة ، بين أن يقولوا : آتانا به على المعنى الذى يريد الله ، وهو مذهب (التفويض) ، ولا يكلفون أنفسهم البحث عنه ، ولا يتحملون تبعة تحديد معنى خاص لها ، وبين أن يقتحموا هذه الألفاظ ويفسروها بما كان يتفق مع التنزيه لله سبحانه عن مشابهة الحوادث ، كتفسير اليد بالقدرة ، والوجه بالذات الأقدس ، والاستواء بعموم السلطان والتدبير ، وهو مذهب (التأويل) .

وإنما لا تثبت العقيدة بالحديث ، لأن العقيدة ما يطلب الإيمان به ، والإيمان معناه اليقين الجازم . ولا يغير اليقين الجازم إلا ما كان قطعى الوجود والدلالة ، وهو للتواتر . والأحاديث المروية لم تتوفر فيها أركان التواتر ، فلا تفيد بطبيعتها إلا الظن ، والظن لا يثبت العقيدة^(١) .

(ثانياً) الأخلاق : جاء في الأحاديث كثير من الحكم والآداب والنصائح ، مثل ما ورد في مدح المدل ، والصدق ، والوفاء بالعهد ، وذم ما يقابلها ، وهى كثيرة في القرآن والحديث ، وهى بطبيعتها أمور يتطلبها الكمال الإنسانى ، وتدعو إليها الفطر السليمة ، وكل ما جاء منها في الأحاديث فله أصل في القرآن ، والحديث فيها إما مردود ومذكر ، أو موضح ومفصل .

وهذان القسمان : العقائد والأخلاق ، لا كلام لنا فيهما فيما نحن بصدده ، وإنما الكلام في القسم الثالث وهو :

(١) راجع فصل « طريق ثبوت العقيدة » من القسم الأول من الكتاب .

(ثالثاً) الأحكام العملية التي تتصل بضبط المبادات ، وتنظيم المعاملات ، وتمييز الحقوق ، والحكم بين الناس .

وقد روى في هذا القسم جزء كبير من الأحاديث ، اتخذها العلماء كما قلنا المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن ، ففظروا فيها ، واستنبطوا منها ، وبينوا بها دلالات القرآن فيما عرض له من أحكام . والأحكام التي تستفاد من هذا القسم هي التي نسميها : (فقه السنة) . وأحاديثها تعرف بأحاديث الأحكام ، كما أن أحكام المبادات والمعاملات التي تستنبط منها هي التي نطلق عليها : (فقه القرآن) ، وآياتها تعرف بآيات الأحكام .

وعليه يكون المراد من عبارة (فقه القرآن والسنة) : الأحكام العملية المتعلقة بشئون الإنسان ، فرداً كان أو جماعة . للاستفادة بطريق مباشر من القرآن والسنة بحسب الدلالات الموهودة للكلام في اللغة العربية . وإنما قلنا بطريق مباشر ، لنخرج الأحكام للاستفادة بطريق القياس ، أو تقدير المصلحة ، فإنها لا تندرج تحت هذا العنوان .

وبما ينبغي ملاحظته في هذا المقام ، أن الخلاف الذي حصل بين العلماء في وسائل الاستنباط من آيات الأحكام ، قد حصل مثله بينهم في الاستنباط من أحاديث الأحكام . فإما من آية حصل من دلالتها اختلاف بين العلماء ، وفي موضوعها حديث أو أحاديث ، إلا كانت هذه الأحاديث أيضاً محل خلاف بينهم ، وقلنا نجد حديثاً رفعت دلالاته ما بين العلماء من خلاف في دلالة آية من القرآن . ولعل ذلك يرجع إلى اشتراك القرآن والسنة في الأصولية العربية ، وهي واحدة فيهما ، كما يرجع إلى أسباب أخرى تتعلق بثبوت الحديث ، وعدم ثبوته ، وقوته وضعفه .

الباب الثالث

أسباب اختلاف الأئمة في فقه القرآن والسنة

يحسن أن نذكر هنا ، عجل الأسباب التي أدت إلى اختلاف العلماء في استنباط الأحكام من الآيات والأحاديث ، حتى تكون بمثابة إرشاد — لمن يريد فقه الشريعة من القرآن والسنة — إلى معرفة طرقهم في الاستنباط ، وإلى الموازنة بينها ، وترجيح ما يظهر له رجحانه ، من آرائهم وأفهامهم .

وقد اتفقوا جميعاً على أن الأصل الذي لا يمدل عنه في التشريع ، ويقضى على كل ما سواه متى وجد ، هو كتاب الله ، ثم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم . وما من إمام إلا بذل غاية جهده في الوصول إلى ما يدل عليه القرآن ، أو السنة ، أوهما معاً ، وعلى الرغم من هذا وقع بين الأئمة اختلاف كثير في استنباط الأحكام من هذين المصدرين .

ويمكن حصر أسباب الاختلاف في نوعين : أحدهما — أسباب تعم القرآن والسنة ، والثانيهما — أسباب تخص السنة .

أولاً : أسباب الاختلاف التي تعم القرآن والسنة

من خصائص اللغة العربية : اشتراك اللفظ في الوضع لمعنيين فأكثر ، وتردده بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، أو بين المعنى الحقيقي والمعنى الشرعي .

ومن خصائصها أيضاً : اشتراك الجمل المركبة بين معنيين مختلفين بسبب تركيبها
بمجرور خاصة ، (كأداة الاستثناء) ، وكلتي (أو) و (القاء) .

ومن المعلوم أن القرآن والسنة عريبان ، فهما ما في اللغة العربية من هذه
الخصائص التي تؤدي إلى الاحتمال في المعنى ، ومن هنا وقع الاختلاف في فهم
ما يدلان عليه .

ولذلك رجلة أمثلة نوضح بها كيف نشأ الخلاف بينهم من هذه الخصائص :

الاعتراف الزى يرجع إلى الاشتراك في اللفظة المفردة :

١ - ولهذا النوع من الاختلاف أسباب :

(١) **تردد اللفظة المفردة بين معنيين حقيقيين :**

أمثلة :

المثال الأول :

فن أمثلة الاشتراك في اللفظة المفردة : كلمة (قرء) الواردة في قوله تعالى ،
بيانا لمدة المطلقات ذوات الحيض : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ
قُرُوءٍ »^(١) . فإنها مشتركة بين الحيض والطمهر ، وثبت ورودها في كلام العرب
لها على حد سواء ، ولا خلاف بين العلماء في ذلك ، كما لا خلاف بينهم في أن
المراد منها هو أحد المتبينين لا مجموعهما ؛ وإنما اختلفوا في المراد منها في الآية :

فذهب جماعة من الفقهاء ومنهم مالك ، والشافعي ، إلى أن المعنى المراد
هو الطمهر . وعليه فإن عدة المطلقة المذكورة تحسب بالأطهار ، أعنى الأزمنة

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

التي تقع بين الممين ، وتنتهى المدة بإنتهاء الطهر الثالث ، فلا يكون للزوج عليها رجعة ، ويحل لها أن تزوج بغيره .

وذهب جمهور آخرون ومنهم أبو حنيفة إلى أن المراد منها هو الحيض . وعليه فمدة المطلقة المذكورة تحسب بالحيض ، ولا تنتهى المدة عندهم إلا بإقتضاء الحيضة الثالثة .

وقد أكثر كل فريق من استظهار القرآن التي تدل في نظره على أن المراد من الكلمة هو المعنى الذى ذهب إليه . وعما قاله الأولون : إن اسم العدد (ثلاثة) جاء في الآية مؤنثاً ، وهو في اللغة العربية يدل على أن المعلوم به مذكر ، وهو لا يكون مذكراً إلا إذا كان المراد به الطهر . وأن كلمة (قروء) إذا كانت بمعنى الحيض جمعت على (أقراء) ، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم للمستحاضة : « دعى الصلاة أمام أقرائك » ، أما الذى بمعنى الطهر فإنه يجمع على (قروء) ، كالوارد في الآية ، فليكن هو المراد .

وعما قاله الآخرون :

١ — إن المدة شرعت لتعرف براءة الرحم من الحمل ، والذى يدل عليها إنكاره هو الحيض لا الطهر ، بدليل أن الشارع اعتبر استبراء الجوارى المشتركة ، بالحيض ، نظراً لأنه المعروف للبراءة المطلوبة ، فليعتبر الحيض في المدة أيضاً ، لأن المقصود منها هو المقصود من الاستبراء .

٢ — إن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « طلاق الأمة تطليقتان ، وعدتها حيضتان » ، والأمة لا تخالف الحرة في جنس المشروع ، وإنما تخالفها في التصنيف ، فإذا كانت عدة الأمة بالحيض ، كانت عدة الحرة به أيضاً .

٣ — إن الآية نصت على عدد مخصوص وهو (ثلاثة) وحقيقته ثلاث

وحدات ، ولا يطلق على وحدتين وبعض الثالثة إلا مجازاً . وعلى رأى الآخرين قد تكون المدة طهرين وبعض الثالث ، وذلك فيما إذا وقع الطلاق في نهاية الطهر ، فلا يصدق المدد على سبيل الحقيقة . وليس كذلك على ما ذهبنا إليه ، لأن الحيضة التي يقع فيها الطلاق لا تحسب عندنا من المدة .

٤ - إن قوله تعالى ، في بيان عدة التي لا تحيض : « وَاللَّائِي يَرِيضْنَ مِنَ الْمُحْضِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَرْضْنَ »^(١) ، صريح في جعل الأشهر بدلا من الحيض في المدة ، فصار الاعتداد بالأشهر مشروطا بسدم الحيض ، فدل على أن الحيض هو الأصل ، وهذا شأن قاعدة البدل والبدل منه ، كما نراه في التيمم والوضوء ، أخذاً من قوله تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » فإنه دل عند الجميع على أن الأصل هو التطهر بالماء ، وأن التطهر بالتراب بدل عنه ، فكذلك هنا .

ثم قالوا بعد هذا : صحته روى الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الرجل أحق بامرأته ما لم تنقسل من الحيضة الثالثة » ، ولو كانت المدة بالطهر لانتهت بالدخول في الحيضة الثالثة ، ولم تنوقف على الاغسال منها ، كما جاء عن هؤلاء الصحابة وهذا دليل آخر على أن المراد من الكلمة هو الحيض لا الطهر .

ثم ناقشوا ما أورد الأولون من قرآن ، فأثبتوا لم يحىء (قروء) جمعا لقروء بمعنى الحيض ، ووجهوا تأنيث المدد بأنه منظور فيه إلى اللفظ ، ومراعاة اللفظ كثيرة في اللغة ، والآية جاءت على هذا الاعتبار ، فلا يدل على تكثير المعداد . وقد قال ابن رشد : (ولكلا الفريقين احتجاجات طويلة ، ومذهب

(١) الآية ٤ من سورة الطلاق .

الحنفية أظهر من جهة للمعنى ، وحبثهم من جهة للمعنى متساوية أو قريب من متساوية) .
ولعلك تأخذ من هذا النقاش فسكرة مدى بحث الفقهاء فى الاستنباط وتأيد الآراء .

المثال الثانى :

ومن الأمثلة أيضاً اختلاف الفقهاء فى معنى كلمة (نكح) ، فى قوله تعالى :
« وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ »^(١) . فإنها مشتركة بين العقد والوطء ، ومن هذا الاشتراك نشأ اختلافهم فى معنى الآية .
فحملها أبو حنيفة على الوطاء ، ورأى حرمة من زنى بها الأب على الابن .
وحملها الشافعى وآخرون على العقد ، ورأوا أن زنية الأب لا يحرم زواجها على الابن .

وقد وردت الكلمة فى القرآن ، ولسان العرب ، بمعنى الوطاء مرة ، وبمعنى العقد أخرى ، فاختلف العلماء فى تعيين المعنى المراد . والترجيح بين الرأيين مذكور فى كتب التفسير والفقه ، فأرجح إليه إن شئت .

ب — تردد اللفظة المفردة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى :

ومن أمثلة الاختلاف الناشئ من تردد اللفظة بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى : اختلافهم فى معنى كلمة (أو ينفوا من الأرض) الواردة ضمن عقوبات المحاربين لله ولرسوله ، فى الآية التى تذكر بعد .

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء .

قد حملها الجمهور على الإخراج من الأرض التي ارتكب فيها الإفساد ،
وهو المبنى الحقيقي للكلمة .

وحملها الحنفية على السجن ، وهو معنى مجازي لها .

ومنشأ الاختلاف أن كلمة (نفي) تستعمل مجازاً في السجن ، فرأى الأولون
أن اللفظ يجب حمله على المبنى الحقيقي مالم يصرف عنه صارف ، ولم يوجد هنا
صارف ، فلا يصح استعماله في المبنى المجازي .

أما الحنفية فقالوا : قد وجد ما يصرف عن إرادة المبنى الحقيقي وهو استحالة
أن يراد نفيه من جميع الأرض ، لأنه لا يكون إلا بالقتل ، والنفي عقوبة غير
القتل . وإن أريد النفي من خصوص أرض المسلمين ، كان فيه زوج السلم في دار
الكفر ، وهو لا يجوز شرعاً ، وإن أريد خصوص الأرض التي ارتكب فيها
الإفساد ، إلى أرض أخرى من أرض المسلمين ، لم يتحقق الترض المقصود من العقوبة ،
وهو الزجر عن إخافة السبيل ، وكف الأذى عن الناس ، فإنه قد يرتكب
فيها مثل ما ارتكب في الأرض الأولى . ومن هنا رأى الحنفية تعين الحمل
على المبنى المجازي ، وهو السجن ، وهو ممكن بدون قتل ، ولا يمنع منه مانع
شرعي ، ومحقق للفرض المقصود من التشريع .

ح — تردد اللفظة المفردة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي :

ومن أمثلة الاختلاف الناشئ من تردد اللفظة بين المعنى اللغوي والشرعي :
اختلافهم في كلمة (بناتكم) الواردة في آية المحرمات من النساء :

فحملها أبو حنيفة على ما يشمل البنت المتخلقة من ماء الزنا ، فظنوا إلى أنها
بنت بالمعنى اللغوي ، ورأى حرمتها على من تخلقت من مائه .

ورأى الشافعي أنها لا تتناولها ، فلا تحرم على من تخلقت من مائه ؛ نظراً

إلى أنها ليست بقاً شرعية ، بدليل عدم تورثها ، وعدم إباحة الخلوة بها ، وعدم ثبوت ولايته عليها .

ومنشأ هذا الخلاف تردد اللفظ بين المعنى القنوى ، وهو المتولد من ماء الرجل مطلقاً ، والحقيقة الشرعية ، وهو خصوص المتولد من ماء الرجل في ظل نكاح شرعى صحيح .

الاختلاف الناشئ من الاشتراك الواقع في تركيب الألفاظ

بعضها على بعض :

٢ — أمثلة :

المثال الأول :

ومن أمثلة الاشتراك الواقع في تركيب الألفاظ بعضها على بعض قوله تعالى :
« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَسْمُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ،
أَنْ يُقْتَلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا
مِنَ الْأَرْضِ »^(١) ، فقد ركب فيها الكلام بكلمة (أو) ، وهي تجمية في لسان
العرب للتخيير بين شيئين أو أشياء تارة ، وتجمية للتنويع والتوزيع ، بالنظر
إلى حالات مختلفة تارة أخرى .

ومن هنا نشأ اختلاف الفقهاء في هذه المقويات : هل هي مترتبة على الجنايات
التي علم الشارع ترتبها عليها ؟ وعليه فلا يقتل من المحاربين إلا من قتل ،
ولا يقطع منهم إلا من أخذ المال ، ولا ينفى إلا من يقتل ولم يأخذ المال .

(١) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

وإلى هذا رأى ذهب جمهور العلماء حملا لكلمة (أو) على التنويع والتوزيع .

أو هي ليست مترتبة على الجنایات ، وإنما سقت على وجه التصغير ؟ فيكون للإمام الأخيرة في توقيع أيها شاء على من شاء ، ممن ثبت عنده أنه يحارب الله ورسوله ، ويسعى في الأرض بالفساد ، سواء أقتل أم لم يقتل ، وسواء أخذ المال أم لم يأخذ . وإلى هذا ذهب جماعة آخرون .

وحجة الأولين أن المذكور في الآية عقوبات متفاوتة : (القتل — الصلب — قطع الأيدي والأرجل — النفي) . والجرائم التي يرتكبها المحاربون متفاوتة أيضاً ، فمنها القتل ، ومنها أخذ المال ، أو هـما معا ، والتخويف والتهديد دون واحد منهما ، وإذا كان الأمر كذلك فإن التصغير يقتضى جواز ترتيب أغلظ العقوبات على أخف الجرائم ، وأخفها على أغلظها ، وهذا مما تدفعه قواعد الشريعة العادلة ، فلا بد من مراعاة ما عهد في الشرع من ترتيب القتل على القتل ، والقطع على أخذ المال ، والنفي على الإخافة . ونتيجة هذا وذاك وجوب توزيع العقوبات المذكورة على ما يقع من الجرائم بحسب اللفظ والخلفه .

وينبى أن يعلم هنا أن الذي قال بالتصغير للإمام ، لم يرد أن الإمام يحكم بمجرد الهوى والشهوة ، حتى يقال إن التصغير يقتضى ترتيب أغلظ العقوبات على أخف الجرائم .. إلخ ، وإنما يريد أن الحاكم يخير بحكم اجتهاده في اتخاذ ما يراه دارنا للفسدة ، محققا للمصلحة . وليس المقصود من هذه الآية بيان عقوبات جرائم معينة تقع من الأفراد ، وإنما القصد بيان عقوبة المحاربين — عصابة لا أفرادا — وأن الإمام يخير في توقيع ما يراه ، مما يمليه عليه النظر للمصلحة . وقد تكون جرائمهم خالية من قتل وأخذ مال ، ولكن يرى الإمام أن لم باعتصابهم شرورا ومقاسد في الأمة ، تربو بكثير عن قتل شخص فقط ،

أو عن قتله وأخذ ماله ، وذلك كما في العصابات للتآمر على خطف الأولاد والسيدات ، وتدمير الثورات الداخلية ، التي من شأنها أن تفسد الأمن العام ، وتروع الأمنين في المساكن والطرفات . ولا شك أن هذا التخيير هو أساس صلاحية هذه الآية لأن تكون مصدراً لأعظم تشريع ، يضرب به على أيدي العصابات المفسدة .

أما هذا التوزيع الذي ذهب إليه الأولون ، ففضلا عن أنه ليس له سند يحتمه ، فهو تنقييد للحاكم بما لم يرد الله أن يقيده به . ومراعاة ما عهد في الشرع لجرائم الأفراد في عقوبة المحاربين — ليس في الشرع ما يدعو إليه . أو يدل عليه . ويرشد إلى هذا أن القطع هنا لليد والرجل مما يخلفه في جريمة السرقة المعتادة ، وأن الصلب هنا بخلافه في أية جريمة أخرى فردية .

فالحق الذي نراه في هذه المسألة هو الحل على التخيير ، المبني على الاجتهاد والمشورة في تعرف للمصلحة ، وما يجب أن يسن من قوانين . أما الاختيار بالمهوى والشهوة فلا يعرفه الإسلام من الحاكم الإسلامي للنوط به تنفيذ حدود الله وأحكامه .

ولا يهولك ما تسمع من أفواه المشوهين للإسلام في عقوباته ، فتذكر كما يذكرون : « أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف » ، وتقول كما يقولون : عقوبات تتخلف من هولها القلوب . بل عليك أن تستعصر معنى قوله تعالى : « الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا » ، وعندئذ يفتح لك باب من العلم والحكمة ، تؤمن منه بحكمة المشرع الحكيم ، ثم تلفت إلى هؤلاء الذين يقتلون الجماعات والأمم ، رجالا ، ونساء ، وأطفالا ، ويندرون الديار بلاقع من غير أشجار ولا بناء ، وتقول لم أين رحمتكم التي

لا تظهر إلا لفرض تشويه الجلال ، وإلباس الحق بالباطل ؟ ولكنه الموى على على صاحبه ما يشاء .

المثال الثانى :

ومن أمثلة الاشتراك الواقع فى التركيب أيضاً ، قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاذِلُّوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ^(١) » ؛ فقد ركب الكلام فيها بكلمة (إلا) بعد جملتين متعاطفتين ، وهما قوله تعالى : « وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا » ، وقوله « وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » . ومثل هذا التركيب فى اللغة ، يحتمل رجوع الاستثناء فيه إلى الجملة الثانية فقط ، ويحتمل رجوعه إلى الجملتين معاً . وبالنظر إلى هذا الاشتراك اختلف العلماء : فذهب الحنفية إلى الأول ، ورأوا أن المجلود بالقذف يظل بعد التوبة غير مقبول الشهادة .

وذهب غيرهم إلى الثانى ، ورأوا أن التوبة ترد إليه اعتباره فى الدنيا ، فتقبل شهادته ، كما ترد إليه اعتباره عند الله ، فتخرجه من زمرة الفاسقين .

وإنما ذهب الحنفية إلى الأول ، لأنهم يرون أن رد شهادة القاذف من تمام الحد لأن الآية رتبت على القذف أمرين : أحدهما إيجابى ، هو الجلد المذكور بقوله تعالى : « فَاذِلُّوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » ، والآخر سلبى ، وهو عدم قبول الشهادة للذئبة بقوله تعالى : « وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا » .

أما غيرهم فرأى أن الحد هو خصوص الجلد ، وأن رد الشهادة عقوبة زائدة ؛ وحبثهم فى ذلك أن المرووف فى الحدود أنها عقوبات بدنية ، ورد الشهادة عقوبة أدبية ، ولم تمهد عقوبة أدبية فيما شرعت له الحدود .

(١) الآية ٤ من سورة النور .

وقد اتخذ كل منهما نظرتة إلى رد الشهادة أساساً لآيـه في رجوع الاستثناء ،
وبهذا وذاك كان الخلاف في المسألة .

وقد عرض الأصوليون لمسألة (رجوع الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة بالواو) ،
وبيّنوا ما للعلماء فيها من مذاهب ، وما لم على مذاهبهم من حجج ، فليرجع
إليها من شاء .

وينبني أن تعلم أن الخلاف فيها إنما هو في حالة ما إذا تجرد الكلام
عن دلائل يمين أحد الاحتمالين ، كما هو الشأن لكل اختلاف في مشترك .

أما إذا وجد في الكلام ما يمين أحد الاحتمالين ، فإنه يجب المصير إليه
باتفاق ، وذلك مثل قوله تعالى ، في كفارة القتل الخطأ : « فتحرير رقبة مؤمنة ،
ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » ، فإنه قد اشتمل على قرينة تعين
أن الاستثناء راجع إلى الجملة الأخيرة فقط ، وهذه القرينة هي امتناع عود
الاستثناء إلى تحرير الرقبة ، لأن تحرير الرقبة حق لله تعالى ، وتصدق الولي
لا يتعلق به ولا يسقطه .

ومثال ذلك أيضاً : الاستثناء الواقع في آية المحاربين السابقة وهي :
« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا ،
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينقوا من الأرض ، ذلك
لمن خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل
أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم » ، فإنها قد اشتملت على قرينة
تفيد رجوع الاستثناء إلى الجمل كلها ، وهي قوله تعالى : « من قبل أن تقدروا
عليهم » ، وتمنع رجوعه إلى الأخيرة وحدها ، وهي قوله تعالى : « ولم في الآخرة
عذاب عظيم » ، لأنه من المعلوم أن التوبة من الذنوب تسقط العذاب الأخرى

مطلقاً ، كانت قبل القدرة عليهم أم بعدها ، فلا يبقى على هذا الفرض التقييد
بقبل القدرة فائدة ، فوجب رجوع الاستثناء بهذا إلى جميع ما ذكر ، فترفع التوبة
الحل كما ترفع العذاب والخزى .

المثال الثالث :

ومثال الاشتراك الواقع في التركيب أيضاً قوله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ
مِنْ نِسَائِهِمْ نَزْهَةً أَشْهَرُ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَإِنْ عَزَمُوا
الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » (١) .

وينبغي أن تعلم هنا أولاً ، أن الإيلاء هو حلف الرجل على هجر امرأته
أربعة أشهر فأكثر ، وقد كان عند الجاهلية من أساليب إضرارهم بالزوجة ،
وكان يمتد عديم إلى سنتين ، تكون للمرأة فيهما كالمعلقة ، لا متزوجة ولا مطلقة ،
فصله الإسلام وردّه إلى أربعة أشهر ، ورتب عليه حكمه الذي يرفع عن المرأة
الضرر بهذه الآية ، وقد ركب الكلام فيها بكلمة الفاء وهي للتعقيب ، غير أنها
تجيء في لسان العرب للتعقيب الزمى تارة ، فيكون زمن ما بعدها بعد زمن
ما قبلها ، نحو أراد الصلاة فتوضأ ، وتجيء أخرى للتعقيب الذكري ، نحو توضأ
فصل وجهه ويديه ، فلا تفيد التأخير من الزمن ، وإنما تكون تفصيلاً لحالة
الفعل في زمن ما قبلها .

وقد نشأ من هذا الاحتمال اختلاف الفقهاء في معنى الآية ، فمن ذهب
إلى الأول رأى أن المعنى : فإن فاءوا بعد انقضاء المدة فإن الله غفور رحيم ،
وإن عزموا الطلاق أى بعد المدة أيضاً ، فإن الله سميع عليم . وبذلك رأوا

(١) الإيثار ٢٢٦ ، ٢٢٧ من سورة البقرة .

أن مضى الأجل لا يقع به طلاق ، والواجب على الزوج حينئذ أن يطلق ، فإن أبى ، رفع أمره إلى الحاكم فيجبره على الطلاق أو يرقمه عليه .
ومن ذهب إلى الثاني رأى أن الطلاق يقع بمضى المدة لأن المعنى : فإن فاءوا فيمن فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق أيضاً فيمن ، وذلك بمدغم النية إلى مضى المدة فإن الله سميع لحديث نفوسهم بهذا العزم ، عليم بما يكونونه من الإضرار بالمرأة .

وهكذا كان الخلاف في حكم الإيلاء مترتباً على الخلاف في تعيين المراد من التعقيب الذي تدل عليه (الفاء) .

وقد اعتمد الحنفية الذين ذهبوا إلى الاحتمال الثاني على قراءة ابن مسعود : « فإن فاءوا فيمن » ، وقال السكّال من علمائهم : (رجحت قراءة ابن مسعود احتمال التعقيب المذكور . لأن الأصل توافق القراءات ، أو لأنها قراءة أحادية وهي ثبت الحكم وقد قام الدليل على صحة الإثبات بها ، إذ ليس من شك في أنها قرآن عن صاحب الوحي عند الراوى ، فإذا امتنعت القرآنية لعدم التواتر ، بقي أنها من صاحب الوحي . ونفى الخصاص ، وهو أنها قرآن ، لا ينفي العلم ، وهو أنها عن صاحب الوحي ، فهي إما قرآن أو حديث . وهذا دوران بين الحجية على وجه ، والحجية على وجه آخر ، لا بين الحجية وعدمها) ، وعلى كل فلكل فريق استدلالات وترجيحات يرجع إليها من شاءها في كتب التفسير والفقه ، وفي هذا القدر كفاية في المراد هنا .

المثال الرابع :

ومن أمثلته أيضاً ، قوله تعالى : « وَأَمَّا تُمْسِكُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبَّائِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ »^(١) ، وقد ركب الكلام

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء وهي آية المحرمات في النكاح .

فيها على صفة بعد موصوفين ، فالصفة قوله تعالى : « اللاتي دخلتم بهن » والموصوفان « نسائكم » المذكورة مع الأمهات . و « نسائكم » المذكورة مع الرائب ؛ ومثل هذا يحتمل رجوع الصفة إلى الموصوف الثاني فقط ، ومن هنا نشأ الاختلاف بين الفقهاء .

فراى جماعة رجوع الصفة إليهما ، وكان المعنى عندهم : حرمة أمهات النساء اللاتي دخلتم بهن ، وعليه فلا تحرم الأم إلا بالدخول على البنت ، كالبنت لا تحرم إلا بالدخول على الأم .

ورأى آخرون أنها صفة الثاني فقط ، فلا تفيد سوى تقييد حرمة البنت بالدخول على الأم ، وتبقى حرمة الأم مطلقة حصل دخول بيتها أو لم يحصل ، وإلى هذا ذهب الجمهور ، وهو معنى القاعدة المشهورة : (المقد على البنات يحرم الأمهات ، والدخول بالأمهات يحرم البنات) .

المختصوف الناسى، من المختصوف فى القواعد الأصولية :

٣ - إن معرفة هذا النوع من أسباب الاختلاف ، تستدعى الإمام بآراء الفقهاء فى القواعد الأصولية ، وهى كثيرة متنوعة .

فى باب الأمر : هل يدل على الوجوب ، أو على الندب .

وفى باب النهى : هل يدل على الفساد ، أو على الصحة ، أو لا يدل على واحد منهما . ؟

وفى باب المام : هل هو حجة بعد التخصيص فى الباقي ، أو ليس حجة ؟ وهل يصح التخصيص بمحدث الآحاد ، وبالقياص ، أو لا يصح ؟ .

وفى باب المطلق : هل يحمل على المقيد أو لا يحمل عليه ، وهل يصح التقييد بمحدث الآحاد أو لا يصح ؟ .

وفى باب المفهوم : هل له دلالة على تقيض الحكم فى الجانب المخالف للمنطوق ، أو ليس له دلالة ؟ وغير ذلك مما عرض لبحثها علم الأصول ، وعرفت آراء العلماء فيه .

ونذكر هنا جملة أمثلة توضح كيفية الاختلاف الناشئ من الاختلاف فى هذه القواعد ، لتسكون بمثابة إرشاد لمعرفة التطبيق الخلافى من هذه الناحية .

المثال الأول :

فمن ذلك اختلافهم فى المقدار المحرم من الرضاع : فقالت طائفة يحرم قليله وكثيره ، ورأت أخرى أن مطلق الرضاع لا يحرم ، وإنما يحرم منه قدر مخصوص ، ومع هذا اختلفوا فى تحديد ذلك القدر : فمنهم من يرى أنه ثلاث رضعات ، ومنهم من يرى أنه خمس رضعات ، ومنهم من يرى أنه عشر رضعات ، ويرجع اختلافهم هذا إلى معارضة إطلاق الكتاب لأحاديث وردت بالتحديد ، وإلى معارضة أحاديث التحديد بعضها بعضاً .

وإطلاق الكتاب فى هذا هو قوله تعالى : « وأمهاتكم اللائى أرضعنكم » ، ومن الأحاديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصاة ولا المصتان » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم نسخن بخمس معلومات .

فمن رجح ظاهر القرآن على هذه الأحاديث . فلم يقيد بها مطلقه ، قال بتحريم الرضاع ولو كان قطرة . ومن قبل هذه الأحاديث وقيد بها الكتاب ، قال بالتحديد . وبعد هذا اختلف هؤلاء فى ترجيح بعض أحاديثهم على بعض ، ولكل طريقة فى ترجيح ما رجح .

ويلاحظ هنا أن الفقهاء جميعاً حصروا نظرم فى دلالة كلمة (أرضعنكم) ،

فبعضهم أخذها منفردة عن الأحاديث ، وبعضهم أخذها مفسرة بما صحح عنده منها . ولكنا لم نعرف أحداً منهم نظر إلى ماتعطيه كلمة (أمهاتكم) ، من طول مدة الاحتضان الأموى ، الذى يستحق فى العرف أن يعبر عنه بكلمة (أمهات) ؛ ولو أن ناظرنا نظر إلى هذا وأخذ ماتعطيه الكلمة بحسب العرف من معانى الأمومة ، لتغير وجه الحكم فى مسألة التحريم بالرضاع ، وليس فى هذا أكثر من عدم الأخذ بالأحاديث الواردة فى الموضوع ، كما صنع فريق المطلقين اكْتفاءً بإطلاق الإرضاع فى الآية ، وكان عليهم أن ينظروا تركيب « اللاتى أرضعنكم » على كلمة « أمهاتكم » ، فيكشف المعنى الذى نحاول الإشارة إليه ، ولهذا مجال آخر يبحث فيه .

المثال الثانى :

ومن أمثلة ذلك اختلافهم فى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها : فقد ذهب الجمهور إلى أن عدتها وضع الحمل ، وذهب مالك إلى أن عدتها أطول المدتين : (عدة المتوفى عنها زوجها وهى أربعة أشهر وعشر ، وعدة الحامل وهى وضع الحمل) . ومنشأ الخلاف تعارض نصين عامين وردا فى الموضوع ، أحدهما قوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأُنْثَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ^(١) ، وهى تشمل بعمومها المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، والآخر قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ، يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ^(٢) وهى بعمومها تشمل الحامل وغير الحامل .

فراى الأولون تخصيص الآية الثانية بالآية الأولى ، وحجبتهم أن الأولى

(١) الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٢) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .

نزات بعدها فتسكون مفسرة لها ، وعليه يكون اللفي : أن التوفى عنها زوجها
تعتد بالعدة المذكورة ، ما لم تكن حاملا ، فتتعد بوضع الحمل ، وبقيت الآية
الأولى على عمومها ، فتتعد الحامل بوضع الحمل ، ولو كانت متوفى عنها زوجها .
ورأى الآخرون أن خصوص كل منهما ، أثر في عموم الأخرى ، وكان
اللفي : أن ذات الحمل تعتد بوضع الحمل ، ما لم تكن متوفى عنها زوجها ،
فإذا كانت متوفى عنها زوجها ، ووضعت قبل مضي مدة التوفى عنها زوجها ،
فلا بد من إتمامها ، فإذا مضت اللدة وهي حامل بقيت في المدة حتى تضع حملها ،
وإن وضعت حملها قبل اللدة ، وجب عليها إتمامها ، فعدتها أطول العديتين ،
فهي معاملة بالآيتين .

المثال الثالث :

ومن أمثلة ذلك أيضاً اختلافهم في نفقة المبتوتة وسكناها ، إذا لم تكن
حاملًا فذهب الحنفية إلى أن لها السكنى والنفقة ، وذهب أحمد إلى أنه لا نفقة لها
ولا سكنى ، وذهب مالك والشافعي إلى أن لها السكنى ولا نفقة لها .
ويرجع هذا الخلاف إلى اختلاف الرواية في حديث فاطمة بنت قيس ،
ومعارضة ظاهر الكتاب له . فالذين أوجبوا لها السكنى والنفقة تمسكوا بمصوم
قوله تعالى : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ
لِتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ »^(١) . فقد أوجبت الآية بصريحها السكنى ، فوجبت النفقة
لأنها تابعة للسكنى في المهود من الشرع ، وأهلوا حديث فاطمة بنت قيس ،
وهو أنها قالت : طلقني زوجي ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يحمل لي سكنى ولا نفقة . وفي بعض الروايات

(١) الآية ٦ من سورة الطلاق .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما السكني والنفقة لمن تزوجها عليها الرجعة » .

لم يلتفت الحنفية إلى هذا الحديث ، بل ردوه مقدمين عليه عموم الآية المذكورة ، وسلفهم في ذلك عمر بن الخطاب الذي روى عنه أنه قال في حديث فاطمة هذا : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » ، يريد الآية التي أشرنا إليها ، ويريد أن السنة قد جرت بوجوب النفقة حيث وجبت السكني . أما الذين لم يوجبوا لها نفقة ولا سكني ، فقد قبلوا الحديث وجعلوه مخصصاً للآية المطلقة الرجعية .

أما الآخرون فقد عملوا هم أيضاً في سقوط النفقة ، بحديث فاطمة الذي ثبت عندهم ، كما جاء في موطأ مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : « ليس لك عليه نفقة » ، وأمرها أن تمتد في بيت أم كلثوم ، ولم يذكر فيه إسقاط السكني ، فبقيت الآية على عمومها في السكني ، وإنما قطعوا ما بين السكني والنفقة من اتصال وتلازم ، ولم يروا أن إيجاب السكني مستلزم لإيجاب النفقة ، خصوصاً وقد صرحنا السنة بإسقاط النفقة ، والآية بوجوب السكني ، فكأنهم عملوا بالمصدرين اللذين لا يتعارضان .

المثال الرابع :

ومن أمثلة ذلك أيضاً اختلافهم في القضاء بشاهد وعين الدعي . فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى عدم جواز في شيء ما .
وذهب الجمهور إلى جواز القضاء بالشاهد مع عين الدعي في الأموال .
وسبب هذا الخلاف معارضة ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى

بالمين مع الشاهد ، لظاهر قوله تعالى : « وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَمْنَنَ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ » ^(١) .

فقال الحنفية : إن الآية أفادت أن الاستشهاد ، وهو حجة للدعى ، لا بد أن يكون إما رجلين ، أو رجل وامرأتين ، ولا ثالث لهما . والحديث تضمن زيادة عما في الكتاب ، والزيادة على الكتاب نسخ ، ونسخ الكتاب لا يكون بأحاديث الآحاد .

أما الجمهور فقد قبلوا الحديث ، وعملوا بمقتضاه ، ومنعوا أن الزيادة به على الكتاب نسخ ، وقالوا : إنها زيادة عما في الكتاب ، وليست تغييراً لحكم ثبت بالكتاب حتى تكون نسخاً . وقد ألزموا الحنفية بعد هذا الرد بأنهم خالفوا قاعدتهم هذه في كثير من فروعهم المذهبية ، فقد قدروا المهر ، ومقدار المسروق بمشرة دراهم ، مع أن القرآن فيها — وهو قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن » ، بالنسبة للمهر ، وقوله تعالى : « والسارق والسارقة » ، بالنسبة للسرقة — مطلق يشمل القليل والكثير ، فصنيعهم في مثل هاتين المسألتين لا يتفق وصنيعهم في مواضع النزاع التي ردوا بها الأحاديث الأحادية ، بحجة أنها زيادة على الكتاب . ولكن الأحناف يقولون في مثل هذه الفروع التي يمترض بها على قاعدتهم : إن الأحاديث التي وردت فيها ليست أحاديث آحاد ، وإنما هي أحاديث مشهورة ، (والأحاديث المشهورة قسم ثالث بين الآحاد والمتواتر) ، وللمشهور من القوة ما للمتواتر ؛ فصح قبولها وتخصيص عموم الكتاب ، أو تقييد مطلقه بها .

ولا يخفى أن هذه نزعة قد لا يوافقهم عليها خصوصهم ، فالأحاديث المذكورة

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

لم تعمل قطعاً إلى درجة التواتر الذي يحكونه في الكتاب بالزيادة والنسخ .
ولقد كانت هذه القاعدة مجالا واسماً يرجع إليه كثير من الخلافات الفقهية
بين الحنفية وغيرهم . وقد عرض ابن القيم في كتابه « إعلام الموقعين » إلى هذه
المسألة ، في الجزء الثاني تحت عنوان (بحث الزيادة على القرآن نسخ) ، وبحسبها
بحثاً مستفيضاً ، وأورد لها شواهد متعددة ، وبين أن الحنفية تضاربوا مع أنفسهم
في تأصيلها والعمل على خلافها . وللوضوع هناك عظيم النفع يجب الرجوع إليه
والإلمام به .

وللإمام ابن تيمية كلام جيد في توجيه الآية التي استدلت بها الحنفية في هذا
الموضوع ، بما يخرجها عن محل النزاع ، فضلاً عن أنها تفيد حصر طريق القضاء
في الشاهدين ، كما يريد الحنفية ، ونحن نورده هنالما فيه من الفوائد الفقهية
المتصلة بطريق القضاء على وجه عام :

قال : القرآن لم يذكر الشاهدين ، والرجل والمرأتين في طرق الحكم
التي يحكم بها الحاكم ، وإنما ذكر هذين النوعين من البيّنات في الطرق التي يحفظ
بها الإنسان حقه . وبعد أن ذكر الآية قال : فأمرهم سبحانه بحفظ حقوقهم
بالكتابة ، وأمر من عليه الحق أن يعلى السكاتب ؛ فإن لم يكن ممن يصح إملاؤه
أولى عنه وليه . ثم أمر من له الحق أن يستشهد على حقه رجلين ، فإن لم يجد
فرجل وامرأتان . ثم نهى الشهود التحليلين للشهادة عن التخلف عن إقامتها
إذا طلبوا لذلك . ثم رخص لهم في التجارة الحاضرة ألا يكتبوها . ثم أمرهم
بالإشهاد عند التبايع ، ثم أمرهم إذا كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً ، أن يستوفقوا
بالرهان المقبوضة ، كل هذا نصيحة لهم ، وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم ،
وما تحفظ به الحقوق شيء ، وما يحكم به الحاكم شيء آخر ، فإن طرق الحكم
أوسع من الشاهدين ، والرجل والمرأتين ، فإن الحاكم يحكم بالتكول ، ولا ذكر له

في القرآن ، فإن كان الحكم بالشاهد والمبين مخالفاً لكتاب الله ، فالحكم بالفسول أشد مخالفة .

آية المداينة :

ونحن إنما للمائدة نسوق هنا آية للمداينة التي جاء فيها الاستشهاد برجلين ، أو رجل وامرأتين ، مع الإشارة إلى ما دلت عليه من أهم الأحكام .

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ . وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ، وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّخِذِ اللَّهُ رَبَّهُ ، وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَفِيعُ أَنْ يُمْلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلْيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَمْنَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى . وَلَا يَأْبَ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا نَسْنَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ؛ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ، وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ، وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ، وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ . وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَبِيلٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ، فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ ، وَلْيَتَّخِذِ اللَّهُ رَبَّهُ . وَلَا تَكُونُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » (١) .

هذه هي الآية ، وهي للعروفة في لسان الفقهاء بآية (المداينة) . والمراد بالمداينة : التعامل بالدين ، والدين هو المال الذي يكون في الذمة عيناً كان أو نقداً ، فهو يشمل القرض ، والسلم ، وبيع الأعيان بشئ مؤجل . والأجل المسمى هو : الوقت الذي يعين بين المتعاملين بالتسمية ، كالشهر ، والسنة .

أما أمهات الأحكام التي تدل عليها الآية ، فإننا نجملها فيما يلي :

(أولاً) يؤخذ من هذه الآية على وجه عام وجوب المحافظة على الأموال ، وقد احتوى أسلوبها على أنواع كثيرة من التأكيدات والتحذيرات المشددة في أوامرها ونواهيها ، وعليك بتدبرها لتضع يدك على ما اشتملت عليه من ذلك ، فتعلم مبلغ عناية القرآن بحفظ الأموال واستئثارها ، وبتقرير الحق على وجه يملأ القلوب طمأنينة ، وحسبك في المحافظة على الأموال أن جعلها القرآن قياماً للناس ، وربط بها سعادتهم في الدنيا والآخرة .

(ثانياً) طلبت الآية في الاستيثاق بالديون أموراً ثلاثة : الكتابة ، والإشهاد ، والزمن للقبوض .

١ — أما الكتابة ، فقد أشار فيها القرآن إلى ما يجب على الكاتب ، من تحرى العدل بين الطرفين ، ولا ريب أن تحرى العدل يستدعى العلم بشئون التوثيق الذي يحفظ الحقوق ، حسب المعروف بين الناس أو للنصوص عليه في القوانين الموضوعة ، وفي هذا إيحاء قوي إلى أنه ينبغي أن يكون في الأمة المتعلمون القادرون على القيام بهذه المهمة ، وهم للمروفون اليوم باسم (المحررون) . وأشار فيها أيضاً إلى أن الذي يتولى إملاء الكاتب إنما هو الدين ، والقصد من هذا أن يكون بحضرته واعترافه ، ليسكون ما في الوثيقة حجة تحفظ الحق الذي يتفق عليه مع دائته ، ثم وكلت الإملاء المذكور إلى وليه الذي يكفله

ويرعى شئونه ، فيما إذا كان غير رشيد ، أو عاجزاً بأقفة تمنعه من النطق ، أو جاهلاً بشئون التعامل وكيفيته ، وذلك حرصاً على حقه ، وخوفاً من أن توفقه حالته في الإساءة إلى نفسه .

٢ - أما الإشهاد ، فقد طلبت الآية أولاً : أن يكون رجلين من المخاطبين ، وهم المؤمنون ، وقد أخذ جمهور العلماء من هذا ، ومن قوله تعالى في الاستشهاد على مراجعة الرجل لزوجته بعد الطلاق : « وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ »^(١) ، ومن قوله تعالى : « وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا »^(٢) ، أنه لا يعمل بشهادة غير المسلم ، وعمموا ذلك في الماليات وغيرها .

وقد عرض ابن القيم في كتابه « الطرق الحكيمة » لبحث (شهادة غير المسلمين على بعضهم ، وعلى المسلمين) ، وبين آراء الفقهاء فيها وأدلتهم ، والناظر في المصادر التشريعية لهذه المسألة يخرج منها بأن الشريعة الإسلامية تقبل شهادة غير المسلمين بعضهم على بعض ، وعلى المسلمين ، في المعاملات العامة التي جرت العادة بمحصولها أمامهم أو اشتراكهم فيها .

أما مثل الرجة ، والزواج ، وطهارة الماء ونجاسته ، وحل الذبيحة وحرمتها ، من الشئون الخاصة بالمسلمين ، والتي يقلب فيها الجانب الديني - فإن شهادتهم فيها لا تقبل ؛ وبهذا ضعف الاستدلال بآية الاستشهاد على الرجة . أما تعييد الشاهدين في الآية التي نحن بصدددها بكونهما من رجال المخاطبين ، وهم المؤمنون ، فهو منظور فيه إلى أن الغالب في معاملات المسلمين أن تجرى بينهم دون أن يحضرها غيرهم . ومثل هذا التعييد على فرض تسليم دلالة المفهوم

(١) الآية ٢ من سورة الطلاق .

(٢) ١٤١ من سورة النساء .

— لا مفهوم له باتفاق — فلا يدل على عدم صحة الاستشهاد بغير المسلمين ، مادام الشرط الجمهورى للشهادة ، وهو الصدق ، متحققا .

أما آية النساء ، فيدل سابقها ولاحقها على أن (السبيل) فيها ، لا يشمل الشهادة ولا القضاء ، إنما هو سبيل العزة والقهر من (الكافرين) ، على (المؤمنين) . وفى الواقع أن السبيل فى الشهادة والقضاء إنما هو للحق الذى ظهر للقاضى بأى طريق كان ، ولا سبيل لذات الشاهد ، لا على المشهود عليه ، ولا على القاضى . وبهذا تبين أنه لا دلالة لقوله تعالى : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » ، على منع قبول شهادة غير المسلمين .

وقد أرشد الله بمد ذلك إلى أن الرجل والمرأتين ، يقومون مقام الرجلين فى الاستيثاق ، إذا لم يوجد وقت للمعاملة . وأشارت الآية إلى أن الحكمة فى جعل المرأتين بمنزلة الرجل الواحد ، هى أن المرأة ينقلب عليها النسيان أو الخطأ . ولعل ذلك يرجع إلى أن ممارستها لشئون المعاملات العامة قليلة غير مألفة لها ، فليس عندها من المران ما يجعلها ذاكرة أو حفيظة على كل ما ترى منها أو تسمع ؛ تأمل قوله تعالى : « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » .

٣ — أما الرهن ، فقد أرشدت إليه الآية ، إذا كان المتعاملان على سفر ولم يجدوا الكاتب . ولا يدل هذا التقييد على أن مشروعية الرهن فى الاستيثاق خاصة بتلك الحالة ، لأنه قد ثبت فى الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه فى المدينة ليهودى ، وجرى التعامل بين المسلمين على الرهن ، فى السفر والحضر ، وجد الكاتب أم لم يوجد ، وإنما أرشدت الآية إلى ما يقوم مقام الكتابة فى الحالة التى ينقلب فيها عدم وجود الكاتب ، وهى حالة السفر ، وقد وصفت الآية (الرهان) بأنها (مقبوضة) ، وأخذ منه جمهور العلماء أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض ، وأن مجرد المقد لا يسكنى فيه . ورأى المالكية أنه يلزم

بالعقد ، ويجبر الراهن على دفع الرهن ، عملاً بالنصوص الدالة على وجوب الوفاء بالمقود ، وعلى أن المؤمنين عند شروطهم .

(ثالثاً) دل قوله تعالى في آخر الآية : « فإن أمن بمضغ بضغاً ، فليؤد الذي أؤتمن أمانته » ، على أن طرق الاستيثاق التي تضمنتها الآية حق للمتعاملين ، فإذا ما حلت الأمانة فيما بينهم محلها ، وذهبت بخوف الجحود ، وضياح الحقوق ، كان لهم أن يركنوا إليها ، وكان على الدين أن يقدر ثقة صاحبه به . وإثباته إياه ، فليؤد إليه أمانته ، وليثق الله ربه . وقد استدلل الفقهاء بهذا ، على أن الأوامر التي تضمنتها الآية في أصل الاستشهاد ، والكتابة ، والرهن ، ليست أوامر إيجابية ، وإنما هي إرشادية ، تلقت نظر الناس إلى ما يطعنهم على حقوقهم عند الخوف ، وعدم الثقة . أما الأوامر المتعلقة بالعدل كتابة وإملاء ، وبأداء الشهادة وعدم كتابتها وغير ذلك مما في الآية ، فلم يذهب أحد إلى أنها إرشاد وتعليم ، بل أجمع الكل على أنها للوجوب والتحريم .

(رابعاً) دلت الآية بإرشادها إلى الكتابة في طرق الاستيثاق ، على أنها من طرق القضاء أيضاً ، وإلا لما تحقق أنها وثيقة تحفظ الديون .

وقد اختلف الفقهاء قديماً في القضاء بالكتابة ، وكانت حجة الجمهور أن الكتابة يدخلها التزوير كثيراً ، وأن الخطوط متشابهة ، فلا تفيد الطمأنينة على حقيقة ما احتوت عليه . ولكن المحققين من الفقهاء يرون أن التزوير قدر مشترك بين الشهادة والكتابة ، وربما كان في الشهادة أكثر منه في الكتابة ، وأن طرق مضاهاة الخطوط التي عرفها الخبراء وأتمنوها قللت من الضرر المتوقع للكتابة ، ولا يوجد مثل ذلك في الشهادة ؛ وللمطالع قاضي هو ظهور الحق ولو بنبلة الظن ومتى وجد ذلك بطريق ما ، وجب عليه الحكم ، وكان حكمه نافذاً مقبولاً في نظر الحق والعدالة .

ومن لطائف ما يحكى فى شأن القضاء بالكتابة : أن مدعيًا تقدم إلى قاض
بوثيقة كتابية موقع عليها بحتم المدعى عليه ، فقال له القاضى : إنه لا يعمل بهذا
الصك لأن الختم ليس بينة شرعية ، والبيئة هى الشهود . فقال له المدعى : من قال
بهذا ؟ قال القاضى : الإمام أبو حنيفة . فقال المدعى : هل عندك شهود سمعت
من الإمام ذلك ؟ فبهت القاضى ولم يجد جوابًا .

ومفزى هذه الحكاية ، أن الكتابة كانت هى الطريق الوحيد فى حفظ
الفقهاء ، ووصولها إلينا ، ومعرفتنا بها ، فإذا كانت مما يعتمد عليه فى معرفة
القوانين والأحكام ، فلأن يعتمد عليها فى القضاء بتلك القوانين أولى ،
وهى تدل فى الوقت نفسه على أن اعتماد الكتابة فى حفظ الحقوق شأن فطرى
يدركه أصحاب الفطر السليمة التى لم تطف بها مظاهر التقليد .

هذا ما أردت أن أنه إليه مما تضمنته هذه الآية الكريمة التى اتخذها
الفقهاء مصدرًا لكثير من الأحكام حتى قال بعضهم إنها تضمنت ثلاثين حكمًا .
وعلى الباحث أن يستخرج ما يستطيع استخراجها منها .

امثال الخامس :

ومن أمثلة اختلافهم الناشئ* من الاختلاف فى هذه القواعد ، اختلافهم فيها
تدل عليه الآية التى جاء فيها قوله تعالى : « وَتَنْ لَمْ يَسْتَطِيعَ مِنْكُمْ مَوْلًى
أَنْ يَنْسِكَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، فَبِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمْ
الْمُؤْمِنَاتِ »^(١) من حكم الزوج بالأمه الكتابية .

فقد رأى الجمهور أن حل الأمه مشروط بأمرين : عدم طول الحرة المؤمنة ،

(١) الآية ٣٥ من سورة النساء .

وأن تكون الأمة مؤمنة ، وذلك جرياً منهم على رأيهم في العمل بالمفهوم ، فإن مفهوم الشرط وهو قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا » ، يدل على أن من استطاع طولا نكاح المحصنات المؤمنات ، لا يباح له الزواج بالأمة ، وأن مفهوم الوصف المذكور من قوله تعالى : « من فتياكم للمؤمنات » يدل على أنه لا يباح تزوج الأمة الكتابية .

وخالف الحنفية في ذلك ، جرياً منهم أيضاً على رأيهم في إلغاء العمل بالمفهوم فأباحوا نكاح الأمة ، وإن كانت كتابية .

والترجيح بين الرأيين يدفعنا إلى معرفة حجج الفريقين في هذه المسألة الأصولية ، ومحلها علم الأصول ، وليرجع إليها من شاء .

الاختلاف الناشئ من الاختلاف في تحكيم القواعد الفقهية :

٤ — ويلحق باختلاف الفقهاء الناشئ من الاختلاف في القواعد الأصولية ، الذي ذكرنا له هذه الأمثلة السابقة اختلافهم الناشئ من تحكيم القواعد الفقهية . ويظهر هذا في موقفهم أمام الحديث المعروف بمحدث « المصراة » ، وهو ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تمرروا الإبل والفنم ، فن ابتاعها ببد ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها ، وصاعاً من تمر » .

والمصراة هي الدابة التي ربط ضرعها ليجتمع اللبن فيه ، من قولك صريرت الماء في الخوض — بالتخفيف والتشديد — إذا جمعته . والمراد بالنظرين : الرأيان ، والصاع قدحان وثلاث .

فكان الملاء أمام هذا الحديث فريقين : فريق أخذ بمقتضاه ، فأثبت حق الرد للشترى ، وإلزامه بصاع من تمر يدفعه إلى البائع ، سواء أكان اللبن قليلاً

أما كثيراً . ومقتضاه أن الابن لا يرد عليه ، لأن الحديث أثبت له صاع نمر بدلا عن الابن .

وخالف الحنفية هذا الحديث ، فلم يثبتوا الرد بعيب التصرية ، ولم يوجبوا رد الصاع من النمر ، ومنشأ ذلك عندهم أن الحديث فيما يرون يخالف الأصول الفقهية من جهات ، فلا يصح الأخذ به :

يخالفها من جهة أن الابن ضمن فيه بالنمر ، والنمر ليس مثليا ، ولا قيمياً لابن ، والقاعدة أن ضمان للثليات يكون بمنثلها ، والقيميات بقيمتها .

ومن جهة أنه قد حدد قدر الضمان بالصاع ، ولم ينظر إلى كمية الابن ، والقاعدة أن الضمان إنما يكون بقدر التالف .

ومن جهة أن الابن ضمن فيه بالنمر مع بقائه ، والقاعدة أن الأعيان إنما تضمن عند هلاكها .

قالوا : فلما خالف الحديث هذه القواعد الفقهية ، وهي مقطوع بها ، وجب رده . ولم يثبتوا بهذا حق الخيار للشترى بعيب التصرية ، كما لم يوجبوا عليه الضمان المذكور . وقد حاولوا بعد هذا طعن الحديث تارة بالقدح في الصحابي الراوي ، وأخرى بالاضطراب ، وثالثة بالنسخ ، ورابعة بأنه معارض بقوله تعالى : « وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » . وقد قال الصنعاني في كتابه سبل السلام : وكلها أعداء مردودة ، ثم عرض لتفصيل الرد عليهم ، وليرجع إليه من شاء .

وقال ابن القيم في الرد عليهم : (وزعمهم أن هذا حديث يخالف الأصول فلا يقبل ، فيقال : الأصول كتاب الله ، وسنة رسوله ، وإجماع أمته ، والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة . فالحديث الصحيح أصل بنفسه ، فكيف يقال الأصل يخالف نفسه ؟ ! هذا من أبطل الباطل . والأصول في الحقيقة اثنان

لا ثالث لها : كلام الله ، وكلام رسوله ، وما عداها ، فردود إليهما ، فالسنة أصل قائم بنفسه ، والقياس فرع ، فكيف يرد الأصل بالفرع ؟ ١ .

قال الإمام أحمد : إنما القياس أن تقيس على أصل ، فأما أن تجيء إلى الأصل فتهدمه ، ثم تقيس ، فكل أى شيء تقيس ؟

وقد تقدّر موافقة حديث « المصراة » للقياس ، وإبطال قول من زعم أنه خلاف القياس ، وأنه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح ، وأما القياس الباطل ، فالشريعة كلها مخالفة له .

والذي يفهم من كل ما كتبه في هذا الموضوع ، أن الحديث أصل في الرد بالتدليس والنش ؛ فإنه والخلف في الصفة من باب واحد ، والتدليس أولى في الرد به من العيب ، ولا ريب أن هذا محض القياس ، وموجب المدل ، فإن المشتري إنما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع في المبيع ، ولو أنه علم في المبيع خلافا لم يبذل له ما بذل ، فلزامه بالمبيع مع التدليس والنش من أعظم الظلم ، أما كيفية الضمان وأنه بالتمر ، فقد نظر فيه إلى المعروف عندهم ، وتحديد به بالصاع إنما كان حسما للنزاع في تقدير الضمان ، وكان التمر لأنه أقرب شيء يشبه اللبن فيما يقتضاه العرب . ومتى اتفق الطرفان أو الحاكم على كيفية الضمان وقدره ، كان محل الرضا والعدالة .

ولسكتف بهذه الأمثلة في سبيل الإرشاد إلى أسباب الخلاف الواقع بين الفقهاء فيما يعم القرآن والسنة ، ولننقل بكم إلى النوع الآخر وهو :

ثانياً : أسباب الاختلاف التي تخص السنة وحدها

وترجع هذه الأسباب إلى ثلاث جهات : جهة الرواية والنقل ، وجهة فعل الرسول ودلالته بالنسبة إلى الأمة ، وجهة تكييف التقرير الصادر منه صلى الله عليه وسلم لفعل شيء رأى غيره يفعله .

الاختلاف الذى يجهن السنة من جهة النقل والرواية :

٥ — والاختلاف الذى يرجع إلى هذه الجهة يمكن إجماله فيما يأتى :
أن يصل الحديث إلى أحد الأئمة بينما لا يصل إلى غيره . أو يصل إليهما ،
ولكن يصل إلى أحدهما عن طريق لا تقوم به الحجة ، بينما يصل إلى الآخر
عن طريق تقوم به الحجة أو يصل إليهما من طريق واحد ، ولكن يرى أحدهما
أن فى بعض رواياته ضعفاً لا يراه الآخر . أو يصل إليهما من طريق واحد متفق
على أوصاف رجاله ، غير أن أحدهما يشترط فى العمل بمثله شروطاً لا يشترطها
الآخر ، كمرضه على كتاب الله ، أو فقه الحديث ، أو اشتهاه الحديث فيما تم به
الباوى ، أو الاتصال وعدم الإرسال ، وغير ذلك .

وقد نشأ من هذه الجهة اختلاف واسع النطاق بين أئمة الحديث ، وتبعها
اختلاف الفقهاء فى العمل بالأحاديث المروية ، وعدم العمل بها ، ولعل ذلك أوسع
أسباب الاختلاف بين الأئمة فى الأحكام التى للسنة دخل فيها ، إما على سبيل
الاستقلال ، وعلى سبيل البيان للكتاب .

الاختلاف الذى يجهن السنة من جهة الفعل :

٦ — فإنه بالنظر إلى فعل الرسول ودلائله بالنسبة إلى الأمة يتبين ما يأتى :
(١) فعل ثبت أنه من خواصه عليه السلام ، وذلك كوجوب صلاة الضحى ،
والتهجد بالليل ، والزواج بما فوق الأربع ، أو بنير مهر ، وهذا القسم لا يدل
القول فيه على مشاركة الأمة له .

ولكن قد يقع الخلاف بين العلماء فى أن الفعل خاص به ، أو عام يشمل
أُمَّته ، وذلك كالزواج بلفظ الهبة ، فقد أجازاه الحنفية ، بدلالة قوله تعالى

« وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ ، إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ، إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » ^(١) بناء على أن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم أن تكون تشريعاً عاماً ، ولم يثبت لديهم خصوصية ذلك به صلى الله عليه وسلم ، ومنعه غيرهم بناء على أنه خاص به صلى الله عليه وسلم ، كما ترشد إليه الآية في قولها : « خالصة لك من دون المؤمنين » . ووجه الحنفية هذا الخلو إلى سقوط للمهر ، لا إلى الصيغة .

وينبى على هذا أنه يجوز لتيره من أمته أن يعقد النكاح بلفظ الهبة على مذهب الحنفية ، ولا يجوز ذلك على مذهب الشافعية ، مع اتفاقهم جميعاً على عدم سقوط للمهر ، وإن لم يجز له ذكر في العقد ولا فيما بينهما .

(٢) ثبت أنه بيان لنص من الكتاب ، وهذا تشريع في حق الأمة باتفاق ، وحكمه حكم النص الذي يعتبر أصلاً له ، فإن كان الوجوب فالوجوب ، أو الندب فالندب ، أو الإباحة فالإباحة .

ويعرف أن الفعل بيان للنص تارة ، بصريح مقاله صلى الله عليه وسلم ، كقوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وقوله صلى الله عليه وسلم . « خذوا عني مناسككم » ، فإنهما قد دلا على أن صلاته عليه الصلاة والسلام ، بيان لقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة » ، وأن حجه وعمرته ، بيان لقوله تعالى : « وأموا الحج والعمرة لله » .

ويعرف تارة أخرى بوقوعه عقب مجمل ، أو عام ، أو مطلق لم يسبق منه بيان له لعدم تطبيقه ، وذلك كقطعه صلى الله عليه وسلم يد السارق من الكوع ، بياناً لقوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » ^(٣) ، وكشيeme

(١) الآية ٥٠ من سورة الأحزاب .

(٢) ٣٨ من سورة المائدة .

إلى الرفقين ومسحه كل الوجه ، ياناً لقوله تعالى : « فَتَيَمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا ،
فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ »^(١) .

هذا وقد يقع الخلاف أَيْضًا في أن الفعل الصادر منه يان ، أو ليس ياناً ،
فينشأ بذلك خلاف في الحكم الذي يدل عليه . وهذا مثل مداومته صلى الله
عليه وسلم على المضمضة والاستنشاق في الوضوء ، فإن الحنفية قالوا بدم وجوبها
مع مواظبته عليها بناء على أنها ليست ياناً للوضوء الواجب . ورأى غيرهم وجوبها
في الوضوء ، بناء على أن مواظبته عليها كانت ياناً للوضوء الواجب .

٣ — فعل لم تثبت خصوصيته به صلى الله عليه وسلم ، ولم يثبت أنه وقع
بياناً لنص سابق عليه ، ولكن قد عرفت له صفة شرعية من قبل أن يفعله .
وذلك مثل صلاة التوافل الراتبة مع الفرائض ، قبلاً ، أو بعداً ، وحكم هذا القسم
أن أمته مثله فيه .

٤ — فعل لم يثبت فيه شيء مما تقدم ، لا اختصاصية ، ولا البيان ،
ولا معلومية الصفة الشرعية .

وهذا القسم قد اختلف العلماء في صفته بالنسبة إلى الأمة — على أقوال : قيل
يدل على الوجوب ، وقيل يدل على الندب ، وقيل يدل على الإباحة ، واختار أنه
إن كان قربة ، أى من جنس ما يتقرب به إلى الله ، ولم يواظب عليه ، دل على
الندب في حق الأمة ، وإن لم يكن من جنس القربات ، دل على الإباحة بالنسبة
لها ، وإنما كان هذا هو المختار لأن المتيقن من صدور الفعل منه صلى الله عليه وسلم
إباحته ، فلا يثبت ما زاد عليه إلا بدليل .

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

وبهذه القاعدة التي ذكرناها لأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم يعرف منشأ اختلاف الأئمة فيما ورد منها بالنسبة للأمة .

الاستدراك الذي يجهى السنة من جهة التقرير :

٧ - أما التقرير ، وهو سكوتة صلى الله عليه وسلم عن الإنكار عند رؤيته شخصاً يفعل شيئاً فقد اتفق العلماء على أنه يدل على إباحة ذلك الفعل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحداً على فعل منكرف في الدين ، وشرطوا لذلك أن يكون قادراً على الإنكار ، وأنه لم يعلم تقدم إنكاره على ذلك الفعل ، فإن لم يكن قادراً على الإنكار ، أو كان قادراً ولكن علم تقدم إنكاره عليه فإنه لا يدل على إباحة الفعل .

وقالوا أيضاً إن التقرير المذكور إذا اقترن بالاستبشار وإظهار الفرح بالفعل الذي رآه ، كان ذلك أدل على الإباحة .

وقد يوجد التقرير ، ويظهر الاستبشار ، ولكن يختلف العلماء في مثار التقرير ، ومنشأ الاستبشار ، أهو مشروعية الفعل فيدل على الإباحة ، أم شيء آخر وراء المشروعية ، وأن للمشروعية لم تكن ذات دخل في التقرير والاستبشار فلا يدل على الإباحة ؟

وقد كان من أثر ذلك ، اختلاف الفقهاء في اعتبار « القيافة » دليلاً على ثبوت النسب . فذهب إليه مالك والشافعية ، وخالفهم في ذلك الحنفية .

والقيافة مصدر قاف قيافة ، والقائف هو الذي يتتبع الأثار ويعرفها ، ويعرف أصحابها ، ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه ، والأصل في هذا الموضوع ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « دخل على صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم ترى إلى مجزز الدليلى ، نظر آتفاً إلى زيد

ابن حارثة ، وأسامة بن زيد ، فقال « هذه الأقدام بعضها من بعض » ، وكان الكفار يقدحون في نسب أسامة من زيد ، لأنه كان أسود شديد السواد ، وكان زيد أبيض شديد البياض . أقر الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الحادثة مجزئ المدلجى على القيافة ، واستبشر بمقاتلته التى قاتلها فى زيد وأسامة ، والتقرير للمقترن بالاستبشار ، أقوى صور التقرير الذى يدل على إباحة الفعل .

ومن هنا قال ، مالك ، والشافعى ، وجهاهير العلماء ، باعتبار (القيافة) دليلا فى ثبوت النسب ، ولكن الحنفية قالوا إن سكوت النهى صلى الله عليه وسلم على فعل مجزئ وعدم الإنكار عليه ، ليس تقريراً لفعله ، حتى تتخذ القيافة دليلا على ثبوت النسب ، لأن نسب أسامة كان معلوما من قبل وأنه لزيد ، وإنما كان الكفار يقدحون فى نسبه لما بينه وبين أبيه من تباين اللون . واستبشاره إنما كان لإلزام الكفار الطاعنين فى نسب أسامة ، بما يقررونه ويعتمدون عليه فى عادتهم وأعرافهم ، وإذا فليس السكوت فى هذه الحادثة من باب التقرير الدال على مشروعية الفعل ، حتى تكون القيافة دليلا على ثبوت النسب . فهذا نوع اختلافهم فى دلالة التقرير للمقترن بفعل خاص ، على مشروعية ذلك الفعل أو عدم المشروعية .

أما ترجيح أحد الرأيين فى المسألة ، فسييله استقصاء كل ما ورد فيها ، ومرجه كتب الفقه والحديث . وإن الناظر فيها يخرج بترجيح رأى الجمهور ، واعتاد أن « القيافة » دليل يعتمد عليه شرعا فى ثبوت النسب . وهو بعد هذا يلتقى مع ما تقرر فى الشريعة على وجه عام من وجوب الرجوع فى معرفة الوقائع على وجهها ، إلى قول أهل البصر والمعرفة . وقد كان هذا أصلا عظيما فى الأخذ برأى الطب الشرعى ، فى الحوادث التى يعتبر القانون نظرها ، لتبين جهة الحق فيها ، من اختصاصه . ويمكن أن نلج من هذا الباب إلى الاعتماد فى القضاء والحكم

على الوسائل الجديدة التي لم تعرفها الفقهاء من قبل ، كتحليل الدم وكآثار الأيدى والأقدام ، وغير ذلك ، مما يعرفه علماء التحقيقات الجراحية وأهل الخبرة ، ويشهدون بصحتها ، أخذنا من التطبيق المتكرر الذي يحدث علماً أو غلبة ظن على الأقل ، في حقبة ما يدل عليه .

ولهذا الموضوع صلة وثيقة بموضوع الحكم بالقرآن في الشريعة ، وما القيافة وتحليل الدم ، وإظهار آثار البصمات ومضاهاتها . إلا قرأنا لها دلالات يفهمها العارفون لها .

القضاء بالقرائن

وبما ينبنى التسارعة إليه في هذا المقام ، أن الناظر في كتب الأئمة ، يرى أنهم مجمعون على مبدأ الأخذ بالقرائن ، في الحكم والقضاء ، وأن أوسع المذاهب في الأخذ بها مذهب المالكية ، والحنابلة ، ثم الشافعية ، ثم الحنفية .

وقد أفاض ابن القيم في كتابيه : (إعلام الموقعين ، والطرق الحسكية) ، في هذا المقام ، بما لا يدع مجالاً للشك في اتخاذ القرائن بينة للقضاء . ومن قوله : (لا يجوز لحاكم ولا لوال رد الحق بعد ما تبين وظهرت أمارته ، بقول أحد من الناس) ، وهذا منه بناء على تفسير كلمة « بينة » الواردة في لسان الشرع بما يبين الحق ويظهره — (وهي تارة تكون أربعة شهود) إلى أن قال : (وتكون شاهد الحال في صور كثيرة) . ثم قال : (ولم يزل حذاق الحكم والولاء يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات ، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا إقراراً) . وقال : (والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهد القرائن الحالية والمقالية أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه) .

ثم ذكر وقائع كثيرة قص القرآن والسنة الحكم فيها بمقتضى القرائن ،
وجرى على ذلك عمل الصحابة والتابعين ، فن ذلك قيس يوسف فى حادثتى
إخوته وامرأة العزيز .

ومن ذلك حكم سليمان بين المرأتين اللتين ادعتا ولداً إذ قال : اثبتوى بالسكين
أشقه بينكما نصفين ، فقالت الصغرى : وقد كان داود حكم بالولد للكبرى —
لا تفعل رحمك الله ، هو ابنها ، فففى به للصغرى معتمداً على ما بدا منها
من قوة الشفقة والإشفاق .

وبهذا يتبين أن الأخذ بالقرائن فى الأحكام ، ليس من مبتكرات القوانين
الجديدة ، وإنما هو شريعة إسلامية جاء بها كتاب الله ، وقررتة السنة ، ودرج
عليه أحكام المسلمين وقضائهم فى جميع المصور ، وأن رعى الشريعة بالقصور
أو الجلود فى طرق الحكم ، ناشى إما عن الجهل بها ، وعدم الاطلاع على
كنوزها ، أو عن سوء النية ، وقصد تشويه الحق والجمال .

نم كان للمحدثين ظاهرة التنظيم والتنوع ، مع العلم بأن كل ما أورده
من تقسيم للقرائن موجود بذاته فى كتب الفقه الإسلامى ، لا ينقصه إلا الأسماء
الجديدة ، والذهب هو الذهب ، وإن علاه الصدا .

الباب الرابع

الرأى والنظر

١ — انقضى عهد الرسول وقد تركز فيه مصدران للتشريع : المصدر الأصلي وهو القرآن ، والمصدر البياني وهو السنة . . وقد استقبل أصحابه بعد موته حياة أوسع ، عرضت لهم فيها شئون احتاجوا إلى معرفة أحكامها ، فكانوا يرجعون إلى القرآن ، فإن لم يجدوا فيه ما يدل على حكمها ، بحثوا عنه فيما يحفظه السدول الثقات من بيان الرسول واجتهاده ، فإن لم يجدوا الحكم في بيان الرسول ، نظروا وبحثوا ، مستلهمين روح الشريعة ، وماعرفوه من هديها ، وما ترشد إليه قواعدها العامة ، التي أخذت في مصدرية التشريع ، مكانة النصوص الواضحة .

وكان الشأن العام في عهد أبي بكر وعمر ، التحرر الشديد فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والنزوع في الشئون العامة إلى استشارة كبار الصحابة المقيمين معها بمركز الخلافة ، والمعروفين فيما بينهم بدقة الرأى والنظر في إدارك المصالح ، وحسن الفهم لروح الشريعة ، وجودة التطبيق على القواعد العامة ، وكانوا إذا أجمعوا على رأى وجب تنفيذه . . . وبذلك كان أخذ الرأى بطريق الاستشارة ، مصدراً جديداً ، ظهر العمل به بعد وفاة الرسول ، فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة ، أو فيما فيه نص محتمل .

مجيئة الرأي :

٢ — وترجع حجية الرأي في التشريع إلى أمور :

أولاً : تقرير القرآن مبدأ الشورى « وأمرهم شورى بينهم » .

ثانياً : أسس القرآن برد المتنازع فيه إلى أولى الأمر ، وهم الذين أوتوا الفهم والحكمة ، وطرق الاستنباط « ولوروده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم »^(١) .

ثالثاً : ثبوت إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه الذين كان يبعثهم إلى الأقاليم الثانية على الاجتهاد والأخذ بالرأى . فيما لم يجدوا حكمه في القرآن أو السنة .

ضيق دائرة المعروف بين المهتمين :

٣ — ولكانة الاستشارة في عهد الخلفيتين ، ولشدة تحريمها في رواية السنة ، وإقامة معظم فقهاء الصحابة معها في مركز الخلافة .

لهذه الأسباب الثلاثة كانت دائرة الخلاف في زمنها ضيقة ، ومحصورة في مسائل معدودة يرجع معظمها إلى الشئون الفردية ، وكان منشأ هذا الخلاف القليل تفاوت الصحابة ، في فهم القرآن . وفي الثقة بصحة السنة ، ومدى الأخذ بها ، وفي إدراك روح التشريع ، وانتقال بعضهم عن مركز الاستشارة التشريعية .

ومن هنا وجد للرأى مظهران : مظهر جماعى سبيله الاستشارة ، ومظهر فردى سبيله الاستقلال في النظر .

(١) الآية ٨٣ من سورة النساء :

وقد اتسع نطاق الرأى الفردى أو الطائفى ، بعد عهد الخليفين ، وبخاصة بعد أن وقمت الفتنة الكبرى بمقتل الخليفة الثالث التى جعلت من المسلمين طوائف عادى بعضهم بعضاً . وحكموا نزعتهم فى مبادئ الرأى والنظر .

والذى يهمننا من هذا ، أن عهد الشيخين أبى بكر وعمر هو وحده الذى يصور لنا للمعى الصحيح فى مصدرية الاجتهاد : فردياً كان أم جماعياً ، ومنه نأخذ أن الاجتهاد الذى كانت الاستشارة سبيله ، هو ما عرف باسم « الإجماع » وأن مبناه كان استطلاع رأى أولى الأمر ، وهم أهل للمعرفة بالنظر والاجتهاد المعروفين ، واتفاقهم على الرأى فى المسألة المطروحة عليهم .

الإجماع :

٤ — ومن هنا يكون الإجماع — الذى يعتبر فى الإسلام مصدراً من مصادر التشريع ، فيما لا نص فيه — هو اتفاق أهل النظر فى المصالح ، وهم رجال الشورى الذين تعرض عليهم الحوادث ، ويتناولونها بالبحث ، وتتفق آراؤهم فيها .
وبما أن هذا الاتفاق لا يكون إلا أثراً للبحث والنظر كان خاصاً بأهل البحث والنظر ، ولا عبرة فيه بموافقة من ليس أهلاً للنظر ، ولا بمخالفته .

إجماع الأصوليين :

أما الإجماع الذى يصور بأنه : اتفاق جميع الأمة مجتهديهها وغير مجتهديهها خاصها وعوامها ، فليس هو الإجماع الذى يعتبر مصدراً من مصادر التشريع ، وإنما هو إجماع على العلم بما أجمعت الأمة عليه لثبوته بالتشريع المقطوع به ، الذى ليس محلاً للنظر والاجتهاد ، والذى يجب أن يستوى فى العلم به جميع المسلمين ، ولا يصح لمسلم أن يجمله . وهذا شئ آخر غير الإجماع الذى يعرفه الإسلام مصدراً للتشريع ، بعد القرآن والسنة .

تحقيق الإجماع الأصولي :

٥ - ومن الواجب أن نقرر هنا : أن الإجماع الذي يعتبر مصدراً من مصادر التشريع للزم ، كما لا يعتبر فيه موافقة من ليس له أهلية النظر ولا مخالفة ، لا يتحقق عملياً من جميع المجتهدين إلا في حالة واحدة ، لا بد فيها من الشروط الآتية :

(١) أن تحدد أصلية الاجتهاد من جهة : الإسلام بوسائل البحث والنظر ، سواء منها ما يرجع إلى وجوه : دلالة اللغة العربية ، التي هي لغة القرآن والسنة ، وما يرجع إلى إدراك روح التشريع وقواعده العامة .

(٢) أن تحصى أشخاص الذين حصلوا على هذه الأهلية من الأمة كلها ، وتعرف بلدانهم للنقشة في الأقاليم .

(٣) أن يعرف رأى كل واحد منهم في المسألة ذات البحث والنظر .

(٤) أن تكون النتيجة : اتفاقهم جميعاً فيها على رأى واحد .

وليس من ريب في أنه إذا فرض تبسر الشروط الثلاثة الأولى ، فإنه يبعد كل البعد تحقق الشرط الرابع — وهو اتفاقهم جميعاً على رأى واحد في المسألة — نظراً إلى أن المسألة المعروضة للبحث هي من المسائل ذات البحث والنظر ؛ والسنة البشرية تقضى في مثلها باختلاف الرأى ، لمكانة التفاوت بين الفاضلين في قوى الإدراك ووسائل البحث التي منها اختلاف ظروف الأقاليم التي تحيط بكل باحث .

إجماع نظري لا تحقيق :

ومن هنا يتضح أن تفسير الإجماع باتفاق جميع مجتهدى الأمة في عصر تفسير نظري بحث ، لا يقع ولا يتحقق به تشريع ...

نم : يمكن فهمه وقبوله على معنى « عدم العلم بالخالف » أو على معنى « اتفاق الكثرة » ، وكلاهما يصلح أن يكون أساساً للتشريع العام الملزم في المسائل ذات البحث والنظر ؛ إذ هو غاية ما في الوسع ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

ولكن يشترط في اعتباره على وجه عام : أن تكون حرية رأى الباحثين مكفولة ، وألا يتصل بها مظهر من مظاهر الضغط الذى قد يكبل به السلطان حرية الرأى .

نسخ الإجماع الأول بإجماع ثامه :

وإذا كان من أسس الإجماع اتفاق النظر في تقدير المصلحة - وهى مما يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال - فإنه يجوز للمجتهدين أنفسهم أو لمن يأتى بعدهم إذا تغيرت ظروف الإجماع الأول ، أن يمددوا النظر فى المسألة على ضوء الظروف الجديدة ، وأن يقرروا ما يحقق للمصلحة التى تقتضيها تلك الظروف ، ويكون الاتفاق الثانى إجماعاً منهيّاً لأثر الإجماع الأول ، ويصير هو الحجة التى يجب اتباعها ؛ وإذا وجدت للمصلحة ثم شرع الله .

الاجتهاد الجماعى وفردى :

٧ - هذا هو الاجتهاد الجماعى ؛ أما الاجتهاد الفردى فإنه لا يكون حجة ملزمة إلا لصاحبه ، فلا يصح له أن يقلد غيره فيما لا يراه هو ، ولا يجب على أحد أن يقلده .

الاجتهاد الفردى :

والاجتهاد الفردى حق ثابت فى الإسلام ، لكل من له أهلية النظر والبحث ، يستوى فيه الرجل والمرأة ، والحاكم والمحكوم ، وأرباب الوظائف الكبرى ،

وغيرهم من لا يشغلون وظيفة ، وكا يستوون في ثبوت هذا الحق لهم ، يستوون في حق احتمال الخطأ ، ولا يعرف الإسلام عصمة أحد من الخطأ ، إلا الرسول فيما يبلغه عن ربه ؛ أما فيما يجتهد فيه فقد سبق أنه فيه عرضة للخطأ . . . وإذا كان الرسول فيه عرضة للخطأ فإن غيره من أمته ، مهما علا كعبه ، وقربت نسبته إليه ، يكون — بالأولى — عرضة للخطأ .

٨ اختصاص لأحد بحسب التفسير والفهم :

٨ — ومن هنا يتضح أن الإسلام لا يمنح أحداً بحق الاستثناء بتفسير النصوص ، ولا بحق إلزام الناس برأيه ، بل يمنح هذا الحق لكل مسلم حائز لأهلية البحث ، أما من ليست له أهلية البحث ، فإن واجبه أن يسأل أرباب الأهلية ، عما يحتاج إليه ، ولا يلزم باتباع شخص معين ؛ إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولم يوجب الله ورسوله على أحد من الناس أن يدين بمذهب فقيه معين ، فلما جابه تشريع شرع جديد .

ولم يزل الناس من الصدر الأول يسألون من يرون من الباحثين المعروفين من غير تقييد برأى معين منهم .

وقد ثبت عن جميع المجتهدين التحذير من تقليدكم في اجتهادكم إلا بعد معرفة دليلهم ، كما ثبت عنهم جميعاً « إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط » .

ليس في الإسلام من يجب الاضطرار برأيه « الخليفة والإمام والقاضي » :

٩ — ومن هنا نعرف أن الخليفة أو الإمام ليس ممصوماً من الخطأ ، ولا هو مهبط الوحي ، ولا أثره له بالنظر والفهم ، وليس له سوى النصح

والإرشاد ، وإقامة الحدود والأحكام في دائرة ما رسم الله ، وهو نائب في وظيفته عن الأمة ، توليه وتبقيه ، وتطيعه ما دام قائماً بمهمته ، وقائماً على حدود الله ، وتمزله إذا انحرف عن الحدود والقسم حدود الله .

وكأن هذا وضع الخليفة ، فهو وضع القاضي والمفتي ، وشيخ الإسلام و « الملا » . فوظيفة القاضي لا تمدو الفصل في الخصومات بما اختير الحكم به في القوانين .

الفتوى ليست ملزمة :

ووظيفة المفتي لا تمدو بيان للسائل التي يسأل عنها ، فإن كان مجتهداً أبدي حكمها بنظره واجتهاده ، وإن لم يكن مجتهداً أفتى برأى غيره - أي غير مختار - ومع ذلك وعلى كل فليست فتواه ملزمة لمن يستفتيه ، وللمستفتى مطالبة بالدليل ، وله أن يستفتي غيره ممن يعلمن إلى علمه .

أما شيخ الإسلام ، وللا ، فإن للسلمين لا يعرفونهما إلا لقبين علميين شاع في بعض المصور والأقطار إطلاقهما على من عرفوا في يثباتهم بامتياز خاص في علوم الدين والشريعة ، ولا يرتبط بهما حق تحليل أو تحرير في الشريعة ، وليس لهما من حق في المعصية من الخطأ ، بل لا يعرفهما الإسلام .

اجتهاد الأفراد :

١٠ — وفي ظل النظر القردى الذي قرره الإسلام ، اجتهد كل من آنس من نفسه أهلية النظر ، وكان لسكل ناظر طريقته في البحث والاستدلال .

فهم من ضيق سبيل الأخذ بالأحاديث ، وشدد في شروط قبولها نظراً لشيوع الوضع أو الشك ، في كثير منها ، وآثر عليها القياس ، وتحكيم القواعد

العامة ، ودروح التشريع ، وعرف هؤلاء في تاريخ الفقه الإسلامى بأهل رأى .
ومنهم من اقتنع برأيه فى الراوى من جهة الصدق والمدالة ، فأثر الحديث
على القياس ، وأخذهم بما لا يأخذ به الفريق الأول ، وعرف هؤلاء بأهل الحديث .
ومنهم من اعتمد التقاليد التى كانت سائدة فى العمل عند أهل المدينة ،
وهى البيئة التى كان فيها التشريع التفصيلى فى زمن الرسول .
ومنهم من أخذ بالرأى الذى كان معروفاً فى عهد أصحاب الرسول صلى الله
عليه وسلم قبل أن تحدث فتنة الانقسام على الملك والسلطان .

وكما وقع الاختلاف فى طرق الاجتهاد الفردى من هذه الجوانب فيما ليس
فيه نص فاطلع من كتاب أو سنة ، وقع أيضاً فى مدى استخدام علل الأحكام ،
وفى مدى تطبيق القواعد العامة ، وفى تحرير قواعد الفقه فى فهم النصوص المحتملة .

أسباب تعدد المذاهب :

١١ - وبالاختلاف فى طرق الاجتهاد هكذا تمددت للمذاهب الفقهية
فى الإسلام ودون منها بأصوله وأحكامه ما ساعدت الظروف الزمنية على تدوينه ،
واشتهر منها وشاع ما ساعدت الظروف على انتشاره .

والمكتبة الإسلامية المنتشرة فى أنحاء المعمورة مليئة بموسوعات كثيرة
لكل من هذه المذاهب ، وكان أسعد هذه المذاهب حفظاً فى الاشهار والتدوين .

مذهب الحنفية : وإمامه النعمان بن ثابت الذى ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ
وتوفى ببغداد سنة ١٥٠ هـ .

ومذهب المالكية : وإمامه مالك بن أنس الذى ولد سنة ٩٣ هـ بالمدينة
وتوفى سنة ١٧٩ هـ .

ومذهب الشافعية : وإمامه محمد بن إدريس الشافعي ولد سنة ١٥٠ هـ بمدينة غزة وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ .

ومذهب الحنابلة : وإمامه أحمد بن حنبل الذي ولد بمدينة مرو الفارسية سنة ١٦٤ هـ وتوفي ببغداد سنة ٢٤١ هـ .

عمدة مشروعية الاجتهاد الفردي :

١٢ — ولقد كان في تقرير حق الاجتهاد الفردي والجماعي ما فتح لأهل البحث والاستنباط من علماء الشريعة الإسلامية ، أوسع الأبواب لتخير القانون الذي تنظم به شئون المجتمعات الإسلامية على اختلاف ظروفها ، غير مقيدين فيما يختارون إلا بشيء واحد : وهو عدم المخالفة لأصل من أصول التشريع القطعية ، مع تفرغ وجه الصلحة ، وسبيل العدل ، وكان ذلك أساساً لنظام الشريعة الإسلامية ، وصلاحياتها لكل زمان ومكان ...

فهرس تحليلى

تمهيد

صفحة	صفحة
٢٤ والنبيين واليوم الآخر	٧ ما هو الإسلام ؟
٢٥ الإلهيات	٧ القرآن كتاب الله
٢٥ أسماء الله لا دخل للإنسان فيها	القهم الإنسانى فى الإسلام
٢٦ ذات الله توصف ولا تترك	ليس ديناً يلتزم ٨
٢٧ وحدانية الإله	سماحة الإسلام ٩
٢٧ إنكار الإسلام لتعدد الإله	الإسلام عقيدة وشريعة ٩
٢٨ عوالم الغيب : الملائكة	العقيدة والشريعة فى تمير
..... الإيمان بعالم غيبى آخر	القرآن ١٠
٣٠ (الجن)	العقيدة أصل والشريعة فرع ١١
٣٣ الروح	صلة العقيدة بالشريعة ١١
٣٤ الرسل والإيمان بهم	المساواة بين بني الإنسان
٣٤ وحدة الرسالات الإلهية	١٢ بالنسبة للإسلام
٣٥ الإسلام لا يفرق بين الرسل	مسواة المرأة للرجل فى
٣٦ محمد خاتم الأنبياء	المسؤولية الدينية ١٢
٣٦ رسالة محمد للناس جميعاً	
٣٨ وظيفة الرسل	القسم الأول
٣٨ بشرية الرسل	العقيدة
٣٩ الأولياء فى القرآن	الباب الأول
٤٠ خطأ الناس فى معنى الأولياء	العقائد الأساسية فى الإسلام
٤٠ الإيمان بالكتب	كلمة الشهادة يجمع عقائد
٤١ الإيمان باليوم الآخر	الإسلام وأصول شرائعه ١٨
٤٢ نعم الآخرة وعذابها	الحد الفاصل بين الإسلام
٤٣ دوام الجنة	والكفر ١٩
..... العقائد الأساسية للإسلام هى	الطريق إلى الإسلام ٢٠
٤٤ عقائد كل دين سماوى	النظر العقلى ٢١
..... موقف الإسلام بالنسبة لغير	الوجدان القطرى ٢٣
المسلمين ٤٤	طريق الإيمان بالملائكة والكتاب
الإسلام يبيع المساعدات	

القسم الثاني
الشريعة
الباب الأول : العبادات
الصلاة

صلاة الجماعة	٧٨
صلاة الجمعة	٧٨
صلاة العيدين	٧٩
صلاة الجنائز	٧٩
النظافة للصلاة	٨٠
نظام الحياة اليومي للمسلم	٨٠
الأذان	٨١
الصلاة عنصر من العناصر	
المكونة لشخصية المؤمن	٨١
أثرها في تهذيب النفوس	٨٣
الصلوات رحلات إلهية	٨٤
الصلاة أقدم عبادة بدنية	
عرفت في الرسالات الإلهية	٨٥
الصلاة تالية للإيمان	٨٦
عناية الإسلام ببيان صحتها	
وأحكامها	٨٦
الصلاة ليست مجرد عبادة	
شخصية	٨٧
اشتغال الصلاة على جميع	
أساليب التعظيم	٨٨
تيسير الله على عباده في الصلاة	٨٩
المؤمن يضع كل شيء موضعه	٩٠
اليسر داخل الصلاة من جميع	
نواحيها	٩٠

الزكاة

وجهة الإسلام في مشكلة المال	٩٢
الزكاة بين الإطلاق والتحديد	٩٣

والتعاون مع مخالفيه ما لم	
يكونوا محاربين	٤٥
حرية التدين في الإسلام	٤٦
الإسلام لا يبيع معاهدة	
المشركين	٤٦
الإنسان في الكون وتسغيره له	٤٧
الثروات الاقتصادية	٤٧
استعداد الإنسان للخير والشر	٤٨
حرية الإنسان واختياره	٤٩
القضاء والقدر	٥٠

الباب الثاني

طريق ثبوت العقيدة

التكاليف علمية وعملية	٥٢
الشوارع حدد العقائد	٥٣
طريق ثبوت العقيدة	٥٣
النظريات المخالفة	٥٤
الاختلاف فيها لا قاطع فيه	
يمنع التأثر	٥٦
القرآن وثبوت العقيدة	٥٧
السنة وثبوت العقيدة	٥٨
منشأ غلبة السنة	٥٨
التواتر والآحاد	٥٨
الآحاد لا تقيد اليقين	٥٩
ندرة التواتر	٦١
الإسراف في وصف الآحاد	
بالتواتر وأسبابه	٦٢

الإجماع وثبوت العقيدة

آراء العلماء في الإجماع	٦٥
شيوخ حكاية الإجماع في	
المسائل الخلافية	٦٧
الإجماع عند المحققين	٦٨

صفحة

ركاة من الأمة وإليها	٩٤
لاشترائية في الإسلام	٩٥
نواع الأموال ومقادير الزكاة	٩٦
بان الرسول	٩٧
لزكاة ركن ديني عام	٩٧
هل من سبيل إلى كلمة سواء	٩٨
بلهات التي تصرف الزكاة	
لما وفيها	٩٩

الحققة الأولى

الفقراء والمساكين	١٠٠
تحدي الفقر والمسكنة	١٠١
العاملون عليها	١٠٢
المؤلفة قلوبهم	١٠٢
النارمون	١٠٣
ابن السبيل	١٠٣

الحققة الثانية

في الرقاب	١٠٤
سبيل الله	١٠٤

الصوم

آيات الصوم في القرآن	١٠٦
المسؤولية التضامنية	١٠٦
الصوم عبادة قديمة	١٠٧
الصوم الذي يريده الله	١٠٧
حكماء فرضية الصيام	١٠٩
مظاهر اليسر في الصيام	١١٠
حكماء مخصص رمضان بفرض	
الصيام	١١١
يسر التكليف الإسلامية	١١٢

الحج

الحج قبل الإسلام	١١٣
------------------------	-----

صفحة

محمد يبلد دعوة ابراهيم	١١٤
زمن الحج وحكمة اختياره	١١٦
رحلة بعد رحلة	١١٦
الأشهر الحرم	١١٧
حرمات تزيويتان	١١٨
حرمة تحريم الزمان والمكان	١١٩
مناسك الحج	١٢٠
الإحرام	١٢١
طواف التحية	١٢١
السي بين الصفا والمروة	١٢٢
التحلل من الإحرام	١٢٣
الوقوف بعرفة	١٢٣
الوقوف بالزدلفة	١٢٤
رمي الجمار	١٢٤
طواف الوداع	١٢٥
المهدي من شعائر الله	١٢٥
المهدي في القرآن	١٢٦
الأسرار التي تنطوي عليها هذه	
المناسك	١٢٨
الحج مؤتمر إلي كريم	١٣٠
الأقتلة في دعوة ابراهيم ...	١٣١
شهود المنافع	١٣١
طيش عالمي يجب اتقاؤه ...	١٣٢
مقتضيات الاعتصام بحبل الله	١٣٣
أين مؤتمرنا السنوي ؟	١٣٥
توجيه وتقريب	١٣٦

الباب الثاني

نظام الأسرة والمواثيق

الفصل الأول :

الأسرة - تكوينها والحفاظ عليها

أهمية الأسرة	١٤١
--------------------	-----

صفحة

التطليق للضرر	١٧٣
الطلاق علاج	١٧٣
منشأ ظهور كثرة الطلاق ...	١٧٥
أمران تهدف إليهما	١٧٦

الفصل الثاني : تعدد الزوجات

أولاً : التعدد في ظل النصوص

الشرعية

التعدد شرعة قديمة	١٧٩
حكمة التعدد	١٨٠
الشرعية هدبت ما تقضي به	
الطبيعة	١٨١
عبث بآيات الله	١٨٢
المعنى الصحيح للآيتين	١٨٢
عمل الأمة أوضح شاهد ...	١٨٣
تقدير العدل إلى الفرد	١٨٤
متى يتدخل القانون	١٨٤
الأصل بإباحة التعدد	١٨٥
كلمة للغزالي	١٨٧

ثانياً : التعدد في ظل الحالات

الاجتماعية

مشروع تقييد التعدد	١٨٨
أصبح حساب المشروع أمهلاً	
محاسن التعدد	١٨٩
العدل المقصود في الآية	١٨٩
الأسباب الحقيقية للتشرد ...	١٩٠
عبرة من الغرب	١٩١
درس من الشرق	١٩٣
الأرقام تتكلم	١٩٣
حاجتنا إلى تشريع عكسي ...	١٩٤
خطأ آخر لأصحاب المشروع	
الشرعية لم تهمل	١٩٦

صفحة

الزواج أصل الأسرة	١٤١
حب الإنسان للبقاء	١٤٢
التدريب على تحمل المسؤوليات	
الإعراض عن الزواج	١٤٦
الزواج ميثاق وعهد	١٤٦

مبادئ الإسلام في تأسيس الأسرة

التعرف	١٤٨
الاختبار	١٤٩
الرضا	١٥١
الكفاءة	١٥٢
المهر	١٥٣
دعائم الحياة الزوجية	
السعادة	١٥٤
العرف يحدد الحقوق	١٥٥
درجة الرجال على النساء ...	١٥٦
التشاور	١٥٨
المعاشرة بين الزوجين	١٦٠
معنى الإحسان	١٦٠
مكافحة التزغات	١٦١
خوف النشوز والشقاق	١٦٢
انحراف في فهم التأديب ...	١٦٤
تليس ومخلق	١٦٥
الزوجان يصلحان ما بينهما ...	١٦٦
المجلس العائلي	١٦٦
إصلاح ذات البين	١٦٧
لفتة إلهية كريمة	١٦٨
سبيل النجاح	١٦٩

الطلاق

مهمة الحكيم	١٧٠
طريق العلاج بعد الحكيم	
الوضع الشرعي للمخلع	١٧٢

٢٢٢	وتلبية لنداء الحياة
٢٢٣	المرأة ذات مسئولية
٢٢٤	مسئولية المرأة عامة
٢٢٦	رأي المرأة في نظر الإسلام ...
٢٢٧	تعلم المرأة
٢٢٨	غزو النساء وقتالهن
٢٣٠	نظرة الجاهلية للمرأة
٢٣١	أهلية المرأة في العقود
٢٣٢	حق المرأة في عقد الزواج ...
٢٣٤	الإنسانية في الرجل والمرأة ...
٢٣٦	دية الرجل والمرأة سواء
٢٣٧	شهادة المرأة وميراثها
٢٣٩	الشهادة
٢٤٠	القضاء بشهادة المرأة

الفصل الخامس : الموارث

٢٤٢	قواعد الميراث في الإسلام ...
٢٤٣	التركة
٢٤٣	مصادر التوريث في القرآن
	الحكمة في التوريث وفي ابتتاله
٢٤٤	على هذه الأسس

الباب الثالث

الأموال والمبادلات

٢٤٩	مقدمة
٢٥٠	مكانة المال في الإسلام
٢٥٠	طرق تحصيل المال والانتفاع به
	الاستقلال الاقتصادي لجماعة
٢٥٣	المسلمين
	واجب الدولة في حماية
٢٥٥	الاستقلال الاقتصادي
	الإسلام يحسب الربح

الفصل الثالث : تنظيم النسل

١٩٩	من له حق الولد ؟
٢٠٠	الرأي الأول
٢٠١	الرأي الثاني
٢٠٣	الرأي الثالث
٢٠٣	الرأي الرابع
٢٠٣	حكم إسقاط الحمل
	الفقهاء يمترون بحياة مادة
٢٠٤	التلقيح
٢٠٥	الفقهاء وحق الأمة في النسل ..
٢٠٦	الشريعة وحق الأمة في النسل
٢٠٦	الشريعة وكثرة النسل
	الشريعة لا تصحبها الكثرة
٢٠٨	الغزيلة
٢١١	الشريعة تطلب كثرة قوية ...
٢١١	سبيل الكثرة القوية
	واجب الأغنياء والحكومة في
٢١٤	مساعدة الفقراء
٢١٤	ضرر تحديد نسل الفقراء ...
٢١٤	ضرر إهمال الفقراء
	مسئولية الحكومة شراً عن
٢١٥	حوادث الفقراء
٢١٥	خاتمة

الفصل الرابع :

المرأة في نظر الإسلام

	عناية الإسلام بالمرأة فرع من
٢١٧	عنايته بشأن المرأة كله
٢١٨	لمرأة في القرآن
٢١٩	الأحوال الشخصية
٢١٩	المرأة الغربية
٢٢٠	الأصل الذي خلق منه الإنسان
٢٢١	تنظيم لمقتضى الفطرة

صفحة	صفحة
٢٨٦	والإسراف والتزلف عند
عقوبة الاعتداء على العقل	أصحاب المال ٢٥٧
٢٨٧	حق ولي الأمر ٢٥٩
يشرب المسكر	التزلف منبع شر ٢٦٠
عقوبة الاعتداء على النفس	دعوة إلى الإنفاق في سبيل الله ٢٦١
بالقتل ، أو بما دونه من القطع	المبادلات المالية ٢٦٥
٢٨٧	أدب البيع والشراء ٢٦٦
والجرح	البيع والشراء معاملة عامة في
حق الله وحق العبد	هذه الحياة ٢٦٧
الفرق بين الحدود والقصاص	الغش في المعاملة ٢٦٧
٢٨٨	أثر الغش في المجتمع ٢٦٨
المسلك الثاني : العقوبة التطويضية	عبارة القائمين على مصالح
معنى التعزير وكلام	المجتمع ٢٦٩
الفقهاء فيه	الإسلام يحرم استغلال حاجة
٢٩١	هل يصل التعزير إلى ما فوق
مقدار الحد ؟	المجتمع ، وذلك هو أساس
٢٩٣	هل يصح التعزير بأخذ المال ؟
٢٩٤	هدف الشريعة من تقرير العقوبة
هدف الشريعة من تقرير العقوبة	الربا ٢٧٠
حكمة تشريع العقوبات	الباب الرابع
٢٩٥	العقوبات
الدينوية	الفصل الأول
٢٩٦	مسلك الشريعة وهدفها
سبل الوقاية من الإجرام	في تقرير العقوبات
٢٩٨	٢٧٩
العقوبة الدينوية لا بد منها ...	رادع الدين ورادع السلطان ..
حكمة تنوع العقوبات الدينوية	مسلك الشريعة في تقرير
إلى نصبة وتفويضية	العقوبات الدينوية ٢٨٠
٢٩٩	المسلك الأول : العقوبة النصبة
الاحتياط في الحكم بالعقوبة	عقوبة الاعتداء على الدين
أثر توبة الجاني في إسقاط	بإردة ٢٨٠
٣٠٠	عقوبة الاعتداء على الأعراض
العقوبة	بالزنا أو القذف
٣٠٢	عقوبة الاعتداء على الأموال
الإسراف	بالسرقة ، أو على الأمن العام
الفصل الثاني :	
جريمة القتل في الإسلام والشرائع	
الأخرى	
أولاً : جريمة القتل في الشرائع	
٣٠٣	الأخرى

صفحة	صفحة
معنا ٣٣٤	تمهيد ٣٠٣
نتيجة الفروق التي بين الآيتين ٣٣٦	القتل في أول جماعة بشرية ٣٠٤
تفسير الآية الأولى ٣٣٦	القتل في التوراة ٣٠٥
الجملة الأولى قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » ٣٣٧	القتل في الإنجيل ٣٠٦
علة العقوبة الدنيوية للقتل ... ٣٤٧	القتل في القانون الروماني ... ٣٠٧
تعريفنا للقتل والتفريع عليه ٣٤٨	القتل عند العرب ٣٠٨
اختلاف العلماء في آلة القتل	الوضع العام لعقوبة القتل في هذه الشرائع ٣٠٩
والتسبب فيه ٣٥١	لأياً : الأصول التي توخاها
رأينا في الموضوع ٣٥٥	الإسلام في عقوبة القتل ... ٣١٠
اختلاف العلماء في شبه العمد	قرار القتل عقوبة لجرمة القتل ٣١١
الولي والسلطان الذي جعله	التخير بين القصاص والعفو ٣١٢
الله له ٣٥٦	السوية بين الناس في العقوبة
الإسراف المنهي عنه في القتل ٣٥٩	مسئولية الجاني وحده ٣١٥
الاستيفاء وحكم الحاكم ... ٣٦٠	حق العفو لولي الدم ٣١٦
آلة الاستيفاء ٣٦٢	مسألة الثالث :
تفسير الآية الثانية ٣٦٤	حكم القرآن والسنة في القتل والقصاص
قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص	تمهيد ٣٢١
في القتل » ٣٦٤	نصوص النهي عن القتل ... ٣٢٢
معنى توجيه الخطاب إلى	نصوص العقوبة الأخروية
جماعة المؤمنين ٣٦٥	للقتل ٣٢٣
وكالة (الحاكم) عن الأفراد	اختلاف العلماء في توبة القاتل ٣٢٤
في المطالبة بالحقوق ٣٦٨	المقتول الذي كان حريصاً على
معنى القصاص في القتل ... ٣٦٩	قتل قاتله ٣٢٧
قوله تعالى : « الحر بالحر ،	حكم قاتل نفسه (الانتحار) ٣٢٨
والعبد بالعبد ، والأنتى	نصوص النهي عن قتل المعاهد ٣٢٩
بالأنتى » ٣٦٩	نصوص القصاص في النفس .
لا اعتبار لشيء من الأوصاف	آيات القصاص في النفس ... ٣٣١
في القصاص ٣٧٠	مكي القرآن ومدنيه - الارشاد
الرأي المختار في بعض	والتشريع ٣٣٢
الجزئيات المختلف فيها ٣٧١	أساس الضيقة بين المكي
جناية الوالد على ولده ٣٧٢	والمدني ٣٣٣
	الفروق التي بين الآيتين اللتين

صفحة

المسئولية عن فعل الغير	٤٠٩
تأثير عوارض الأهلية في	
المسئولية	٤١٠
تحمل المسئولية عن الفاعل ...	٤١٢
طريق رفع المسئولية	٤١٣
طريق إثبات المسئولية	٤١٤
التعويض في الشريعة الإسلامية	٤١٥

المسئولية الجنائية في الإسلام

استيفاء القصاص	٤١٥
مسطحات العقوبة	٤٢٦
العقوبات التبعية	٤٢٨

الباب السادس

الأمة في الإسلام

الفصل الأول :

أسس الدولة في الإسلام

الأخوة الدينية	٤٣٣
التكافل الاجتماعي	٤٣٥
الشورى	٤٣٨
الشورى في عهد الرسول	
وأصحابه	٤٣٩
الاستبداد على الإنسانية ...	٤٤١
الشورى التي لا قيمة لها	
عند الله	٤٤١
الشورى وأول الأمر	٤٤٢
الحكام والقضاة	٤٤٤
العدل	٤٤٤
مكانة العدل في القرآن	٤٤٥
العدل وتوحيد الله	٤٤٦
العدل في شئون خاصة	٤٤٧
العدل في الوثائق	٤٤٧
العدل في القضاء	٤٤٨

صفحة

جناية الجماعة على الواحد ...	٣٧٣
جناية المسلم على النفي	٣٧٣
قوله تعالى : « فمن عني له من	
أخيه شيء فاتباع بالمعروف	
وأداء إليه بإحسان »	٣٧٦
قوله تعالى : « ولكم في	
القصاص حياة يا أولى الألباب	
لعلكم تتقون »	٣٧٧

نصوص القصاص فيما دون النفس

الناحية الأولى

عرض القواعد التي قررها	
الحنفية في عقوبة القصاص	
فيما دون النفس	٣٧٩

الناحية الثانية

عرض المصادر التشريعية	
للقصاص فيما دون النفس	٣٨١
مناقشة هذا الاستدلال	٣٨٣
الباب الخامس	

المسئولية المدنية والجنائية

في الشريعة الإسلامية

المسئولية المدنية في الفقه	
الإسلامي	٣٩٢
معنى المسئولية المدنية	٣٩٢
الأصل الشرعي للمسئولية	
المدنية	٣٩٤
الفقهاء الإسلاميون ومبدأ	
المسئولية المدنية	٣٩٦
أمثلة من مواضع الخلاف ...	٣٩٧
أسباب المسئولية المدنية	٤٠١
تسلسل السببية وحصول الضرر	
بالسبب الأخير	٤٠٨

صفحة

هل في القرآن ألفاظ غير عربية	٤٧٢
زعم أن أبا حنيفة يرى أن	
القرآن اسم للمعنى فقط	٤٧٤
حكاية للشرائع السابقة في	
القرآن	٤٧٥
حكم القراءة الأحادية في	
الاحتجاج	٤٧٦
المقصد من إزال القرآن	٤٧٧
محتويات القرآن	٤٧٩
القرآن ليس مبتكراً في كل	
ما جاء به من أحكام	٤٨١
نيج القرآن في بيان الأحكام	٤٨٤

الباب الثاني

السنة

السنة في الوضع اللغوي	٤٩٠
في صدر الإسلام ولسان	
الشرع	٤٩٠
في اصطلاح علماء الأصول	٤٩١
زعم بعض الناس أن كلمة سنة	
دخيلة في اللغة العربية	٤٩٢
السنة في اصطلاح الفقهاء	٤٩٤
شبهة المخالفين في أن السنة	
مصدر من مصادر التشريع	٤٩٥
الرد على شبه هؤلاء	٤٩٧
الفروق بين القرآن والسنة	
وأثرها	٤٩٨
أثر هذه الفروق	٤٩٩
السنة تشريع وغير تشريع	٤٩٩
السنة تشريع عام وخاص	٥٠٠
محتويات القسم التشريعي في	
السنة	٥٠٣

صفحة

مثل واقعي	٤٤٨
عبرتنا من الحادثة	٤٥٠
العدل هو طريق السلم	٤٥٠
الفصل الثاني :	
العلاقات المولية في الإسلام	
شمس الإسلام	٤٥١
الوحدة الإنسانية والمساواة في	
المحقوق والواجبات	٤٥٢
السلم هو العلاقة الأصلية بين	
الناس في الإسلام	٤٥٣
الحرب في الإسلام	٤٥٣
رأفة الإسلام في الحرب	٤٥٤
المعاهدات في الإسلام	٤٥٥
الشروط التي يجب توافرها في	
المعاهدة	٤٥٦
الوفاء بالمعاهدات	٤٥٧

خاتمة

الأخلاق في الإسلام

شعبة الأخلاق	٤٦٣
الخلق هو المتصمم	٤٦٣
صلاح الظاهر من صلاح	
الباطن	٤٦٥

القسم الثالث

مصادر الشريعة

تمهيد	٤٦٨
-------	-----

الباب الأول

القرآن

القرآن في الوضع اللغوي	٤٧٠
القرآن عند العلماء	٤٧٠
المعنى وحده ليس قرآنًا	٤٧٢

- أول كتاب من تلك المجموعة القيمة التي ألفها الأستاذ الأكبر المرحوم الشيخ محمود شلتوت فأثرى بها المكتبة الإسلامية الحديثة ، وسد فراغاً كبيراً في الفكر الإسلامي المعاصر ، وقابل حاجة ماسة لدى مسلم اليوم وهو يواجه الحياة والأفكار والمعتقدات التي تحيط به ونجابهه . والمجموعة هي :
الإسلام عقيدة وشرعة ، الفتاوى ، من توجيهات الإسلام .
- والكتاب ، كما يدل عليه عنوانه ، يتناول الإسلام من شعبتيه الأساسيتين :
العقيدة : وهي الجانب النظري الذي يطلب الإيمان به أولاً وقبل كل شيء - إيماناً لا يحمل إليه إكراه ولا يرقى إليه شك ولا تؤثر فيه شبهة .
والشرعة : وهي النظم التي شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان بها نفسه في علاقته بربه وعلاقته بأخيه المسلم وعلاقته بالإنسان وعلاقته بالكون وعلاقته بالحياة .
- وبمنهج الفذ الذي تميز به - رحمه الله - وتألّق فيه ، منهج الاتصال بكتاب الله مباشرة .. قدم لنا الإسلام كأزوع ما يقدم .. عقيدة وشرعة .. متعاقبتين متكاملتين :
العقيدة أصل تبنى عليه الشريعة ..
والشرعة أثر تستنبطه العقيدة ..
ومن ثم فلا وجود للشرعة في الإسلام إلا بوجود العقيدة ..
كما لا ازدحام للشرعة إلا في ظل العقيدة ..
ذلك أن الشريعة بدون العقيدة علو ليس له أساس .

والله ولي التوفيق

محمد العليم

مكتبة الشريعة
1345 01